

جامعة قسنطينة 03

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري



صالح بوبنيدر
SALAH BOUBNIDER

الشعبة: علوم سياسية/ الفرع: تنظيم سياسي وإداري التخصص: تنظيم سياسي وإداري

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر
تجربة برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالبة

بوكروح زهيرة

السنة الجامعية 2024/2023

جامعة قسنطينة 03

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري



الرقم التسلسلي: 2024/

الرمز: عس/د.أ.

الشعبة: علوم سياسية/ فرع: تنظيم سياسي وإداري تخصص: تنظيم سياسي وإداري

دور الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر
تجربة برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة) بوركرو زهيرة
إشراف أ. بلعيد منيرة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الوظيفة
عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
منيرة بلعيد	جامعة قسنطينة 3	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
محمد عاشي	جامعة قسنطينة 3	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
عبد الكريم عاشور	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
نضال بوعون	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
رياض بوزرب	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

التصريح الشخصي

بعد الإطلاع على أحكام الأمر رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 وخاصة المادة الثالثة منه، أصرح أن الأطروحة التي قدمتها للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث من كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة 3، هي نتيجة جهد شخصي احترمت فيه أخلاقيات البحث العلمي (وخاصة منها: تجنب السرقة العلمية واحترام خصوصية المبحوثين)، مما يجعلني صاحبة حقوق ملكيتها الفكرية مع تحمل مسؤولية محتوياتها. وأعلن أنه يسمح بالإقتباس منها شريطة الإقرار بذلك وفق قواعد المنهجية العلمية. كما أؤكد أن نص أطروحتي تمت مراجعته لغويا من قبل متخصصين.

الشكر

أولاً وأخيراً أشكر الله عز وجل الذي منحني القوة والصحة والصبر والعزيمة لإنجاز هذا العمل وإتمامه
ومن بعده أشكر كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في كل أطوار دراستي
وأخص بالذكر أساتذتي المشرفة بلعيد منيرة على دعمها وتشجيعها وكل ما قدمته من أجل إتمام هذا
العمل

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة العمل وتقييمه ومناقشته
وكل الشكر والإمتنان لجميع طاقم كلية العلوم السياسية بجامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3-
وجزيل شكري للسيد محمد دحماني مدير برنامج كابدال على تعاونه ورعاية صدره
وشكري الخاص لأخي الدكتور " فارس بوكروح " الذي عمل على تصحيح وتنقيح وتدقيق هذا العمل
لغويا
وإلى كل من ساعدني في إنجاز أطروحتي سواء بالكثير أو القليل.

الاهداء

أهدي عملي هذا إلى أمي ثم أمي ثم أمي ثم أبي، راجية من المولى عز وجل أن يحفظهما
ويعطيتهما من العمر مداً، ويكفلهما بتاج الصحة والعافية..
إلى زوجي حسان وابنتي الغالية مرام..
إلى أخواتي الغاليات ياسمينه، ونادية وفطيمة وأولادهم جميعاً، وإخوتي الأعزاء عبد المالك
ومحمد ونعمان والغالي " فارس " الذي كان لي دائماً معينا وداعماً، وجميع أولادهم..
إلى كل زملائي وأصدقائي في مساري الماجستير والدكتوراه، أخص منهم رفيقة دربي " كنزة "..
إلى روح أستاذي فقيده تخصص العلوم السياسية- مشرفي السابق- البروفيسور " بوريش رياض "
الذي خطفته المنية قبل أن يأخذ بيدي إلى بر الأمان في هذا المسار الطويل، رحمه الله..
وأهداء خاص إلى روح أستاذنا أخي " عبد المالك العلالى " الذي احتضنت زوايا منزله جل
محطات مساري الدراسي من الماجستير إلى الدكتوراه رحمه الله وأسكنه فسيح جناته..

الملخص:

برزت قضية التنمية المحلية كأحدى القضايا الجوهرية في القرن الواحد والعشرين، نظرا للتغيرات التي طرأت على أنظمة الحكم، وظهور فاعلين جدد بالتزامن مع قصور الدولة الحديثة في تحقيق التنمية بسبب المركزية الشديدة في التخطيط والممارسات الخاطئة في تسيير الأقاليم، وهنا برز التحول إلى المستوى المحلي في التحليل والتفكير وكذا في عمليات الإصلاح التي ارتبطت بمفهوم جديد للديمقراطية متمثلا في مقارنة الديمقراطية التشاركية بعد بروز نماذج تنموية مختلفة اهتمت بالفاعلين المحليين وكيفيات تفعيل أدوارهم وتكاملها.

والجزائر كغيرها من الدول ونظرا لمعاناتها من قصور وخلل في العملية التنموية، حاولت إدخال عدة إصلاحات بهدف دفع العجلة التنموية، حيث ركزت اهتمامها في الآونة الأخيرة على المستوى المحلي من خلال تبني إصلاحات كثيرة على مستوى جماعاتها المحلية، بتبني الديمقراطية التشاركية، وجاء برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية " كابدال " في إطار شراكة ثلاثية بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأوروبي، كتجربة لاختبار نجاعة مقارنة الديمقراطية التشاركية التي ينظر إليها كحل فعال لمشكلة التنمية المحلية في الجزائر.

وقد خلصت دراستنا إلى أن الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية موضوعين متلازمين والعلاقة بينهما علاقة طردية، من خلال إتاحة فرص عديدة للفاعلين المحليين في بلورة الخطط التنموية التي تتناسب مع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحقيقية النابعة من خصوصيات البيئة المحلية وواقع الساكنة المحلية، كما ظهرت من خلال التجربة محل دراستنا " برنامج كابدال " أهمية بناء قيم التشارك وتأصيلها عملا على تحرير وعي المواطن بأهمية دوره، بالإضافة إلى أدوار مختلف الفاعلين الآخرين على المستوى المحلي.

كما أثبتت تجربة برنامج كابدال أن مسار التنمية المحلية طريق صعب يتطلب عمليات وممارسات واعتبارات واستمرارية في الزمن وتغيير وتكامل في الأدوار بين جميع الفاعلين، وتمويل جيد، وتكوين وتدريب محترف واستدامة ترتبط بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، لتحقيق الحوكمة المحلية الرشيدة والتنمية المحلية المندمجة والمستدامة.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، التنمية المحلية، الفضاء المحلي، برنامج كابدال، فكرة القرب.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
التصريح الشخصي	4
الشكر	6
الاهداء	7
المخلص	9
فهرس الأشكال	11
فهرس الجداول	13
مقدمة	16
أهمية الموضوع	16
أدبيات الدراسة	17
إشكالية الدراسة	19
فرضيات الدراسة	21
مناهج الدراسة	23
تقسيم الدراسة	40
الفصل الأول: الأطر النظرية والمعرفية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية	63
1.1 السياق العام للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، دلالات ومضامين	81
2.1 مقارنة الديمقراطية التشاركية، إطار معرفي وتحليلي	83
3.1 التنمية المحلية، إطار مفاهيمي ونظري	103
الفصل الثاني: التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، العلاقة والتأثير	121
1.2 تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، إجراءات، سبل وآليات	141
2.2 دمج الديمقراطية التشاركية في الخطاب والواقع التنموي المحلي بالجزائر	157
3.2 دور أطراف الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر	168
الفصل الثالث: التنمية المحلية في الجزائر على ضوء مقارنة برنامج " كابدال "	183
1.3 برنامج كابدال، الرؤية ومشروع العمل	
2.3 المحاور الكبرى لبرنامج كابدال	
3.3 آلية عمل برنامج كابدال	
الفصل الرابع: تقييم التجربة التنموية التشاركية لبرنامج كابدال: تحديات، رهانات، وآفاق	

1.4	محطات ونتائج المحاور الكبرى لبرنامج كابدال	185
2.4	خصوصيات التجربة على مستوى البلديات النموذجية: الخروب، جميلة، تميمون	202
3.4	تحديات ورهانات برنامج كابدال على المستوى الوطني	218
231	الخاتمة	
238	قائمة المراجع	
249	الملاحق:	
249	الملحق رقم أ: المقال المجاز للمناقشة	

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	فواعل الحكم الراشد	33
02	مرتكزات الجيل الثاني من اللامركزية	35
03	شعار برنامج كابدال	144
04	فواعل برنامج كابدال على المستوى المحلي	156
05	المحاور الكبرى لبرنامج كابدال	157
06	مراحل إعداد التشخيص الإقليمي التشاركي	172
07	وظائف المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد	176
08	تصنيف الجمعيات المحلية حسب الفئات	199
09	توزيع تأطير الجمعيات المحلية حسب الجنس	199
10	إعلان خاص باقتراح مشاريع جمعية محلية لتشكيل لجان أحياء	200
11	إعلان عن ورشة تشاركية لصياغة ميثاق إقليمي لشعبة تثمين النفايات ببلدية الخروب	204
12	مطوية ملتقى تسيير النفايات المنزلية قاطرة التنمية المحلية المستدامة	205
13	صورة على هامش ملتقى تنمية السياحة الثقافية والجبالية بمدينة جميلة	209
14	مطوية خاصة بتنظيم ورشة تدريبية حول المشاريع في شعبة التمور	213
15	مطوية خاصة بتنظيم لقاء وطني حول تثمين منتجات النخيل ومشتقاتها من أجل تنمية محلية مستدامة	214
16	مطوية حول تنظيم الطبعة الأولى لأيام رسكلة النفايات ببلدية الخروب	227

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأهداف الاجتماعية للديمقراطية التشاركية	53
02	المساهمات المالية لممولي برنامج كابدال	144
03	الخصائص الجغرافية للبلديات المختارة لتطبيق برنامج كابدال	145
04	المنسقين المحليين لبرنامج كابدال في البلديات النموذجية	149
05	أصحاب المصلحة في برنامج كابدال	154
06	تواريخ المصادقة على المواثيق البلدية للمواطنة المشاركة على مستوى البلديات النموذجية	189
07	تواريخ تنصيب المجالس الإستشارية البلدية على مستوى البلديات النموذجية	190-191
08	تواريخ المصادقة على المخططات البلدية للتنمية على مستوى البلديات النموذجية	193
09	تعداد الجمعيات المحلية حسب طبيعة النشاط الممارس	198
10	نتائج المشاريع الجموعية الممولة من قبل برنامج كابدال لسنة 2023	202
11	مخرجات المشاريع الجموعية المحلية المجسدة في بلدية الخروب	206-207
12	مخرجات المشاريع الجموعية المحلية المجسدة في بلدية جميلة	210-211
13	مخرجات المشاريع الجموعية المحلية المجسدة في بلدية تميمون	214-217

- قائمة المختصرات:

ص: صفحة

د.ت: دون تاريخ

UNDP:United Nations development programme

OECD : Organisation de coopération et de développement économiques

WB : World Bank

CAPDEL : Programme de renforcement des capacités des acteurs du développement local

PNUD : Programme des Nations unies pour le développement

EU : Union européenne

PCD : Plan Communal de développement

PSD : Programmes sectoriel deconcentré

ANSEJ : Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes

ANAD : Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat

AADL : Agence national de l'amélioratoïn et du développement de logement

CNAC: Caisse nationale d'assurance-chômage

ANGEM : Agence Nationale de gestion du Micro-crédit

UGP :Unitée générale du programme

MICLAT :Ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du Territoire

P : page

s. d : sans date

مقدمة:

شغلت قضية التنمية حيزا كبيرا من الفكر الاقتصادي وتناولها العديد من المنظرين والاقتصاديين انطلاقا من زوايا مختلفة، وقد ركزت أغلب الدراسات اهتمامها على صياغة سياسات واستراتيجيات تنموية تتسم بالتركيز على الدور المركزي للدولة في إطار ما عرف بدولة الرفاه، وقد أثبتت التجربة العملية قصور هذه التوجهات ومحدوديتها في تحقيق التنمية الشاملة، وانطلاقا من هذا وبداية من ستينات القرن الماضي بدأ الاهتمام بتنمية الفضاء المحلي اعتبارا من تنمية الأقاليم لتحقيق التنمية المتوازنة.

على صعيد آخر وبداية من العقد الأخير من القرن العشرين جاء أنموذج التنمية الإنسانية ليؤكد على البعد الإنساني للتنمية، حيث يكون الفرد فيه هو وحدة التحليل الأساسية، أي وسيلة التنمية وغايتها النهائية، وهنا برزت العودة بقوة إلى مفاهيم بناء القدرات والحرية وحقوق الإنسان، ليتجدد معها مفهوم المواطنة بمعناها الحديث المتمثل في قدرة الفرد على وعي القيم الديمقراطية والأخلاقية، التي تجعله أكثر قدرة على الفعل والمشاركة القائمة على توسيع حرياته وبناء قدراته وتمكينه، وعلى هذا الأساس اعتبر الاهتمام بالفرد المواطن من القيم الحديثة الأساسية للتنمية المحلية، ومن ثمة التنمية الإنسانية القائمة على التفاعل بين الدولة ومختلف الفاعلين الآخرين الرسميين وغير الرسميين.

وخلال نفس الفترة، وبداية من تسعينيات القرن العشرين برزت مواضيع الحكم الراشد وتطور مفهومه عبر عدة مراحل، تبعا للتحويلات والأوضاع التي سادت الدول منذ تلك الفترة، وصولا إلى مفهوم الحوكمة المحلية الذي يعتبر فلسفة جديدة لمفهوم الحكم الراشد معتمدة على النظرة إلى الفضاء المحلي كوحدة أساسية للتحليل، وصاحب التوجه نحو الحوكمة المحلية المناداة بقيم التشاركية ضمن أدبيات وتقارير البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يركز هذا التوجه على مساهمة الجميع في إطار الشراكة التي حلت محل الدولة الراعية، لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحقيق الترابط بين عالمية حقوق الإنسان وقدرته على المشاركة بما يحقق له التنمية وبناء الذات وتوسيع الخيارات والقدرات.

وعلى هذا توائمت ثقافة المشاركة مع قيم الديمقراطية، باعتبار أن التشاركية هي الطريق إلى التحول نحو المواطنة الحقة التي تتجاوز ضيق أفق الفرد المرتبط بانغلاق بيئته المحلية القبلية أو العشائرية أو الجهوية، إلى المساهمة في تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة.

وتعد الجزائر من الدول النامية التي عانت قصورا في العملية التنموية على المستوى المحلي والوطني، مما جعل من الضروري إعادة النظر في الطرق المتبعة لتنمية المجتمع المحلي، وهو ما تجسد فعلا من خلال الإصلاحات التي انتهجتها مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، من خلال المنظومة القانونية من دساتير وقوانين الجماعات المحلية، وكذا على مستوى الممارسة العملية خصوصا بعد استقرار الأوضاع عقب العشرية السوداء، حيث ركزت جهودها مع بداية الألفية الثالثة على إعمال ثقافة التشاركية تأسيسا لتحقيق التنمية المحلية، ومن ثمة التنمية الشاملة.

ويعد مشروع دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية " كابدال " المسير من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالجزائر بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجسيدا وتفعيلا للتطلعات والإصلاحات المهمة التي تبنتها الجزائر في مجال الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية.

وعليه ستبحث هذه الدراسة دور الديمقراطية التشاركية باعتبارها مقاربة حديثة في تفعيل مسارات التنمية المحلية بالجزائر من خلال تجربة برنامج كابدال، تمهيدا لإرساء الأرضية الحقيقية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

- أهمية الموضوع :

أصبح التوجه نحو تنمية الفضاء المحلي يكتسي أهمية بالغة لدى جميع المجتمعات عبر العالم وعليه توجه الفاعلون على مستوى الدول إلى إدراج البعد المحلي في العملية التنموية لبلدانهم، وتوجه الباحثون والمفكرون والأكاديميون إلى العمل على هذا الموضوع بغية الإسهام العملي في بلورة هذا التوجه وتحقيقه على أرض الواقع، ومن هنا عكفت الجزائر على معالجة القصور الكبير في العملية التنموية بعد فشل الإصلاحات التي قادتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية بداية العشرية الثانية من القرن الحالي بانتهاجها هذا التوجه، بعد انتشار التجارب والممارسات لمقاربة ديمقراطية تشاركية تعتمد أدوات وآليات محركة لعملية التنمية المحلية، ومن هنا تبرز الأهمية العملية لموضوع دراستنا الحالية التي تقترح كحل فعال لمشكلة التنمية المحلية في الجزائر، خصوصا بعدما ترسخ أن دور المواطن يعتبر من أهم الأدوار في عملية التنمية كونها بالأساس تعنى بتوسيع خيارات وقدرات البشر، وكون الإنسان هو محور العملية التنموية إذ يعتبر وسيلتها وغايتها في نفس الوقت.

وانصب اهتمام هذه الدراسة حول أحد البرامج الضخمة والمهمة التي اعتمدتها الجزائر مؤخرا على مستوى الجماعات المحلية بها، إذ حاولنا تتبع مسار البرنامج ومراحل تجسيده، وتقييم تجربته لنكشف الأهمية العملية لإدماج متغيري دراستنا لتحسين أوضاع المواطن المحلي وتوسيع خيارته وقدراته والرفع من مستواه المعيشي بما يحقق تنمية مندمجة وشاملة لجميع مناحي حياته.

كما تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع من ضرورة بناء قيم التشارك وتأصيلها عملا على تحرير وعي المواطن بأهمية دوره في تحقيق التنمية المحلية، بالإضافة إلى أدوار مختلف الفاعلين الآخرين على المستوى المحلي.

وعلميا تعد دراسة دور هذه المقاربة الجديدة للديمقراطية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر -من خلال تجربة برنامج كابدال- ذات أهمية على الصعيد الأكاديمي، وقيمة مضافة إلى المجال العلمي، حيث جاء البرنامج بمنظومة تكوينية ومنهجية وتوثيقية مهمة، تم إيداعها بعد نهاية البرنامج على مستوى المدرسة الوطنية للإدارة، ولما لا مستقبلا بالأقسام المتخصصة في الجامعات للاستفادة منها أكاديميا، حتى تتمكن من الإسهام كقطب إشعاع في مجال التكوين على الحكامة التشاورية والديمقراطية التشاركية، وتكريسها عمليا بما يعود على الجماعات المحلية بالفائدة للمضي في تخطيط استراتيجي فعال وناجح لتحقيق التنمية المحلية القائمة على التشاركية ومن ثمة التنمية الشاملة.

- أهداف الدراسة :
- الإحاطة بنشأة وتطور الاهتمام بالتنمية المحلية في الفكر التنموي الحديث، وإبراز ارتباط المفهوم بالنضج الفكري للتظير في مجال التنمية.
- تحليل علاقة مقارنة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية، وإبراز جوانب التأثير والتأثير بين كليهما.
- إبراز أهمية بناء المواطن الصالح وإشراكه في النهوض بأعباء التنمية.
- محاولة الوقوف على أوجه النجاح والقصور في التجربة التنموية المحلية الجزائرية على ضوء مشروع برنامج كابدال الذي يعتبر مبادرة شراكة حقيقية في مجال تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر.
- الخروج بنتائج من شأنها أن تكون ذات أهمية علمية وعملية وإسهام فعلي في إثراء حقلنا الدراسي.
- مبررات اختيار الموضوع:
- المبررات الذاتية:
- الرغبة الشخصية في البحث في موضوع التنمية المحلية استناد إلى الأهمية التي تكتسيها.
- الرغبة في كشف مدى تأثير مقارنة الديمقراطية التشاركية كمفاهيم وكممارسات حديثة كثرَت المناداة بها من جهة، وتعددت النماذج العالمية في التجارب المحلية الناجحة والمعتمدة بالأساس عليها في تفعيل مسارات التنمية المحلية من جهة أخرى.
- الرغبة في الإسهام بإضافة علمية جادة، نتطلع لأن تشكل إضافة تستغل عمليا، من خلال استعراض واستقراء تجربة مشروع كابدال، والذي يعول عليه في إعطاء دفعة قوية لتعميم المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية على مستوى بلديات الوطن.
- المبررات الموضوعية:
- أهمية الموضوع من حيث كونه يربط مفاهيم ذات أبعاد حضارية تفرض نفسها في التكوينات الاجتماعية والسياسية للوجود الإنساني المعاصر، وتعتبر من المفاهيم الأساسية التي تتم المناداة بها لتحقيق التقدم الإنساني المنشود.
- معرفة مدى اهتمام الجزائر بتفعيل المقاربة التشاركية في بناء استراتيجياتها التنموية المحلية تمهيدا لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

أدبيات الدراسة :

إن ما نتناوله في هذه الدراسة هو موضوع التنمية المحلية من زاوية ربطها بالديمقراطية التشاركية، من خلال التركيز على دور هذه المقاربة الحديثة في تفعيل مسارات التنمية على المستوى المحلي، وإسقاط الدراسة على تجربة الجزائر في مجال التنمية المحلية، ومدى بروز الاهتمام بتفعيل هذه المقاربة ضمن استراتيجيات التنمية المحلية في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على برنامج " كابدال" الذي يعتبر من المشاريع الضخمة في مجال تطبيق هذه المقاربة على الواقع المحلي الجزائري، وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من الدراسات التي تناولت مفاهيم الدراسة من زوايا مختلفة نذكر منها :

1- الدراسة الأولى : دراسة لمجموعة من الباحثين الجزائريين يرأسهم البروفيسور "بوحنية قوي" حملت عنوان " الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغربية يتطرق الباحثون في هذا الكتاب إلى كفاءات تبني الدول المغربية لمقاربات جديدة أهمها الديمقراطية التشاركية من خلال عمليات الإصلاح الإداري والسياسي التي أجرتها خلال العقود الأخيرة والتي تستهدف تحسين آليات التسيير الإداري وتفعيل العملية التنموية بهذه الدول، إحدى الحالات التي تناولتها الدراسة هي الجزائر التي تعتبر الحالة محور الدراسة في دراستنا الحالية، من خلال ربط الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية بالجزائر، حيث ادمجت مقاربة الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات التي أجرتها بداية من سنة 2011، وصولاً إلى خوض تجربة برنامج كابدال الذي يدخل في إطار تواصل الإصلاحات بغية تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2- الدراسة الثانية : دراسة أجنبية بعنوان « Démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville » لكايتها « Guy Poquet » ركزت الدراسة على عملية إشراك الفاعلين المحليين وأهمهم المواطنين في اتخاذ القرارات والمشاركة في سياسات مدنهم، بما في ذلك إجراءات التنفيذ والتقييم، كما اعتبر المشاركة خطوة حاسمة في إنجاح سياسات المدن، وتطويرها، وعلاقة ذلك بأهمية الديمقراطية التشاركية كنهج جديد يعتبر الفضاء المحلي الأكثر ملائمة لها، وقدمت الدراسة توصيات بشأن إدماج الديمقراطية الجوارية وتطوير المشروع التشاركي كما أطلق عليه الكاتب، اهتمت الدراسة بالموضع من زاوية تحديث وتطوير المدينة، لكنها تقاطعت مع موضوع دراستنا في

تمحورها حول أهمية المشاركة، واعتبار المشروع التشاركي نهج ضروري لترقية حياة المواطنين وتطوير فضاءات مدنهم.

3- **الدراسة الثالثة :** كتاب بعنوان « we decide !: theories and cases in participatory democracy » لكتابه « Michael Menser » يتطرق الكاتب في هذه الدراسة إلى نظرية الديمقراطية التشاركية معتبرا أنها مرت بثلاث موجات من خلال الدراسات الفلسفية السياسية في الليبرالية والعدالة، والدراسات النسوية والبيئية وغيرها من الفلسفات، حيث يعتبر مانسر أن الديمقراطية التشاركية كممارسة سياسية معاصرة تعتبر الحل الأمثل لمشاكل الدولة الحديثة حيث تدعو لإنشاء ونشر الممارسات والمؤسسات التي تمكن الأفراد والجماعات من تحديد الظروف التي يتصرفون فيها ويتواصلون مع الآخرين بشكل أفضل، وتهتم بآليات الممارسة السياسية المعاصرة، كما يستشرف مانسر في كتابه هذا أقصى حدود الديمقراطية التشاركية " الديمقراطية القصوى" كما تعد وجهة نظر خاصة الكاتب، يبرز فيها نظريته للديمقراطية التشاركية التي من الممكن فعلا أن تعمل على توسيع قدرات البشر، وتضمن المساواة والحقوق والحريات كما تبرزها المواثيق والقوانين العالمية للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ويكون ذلك من خلال مجتمعات يقودها المسؤولون المحليون والمواطنون العاديون الذين يعملون على شكل فريق واحد لتجسيد ما سماه بالديمقراطية القصوى، استغادت دراستنا من هذا الكتاب في الإحاطة بالجانب النظري للديمقراطية التشاركية وتقصي تطور المفهوم وماهيته، بما مكننا من اكتساب القدرة على تحليل المفهوم وربطه بالمتغير الثاني للدراسة " التنمية المحلية" .

4- **الدراسة الرابعة :** كتاب بعنوان Participatory Democracy, Science and Technology An Exploration in the Philosophy of Science لكتابه « Karl Rogers » ربط الكاتب في دراسته هذه الديمقراطية التشاركية بالعلوم والتكنولوجيا، حيث حاول من خلال كتابه كشف العلاقة بين المشاركة العامة والتطور العلمي والتكنولوجي، بإجراء فحص فلسفي لإمكانيات وحدود المشاركة الديمقراطية في المجتمع الحديث - مجتمع العلم والمعرفة - ، حيث يرى أن استثمار التطور العلمي والتكنولوجي يجعل الدوائر العامة مفتوحة أكثر لمجموع المواطنين، ويهيئ البيئة الملائمة التي تسمح للأفراد القدرة الكاملة على اختيار بدائل التنمية المجتمعية السليمة والناجحة، حيث يساعد العلم الناس على تحقيق إمكانياتهم بشكل أفضل كمواطنين ديمقراطيين، بما يمكن من تلمس الآثار الإيجابية للمشاركة الديمقراطية من حياة جيدة ومجتمع الرفاهية وعقلانية في التسيير وحرية وعدالة ومساواة، ركز الكاتب من خلال طرحه هذا أهمية تطوير وتنفيذ تقنيات العلم والمعرفة التي تسهل المشاركة الديمقراطية مما يساعد لامحالة في إحداث تحولات جذرية في المجتمعات الحديثة وفي تحقيق التنمية بها، وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في تناولها لمتغير الديمقراطية التشاركية الذي ربطه الكاتب بالعلوم والتكنولوجيا كعامل مساعد على تطوير المشاركة الديمقراطية وتحسين بيئتها بما يحقق التنمية المجتمعية الشاملة .

5- **الدراسة الخامسة :** دراسة "سامية شويخي" من خلال أطروحة دكتوراه في تخصص المالية العامة بعنوان الخدمة العامة التشاركية بين الظاهرة والضرورة والتي تناولت فيها دراسة ميدانية لبرنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كابدال، إلى جانب برامج تكوين الجماهير في الإسعاف وتسيير الكوارث من قبل الحماية المدنية، اهتمت الدراسة بالموضوع من زاوية الإنتاج المشترك للخدمة العامة، وأهمية إيجاد حلول جديدة ومبتكرة لإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر من خلال استعمال كل الأدوات التكنولوجية المتاحة من وسائل ووسائل ومبادرات إشراك المواطن والمجتمع المدني في تصميم الخدمات العامة، حيث تناولت مبادرتين حكوميتين إحداها كانت مبادرة برنامج كابدال التي تعتبر محور دراستنا الحالية، ركزت على محور هام من محاور البرنامج وهي كيفية مساهمته في ترقية وتطوير الخدمة العمومية التشاركية، والاختلاف بين دراستنا وهذه الدراسة يكمن في كون دراستنا تشمل مجال تحقيق التنمية المحلية الذي يضم محور تطوير الخدمة العمومية التشاركية، حيث تناولنا بالدراسة جميع محاور برنامج كابدال وكيفية إسهامه في تفعيل التنمية المحلية بالبلديات النموذجية المختارة.

6- **الدراسة السادسة :** أطروحة دكتوراه بعنوان " الديمقراطية التشاركية وتفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر " من إعداد الطالب "قاضي خير الدين" التي تتناول المفهومين ومختلف المفاهيم ذات الصلة بهما، ومختلف المقاربات التي تناولتهما، بالإضافة إلى آليات التفعيل وأسس الترسيع، متقصيا حالة الجزائر وكيف انطلقت وتواصلت الإصلاحات في سبيل تفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق الحوكمة المحلية، وعمل هتين المتغيرين كخيارين لتفعيل العملية التنموية بالجزائر، تتقاطع دراستنا مع دراسة الباحث من خلال تناول متغير الديمقراطية التشاركية في سياقه المعرفي والسياسي والقانوني، وتقصيه للتجارب الرائدة في نهج الديمقراطية التشاركية، والحوكمة المحلية، ولخطى تكريسها في الجزائر، غير أن دراستنا ربطت متغير الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية مباشرة مع عرض وتقصي للتجربة الجديدة المبتكرة " كابدال" ومساهمتها في تفعيل أدوار الفاعلين المحليين في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر.

7- **الدراسة السابعة:** أطروحة الدكتوراه بعنوان " الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة " من إعداد الطالب "مجاوي رضوان" التي تناول دراسته في قسمين القسم الأول تطرق فيه إلى الديمقراطية التشاركية كأحد أهم المداخل في تسيير الشؤون العمومية وصناعة القرار المحلي وبالتالي تنمية المجتمع المحلي، وقدم قراءة للواقع التنموي في الجزائر من منظور تجسيد الديمقراطية التشاركية انطلاقا بإبراز دور مختلف الفاعلين من خلال مؤشرات الحوكمة المحلية، وأرقام وإحصائيات

البنك الدولي حتى سنة 2019، خالصا إلى أن العمل بآليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر لا يزال ضعيف ويتطلب الكثير من الجهد والعمل، والقسم الثاني أفردته لدراسة الحالة من خلال تقصي واقع التنمية المحلية من منظور تجسيد الديمقراطية التشاركية ببلدية سعيدة للفترة من 2011 إلى 2019، تناول فيه مشاركة بلدية سعيدة في تجسيد سياسات الديمقراطية التشاركية المحلية في تدبير الشأن العام بالبلدية من خلال دراسة ميدانية استطلاعية بالبلدية، وقد تقاطعت دراستنا مع هذه الدراسة في المتغيرين الرئيسيين للأطروحة غير أن الاختلاف يكمن في دراسة الحالة، حيث حاول الباحث تقصي مدى ارتقاء بلدية سعيدة إلى التكريس الفعلي للديمقراطية التشاركية، والعمل بآلياتها ليخلص بأن الأمر يعد بعيد المنال، وأنه يتطلب تشخيصا شاملا، وتحولا في الدهنيات مع العديد من الإصلاحات.

- إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم حديثا، وفي ظل التوجه إلى البعد المكاني الإقليمي وتبني آليات الحوكمة والإصلاح السياسي والإداري المعتمد على التشاركية تجسيدا لفكرة القرب، والتوجه إلى تبني مقاربات جديدة في سبيل تحقيق التنمية المحلية، ومن أجل الإحاطة بالتجربة الجزائرية في هذا المجال يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن يساهم مشروع كابدال المعتمد على المقاربة التشاركية في تفعيل مسارات التنمية المحلية بالجزائر؟

وتحت هذه الإشكالية تتدرج مجموعة من التساؤلات الفرعية:

فيما تتمثل الأطر النظرية والمعرفية لدراسة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية؟

فيما تكمن الدوافع والمسببات التي أدت إلى التوجه نحو تبني البعد المحلي في العملية التنموية؟

ما هي محددات وأسس ترسيخ العمل بمقاربة الديمقراطية التشاركية في الفعل التنموي المحلي؟

ما مدى نجاح جهود الدولة الجزائرية في تفعيل المقاربة التشاركية لتحقيق التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

أ- الفرضية الرئيسية:

كلما ترسخت قيم وممارسات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر كلما أدى ذلك إلى تكامل أدوار ذات أهمية لمختلف الفاعلين في النهوض بأعباء التنمية المحلية.

ب- الفرضيات الفرعية:

- يعتبر البناء الديمقراطي المفتوح الأرضية الأساسية لتفعيل العمل بالمقاربة التشاركية.
- يرتبط تفعيل الديمقراطية التشاركية بصفة مطردة ببناء وتأسيس قيم التشارك لدى المواطن المحلي.
- يمكن اعتبار علاقة القرب والجوارية من بين أسس التوجه إلى كل ما هو محلي بهدف تحقيق أهداف التنمية.
- كلما اعتمدت الجزائر على تفعيل المقاربة التشاركية كلما انعكس ذلك إيجابيا على برامج التنمية المحلية بها.
- يعتبر مشروع كابدال من المشاريع التي سارت في الطريق الصحيح لتفعيل التنمية المحلية على مستوى البلديات المختارة لتجسيده.
- **مناهج الدراسة:**

إن دراسة أي موضوع تفرض على الباحث الاستعانة بمناهج معينة تساعده على تمحيص الموضوع وترتيب المعلومات وتنسيق العناصر المكونة للدراسة من أجل الحصول على النتائج، والإجابة على إشكالية البحث ومنه التوصل إلى الحقائق والاستنتاجات والتوصيات التي يخرج بها الباحث كخلاصة لبحثه، وعليه اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج التالية:

• **المنهج الوصفي:** استخدمنا هذا المنهج الذي يعتمد على وصف الظواهر كما هي موجودة في الواقع والتعبير عنها كميا ونوعيا، فمن خلاله قمنا بجمع المعلومات والبيانات وحاولنا الإحاطة بمفاهيم متغيرات الدراسة- الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية- وتحليل العلاقة بينها، بالإضافة إلى تتبع مسارها بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على مستوى الجانب التشريعي القانوني من خلال الدساتير و قوانين الجماعات المحلية، وكذلك توصيف علاقة المتغيرين ضمن البيئة السياسية الجزائرية خاصة الجماعات المحلية التي تعد مجالا مكانيا أسقطنا عليه دراستنا من خلال تناول

تجربة برنامج كابدال الموجه إلى تنمية الجماعات المحلية بالجزائر باعتماد مقارنة الديمقراطية التشاركية

• **منهج دراسة الحالة :** هذا المنهج يعتمد على جمع المعلومات المتعلقة بأي وحدة أو حالة معينة سواء كانت مجتمعا عاما أو مجتمعا محليا أو نظاما أو مؤسسة أو فرد من خلال التعمق في دراسة الوحدة و إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، استخدمناه في الجانب التطبيقي لإسقاط المعطيات التي تم تحليلها في الجانب النظري وللتعرف على واقع التجربة التنموية لبرنامج كابدال المعتمدة على مؤشرات قيم التشاركية ودعم القدرات على مستوى البلديات النموذجية المختارة، كما خصصنا بالدراسة حالات ثلاث بلديات نموذجية بعينها قصد الوقوف على مسار البرنامج عن قرب ونتائجه بها ومدى نجاح التنمية المحلية المعتمدة على مقارنة الديمقراطية التشاركية بها.

• **المنهج التاريخي:** نستخدمه في تتبع التطور التاريخي لظهور مفاهيم التنمية، التنمية المحلية، مقارنة الديمقراطية التشاركية، والمنطقات الفكرية والنظرية لهذه المفاهيم.

كما استخدمنا في البحث المقاربات التالية:

• **مقاربة القرب/ الجوارية/ التشاركية:** تستدعي هذه المقاربة الاهتمام بالمواطن، وتفعيل دوره واعتباره محور السياسات المحلية والبرامج التنموية المحلية، بحيث يكون شريكا في صناعة القرارات التي تؤثر على حياته بشكل مباشر، وتساهم في تفعيل أدوار مختلف الفواعل في إطار التشارك في عملية التنمية المحلية.

• **مقاربة بناء القدرات:** الذي تطور ليشكل إطارا تحليليا يهتم بالتمكين للفرد وضرورة التحرك نحو الحريات وإثبات الذات ونوعية الحياة، سواء القدرات الأساسية كالغذاء، الصحة، أو المعقدة كدور التعليم في تأهيل الفرد للمشاركة في الحياة السياسية ودعم القيم الإيجابية التي تمكنه من لعب دور أساسي في بناء قدراته وتحقيق ذاته، هذا المقرب الذي اعتمدته التجربة التشاركية لبرنامج كابدال التي خاضتها الدولة الجزائرية بالشراكة مع الخبرة الأجنبية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقائمة على مقرب بناء ودعم قدرات الفاعلين المحليين في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات الإقليمية.

وخلال الدراسة التطبيقية لبرنامج كابدال قمنا باستخدام مجموعة من الأدوات والتقنيات البحثية أهمها:

• **تقنية تحليل المضمون:** حيث استخدمنا هذه التقنية في تحليل مضامين القوانين والتشريعات في تناولها لمتغيري الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، بالإضافة إلى تحليل الوثائق والأدلة والتقارير

التي حصلنا عليها سواء من قبل إدارة برنامج كابدال، أو تلك التي تم نشرها على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باعتبارها المشرفة على البرنامج.

كما استخدمنا أدوات **المقابلة والملاحظة** الذين تم اعتمادهما في جمع البيانات والحصول على الإجابات والمعلومات الخاصة بتجربة برنامج كابدال، وتقصي الممارسات والإنجازات، ومعرفة الإجراءات والآليات التي تعتمدها السلطات لتكريس مقاربة الديمقراطية التشاركية ومخرجات برنامج كابدال ضمن قوانين الجماعات المحلية الجديدة، وتعميم هذه التجربة التشاركية التي تعتمد على دعم قدرات الفاعلين المحليين لتحقيق وتفعيل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر.

- **تقسيم الدراسة:** وقصد الإحاطة بموضوع الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى أربعة فصول بالمحتويات التالية:

نظرا لحدثة موضوع الديمقراطية التشاركية وارتباطه بعملية التنمية المحلية خصص الفصل الأول من الدراسة لعرض الأطر النظرية والمعرفية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، حيث اشتمل على ثلاث عناصر رئيسية، تضمن أولها دراسة في السياق العام للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال رصد مختلف المفاهيم المرتبطة بالمتغيرين بداية بالديمقراطية، وأزمة الديمقراطية التمثيلية التي أفرزت الأفكار والممارسات الجديدة المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، وفكرة المواطنة، والتي تقترن بشكل كبير بالديمقراطية التشاركية خصوصا من خلال الأفكار والكتابات التي تناولتهما، بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة، وفكرة القرب، والمجال أو الفضاء المحلي، لنتناول في العنصر الثاني مفاهيم ونظريات وأهداف وآليات الديمقراطية التشاركية وأطرافها، لنخصص العنصر الثالث لدراسة مفاهيمية ونظرية للتنمية المحلية.

وتبعا للأهمية التي تحظى مقارنة الديمقراطية التشاركية كرهان للتنمية المحلية خصصنا الفصل الثاني من دراستنا للوقوف على العلاقة والتأثير بين متغيري الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، حيث أشرنا في العنصر الأول منه إلى واقع التنمية المحلية بالجزائر؛ من خلال الإجراءات القانونية والآليات والإستراتيجيات المتبعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لنحاول في العنصر الثاني الإحاطة بتحول الخطاب الرسمي في الجزائر نحو تبني توجه جديد يقوم على دمج الديمقراطية التشاركية في التنصيص القانوني والواقع التنموي المحلي الجزائري، لنتطرق في العنصر الثالث إلى العلاقة التكاملية والتفاعلية لأطراف الديمقراطية التشاركية وعلاقتهم بتحقيق التنمية المحلية.

ولإحاطة بدور مقارنة الديمقراطية التشاركية في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر خصصنا الفصلين الثالث والرابع للتطبيق الميداني لهذه المقاربة على مستوى الجماعات المحلية من خلال دراسة برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية " كابدال"، حيث يستعرض الفصل الثالث التجربة التنموية المحلية في الجزائر على ضوء مقارنة مشروع كابدال التشاركية، من خلال ثلاث عناصر رئيسية أهتم أولها برؤية البرنامج ومشروع عمله، وتناول ثانيها المحاور الرئيسية الكبرى للبرنامج، لينتقل آخرها إلى آليات عمل البرنامج وخطته وخطواته.

ويتضمن الفصل الرابع تقييم التجربة التنموية المحلية التشاركية لبرنامج كابدال؛ رهانات، تحديات وآفاق والذي تناولنا من خلاله محطات البرنامج ونتائج محاوره الكبرى، ثم خصصنا بالدراسة والتقييم ثلاث بلديات اخترناها من بين البلديات النموذجية للبرنامج لنكشف أهم ما يميز التجربة على مستواها، وخصوصيات الواقع التنموي بكل منها، لنخلص في الأخير إلى تحديات ورهانات البرنامج على المستوى الوطني، وأهم الآفاق التي تتوخاها هذه التجربة الجديدة لتحقيق وتفعيل التنمية المحلية بالجزائر.

الفصل الأول: الأطر النظرية والمعرفية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

الفصل الأول: الأطر النظرية والمعرفية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

تمهيد:

يعد موضوعي الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من أبرز المواضيع التي تم إثارتها خلال العقود الأخيرة، إذ تناولتهما الدراسات الحديثة والمعاصرة، بعد أن ترسخت أهمية العودة إلى البعد المحلي نظرا لعدة أسباب أهمها العولمة وتداعياتها بالإضافة إلى انحسار دور الدولة وأزمة التمثيل لدى النظام الرأسمالي التي أفرزت منذ الستينات مشاكل وأزمات متتالية، أفضت إلى ظهور مقاربة جديدة للديمقراطية ألا وهي الديمقراطية التشاركية، أصبح دمجها في مسار تحقيق التنمية المحلية نموذجا محبذا، بعد نجاح عدة تجارب تنموية معتمدة على التشاركية.

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الأطر النظرية والمعرفية للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال سرد للسياق العام المتعلق بكل منهما والذي يعرف تداخلا، ومن أهم عناصر هذا السياق الديمقراطية، أزمة التمثيل في النظام الرأسمالي، رهان المواطنة، الحوكمة الرشيدة، اللامركزية والحوكمة المحلية، فكرة القرب والفضاء المحلي الذي يعد مجالا خصبا لدراسة علاقة التأثير بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ودور التشاركية في تفعيل مسارات التنمية المحلية، لنستعرض في العنصر الثاني مفاهيم ونظريات الديمقراطية التشاركية، خصائصها، آلياتها وأطرافها، ونفرد العنصر الثالث لدراسة مفاهيمية ونظرية للتنمية المحلية.

1.1 السياق العام للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، دلالات ومضامين :

بداية من العقود الأخيرة من القرن العشرين جاء أنموذج التنمية الإنسانية ليؤكد أهمية البعد الإنساني للتنمية، حيث برزت بقوة مجموعة من المفاهيم والمقاربات كالديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية لتتجدد معها قيم الديمقراطية والمواطنة، بالإضافة إلى ظهور مواضيع الحكم الراشد وتطور مفهومه عبر عدة مراحل فرضتها التحولات والأوضاع التي سادت الدول منذ تلك الفترة، وصولاً إلى مفهوم الحوكمة المحلية المعتمدة على النظرة إلى الفضاء المحلي كوحدة أساسية للتحليل، كل هذا السياق عزز من التوجه نحو الديمقراطية التشاركية المرتكزة على شراكة مجموعة فاعلين إلى جانب الدولة في سبيل تحقيق التنمية المحلية، وعليه سنتناول في هذا المبحث السياق العام للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية وأهمها الديمقراطية وأزمة التمثيلية ورهان المواطنة، إضافة إلى الحوكمة الرشيدة، فكرة القرب واللامركزية ضمن الفضاء المحلي.

1.1.1 الديمقراطية، أزمة التمثيلية ورهان المواطنة:

تسعى كل دولة إلى إيجاد المسار الأفضل لتحقيق أفضل نموذج لحكم شعبها، بما يحقق توائم أكبر مع الواقع الاجتماعي المعاش، واستجابة أكثر لمتطلبات واحتياجات وتفضيلات مواطنيها، واعتبر النموذج الديمقراطي للحكم التوجه الأكثر شيوعاً لدى مختلف دول العالم حديثاً فيما يعرف بالانتقال الديمقراطي للحكم، والديمقراطية كنموذج عالمي للحكم يقوم على العديد من الأفكار والأبعاد السياسية التي ركزت في المقام الأول على رهان المواطنة الحقبة الذي يتحقق من خلال مشاركة المواطنين في اختيار حاكميهم وممثليهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص الشأن العام.

أولاً - الديمقراطية:

إن مفهوم الديمقراطية كونه يعني نظاماً اجتماعياً وسياسياً هدفه حل المشاكل والصراعات والتناقضات الملازمة للحياة في مجتمع، فهو أيضاً يعني ذلك البحث النظري عن نموذج أعلى للحكم يمكن اعتباره غاية يرمي إليها الإنسان لتحقيق أعلى أمنياته وهي حريته، والديمقراطية إذا كانت تعني عند اليونانيين " حكم الشعب " أي مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة، فإنها تعني في نفس الوقت الطريقة المثالية لتحقيق هذه المشاركة، (عريبي، 2005، ص 101-102)، من هذا المنطلق اعتبرت الديمقراطية السياق الأول الذي تطورت عنه أنواع وأشكال الديمقراطية المعاصرة وصولاً إلى الديمقراطية التداولية، الديمقراطية التشاركية، الديمقراطية المحلية وغيرها .

وتعرف الديمقراطية على أنها حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب، وتحكم أيضا باسم الشعب، والشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه، (عبد العظيم، 2004، ص 57)، فالمعلوم أن الديمقراطية المعاصرة جاءت انتصارا للأغلبية المتمثلة في الشعب ضد الأقلية المتمثلة في الحكام المتحالفين مع الكنيسة وطبقة النبلاء.

كما عرفها "جميل صليبا" على أنها "نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين، للأفراد أو لطبقة واحدة منهم" (صليبا، 1992، ص 570). حيث نجد في هذا التعريف إشارة إلى نوعي الديمقراطية المباشرة والتمثيلية.

أما دائرة المعارف البريطانية فتستخدم الديمقراطية بعدة معاني منها : أنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الأغلبية، وهو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية النيابية وهناك شكل آخر من أشكال الديمقراطية وهو ما يعرف بالديمقراطية القانونية، كذلك فإن كلمة ديمقراطية قد تستخدم أحيانا لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي دونما اعتبار لما إذا كانت ديمقراطية بالمعاني الثلاثة السابقة أم لا ... وهي نظم تعرف بالديمقراطيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية (عزوي، 2000، ص 9) حاول هذا التعريف الإلمام بمختلف أشكال الديمقراطية والاستخدامات المختلفة للمفهوم.

والنظام الديمقراطي نظام سياسي من أهم مبادئه الحفاظ على حق الإنسان في المشاركة في الحكم عن طريق الانتخاب، وتعتبر الديمقراطية العمود الفقري لجميع حقوق الإنسان فهي تعترف بحرية التفكير، والتعبير في إطار تسيير الشؤون العامة للمجتمع. (الأمين، 1998، ص 180)

وتعرف هيئة الأمم المتحدة الديمقراطية على أنها إحدى المثل العليا المعترف بها عالميا، حيث أن الحكم الديمقراطي هو مجموعة من القيم والمبادئ الواجب اتباعها من أجل مشاركة أكبر ومساواة وأمن وتنمية بشرية، كما توفر الديمقراطية بيئة تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويتم فيها ممارسة إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية (الأمم المتحدة، 2019)، حيث يركز هذا التعريف على الصفة العالمية لفكرة الديمقراطية وارتباطها الوثيق بحرية الشعوب في اختيار مصيرها على جميع أصعدة الحياة.

وقد وضع إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993 بعين الاعتبار في محتواه التغيرات والمستجدات الواقعة على المستوى الدولي لذا سلم بضرورة تعزيز وتشجيع احترام الإنسان والحريات الأساسية للجميع واحترام مبدأ المساواة في الحقوق ونظمها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية

وثقافية، وذلك من منطلق اعتبار أن أساس قيام الديمقراطية إرادة الشعب المعبر عنها بحريته في تقرير هذه النظم (الأمم المتحدة، 2013)، حيث أثبتت فكرة الديمقراطية قدرتها على التكيف باعتبارها تعبر عن الإرادة الحرة للشعوب وترتبط بالمبادئ العالمية من احترام للحقوق والحريات والمساواة. ويقول في ذلك " جوزيف شومبيتر " أن الديمقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن الأفراد من اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس (زرقين، 2011، ص 70-78)، فالوصول إلى السلطة يمر بعدة إجراءات وخطوات يكفلها التنافس الحر للوصول لاكتساب الشرعية المستمدة قانونياً، والتي من أهم مظاهرها سلطة الفصل واتخاذ القرارات.

أما "جون استيوارت ميل" فقد أكد في تناوله مفهوم الديمقراطية على مشاعية المشاركة والممارسة في شتى مجالات الحياة المختلفة، وفي جميع البيئات الاجتماعية المتعددة لتصبح بذلك المشاركة الديمقراطية كمنهج سياسي واجتماعي يتطلب مجهودات كبيرة خاصة فيما يتعلق بصنع القرارات (أحمد، 1995، ص 121-122)، باعتبار المشاركة خاصية هامة وحيوية في الديمقراطية والعامل الرئيسي فيها كونها تعكس درجة الديمقراطية.

واقتراساً من أداة النموذج المثالي " لماكس فيبر " ، يمكن اختزال الديمقراطية السياسية إجرائياً في اقتران قيام دولة القانون مع سن واحترام الحقوق الفردية والجماعية، وانتهاج التعددية السياسية والاحتكام للشعب في اختيار ممثليه والحكام عن طريق الانتخاب إضافة إلى مبدأ فصل السلطات وتنظيم العلاقة فيما بينها، وإقامة العدل، وإرساء ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (زرقين، 2011، ص 73)

- أسس ومقومات الديمقراطية :

تتضمن الديمقراطية كمفهوم مجموعة من المقومات والمبادئ التي تعتبر أساس تميزها، ويمكن تلخيص ذلك الإطار الشكلي للديمقراطية الذي يركز أساساً على أنها منبر للمواطنين في اتخاذ قراراتهم والتأسيس لدستور يرسى دعائم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، مع ضرورة إيلاء الأهمية لحكم الأغلبية والابتعاد عن حصر حكم الأقلية (أحمد صابر، 2010، ص 228-230).

والممارسة الفعلية لمفهوم الديمقراطية طبقاً لما ورد في قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 55 تتحكم فيها عدة وسائل تتلخص في تشجيع التعددية وضمان الحريات الأساسية، مع ضمان تحقيق التنمية عملاً بما ورد في إعلان وبرنامج فيينا سنة 1993، إرساء سيادة القانون واحترام

حقوق الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001)، حيث تتعدى الديمقراطية أن تكون شكلا من أشكال نظم الحكم في العالم إلى كونها تساهم أكثر في بناء أفراد ناضجين لهم القدرة على إبداع قيم تنظم الحياة المشتركة للأفراد داخل المجتمعات، لذلك كانت الديمقراطية وسيلة لصناعة الحريات، وهنا ينشأ الفرد من صغره على قيم وممارسات الديمقراطية، في أفكاره، وسلوكاته.

وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من خلال تحرير نفسها من صفة الجمود ونفي شبهة العقيدة أن تصبح منهجا علميا وواقعيا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة الديمقراطية والنتائج المطلوب تحقيقها في نظام الحكم الديمقراطي، إن الديمقراطية المعاصرة تبتدع الحلول وتكيف المؤسسات دون إخلال بالمبادئ الديمقراطية أو تعطيل المؤسسات الدستورية التي لا تقيم للممارسة الديمقراطية قائمة دون مراعاتها والعمل بها (العبد الله، 2005، ص 46)، والديمقراطية من شروطها إشراك الأفراد في توجيه الأمور التي تهم المجتمع لتصل إلى ديمقراطية المشاركة مفسحة المجال لتطور مقاربة الديمقراطية التشاركية حيث يتوسع مجال ونطاق الديمقراطية.

حيث يرى "روبر دال" أن الديمقراطية هي نظام يتم التوصل فيه إلى القرارات الجماعية الملزمة لجماعة ما عن طريق ضمان حق أفرادها في المشاركة الفعالة بشكل مباشر في اتخاذ القرارات الملزمة لهم (العبد الله، 2005، ص 48). وبهذا أدى الانتشار العالمي للديمقراطية كنظام للحكم السياسي إلى تشجيع إعادة التفكير في هذه الديمقراطية.

ورغم أن الديمقراطية التيعرفت أتنا ابتداء من القرن السادس قبل الميلاد مختلفة عن الديمقراطية التي عرفت العصور الحديثة والتي تعرفها الآن، لكن هذا الاختلاف لا ينفي فكرة الديمقراطية كمفهوم لنظام الحكم المثالي الأعلى الذي يحقق مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة (عربي، 2005، ص 102)، حيث يقول في ذلك اسبينوزا أن النظام الديمقراطي هو ذلك النظام المعبر عن توجهات الأكثرية وعن القناعات الأكثر اتفاقا مع العقل والطبيعة ... فالديمقراطية - كحكم يمثل العامة - يمكن المواطنين أن يخدموا بالفعل الوطن كما ينبغي، ولا يمكن أن تكون تسلطية كون غاية الدولة هي حماية الفرد وليس قمعه (عبد القادر، 2016، ص 9)، والديمقراطية كمفهوم لنظام حكم متفق مع توجهات عامة الشعب يمثلهم ويعبر عنهم، لا بد أن يكون قادرا على التحديث والتطوير والتغيير بمشاركة واسعة من قبل الشعب، كما تكون لدى القائمين على النظام الديمقراطي الإرادة الكاملة لتبادل الأدوار والتغيير والمراجعة، بمشاركة مختلف الفاعلين وبرقابة شعبية مستمرة ودائمة.

وقد حدد "آلان تورين" ثلاث أبعاد للديمقراطية تتمثل فيما يلي : (تورين، 2014)

- احترام الحقوق الأساسية للأفراد وحياتهم في الاختيار، وتعبيرهم الحر عن خياراتهم الوطنية التي تؤكد على مواطنة الناخبين وتعبيرهم عن مواطنتهم من خلال اختيارهم الحر.
- الصفة التمثيلية للزعماء، وهذا يفترض تعددية للعلاقات وللفاعلين الاجتماعيين، فلا تكون الديمقراطية تمثيلية إلا إذا كانت تعددية.
- صفة المواطنة، التي تمنح سمو القوانين أهمها الدستور أهمية بالغة، وتضمن تلاحم المجتمع حول القوانين العادلة، وانتصار فكرة المساواة.

ثانيا - أزمة الديمقراطية التمثيلية:

تميزت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بما يعرف بأزمة الديمقراطية التمثيلية حيث طفت على السطح مجموعة من المشكلات المرتبطة بالديمقراطية التمثيلية، أهمها إهمال المواطنين المشاركة في الحياة السياسية، وازدياد المطالب وكثرتها، وبروز النزعة الفردانية، وصعوبة التوفيق بين مختلف الشرائح والطبقات المجتمعية، مع قصور كبير للآليات التمثيلية للديمقراطية التمثيلية كل هذا أعلن عن وجود أزمة حقيقية يتخبط فيها النظام الديمقراطي التمثيلي.

يقول "صامويل هنتنغتون" « Samuel Huntington » إن الديمقراطية عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتناوب من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية (....) وهي مسلسل تطوري، يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق، ولا يسمح بالمشاركة السياسية، ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح. (Samuel P. Huntington et al., 1996, p. 121)

وقد ظهرت الديمقراطية التمثيلية بداية مع الثورة الفرنسية وركزت على فكرة تمثيل المواطنين من خلال مجموعة صغيرة تكون الأصلح والأقدر على القيام بشؤونهم، وتولي تحقيق المنفعة العامة التي اعتبرت محور فلسفة الثورة الفرنسية، حيث يعمل المواطنون على انتخاب من يمثلونهم محليا ووطنيا لمدة زمنية معينة يتم تحديدها بحسب دستور كل دولة على حدة، وهنا يعبر المواطنون عن رغبتهم من خلال الانتخابات باختيار الممثلين الذين يرونهم الأصلح لتولي إعداد وتحقيق السياسات العامة الكفيلة بتحقيق منافعهم ومصالحهم، لكن فكرة النظام السياسي المفتوح كما أشار إليها هنتنغتون بقيت مبتورة وطالتها إخفاقات كثيرة، وعلى هذا ظهرت دعوات لإصلاح النظام الديمقراطي التمثيلي والتحول إلى نموذج أكثر قبولا من قبل المواطنين وأكثر تحقيقا لرغباتهم.

وحديثا ارتبط نجاح ورسوخ الديمقراطية بمرتكزات جديدة تعتمد على المشاركة الواسعة والفعالة التي تضم مقومات المساهمة في اتخاذ القرارات والقدرة على المحاسبة وضمان الشفافية، والديمقراطية

لا يكفي أن تكون نخبوية بل لابد أن تشمل أفراد الشعب من خلال ممارستهم لآليات التأثير والمشاركة في أبسط أشكالها، إذ لابد أن يصبح للمواطن البسيط عنصرا فاعلا وأن يختار مساره.

وقد جاءت الديمقراطية التشاركية لتعزيز المسار الديمقراطي وتتويج مسار الديمقراطية، حيث تعتبر كإجابة عن الإخفاقات التي عرفت الديمقراطية التمثيلية، بعزوف المواطنين عن المشاركة عبر القنوات التمثيلية، مما هدد الديمقراطية بصفة حقيقية، فهشاشة الديمقراطية التمثيلية والمشكلات التي عانتها عجل بظهور هذا الشكل المتمثل في الديمقراطية التشاركية كتكملة للنظام التمثيلي خصوصا على المستوى المحلي.

إن محاولة خلق هذه الحيوية في الحياة السياسية يندرج في إطار الطابع التطوري للديمقراطية كما تحدث عن ذلك " ديوي " حين رأى أن الديمقراطية ليست عدالة مطلقة، بل اعتبر أن الكمال الديمقراطي هو ذلك المثل الأعلى والمنهج أو الأداة التي ستمكن العدالة من الانبعاث دون انقطاع عبر سيورة تصويت الاختلالات والقصور الذي يترتب عن العملية الديمقراطية، ولا يمكن أن يحدث هذا الانبعاث دون مشاركة واسعة ومتزايدة لعموم المواطنين والمجتمع المدني، باعتبارهم الأكثر ارتباطا بقضاياهم والأكثر معرفة بها، والأجدر بوجود حلول ملائمة. (الشعالي، 2014، ص 03)

ومن هنا يطرح التساؤل حول حدود عمل ووظيفة الهيئات السياسية التقليدية القائمة على النموذج الديمقراطي التمثيلي وقدرتها على الاستجابة للتحديات التي تطرحها عملية تحول المجتمعات المعاصرة، والتي من بينها: (Blondiaux, 2007, p. 122)

- أزمة السلطة السياسية: خصوصا كيفية اتخاذ قرارات سياسية شرعية في ظل الاحتجاجات الكبيرة التي تعيشها هذه الأنظمة، وإدارة كل التحولات والتطورات التي تحيطها.
- أزمة المشاركة الديمقراطية: وأهمها التباين في وصول مختلف الفئات الاجتماعية إلى أماكن القرار والعزوف عن المشاركة السياسية وعدم القدرة على تمثيل المصالح.
- أزمة المداولات العامة: التي تطرح مجموعة من التساؤلات تصب جميعها في القدرة على النقاش والتداول والمشاركة التمثيل الحقيقي للمواطنين ضمن الفضاء العام.

وعلى هذا الأساس جاءت الديمقراطية التشاركية لتتجاوز هدر الطاقات والفرص وتتجاوز النقائص التي تعتري الديمقراطية التمثيلية المبنية على العملية الانتخابية، وما يتصل بها من ترشح وتصويت وولوج إلى المجالس المنتخبة والتأثير في إطارها، وبخاصة أن الممارسة تبرز أن الديمقراطية التمثيلية حتى ولو مرت في ظروف من النزاهة والشفافية، لا تفرز - بالضرورة - الأجود من النخب

والكفاءات، كما أن ما يعترى هذه العملية في بعض الدول يعمق المشكلة أكثر (...). وإنه وبسبب الاستمرارية في انتقاد عدم الكفاءة والعجز في الديمقراطية التمثيلية برزت دعوات إلى ضرورة إصلاح القيم التي على أساسها يقوم البناء الاجتماعي والسياسي للدولة الحديثة والتأسيس لنموذج من الحكم يكون أقرب إلى المواطنين ويحقق الشرعية الديمقراطية (عبد الكريم و بن عبد العزيز، 2020، ص 223) حيث قامت الديمقراطية التمثيلية على فكرة الانتخابات التمثيلية في المجالس، لكن المشاكل والصعوبات المتعلقة بالتمثيل وأهمها عدم القدرة على تمثيل الإرادة العامة للشعوب من خلال التمثيلية خلقت هذا الإخفاق.

وعلى المستوى المحلي بوجه الخصوص تزايدت أهمية وصول المواطن المحلي إلى مستوى معين من المشاركة يسمح بتعزيز تأثيره على الساحة المحلية في كل الشؤون التي تخصه، كما تقوي هذه المشاركة الديمقراطية، حيث خلقت آليات متعددة ومختلفة تساعد في الممارسة الديمقراطية بصفة أفضل.

ثالثا - رهان المواطنة:

تعد المواطنة من القضايا الرئيسية في النظرية والممارسة الديمقراطية، وقد احتلت حيزا كبيرا في مختلف الدراسات المرتبطة بالتنمية والديمقراطية، وترتبط المواطنة بالديمقراطية بمعناها الواسع، أي أن المواطن له حقوق بغض النظر عن الجنس والعرق والدين واحترام الشروط الأساسية كالحقوق المدنية والدستورية، وضمانات المشاركة السياسية الفاعلة والحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، وحد أدنى من المسؤولية تجاه تنمية فرص العمل والرعاية الاجتماعية وغيرها.

وعليه يمكننا تعريف المواطنة كمفهوم يقوم على مشاركة المواطنين في الفضاء العام للنقاش حول المواضيع ذات الصلة بالشؤون العامة والقضايا المشتركة للمواطنين.

والمواطنة تقوم على أساسين جوهريين وهما: (بييرس، د.س، ص 09)

- المشاركة في الحكم: والتي يجب أن تتم من خلال العملية الديمقراطية القائمة على جملة من المعايير أهمها المساهمة الفاعلة التي تعطي الفرصة المناسبة لكل مواطن للتعبير عن رغباته والمساواة في الاقتراع في المرحلة الحاسمة وهي مرحلة اتخاذ القرارات، وأن يتوفر لكل مواطن الحق في اكتساب المعلومات بشكل يمكنه من اتخاذ القرارات.

- المساواة بين جميع المواطنين: وهي أن يتمتع الجميع بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية بالإضافة إلى المساواة أمام القانون بالنسبة للجميع دون اعتبارات.

والمواطنة ترتكز على الحقوق والواجبات التي يتم ضمانها في ظل دولة وطنية تعترف بالمواطن وتجعله مشاركا في العملية الديمقراطية، وفي هذا يقول "يورغن هابرماس" « Jorgen Habermas » الذي يعتبر من المفكرين المعاصرين الذين ناقشوا فكرة المواطنة الحقيقية " إن الديمقراطية تستمد إطارها الشرعي (...) بوجود الجميع ضمن سياق تداولي " (Habermas, 2000, p. 121).

وقد تناول هابرماس الفكرة في ظل الدولة والمجتمع المدني الذين ينتمي إليهما الفرد، حيث يرى أن تواصل المواطنين في الفضاء السياسي الذي ينتمون إليه بعد نقاشهم فيما بينهم ومع السلطة السياسية يعد آلية للوصول إلى الإجماع والتوافق على اتخاذ القرارات السديدة وتنفيذ مشاريع مفيدة فيشير إلى المواطنة من خلال إشراك المواطنين ضمن المجال العام الذي يعتبر ميدان للمناقشة حول القضايا التي تهم المواطنين في منديات شبه مفتوحة يعبرون فيها عن آرائهم واهتماماتهم وتفضيلاتهم وفي هذا تدليل على أهمية اشتراك المواطن في مناقشة شؤونه العامة، هذه المناقشة العقلانية المفضية إلى تشكيل رأي عام وتحقيق الإجماع وبالتالي تكريس المواطنة الحقة.

كما تناولها " جون راولز " « John Rawls » من خلال طرحه لفكرة العدالة حيث ركز على فكرة العقل العام التي قدمها كعنصر أساسي في الديمقراطية، حيث تشترك فكرة العقل العام مع الديمقراطية في أربع سمات؛ أولها وجود السلطة السياسية المبنية على أساس معيار العدالة في المعاملة بين الجميع، ثانيها فكرة التعددية المعقولة، ثالثها فكرة تواجد المثل الديمقراطية حيث أن العقل العام يمثل عقل المواطنين الأحرار المتساوين، وأخيرا فكرة التبرير العام بمعنى إشراك الأفراد ودفعهم للتصرف والتصويت والنقاش في مواضع سياسية وليس في مواضع خاصة كأشخاص عاديين، حيث يتعاون الجميع لتطبيق فكرة العدالة (Girard, 2009, p. 86-87)، وهذا مما تم التوصل إليه حديثا من أن حقوق المواطن والوصول إلى المواطنة الحقة لا يحفظها سوى الإشراك الفعلي في الحياة السياسية.

وعليه يؤدي شعور المواطن بحقوقه المواطنة إلى الاهتمام بالشؤون العمومية سواء على الصعيد الوطني أو على المستوى المحلي (شريف، 2016، ص 27)، وبذلك تعد المشاركة العامل المشترك بين الديمقراطية والمواطنة، فهي من جهة أداة من أدوات الممارسة الديمقراطية سواء على المستوى المركزي أو المحلي، ومن جهة أخرى تعد من أهم مظاهر المواطنة الحقة.

فمعادلة المواطنة القائمة على إدراك المواطن لحقوقه وواجباته لا تتأسس إلا بتأسيس ديمقراطية تكفل المشاركة السياسية للأفراد دون تمييز، إذ من خلال المواطنة يستطيع المواطن أن يشارك بالطريقة المثلى والأنسب في مختلف النشاطات السياسية على اختلافها (كريم، 2016، ص 43-44) ومن هنا تظهر المواطنة كرهان وجب كسبه أولاً، لتتطلق عملية تهيئة الأرضية الصلبة لممارسة الديمقراطية التشاركية إن على المستوى المركزي أو المستوى المحلي في سبيل خلق المواطن الفاعل في تحقيق التنمية المحلية.

2.1.1 الحوكمة الرشيدة، الفضاء المحلي وفكرة القرب :

لما ارتبطت ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي بفكرة اللامركزية كأفضل إطار لممارسة المواطنين لحقوقهم في المساهمة في تسيير وتوجيه شؤونهم العامة، واتخاذ القرارات المرتبطة بهم ظهرت ضرورة إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة التي تقوم ركانزها على المشاركة والشفافية والمساءلة وحسن الاستجابة وغيرها من المبادئ التي عبرت بالفعل عن مسار للخروج من أزمة الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية، التي تعتبر أكثر ملائمة لتكريس الديمقراطية على المستوى المحلي وتحقيق التنمية المحلية، وارتبط هذا المسار بالفضاء المحلي الذي تشكل فيه فكرة القرب (l'idée de proximité) ورصد مختلف الآليات المرتبطة بها صورة أوضح عن أهمية التفاعل والتشارك على المستوى المحلي، مما يسهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتطوير آليات الفعل التنموي المحلي بأبعاده المختلفة.

أولاً - الحوكمة الرشيدة:

إن ظهور مفهوم الحكم الرشيد في نهايات القرن العشرين كنهج جديد وشكل مختلف للحكم، يعد ملائماً أكثر للوضع العام التي ساد فترة ظهوره، ونتيجة حتمية لعدة عوامل تتلخص في تراجع العمليات التنموية لدى أغلب الدول، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى أهمها الفقر والبطالة والديون واستفحال عدة ظواهر جديدة سلبية صاحبت التطور العلمي والتكنولوجي أهمها الفساد على كافة المستويات، الجريمة العابرة للحدود الوطنية، تبييض الأموال، الجرائم المتعلقة بالأنظمة الآلية لتسيير المعطيات والبيانات، وغيرها مما جعل الدولة تقف عاجزة على العمل لوحدها كفاعل وحيد في صنع السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات وتمثيل المجتمع، حيث تحول موقعها من فاعل رئيسي مركزي إلى شريك بجانب فاعلين آخرين، وبرزت خلال نفس الفترة العولمة وتداعياتها وأثارها على مختلف

الأصعدة من تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية وثورة المعلومات والاتصال، إضافة إلى عمليات التحول الديمقراطي وما صاحبها من مفاهيم مرتبطة بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتعددية والمساءلة والمحاسبة، والتي اعتبرت جميعها مقومات ومبادئ للحكم الراشد.

ولفهم بدايات ظهور الحوكمة الرشيدة نعود إلى أوائل سبعينات القرن الماضي، حيث ظهر المفهوم في العلوم السياسية بعد حركة الإحتجاج الطلابية التي توسعت إلى احتجاج سياسي حول ما سمي بـ "Crisis of legitimacy" أزمة الشرعية ويعود المفهوم إلى مصطلح « Governability » الذي استعمل في السبعينات كأداة للتسيير الإجتماعي والسياسي وأدخل في تقرير اللجنة الثلاثية في ماي 1975 على يد "Crozier" "Huntington" و "Watanu" بعنوان "Governability of democracies" هذا التقرير الذي دعا إلى وضع منهج جديد من التسيير للنظام الإجتماعي من أجل تحقيق مطالب المجتمع في ظل الديمقراطية، واقرحت اللجنة العلاج القائم على اللامركزية ، القطاع الخاص وحكم السوق. (Santos, 2009, p. 47).

ويمكننا تصور تطور مفهوم الحكم الراشد من خلال تقسيمه إلى ثلاث مراحل: (Santos, 2009, p. 46-49)

أ. من 1975 إلى 1986 بداية بتقرير اللجنة الثلاثية والتفكير في أزمة الديمقراطية أو يسمى بأزمة الشرعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

ب. من 1986 إلى غاية 1990 العقد الثاني الذي بدأ مع ما يسمى بتوافق واشنطن وما جاء بعده من تحولات سياسية وإيديولوجية عميقة وانسحاب الدولة من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وظهور فكرة السوق والمجتمع المدني. وخلال هذه الفترة تفاقمت الأزمات، الديون، الفساد وظهر ما يسمى ببرامج التعديل الهيكلي.

ج. بداية من 1990: تبني الإصلاحات اللبرالية وعمليات التحول الديمقراطي، والتوجه إلى صياغة مفهوم واضح للحكم الراشد ومعاييره.

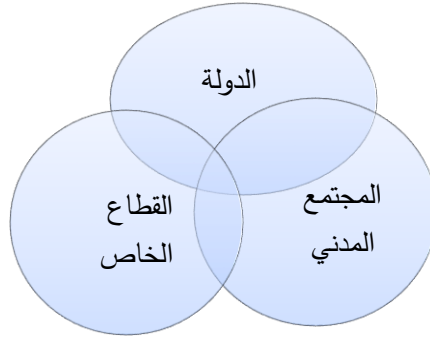
وتشير أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وخلافاتهم ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية. (Misuraca, 2007).

كما ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الراشد على أنه ذلك الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سياسة القانون، مع ضمان وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب توافق الأغلبية في المجتمع، وهي أي الحوكمة من أهم عوامل القضاء الفقر وتعزيز التنمية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، د.ت).

ويعتبر البنك الدولي من أولى المؤسسات الدولية التي عرفت الحكم الراشد إذ عرفه على أنه الطريقة التي تمارس بها القوة أو السلطة لأجل إدارة مختلف الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بغية تحقيق التنمية. (World Bank, 1992)

ويتضمن الحكم الراشد ثلاث مكونات رئيسية هي الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني ويتضح ذلك من خلال الشكل الموضح أدناه:

الشكل (01) : فواعل الحكم الراشد



المصدر: (UNDP, 1997)

- التوجه نحو اللامركزية والحوكمة المحلية:

جاء الاهتمام باللامركزية متزامنا مع ظهور وتطور الحكم الراشد كمفهوم وممارسة، ونظرا لإخفاق أغلب الدول في تحقيق التنمية وتقديم الخدمات العامة، دعا ذلك إلى ظهور عدة أطراف غير الحكومة خلقت لها مكانا وأدوارا توازي دور الحكومة، خصوصا مع ازدياد احتياجات ومتطلبات المواطنين وتزايد الأعباء الحكومية، وانسحابها من بعض القطاعات واستجابة إلى هذه الأسباب ظهرت اللامركزية.

وجاء مفهوم الحوكمة المحلية مقترنا باللامركزية، الذي يرتبط بمفهوم القوة عبر المستويات المختلفة للحكومة، وبين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إطار نوعين من العلاقات الأفقية والرأسية وتحديد دور ووظيفة كل مستوى في إطار تنظيم أجهزة الحكم والإدارة في الدولة، الأمر الذي يعني تهيئة الفرصة لموائمة الخدمات العامة مع الخدمات والتفضيلات المحلية وبناء حكم أكثر استجابة وخضوع للمساءلة. (OLSEN, 2007, p. 07)

هذا التعريف يركز على الرابط بين اللامركزية ومعايير الحوكمة المحلية، ويمكننا التمييز بين جيلين من اللامركزية. لم تكن تجارب الجيل الأول من اللامركزية مشجعة فالإصلاحات التي كانت أواخر الستينات وحتى منتصف التسعينات كانت ذات تأثير محدود جدا، حيث لم يتم بناء وتعزيز قدرات الإدارة المحلية بالشكل المرغوب.

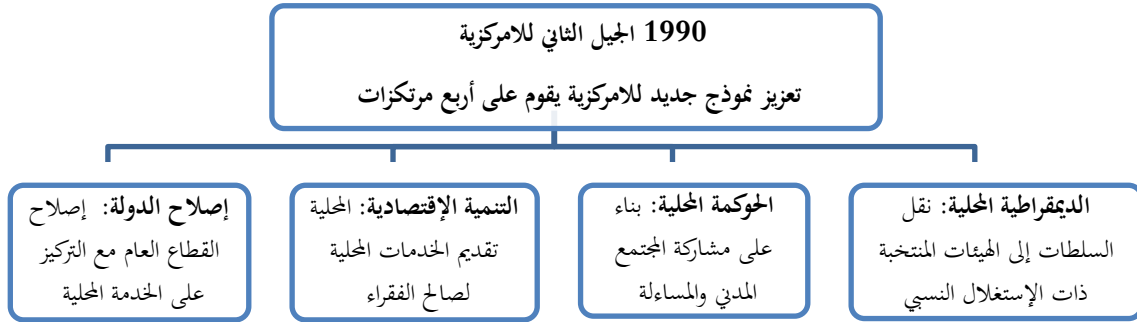
وتبرز العلاقة المتبادلة بين اللامركزية والحوكمة والمحلية، فكل منها يقوي الآخر ويعتمد عليه وتتطور اللامركزية والحوكمة المحلية معا في سياق سياسي واجتماعي متغير باستمرار يتميز بالديناميكية وتتفاعل عناصر تؤثر وتتأثر ببعضها. (UNDP, 2015) هذه العناصر نفسها أصبحت تتفاعل وتتشارك ضمن هذا السياق الديناميكي في الفضاء المحلي متخذة من مقاربة الديمقراطية التشاركية سبيلا لتحقيق التنمية المحلية.

وكان فشل اللامركزية في تلك الفترة لأسباب أهمها:

- تركيز الوظائف والصلاحيات في يد المكاتب الميدانية للحكومة المركزية.
- ضعف إجراءات التنفيذ.
- نقص الموارد وعدم وضوح الأهداف والرؤى.
- مقاومة اللامركزية من قبل كبار البيروقراطيين.

إن العوامل التي أفرزت ظهور الحكم الراشد هي نفسها في أغلبها عوامل فشل اللامركزية في جيلها الأول والتي أدت إلى ظهور موجة ثانية للامركزية بحلول بداية التسعينات، أو ما يسمى بالجيل الثاني للامركزية الذي ركز بالأساس على الحوكمة المحلية إلى جانب مقاربة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، ويوضح الشكل التالي مرتكزات هذه موجة الجيل الثاني من اللامركزية

الشكل (02) : مرتكزات الجيل الثاني من اللامركزية



المصدر: (OLSEN, 2007, p. 03)

وكما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعريف الحوكمة فإن هذه الأخيرة هي خلاصة تفاعل بين فواعل رئيسية هي القطاع الحكومي (الدولة والأجهزة المحلية)، المجتمع المدني، والقطاع الخاص في محاولة لتحقيق الديمقراطية المحلية والتنمية الاقتصادية وإصلاح مؤسسات الدولة على المستوى المحلي وهذه من أهم المحاور التي تركز عليها الديمقراطية التشاركية في مفهومها وممارستها.

- معايير الحوكمة سبل لتوسيع المشاركة في تحقيق التنمية المحلية:

إن الهدف من تجسيد معايير الحكم الراشد هو كونه ينطوي أبعاد مؤسسية، تنظيمية، قانونية وأخلاقية وتبرز من خلال أهم المعايير والتي ساهمت عدة أطراف أهمها البنك الدولي (WB) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في بلورتها على النحو التالي:

(1) المشاركة:

تتمثل المشاركة في مختلف الأنشطة التي يسعى من خلالها ويتمكن المواطنون من التأثير ضمن الفضاء المحلي بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛ وتعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين أفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة التي تعبر عن مصالحهم وعن طريق التحديد المحلي للقضايا والمشكلات (طاشمة، 2010، ص36)، حيث يتم تعزيز المشاركة من خلال الآليات الأكثر ملائمة بما

في ذلك وسائل الإعلام المحلية، الإعلانات العامة، التجمعات المحلية، عبر الأنترنت إلى غير ذلك من وسائل التوعية المتوفرة.

(2) **الشفافية:** من خلال توفير المعلومات للمواطنين بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب، حيث تمكن الشفافية المواطنين من المشاركة في الأنشطة ومتابعتها، إذا كانت الجهات الفاعلة محليا تتبع نظاما مفتوحا في الكشف عن المعلومات والخطط والميزانيات والعمليات والإجراءات والنتائج، والشفافية تعتبر شرطا مسبقا لضمان مساءلة هذه الجهات من خلال توفير معلومات ذات جودة بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب من خلال إجراءات فعالة للإبلاغ. (CRUZ & GARY, 2019, p. 12)

(3) **المساءلة:** إن المساءلة بصفة عامة تشترط على كل من يعمل باسم سلطة الدولة الإفصاح عن أعماله، ومحليا يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية للمساءلة من قبل المواطنين والفاعلين الآخرين ذوو العلاقة، ويخضع كذلك كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة اعتماد على القرارات المتخذة داخلية كانت أو خارجية لمنظمة أو مؤسسة، وعموما تكون الجهة الخاضعة للمساءلة مسؤولة أمام الجهات التي تعرضت لقراراتها. (Misuraca, 2007, p. 15)

(4) **الكفاءة والفعالية:** وتعتبر عن قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد واستخدامها بالطريقة المثلى والأمانة ضمن خطط ومشاريع تشبع احتياجات المواطنين وتحقق أفضل النتائج. والكفاءة تعنى باستخدام الموارد المالية كما البشرية بطريقة مثالية دون هدر أو فساد أو تأخير ويكفل ذلك المزيد من التشاور حول تخصيص الموارد والمحاسبة للسلطات المحلية. (OLSEN, 2007, p. 11)

(5) **حكم القانون:** إن وجود بنية قانونية متينة ومستقرة وخضوع الجميع حكما ومسؤولين أو مواطنين لأحكام القانون بما يضمن حقوق وحريات الأفراد على المستوى المحلي كما على المستوى الوطني وحكم القانون يعني سيادة المبادئ القانونية وأحكامها، ويعد استقلال أجهزة القضاء من أهم ما يكفل ذلك.

(6) **الاستجابة:** وتعني الاستجابة قدرة المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات على القيام بمهمتها المتمثلة في تلبية مطالب جميع الأطراف ضمن إطار زمني معقول، خصوصا منهم الفقراء والمهمشين.

وتجدر الإشارة إلى أن إرساء هذه المبادئ يتطلب وجود فضاء ديمقراطي محلي يعتمد على أسس الديمقراطية التشاركية التي تنطلق من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للوحدات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة، فضلا عن المشاركة في تقييمها على المستوى المحلي. (باديس، 2017، ص 286) وعليه تتجسد الديمقراطية التشاركية أساسا

بإشراك المواطن المحلي ويكون ذلك غالبا من خلال مجموعة من الآليات تعمل بدورها على إرساء مبدأ التشارك الذي تقوم عليه الديمقراطية المحلية كآلية لتجسيد الحوكمة المحلية وأهمها تقديم العرائض والميزانية التشاركية وكذا المبادرة الشعبية والاستفتاءات وغيرها.

كما يعتمد ذلك على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أن التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أتاحت للأفراد المعلومات، وسبل الإدلاء بأرائهم، بما يرفع مستوى الوعي لدى المواطنين ويساعدهم في المشاركة على المستوى اللامركزي في اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

وهذا يجعل عمل البيروقراطيين أكثر وضوحا وبالتالي يجعلهم أكثر مساءلة، ويؤدي إلى تقوية موقف المواطنين ويجعل المنظمات العامة أكثر شفافية وبالتالي أكثر استجابة لمتطلباتهم، حيث أن التعرف على احتياجات السكان يمكن المجالس الإقليمية والمحلية من وضع خطط تنموية تتناسب مع الظروف والمعطيات المحلية (باديس، 2017، ص 291). وذلك بالاعتماد على توظيف هذه التكنولوجيا الحديثة كآلية لتفعيل المقاربة التشاركية.

ثانيا - الفضاء المحلي وفكرة القرب:

الفضاء المحلي عموما هو الفضاء الذي نعيش فيه؛ نمارس فيه حياتنا وأعمالنا، ويضم الأبعاد الثلاثة الجغرافية والاجتماعية والنفسية والتي تحدد الانتماء إليه، وبرز التوجه نحو إعطاء البعد المحلي للفضاء العام أهمية متزايدة نتيجة لظروف وأسباب كثيرة، أهمها اللامركزية، وتعدد أشكال التنافس والعراك السياسي على الصعيد المحلي، وديناميكية مؤسسات المجتمع المدني والإلحاح المتزايد على المشاركة في الحياة المحلية، والفواعل الاقتصادية وتنافسها الشديد على الأسواق، بالإضافة إلى تطور الحياة الاجتماعية وتداعيات العولمة وما نتج عن ذلك من تهميط، وتفكك للروابط الأسرية، وبروز النزعة الفردانية، وما إلى ذلك، كل هذا أدى إلى إدراك تام بضرورة التوجه إلى المحلي وأهميته في وضع أسس المشاركة والحوار واتخاذ القرارات التي تهم الشأن العام المحلي.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية عودة لفكرة القرب (l'idée de la proximité)، أين أدت التغييرات العديدة التي عرفتتها الدولة، ومنها تجاوز التركيز عليها كفاعل وحيد وأساسي إلى تعبئة الجهات الأخرى من جمعيات المجتمع المدني إلى القطاع الخاص وكذا المواطنين المحليين، والمساهمة بشكل جماعي، والشراكة بينها كأطراف محلية والاهتمام بالبعد المكاني الذي يشكل فيه الفضاء المحلي مستوى له آلياته الخاصة للتنسيق بين الجهات المختلفة الفاعلة بهدف استراتيجي هو التنمية المحلية

للإقليم. (Bertrand & Moquay, 2004, p. 77.79) إذ ينبغي فهم الفضاء الجغرافي المحلي ليس فقط كفضاء مادي بل من خلال بعده الاجتماعي كإطار للتفاعل فالفضاء بما ينطوي عليه من اسم وذاكرة وتاريخ وتراث وعادات وتقاليد تشكل هوية مشتركة تعتمد عليها الحوكمة المحلية في الإرساء والتعزيز.

ويشير مفهوم فكرة القرب إلى كل من القرب التنظيمي - إطاعة منطق التشابه أو الانتماء - والقرب الجغرافي - الفصل المكاني للروابط التي يتم تقييمها من حيث المسافة المادية أو الزمنية. (Bertrand & Moquay, 2004, p. 78)

وتعزز فكرة القرب النهج التشاركي وآلياته المختلفة كالميزانية التشاركية وفضاءات التشاور مثل لجان الأحياء واللجان الاستشارية، الاستقصاءات العامة، الاجتماعات والمداولات العلنية، التصويت الشعبي، الاستفتاء المحلي التقريري الملزم، الإعداد التشاركي لمخططات الاستثمار البلدي، أو المخططات البلدية في مجال التهيئة العمرانية، أو نظافة الإقليم أو غيرها.

ويرتكز القرب على بعدين اثنين جغرافي وتنظيمي: (Talbot, 2006, p. 04)

القرب الجغرافي: القرب الجغرافي هو قبل كل شيء يعتبر مسألة مسافة، في أبسط معانيه؛ هو عدد الأمتار أو الكيلومترات التي تفصل بين كيانيين. (Torre, 2009, p. 66) حيث يعكس هذا النوع من القرب المسافة بالكيلومترات بين كيانيين (مؤسسات إقليمية، أفراد..وغیرها)، فتقاسم نفس الفضاء الجغرافي يسهل تطوير الحكم، ويشكل إطارا ماديا منظما يتم فيه تداول المعلومات والسلع والأفراد، وبذلك فإن الجهات الفاعلة تستفيد من هذا الفضاء لتلبية حاجاتها ولو بصفة مؤقتة.

القرب التنظيمي: يعرف القرب التنظيمي على أنه قدرة تنظيم معين على جعل أعضائه يتفاعلون، هذه القدرة هي نتيجة منطق الانتماء الذي يعكس حقيقة أن أعضاء التنظيم يتفاعلون بشكل فعال، ومنطق التشابه الذي يعبر عن جميع المعتقدات والمعرفة التي تربط المشاركين. (Talbot, 2005, p. 156) فالقرب التنظيمي يؤكد على أهمية مراعاة العلاقات التي تجمع مختلف الجهات المحلية الفاعلة من خلال المؤسسات الرسمية والشبكات والعلاقات الاقتصادية والاعتماد المتبادل، وعموما فإن تقاسم الهوية ضمن الفضاء المحلي يسهل التفاعل الاجتماعي، ويكون ارتباط الهوية أساسا للثقة بين الجهات الفاعلة مما يساعد على حل المشاكل والاختلافات التي تنشئ ضمن هذا الفضاء.

غير أن تحقيق كل هذا يصطدم بعقبات كثيرة تقف في وجه تحقيق الحوكمة والتنمية المحلية المتمثلة في حالات التضارب بين المحلي والمركزي والخلافات والصراعات التي تنشأ ضمن الفضاء المحلي نفسه كنتيجة سلبية للقرب مقابل إيجابياته المتمثلة في تعزيز العلاقات والتنسيق. (Talbot, 2006, p. 38)

05) ويكمن التحدي هنا في التوصل إلى الحلول التوفيقية واستخدام البعد الإيجابي للقرب، والتوجه نحو المقاربة التشاركية والتنمية المحلية يشمل عناصر من اللامركزية من خلال الاتجاه إلى العمل على البحث عن أساليب جديدة للتنظيم المحلي، والمركز على الخصوصية المحلية من خلال إيجابيات فكرة القرب بنوعيه.

وقد تطور مفهوم القرب ليشمل ما يسمى التنظير الإقليمي المحلي وتحليل وتحديد طبيعة المناطق، من خلال دمج مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية مما يفضي إلى فهم أشكال العلاقات بين الجهات الفاعلة وتفعيلها لمعالجة قضايا المنطقة، حيث أصبح العمل المحلي ليس مقتصرًا على جهود الهيئة المحلية فقط إنما على تضافر وتعاون بين عدد من الجهات الفاعلة من مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وتتيح علاقة القرب مختلف آليات العمل الجماعي في اتخاذ القرارات المحلية التي تكون في شكل العمل الجماعي القائم على المفاوضات والحلول الوسط والتحالفات، والتي تنطوي على تنشيط العلاقات والشبكات المتنوعة، ترتبط هذه الآليات في المقام الأول بالنقارب الجغرافي للجهات الفاعلة من جماعات محلية ومجتمع مدني وقطاع خاص، حيث يلتقي الفاعلون، كل حسب من مصلحته من هذه القرارات المحلية، وهذا ما يؤدي بهم إلى الانخراط في المقاربة التشاركية لتجربة التنمية.

2.1 مقارنة الديمقراطية التشاركية، إطار معرفي وتحليلي :

يعبر الإطار المعرفي والتحليلي عن مختلف التصورات والمفاهيم التي تتناول المفهوم، ومفهوم الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الجديدة التي واكبت نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، حيث برزت هذه المقاربة بقوة وتناولتها الدراسات والبحوث، كما تمت مقاربتها على أرض الواقع من خلال تجارب وممارسات عديدة ومتنوعة، ونسعى في هذا المبحث إلى تناول المفهوم بأبعاده وخصائصه وأهدافه وتناول مختلف فاعليه وأطرافه.

1.2.1 دراسة في مفهوم ونظريات الديمقراطية التشاركية :

ظهرت الديمقراطية وانتشرت ممارستها عبر العديد من بلدان العالم، ومرت بمراحل عديدة إلى أن ظهرت فكرة الديمقراطية التشاركية بعد القصور الذي عرفته الديمقراطية النيابية، إلى أن جاءت الديمقراطية التشاركية في النصف الثاني من القرن العشرين كمقاربة وكآليات منها الجديد ومنها المستجد، وظهر المفهوم إلى الوجود مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حيث سادت أوروبا في تلك الفترة حركة واسعة للطلاب والمواطنين تطالب بالمزيد من المشاركة في القضايا العامة التي تعنيهم وتعني بلدانهم، تبلورت هذه المطالب من خلال آليات جديدة تضع المشاركة كمفهوم وكممارسة في صلب الاهتمام، لتلافي ما أطلق عليه بأزمة الديمقراطية، وتوسعت وجهة النظر التي تعنى بالمشاركة إلى ضرورة مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع في اتخاذ القرارات ووضع السياسات التي تهمهم وممارسة إدارة القضايا العامة التي تعنيهم بطريقة مباشرة، وارتبط بذلك مفهوم الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطنين، فلا ينحصر بذلك مفهوم الديمقراطية في اختيار المواطن لممثليه من خلال التصويت فقط، بل يتعدى إلى أدوار عديدة كالمشاركة والتقييم والمحاسبة والمساءلة والمراقبة الدورية والمستمرة.

- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

بعد تجاوز الدول الديمقراطية الحديثة أو الدول الليبرالية لما يعرف بقيود الدول الحارسة التي تدير من خلالها مرافقها بصفة مركزية، اتجهت إلى تبني اللامركزية، وعدم التركيز الإداري، واتبعت النظام المحلي سواء نظام الحكم المحلي أو نظام الإدارة المحلية، هذا من الجانب الإداري، أما من الجانب الممارساتي للديمقراطية التمثيلية والتي تعد سمة الدولة الليبرالية الحديثة، فقد تبين القصور الكبير في ممارسة الوظيفة الإدارية بهذا النموذج ومحدودية في الاستجابة إلى تطلعات المواطنين

وذلك بسبب العيوب الكثيرة التي تتخلل ممارسة السلطة سواء مركزيا أو محليا، وعدم قدرة المواطن على المشاركة الفعالة واقتصار عمله على اختيار الممثلين، حيث يحتكر الممثلون المنتخبون إدارة الشؤون التي تعني الساكنة ويتم تهميش عموم المواطنين ومؤسساتهم المدنية، كما تبرز الكثير من الاختلالات الأخرى، كالفصور في تمثيل كل الفئات والمناطق، وهذا ما يؤثر تباعا على التنمية، ومن هنا جاءت الديمقراطية التشاركية لاستيعاب قصور الديمقراطية التمثيلية وتلافي النقص الذي رافقها ويعتبر الفضاء المحلي المجال الخصب لتمكين وتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية من إجراءات وميكانيزمات وأدوات، لتوسيع مجال مشاركة المواطنين بصفة مستمرة، ومقاربة الديمقراطية التشاركية تفتح المجال الواسع للمشاركة .

- تعريف الديمقراطية التشاركية :

يعود ظهور مصطلح الديمقراطية التشاركية تاريخيا إلى بداية الستينيات عند الدول الأنجلوساكسونية أين تم الإقرار بضرورة إشراك المواطن في تسيير النظام الديمقراطي. (Blondiaux, 2007, p. 1.2)

فمنذ الستينيات، تم استخدام مصطلح "الديمقراطية التشاركية" على نطاق واسع داخل الحركات السياسية الشعبية، ولها تاريخ غني بالأفكار والتجارب والجهود الراديكالية التي بذلتها العديد من الجماعات والحركات الناشطة، مثل السلام والخضر والطلاب والمرأة والحركات التعاونية والمجتمعية وكذلك في كل من الثقافة المستدامة والثقافة "البديلة". وهو أيضا مصطلح مركزي في مجموعة متنوعة من الأدبيات الأكاديمية التي تناقش تطورات الانتقادات السياسية للليبرالية والاشتراكية والماركسية. (Rogers, 2008, p. 114)

والديمقراطية التشاركية هي تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد، وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار. (بوضيف، 2012، ص 154)

وتشير الديمقراطية التشاركية إلى مجموعة الأجهزة الخاصة بالمشاركة المباشرة للمواطنين في الشؤون الحكومية والمصممة للتكامل الأجهزة المعتادة للديمقراطية التمثيلية، وتحت الديمقراطية التشاركية تتطور نماذج متنوعة جدا من المشاركة فيما يتعلق بنوعها ونطاقها والجهات الفاعلة الرئيسية في المشاركة، والديمقراطية بدون المشاركة ستكون غير شرعية، والديمقراطية بدون التمثيل ستكون غير قابلة للحكم، والديمقراطية بدون مداولات ستكون غير مستقرة. (Inclusion Sociale et Démocratie)

Participative, s. d.) ركز هذا التعريف على مشاركة المواطنين كفكرة محورية للديمقراطية التشاركية تستمد منها شرعيتها وقبولها.

ومن الناحية النظرية فإن الديمقراطية التشاركية تقتض زيادة عن مشاركة المواطنين والاندماج الاجتماعي، أن يتوافق التمثيل السياسي للمواطنين في المجالس المنتخبة مع مجموع الهيئة الاجتماعية من مواطنين، ففي نموذج الديمقراطية التشاركية لا تقتصر الممارسة الفعالة للمواطنة على انتخاب الممثلين أو إجماع المواطنين على هؤلاء الممثلين بدون ممارسة للمشاركة، فانتخاب المواطنين لممثلهم ما هو إلا محطة من محطات عملية ديمقراطية أوسع (Inclusion Sociale et Démocratie Participative, s. d.) حيث شكلت فكرة التمثيل دون ممارسة حق المشاركة بالنسبة للمواطنين السبب الرئيسي لأزمة الديمقراطية التمثيلية والتوجه نحو الديمقراطية التشاركية، فعزوف المواطنين عن المشاركة عبر القنوات التمثيلية، أو عدم تمكينهم منها جعلها تعاني من مشكلات أدت إلى أزمة حقيقية في النظام التمثيلي مما عجل بظهور الديمقراطية التشاركية.

وقد تناول المفكر يورغن هابرماس فكرة الديمقراطية التشاركية القائمة على التفاعل والاندماج الاجتماعي كبديل على الانتماء القومي حيث يقول الديمقراطية التشاركية: " تشكيل رأي عام من خلال المناقشة " .

ويقول "جون ديوي" « Jhon Dewy » الديمقراطية التشاركية تركز على مواطنة نشطة ومطلعة وعارفة، وكذلك على تكوين مواطنين نشطين قادرين على تصريف قدراتهم وخبراتهم في التنقيب بأنفسهم عن الحلول الناجعة لمشاكلهم وقضاياهم. (الشعالي، 2014)، فآليات الديمقراطية التشاركية تسمح بالمشاركة الفعلية للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، وتمنحهم الدور الرئيسي في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن العام المحلي.

ويركز ديوي على أهمية مشاركة الفرد في رسم مسار الديمقراطية التشاركية، إذ يقول إن الديمقراطية التشاركية: "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها. (مزيان، 2012)

وعليه تركز الديمقراطية التشاركية من وجهة نظر هذا الفيلسوف البراغماتي على " مواطنة نشطة ومطلعة وعارفة"، وعلى " تكوين مواطنين (publique) نشطين قادرين على تصريف قدراتهم في التنقيب والبحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم "، وعلى إرادة لدى السلطات والمؤسسات

السياسية التمثيلية في تقاسم هذه السلطة، من أجل جعل الوظيفة الديمقراطية تتمحور أكثر حول تحسين أوضاع الناس. (الشعالي، 2020)

أما "ريان فوت" في كتابها "النسوية والمواطنة" فرأت أن الديمقراطية التشاركية تتطلب قدر كبير من الجهد والعمل التطوعي من طرف كل مواطن عادي مع إلزامية تمكين الفواعل الاجتماعية وهذا من منطلق إدراج الاستشارة الجماهيرية في مراحل صناعة القرار والسياسة العامة للدولة (فوت وآخرون، 2004، ص 195)، فإلى غاية ستينيات القرن العشرين، كانت مختلف النماذج الديمقراطية في العالم مرتكزة على أولوية النخب في صنع القرارات والسياسات العامة، وهيمنة نظريات ومقاربات الديمقراطية التمثيلية، وبداية من السبعينيات ومع الانتقال إلى نموذج جديد من المجتمع يركز على التنمية البشرية، أصبح الإنسان كقيمة من خلال مشاركته التي تعبر عن مواظنته الحقبة والتي تعني قدرته على التعبير عن احتياجاته وتفضيلاته ومشاركته في اتخاذ القرارات التي تعنيه.

وتتميز الديمقراطية التشاركية بمجموعة من الأجهزة التي تهدف إلى ضمان شكلا من أشكال المشاركة من قبل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرارات للسياسات العامة (cahier8_democratie_participative_europefr.pdf, s. d., p. 44) بما يضمن مشاركة وتدخل كل الفاعلين في ممارسة السلطة ووضع السياسة العامة.

ويمكن التعبير عن الديمقراطية التشاركية بأنها مجموعة من الأجهزة التي تهدف إلى ضمان شكل من أشكال المشاركة من قبل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرارات للسياسة العامة. (GROSSOT, 2011, p. 04) وقد حققت الديمقراطية التشاركية بهذا المفهوم درجة كبيرة من القبول وبدأت بالانتشار عبر دول العالم في نماذج مختلفة ومتميزة عن بعضها البعض.

فالديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع وتطوير التدبير المحلي عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين وتوفير الأمن الاجتماعي والتربية على ثقافة التوافق والأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع، وتتجدد الديمقراطية بناء على المواطنة والمدنية والمنفعة العامة، وتوفير المعلومة والتدبير الشفاف والمساهمة في اتخاذ القرار والانتقال من المحلي إلى الوطني.

ويمكن تلخيص الخصائص المفاهيمية التي يقوم عليها مفهوم الديمقراطية التشاركية كما يلي :

(مجاوي، 2021، ص 42-43)

- تقوم فكرة الديمقراطية التشاركية على قيمة التعاون بين المواطنين والمؤسسات في الدولة والمجتمع.
- تعد الديمقراطية التشاركية مقاربة قائمة على الإصلاح في النظام السياسي، وصناعة القرارات جماعيا.
- تعتبر الديمقراطية التشاركية نهج فلسفي ومدخل عميائي قائم على التمكين والإندماج في العملية السياسية.
- تعد الديمقراطية التشاركية مدخل فكري وتحليلي يساعد على قياس مشروعية القرارات السياسية والتنمية.

▪ المنطلقات النظرية للديمقراطية التشاركية:

يعد "يورغن هابرماس" و"جون راولز" من بين المنظرين الذي أسهمت أفكارهم وكتاباتهم في بلورة الديمقراطية التشاركية فكرا وممارسة ونتناول فيما يلي أهم النقاط التي تتولها كل مفكر على حدة.

- نظرية الفضاء العام عند يورغن هابرماس:

يعتبر الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" الذي يعد من رواد الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت من المفكرين المؤسسين للنظرية الديمقراطية المعاصرة، ولا يمكننا فهم مقاربة الديمقراطية التشاركية دون العودة إلى أفكار ونظرة هابرماس التي حملت في طياتها بؤادر الديمقراطية التشاركية.

تناول هابرماس مفهوم الفضاء العام الذي يقوم على التواصل بين الفاعلين من أصغر المستويات وأبسطها إلى أوسع الفضاءات وأعدها، حيث يكون التواصل من خلال المناقشة، وركز هابرماس على الفعل التواصل (التشاور) ضمن الفضاء العمومي، وتناول هذا الأخير في جل كتاباته، معتبرا إياه المجال الأهم في الممارسة الديمقراطية "الفضاء العام هو الخير العام الذي يمثل المصلحة العامة والمشاركة للمواطنين وبهذا يجمع بين العقلنة السياسية والمشروع الديمقراطية". (طاهر، 1987)

وفي ذلك يقول هابرماس "إن نزع الصفة السياسية عن الجماهير واضمحلال المجال العام باعتباره تنظيمًا سياسيًا يعد أحد أهم مكونات نظام الهيمنة الذي ينزع إلى عزل المسائل العملية عن النقاش العام" (النور، 2009)، حيث يركز هنا على أهمية الفضاء العام في الممارسة الديمقراطية للمواطنين وأن عزل المواطنين عن الفضاء العام يعتبر بمثابة عزلهم عن المشاركة ويعبر حتما عن الهيمنة.

والفضاء العام هنا يشكل المجال الذي تطرح فيه المشاكل والأفكار للنقاش والدراسة بين المواطنين، وبين المواطنين والسلطة، في ظل الديمقراطية التشاركية أو التشاورية كما يسميها هابرماس. حيث يعرف الفضاء العمومي أنه " بنية تواصل منغرس في العالم المعيش بواسطة قاعدته المتكونة في المجتمع المدني"، (Monnier, 1999, p. 545.547) فالفضاء العام هو الذي يجمع بين الدولة والمجتمع المدني بجميع أطيافه ومكوناته، وعلى المستوى المحلي، يعبر عن خصوصية أكبر حيث يجتمع ضمنه مختلف الفاعلين الذين يتجاذبون أطراف المناقشة والدراسة لمختلف الأفكار والبرامج والمشاكل.

يرى هابرماس أن الفضاء العام " ليس مكانا للتعبير عن الرأي فقط بل هو عبارة عن مرآة تسمح للأفراد والمجموعات المشاركة للتفاهم "(المحمداوي، 2015)، وهو مفتاح الممارسة الديمقراطية عنده حيث يتم فيه تناول كل المسائل والنزاعات في محاولة لتحقيق اتفاق تشاركي حولها من خلال النقاش والتداول مما يؤسس لديمقراطية تشاركية، يتم من خلالها فض النزاعات وتوزيع المصالح وتحقيق التوافق.

اعتبر هابرماس أن الفضاء العمومي يهتم بالشأن العام وبقضايا التواصل والحوار، ففي هذا الفضاء يتم الإعلان عن المواطنة، فهو يرى أنه لا معنى للفضاء العمومي إن لم تكن فيه ممارسة حقيقية للمواطنة والفعل السياسي الديمقراطي الذي يكون أساسه الحوار وتبادل الآراء (شريقي، 2016، ص 417-418)، فالفضاء العام هو فضاء للنقاش والحوار بين المواطنين، وهو من جانب آخر بمثابة نقطة اتصال بين السلطة السياسية والشعب، وهذا يتواجد فقط في ظل نظام ديمقراطي مفتوح.

وقد اعتمد هابرماس في صياغة أفكاره التي أسست للديمقراطية التشاركية على ثلاث مفاهيم محورية : (مهدي، 2021، ص 22-23)

- العقلانية: حيث تبرز هذه العقلانية من خلال النهج الحجاجي في الحوار والتواصل من قبل المشاركين، مما يضفي عليها صفة العقلانية.

- السلطة: وتعتبر عنها الإدارة من خلال المراقبة والتعبير عن سلطتها من خلال أعمالها المختلفة.

- الرأي العام: والذي يعبر عن المشاركة في توجيه الرأي العام وتوجيه استعمال السلطة العامة.

بدأت بؤادر الديمقراطية التشاركية في الظهور مع الحركة الطلابية خلال فترة الستينيات من القرن العشرين، وترسخت في المجال الأكاديمي في فترة السبعينيات، في محاولة لمعالجة الفجوة بين الحكام والمحكومين، حيث أكد منظرون مثل " كارول بايتمان" و" ماكفيرسون " على القيمة الأساسية

للمشاركة المدنية الفعالة كشرط للديمقراطية، من خلال إدماج آليات الديمقراطية التمثيلية مع آليات الديمقراطية المباشرة. (WUHL, 2009)

من جهة أخرى، وفي نفس الفترة من ستينيات القرن العشرين طرح هابرماس نظريته الفضاء العام، حيث أبرزت أفكاره حقيقة سياسية كبرى تمثلت في وجود طبقة اجتماعية يمثلها أفراد عاديون واعون بأهمية دورهم في التأثير على النظام السياسي من خلال طرح أفكارهم والنقاش والتداول خارج فضاء برلمانات السلطة السياسية، في الفضاء الذي عبر عنه هابرماس بالمجال العام، وقد أثرت هذه الأفكار بشكل أو بآخر على أنصار الديمقراطية التشاركية. (Sintomer, 2011)

تم استلهام هذه الأفكار عند عودة بروز الحديث عن الديمقراطية التشاركية في التسعينيات لتنتشر عبر جميع أنحاء العالم خصوصاً بعد تجربة " بورثو ألغري " البرازيلية، فبعد تحليل هذه التجربة تبين مدى تطابق إجراءاتها مع أفكار يورغن هابرماس بشكل كبير، فاكتملت أفكاره طابعاً إجرائياً مع التجارب التشاركية عبر العالم.

- نظرية العدالة عند جون راولز (Jhon Rawls) :

يعد " جون راولز " من أبرز المفكرين في مجال الفكر السياسي، واعتبر كتابه نظرية العدالة منعطف بارز في الفكر السياسي الأنجلوساكسوني، ركز راولز في نظرية العدالة على فكرة العدالة كمحاولة لمعالجة الانحرافات التي آلت إليها الليبرالية، يعتقد راولز أن المجتمع العادل سيحترم كل مواطن على أنه حر ومتساو ويعامل كل شخص بإنصاف على مستوى أساسي، واعتبر راولز العدالة أهم سمات المجتمعات، ومن منطلق العدالة يكون توزيع كل المقدرات والخيرات من مداخل وثروات وفرص وغيرها، تكون موزعة بالتساوي على الجميع، هذه العدالة التي تستدعي توفر ظروف اجتماعية مواتية.

ويركز راولز في حديثه عن مبدأ العدالة على ضرورة توفر فرص العدالة عند الجميع من خلال توفير الحريات المهمة بالتساوي، ومنها فرص الرفاهية الاجتماعية والعدالة وهيكله الفروق في الدخل والثروة، والمراتب الاجتماعية.

ويعتقد راولز أن المجتمع ماهو إلا مغامرة تعاون من أجل الفائدة المتبادلة، التي تكون فيها مصالح الأفراد متطابقة ومختلفة متضاربة في الوقت ذاته، وتضمن فكرة التطابق العمل على دفع المشروع التعاوني في كل المجالات من إنتاج فوائد وقيم إيجابية مشتركة للجميع، تدفعهم هذه الفكرة للتعاون بداعي وجود مكاسب من وراء التشارك، وتدور فكرة التضارب حول التنافس على من يحصل

على أكبر مكسب وأقصى فائدة، وأهم ما يدفع المجتمع إلى التقدم والاستمرار هي إيجاد صيغ ملائمة من آليات وتنازلات وعمل مشترك تدفع الجميع للنزوع إلى التعاون والتشارك بدلا من الصراع والتضارب، وهذا تضمنه بشكل عام القوانين ومؤسسات الحكم العادلة. (راولز، دت، ص 620-625)

تطورت أفكار راولز وتغيرت رؤيته الفكرية حول النظرية السياسية وتنظيم الممارسة الديمقراطية، إلى أن وصل إلى القناعة بأهمية تعدد الرؤى وأهمية الإجماع السياسي بين المواطنين، فركز في نظريته حول العدالة على ضرورة إجراء العقد الاجتماعي كأولى إستراتيجية، وأهمية العدالة كمنطلق لكل فعل أو حركة، وقد عجزت نظرية راولز الأولية حول العدالة في تقصي واقع المجتمعات التعددية المعاصرة، ليتبين فيما بعد أن تطبيق العدالة ليس هو الهدف في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي، ومنه تبين راولز مدى ضرورة وضع أساس للمجتمع العادل والديمقراطي المسير وفق مبادئ العدالة والحق، حيث يعتبر أن التصور العمومي للعدالة يخلق ولاء المواطنين لمؤسساتهم بطريقة حرة ومستقلة، فيفضي هذا التصور إلى الانتقال من التعاون المصلحي بين الأفراد إلى إرساء إجماع بينهم، حيث يعتبر أن الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يراهن على العقل والمصلحة معا كي يخلق ذلك رابطة اجتماعية. (ركح، 2017، ص 15-27)

قدم راولز نظريته في العدالة كمدخل جديد لبناء مجتمع ديمقراطي أسماه العدالة محل البراغماتية الملازمة للنظام اللبرالي الذي أطلق العنان للحرية المطلقة على حساب العدالة الاجتماعية، حيث أبعدت الدولة عن التدخل، فاسحة المجال للحریات الفردية، حتى فقدت سيطرتها على النظام السياسي ولم تعد قادرة على حماية حقوق المواطنين.

إن فكرة مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي تجد أساسا لها في البحث عن العدالة الاجتماعية في ثلاث أشكال: (Sintomer, 2011)

- العدالة التوزيعية من خلال التوزيع العادل للموارد المادية
- التوزيع العادل للمسؤوليات السياسية
- الاعتراف بالعدالة ومحاربة الاحتقار الاجتماعي

فأفكار راولز عن العدالة متمثلة في عدالة توزيع الموارد المادية والوضع الاجتماعي والمهني، قد توسعت لتشمل السلطات السياسية والمسؤوليات المهنية والمعرفة الأكاديمية، ولكون المنافع الاجتماعية تتمتع بقيمة اجتماعية مشتركة، فهي تتطلب توزيعا عادلا داخل كل مجالات العدالة، حيث تلعب

الدولة دور مهما في المشروع التشاركي لتحقيق العدالة من خلال الدعوة إلى التزام تشاركي لكل القيم دون استبعاد.

إن تجربة تشاركية مثل الميزانية التشاركية في بورثو أليغري حملت في طياتها أيضا أبعاد تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع، وتعتبر كإجراء لتحقيق العدالة التوزيعية بين المواطنين، تمت من خلال تعبئة الطبقات الشعبية بهدف إحداث تحول عميق في المجتمع السياسي، وفي الجانب الاجتماعي، ومن هنا ظهرت أهمية أفكار راولز حول العدالة، إذ تقاطعت هذه النظرية الأنجلوساكسونية مع مقاربة الديمقراطية التشاركية من خلال التعبئة الشعبية والنضال والتداول من أجل تحقيق العدالة. (Sintomer, 2011)

- الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي:

اعتمدت مقاربة الديمقراطية التشاركية على فكرة مشاركة المواطن في عملية اتخاذ القرارات والسياسات والأعمال التي لها تأثير مباشر على حياته الخاصة، بدلا من الاعتماد بشكل كلي على أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة وبالتالي فإن هذه المشاركة تتسم بالتفاعل المباشر في إطار المجتمعات الصغيرة التي تتيح فرصا أكبر للتواصل بين المواطنين. (مولود، 2016، ص 204)

ويعبر الدكتور صالح زباني عن البعد المحلي للديمقراطية التشاركية على أساس أنها مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي بغرض تحقيق التنمية البشرية من خلال إعطاء دور ورأي للمجتمع المحلي في صناعة القرارات التي تؤثر على حياته سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. (قوي، 2018، ص 55)

وتشير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي أو ما يصطلح عليها البعض بالديمقراطية المشاركة إلى وجود مشاركة شعبية فعالة من خلال عادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع كما تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة دورية، وفي ظل شفافية تتيح لهم الاشتراك في صنع السياسات العامة، وهذا في إطار أوسع والمتمثل في الهندسة السياسية. (دومية، 2015، ص 110)

وتعد الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، وتوفير الأمن الاجتماعي والتربية على ثقافة التوافق، والأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع وتتجدد الديمقراطية، بناء على المواطنة والمدنية والمنفعة العامة وتوفير المعلومة والتدبير الشفاف والمساهمة في اتخاذ القرار وانتقال من المحلي إلى الوطني. (قربال، 2014)

ففي شقها المحلي فهي أحقية الشعب ممارسة سلطته عن طريق وجود آليات مشاركة في صناعة القرار المحلي، ورسم السياسات العامة المحلية وهذا على غرار حرية إبداء الرأي والمبادرة بمشاريع تنمية وإشراك المجتمع المدني المحلي في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة زيادة على الاستثمار في الثورة العلمية والتكنولوجية وفتح المجال للإطلاع على المخرجات السياسية والإدارية من مداولات وقرارات على مواقع الكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشعبي بين الطبقات المحلية. (سنوسي، 2018) وفي هذا الإطار يمكن أن تؤدي ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أو الكشف عن حتمية تطبيق الديمقراطية التشاركية، وذلك كنمط من أنماط الديمقراطية التي تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين أو حتى الديمقراطية التداولية والتي تقوم على الاتفاق، وضبط النزاع الإنسانية بهدف الوصول إلى قرارات تتسم بالشرعية، كذلك تعتبر ديمقراطية المعلومات أو الرقمية كعنصر أساسي من الديمقراطية التشاركية وذلك على أساس حماية خصوصية الأفراد والحق في المعرفة وحق استخدام المعلومات وكذا حق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرارات المحلية والحكومية. (فتحي و عبد الله، 2005، ص 51)

ويمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي على أنها: المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية التي لها تأثير مباشر على حياتهم، بدلا من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على المنتخبين المحليين، حيث تتسم هذه المشاركة بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار المجتمعات الصغيرة التي تتيح فرصا أكبر للتواصل بين الجماهير، حيث تمنح الديمقراطية التشاركية للمواطنين المحليين حق المشاركة في رسم السياسات العامة بدل نقل مطالبهم وانشغالاتهم إلى ممثليهم على مستوى المجالس المنتخبة. (بوزيد، 2016، ص 514)

- خصائص وأنماط الديمقراطية التشاركية:

الديمقراطية التشاركية هي ديمقراطية تحاول أن تتجاوز وبشكل أساسي مشكلة التمثيل في الديمقراطية اللبرالية، وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق بها في مطبات سابقتها من خلال وضع مجموعة من الآليات الشعبية التي تضمن المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار (شومر، 2013)، وعليه تم تحديد أربعة أنماط رئيسية حول المشاركة الديمقراطية: (Inclusion Sociale et Démocratie Participative, s. d.)

- خطاب الجمهور المسؤول: يركز على واجب المواطنين اتجاه الدولة واتجاه بعضهم البعض، وتتم ممارسة هذا الواجب من خلال المشاركة الفعالة للمواطنين كأفراد وكأسر وكمنظمات مجتمع مدني فعال، وذلك يفضي إلى علاقات فعالة ومتبادلة مع الفواعل الرسمية.
- خطاب المواطن المستهلك: هذه الفكرة تركز على المواطن كمستهلك للسلع والخدمات وتتنظر للمشاركة من وجهة نظر قدرة المواطنين على اختيار السلع والخدمات بحرية كبيرة، بمعنى بدل أن يكون المواطن وعاء سلبي يدفع الضرائب من ماله الخاص دون مقابل.
- خطاب المواطن المعني: (صاحب المصلحة العامة) يعتمد هذا النمط على ذلك المواطن الذي لديه مصلحة سواء مادية أو معنوية من الحكم الراشد للشؤون العامة، وهذا ما يدفعه للمشاركة والتعبير حيث يؤمن بتعدد المصالح العامة، وهنا يتم تحديد المصالح الفردية والجماعية وترتيبها وتحديد الأولويات، وخلق آليات تسمح بإدماج هذه المصالح بشكل فعال في عمليات صنع القرار.
- خطاب المواطن الممثل لمجموعات معينة: سواء مهمشة أو مستبعدة، هنا تكون المشاركة انطلاقاً من وجهة نظر أساساً مستندة إلى تدريب جماعي للمستبعدين، المشاركة باسم هؤلاء وتمثيلهم مؤسساتياً، والتصريف باسمهم، وبشكل مستقل عن صناع القرار.
- هذا وتمثل الديمقراطية التشاركية تلك الزاوية السياسية التي ينظر منها إلى إنشاء وانتشار الممارسات والمؤسسات التي تمكن الأفراد والجماعات من تحديد الظروف التي يعملون فيها ويتواصلون فيها مع الآخرين بشكل أفضل، وهي تتسم بعدة سمات أهمها :
- المشاركة: إذ تعتبر الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة وفيها يشارك المواطنون مباشرة في رسم السياسات العامة وصنع القرار لا من خلال نوابهم، لأن الشيء الأصيل في السياسة هو المشاركة وحق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة وأما الباقي فهي همجية واستبداد على حد قول أستاذ النظرية السياسية " أندرو أراتو". (زكريا، 2018، ص 35).
- التصميم الجماعي: حيث تعبر الديمقراطية التشاركية عن رؤية حول كيفية المشاركة في السلطة بشكل جماعي، سواء في الحكومة أو الاقتصاد أو الحياة الاجتماعية (Menser, 2018, p. 58).
- تنمية القدرات وتقديم المنافع الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية للأعضاء أو النخبين.
- استبدال علاقات القوة غير المتكافئة بالعلاقات المشتركة والمتبادلة.

- تتعلق الديمقراطية التشاركية بالقوة التعاونية، أي القدرة على العمل مع الآخرين لتعزيز قدرات الأفراد والحصول على منافع لهم، مع الحد من عدم المساواة، والقوة الدافعة وراء الديمقراطية التشاركية هي القوة الخلاقة والتعاونية والبناءة للتصميم الجماعي.
- وتوجد أمثلة كثيرة عن تجارب الديمقراطية التشاركية حول العالم، كالديمقراطية المباشرة الديمقراطية الشعبية، التشارك، التعاونية، السيطرة المجتمعية، وبالرغم من اختلاف التسميات إلا أنها تلتقي جميعا في وحدة المعايير الأساسية المشتركة والمتشابهة في معظم أو جل التجارب وهي المساواة، الحرية، التضامن، المشاركة، والعدالة...إلخ.
- وتتوافر الديمقراطية التشاركية على عدة شروط أهمها:
- وجود مجتمع مدني منظم ومهيكل: وذلك بوجود منظمات ومؤسسات اجتماعية وثقافية واقتصادية تعمل على تأطير المواطن في مختلف مجالات الحياة.
- توفر إعلام متعدد ومتنوع : وذلك بغرض ضمان قدرة المواطن على الاتصال والإطلاع على الشؤون والأوضاع، مما يسمح بوجود دراية كافية للمواطن بمختلف المشاكل والأمور التي تتم على المستوى المحلي.
- وجود وسائل اتصال فعالة : حيث تلعب وسائل الاتصال بمختلف أشكالها دورا هاما وكبيرا في نقل الوعي وتفعيل مشاركة المواطنين في أعمال المجالس المحلية والرقابة على أعمال الوحدات المحلية.
- وضع إطار قانوني للديمقراطية التشاركية : إذ يعد الإطار القانوني أداة مهمة لتكريس المشاركة وتعزيز الشفافية، بما يؤدي إلى تحقيق المغزى الحقيقي للديمقراطية التشاركية وهو إشراك المواطنين في صنع القرار المحلي.
- والتشاركية جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التشاركية، التي شكلت الوسيط بين الديمقراطية المباشرة والنيابية، وتمزج بين نظرية السيادة الشعبية والسيادة الوطنية، وقد بدأ النقاش حول حدود الديمقراطية التمثيلية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، مما تولد على النقاش مصطلح (الديمقراطية)، اعتمادا على مواطنة فاعلة، ووضوح الرؤية المستقبلية لأن الأصل هو التوافق والتشاور، وحسن التدبير والإعداد، واعتماد آلية الاستفتاء الشعبي للحسم.(قربال، 2014)
- ومن أبرز خصائص الديمقراطية التشاركية ما يلي:
- المشاركة التشريعية للمواطنين كأحقيتهم في التصويت والمشاركة في مختلف القضايا والمشكلات وتقديم المشورة، والمساءلة المجتمعية.

- القدرة على معالجة المواضيع والمشكلات ذات البعد المحلي من خلال إشراك جميع الفاعلين المحليين في مختلف النقاشات والورشات التي يتم تنظيمها على مستوى هياكل الحكمة التشاركية والديمقراطية.

- الديمقراطية التشاركية تعمل على تعزيز العملية الإخبارية، إذ تكمل الديمقراطية التمثيلية من جهة وتساهم في إدماج المواطن وتعزيز دوره في الحياة السياسية من جهة أخرى. (عبد المطلب، 2001، ص 13)

وتعتبر الديمقراطية التشاركية قاعدة لمشاركة المواطنين، حيث يؤكد أنصار المقاربة التشاركية أن للمشاركة أثارها الإيجابية التي تمتد إلى المجتمع ككل، كما تعتبر الديمقراطية التشاركية من منظور جمهوري وسيلة لإعادة الحوار بين المواطن والمجتمع، ويسلط آخرون الضوء على الآثار الإيجابية للمشاركة في المجتمع المدني بسبب وظائفها التعليمية والتنشئة الاجتماعية (Garcia, 2015)

ومن هنا يمكن توضيح ثلاث محطات رئيسية للديمقراطية التشاركية: (Polère, 2007)

- الديمقراطية التشاركية تعني مشاركة واسعة النطاق من قبل الأفراد لإعادة بناء المجتمع.
- الديمقراطية التشاركية تعني المشاركة في اتخاذ القرار بهدف إعادة بناء النموذج الديمقراطي.
- الديمقراطية التشاركية تعني المشاركة والتشاور القائم على أساس تبادل الآراء والتعاون في العمل على مستوى المؤسسات.

2.2.1 أهداف وآليات الديمقراطية التشاركية :

إن عملية تحديد الغايات والأهداف تعد من صميم مقاربة الديمقراطية التشاركية التي تقوم على التنسيق والتفاعل بين الفواعل من مواطنين ومجتمع مدني وقطاع خاص لبلوغ هدف رئيسي وهو تحقيق تنمية محلية مستدامة، والتي يعتبر المواطن الحلقة الأهم فيها لأن تمكين المواطن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا هو ما يؤدي فعلا إلى المشاركة الواسعة للمواطنين في صنع القرارات التي تهمهم وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، ومن أهم أهداف الديمقراطية التشاركية :

- تهتم الديمقراطية التشاركية بنظرة المواطن نحو السياسات الحكومية وتعريفه بفلسفة الحكم واستراتيجية العمل الحكومي.
- تهدف إلى جعل المواطن واعيا بأهمية دوره في عملية صنع واتخاذ القرارات، من خلال مشاركته في إيصال اهتماماته ومطالبه واحتياجاته ورغباته وملاحظاته وتحفظاته إلى السلطات عبر مختلف القنوات والفاعلين.

▪ تهدف إلى تمكين المواطن من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمه، من خلال قنوات المشاركة وسبلها المختلفة.

▪ تنظيم المواطنين في مؤسسات المجتمع المدني بمختلف فعالياته التي تعمل على بلورة مطالب واحتياجات وتفضيلات المواطنين، حتى تتمكن من خلق التأثير المرغوب فيه ولعب الدور الأساسي في توجيه السياسات العامة من خلال الديمقراطية التشاركية.

ويمكننا استخلاص أهم الأهداف الاجتماعية للديمقراطية التشاركية بناء على مجموعة من المقاربات موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (01) : الأهداف الاجتماعية للديمقراطية التشاركية

مقاربات نزاعية		مقاربات توافقية	
مقاربات نزاعية مع نظام اجتماعي آخر	مقاربات نزاعية للجماعات المهنية	مقاربات تضامنية	مقاربات توافقية
- مخالفة الأولويات الفردية والنزعات الذاتية. - استراتيجيات العمل الجماعي لتحقيق أهداف توافقية	استراتيجيات نزاعية تمكينية	مدينة متضامنة تمكين ودعم القدرات والطاقات	الاهتمام بالروابط الاجتماعية والاجتماعي
		دمج اجتماعي مواجهة الإقصاء الاجتماعي زيادة رأس المال الاجتماعي استراتيجيات للتمكين ودعم القدرات	

المصدر: (هشام، 2019)

- مظاهر وآليات الديمقراطية التشاركية:

من بين أهم الممارسات التي تميز الديمقراطية التشاركية ما يلي: (شومر، 2013)

▪ **الاستفتاء العام:** يضم الاستفتاء العام أن يقوم الشعب بتجاوز " حكم الحزب " بحيث يتمكن الشعب عند تحقيق شروط معينة " كان ترفع عريضة موقعة بعدد معين من التواقيع، أو يتم الخروج في

بمظاهرات عارمة ضد موقف اتخذته الحكومة، بحيث يتم الاستفتاء حول القرار ويسقط أو ينجح بالاعتماد على التأييد الجماهيري.

▪ **المجالس المحلية والمجالس المجتمعية:** (المجالس المحلية أو مجالس التخطيط العام) وهي نوع من البرلمانات المحلية تتشكل من رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي ورؤساء مجالس المناطق وممثلي مجموعات الأحياء وممثلي منظمات المجتمع المدني الأخرى في المنطقة والتي تمثل القطاعات المختلفة كالأندية الشبابية وجمعيات المرأة وممثلي قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات وكبار السن والأعمال والمعوقين وغيرهم من الأجسام التمثيلية في المنطقة.

▪ **التدقيق المالي الاجتماعي:** يحق لأي مواطن أو مجموعة مواطنين أن يطلب تدقيق حسابات أي مؤسسة عامة، ولجميع أنشطتها العامة وبهذا الشكل يتحول كل مواطن في الدولة إلى مراقب عام لعمل الهيئات العامة وبالتالي يتحول عمل هذه الهيئات إلى نوع من الشفافية المطلقة التي تضمن عدم تأثرها بعوامل الفساد.

▪ **جمعيات المواطن:** وهي نوع من جمعيات مراقبة الأحياء التي تسعى للسهر على راحة من يسكنون بالحي ومتابعة قضاياهم في اللجان والمجالس الأعلى، والشيء المهم في هذه الجمعيات أنها ملزمة لكل المواطنين، أي أن كل قاطني حي معين لابد لهم أن ينتسبوا وينتظموا في جمعيات المواطن لذلك الحي، ومن الملاحظات هنا أنه ومن خلال هذا الشكل التنظيمي يصبح كل مواطن في الدولة جزء من تركيبة الدولة، فجمعيات المواطن تضمن أن كل مواطن ينتظم بتشكيل اجتماعي واحد على الأقل، بينما المجالس المجتمعية تأخذ على عاتقها التجمعات الأكبر وتساعد في التخطيط وتكون جزء من المجالس المحلية (البرلمانات المحلية).

▪ **إشراك المجتمع المدني في الحكومة:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني في الدولة بالمشاركة في عمل الحكومة بحسب الاختصاص، أي يمكن لمنظمات الشباب واليا فعيين المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بقضايا المرأة وهكذا... وفي الحالات العامة تشجع الدول المواطنين لتشكيل المنظمات التي يمكنها أن تساعد عمل الحكومة وتضمن تنفيذ قراراتها بشكل يضمن الشفافية والنزاهة والعدل.

▪ **التعاونيات:** تشكل التعاونيات ضمان إضافي للمواطن للتمكن من تجاوز وضعه الاقتصادي والتأكد من ضمان حياة مناسبة لمنتسبيها وتشجع الدولة التعاونيات وتمنحها القروض والمنح لضمان التكافل الاجتماعي بين المواطنين ولضمان إزالة الفقر والقضاء على البطالة، ويمكن أن تشكل التعاونيات

شكل انتخابي آخر يساهم في التشكيلات التمثيلية المناسبة للمواطن والتي قد تكون مكونا من مكونات التشكيلات الأخرى كالمجالس المحلية (البرلمانات المحلية).

• **المخططات الإستراتيجية التشاركية ومخططات التنمية المشتركة :** حيث توجد على مستوى المدن معايير محددة للسماح للمواطنين بالإنضمام ضمن مخططات اجتماعية وحضرية بالخصوص في الأحياء، ومثالها برماج تمكين المناطق بطريقة تشاركية في الولايات المتحدة الأمريكية، والورشات العامة الحضرية في إيطاليا. (قاضي، 2019، ص 127)

ومن بين آليات الديمقراطية التشاركية: (دمق، 2021)

1- الاستفتاء الشعبي: ويتميز بكونه يضمن حق المشاركة لجميع المواطنين (المؤهلين للإدلاء بأصواتهم) بدون استثناء، وبالتالي فإن قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق، ولكنه في المقابل مكلف جدا للدولة من الناحية التنظيمية، لذلك لا يتم اللجوء إليه إلا نادرا وفي قضايا مصيرية (الانفصال عن سلطة دولة مركزية، تعديل في الدستور ...الخ)، من جهة أخرى، لا ينتج الاستفتاء هامشا كبيرا للتفاعل، فالمواطن عادة حينما يدلي بصوته إما يقر أو يرفض (نعم أو لا)، الإجراء موضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات أو تعديلات إضافية.

2- المبادرة الشعبية: هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول بمقترحه إلى مرحلة الاستفتاء وذلك لجمع عدد معين من التوقيعات، وقد بدأ العمل بنظام المبادرات الشعبية في سويسرا كوسيلة سياسية منذ عام 1981، وإذا تم إقرار مضمون المبادرة من خلال الاستفتاء، فإنها تصبح نافذة ومضمنة في الدستور، هذه الآلية ضمانة لمشاركة شعبية واسعة من قبل المواطنين كما أنها تكريس لروح المبادرة لديهم.

3- تقديم العرائض: تتيح هذه الآلية لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة، كالبرلمان مثلا، من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى، وهي تقنية قديمة عرفها النظام الملكي البريطاني منذ سنة 1215، حيث أقر إعلان الميثاق الأعظم حق تقديم العرائض للملك بما يمكن أي فرد من عرض مظلمته (الشخصية) في ديوان الملك دون أن يتعرض له أحد، تطور هذا المبدأ ليصبح سنة 1787 أساسا لحق تقديم العرائض ذات طابع عام أي المواضيع التي تهم المصلحة العامة كإلغاء العبودية وذلك لسد الشغور التشريعي.

4- الميزانية التشاركية : الميزانية أو الموازنة التشاركية هي عملية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية البلدية أو العامة، وتعتبر هذه الآلية بامتياز أحد أفضل

ممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لاسيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر، وقد أدت في بعض الحالات إلى زيادة استعداد الأشخاص لدفع الضرائب، تمت أول عملية كاملة للموازنة التشاركية في مدينة بورتو أليغري في البرازيل بداية من سنة 1989، ثم انتشرت في عديد المدن من أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية.

- أسس بناء الديمقراطية التشاركية:

إن الديمقراطية التشاركية كمقاربة تتضمن مجموعة من المقننات، مع أن احتمال توافر بناءها وفق أسس وقواعد مختلفة من مجتمع لآخر وارد في كل المجتمعات، غير أن هذه الأسس تعتبر مهمة في البناء والترسيخ وأهمها:

- تأكيد سيادة الشعب: وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة يسير وينظم شكل الحياة السياسية وبناء المؤسسات السياسية للدولة ككل، فكل ما يتعلق بنظام الحكم مسؤولية الشعب وذلك ما يستلزم إشراكه في صناعة القرار والنقليل من حصر السلطة في يد طبقة معينة، ولما كانت حتمية قيام الديمقراطية التشاركية كآلية تتضمن الشرعية فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم كما لهم الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحياتهم المدنية.

- التعدد التنظيمي المفتوح: بما أن التركيبة البشرية بمعظم المجتمعات تختلف وتتنوع- مما يفرز اتجاهات وتيارات فكرية وإيديولوجية داخل المجتمع الواحد- فإنه من الضروري ضمان حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، كآلية متعلقة بالنظام الحزبي، هذه المؤسسات التي تعد واسطة بين الحاكم المحكوم، وتحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة، وذلك ما يضمن إشراك كافة فئات المجتمع في الحياة السياسية، والذي يعتبر من أهم متطلبات وأسس قيام الديمقراطية التشاركية.

- تعميق مفهوم المواطنة: وهو مؤشر مهم فالمواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد ويجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش على أرض واحدة، في الوطن الذي يوفر له مساحة من الحرية والإبداع في جو مملوء بالأمان والاستقرار والنظام، وبالتالي ينمو لدى هذا الفرد شعور يدفعه إلى الاجتهاد والعمل على سلامة هذا الوطن واستقراره ووحدته واندماجه كما يمكن للفرد الحصول على قدرات مادية ومعنوية تؤهله للمشاركة في إنجاز مهام المواطنة كالمشاركة في الحياة السياسية.

- تحقيق العدالة الاجتماعية: الذي يعني أن الوصول إلى السلطة أو التحي عنها رهن إدارة المحكومين، وهي بالتالي ترفض نظرية احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد، كما تمنع استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على السلطة إلا ما كان دفاعا عن النفس، والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه على مستوى السلطة التنفيذية أو اختيار ممثليه على مستوى السلطة التشريعية.

- متطلبات الديمقراطية التشاركية:

- وجود الإرادة السياسية الحقيقية التي تنعكس على فتح القنوات وتقريب مختلف الفئات، مع توفر شروط الاستقرار السياسي والقدرة على احتواء المواطنين ومنحهم المجال للتعبير السلمي والحضاري عن المطالب والاحتياجات فالبيئة المستقرة تسمح بممارسة آليات الديمقراطية التشاركية.
- التحفيز على المشاركة وأهميتها، وكسر الحواجز وتقريب المجال بين الحكام والمواطنين، واحترام كل الفئات والأقليات مثل دور المرأة والشباب والأقليات، وفتح المجالس المنتخبة محليا المجال للتواصل مع مختلف الفاعلين المحليين، والتركيز على إشراك المواطن بصفة مستمرة في مختلف مستويات ومراحل اتخاذ القرار، حيث تقتضي الديمقراطية التشاركية في جوهرها توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة السياسية لتمكين المواطنين أفرادا وجماعات من المشاركة الفعلية والمؤسسة في النقاش السياسي العمومي وفي كل مراحل عملية اتخاذ القرار السياسي التي تترتب عنه.
- القضاء على الفساد وخلق البيئة الملائمة للممارسة الديمقراطية الراشدة، وخلق الثقة بين الشركاء المحليين لكسر الخوف من المشاركة خصوصا في مجال الاستثمار والتشارك في التدبير المحلي لتحقيق التنمية.
- الاهتمام الأكاديمي بالتنمية المحلية وسبل وآليات المشاركة في تحقيقها، وعرض التجارب الناجحة في التدبير المحلي للاستفادة منها ميدانيا.

وعموما فالديمقراطية التشاركية تظل هدفا مرغوبا فيه وغاية مأمولة، وخاصة بالنسبة للدول العربية لاسيما الجزائر التي لا مفر لها من الانتقال من النموذج الديمقراطي التقليدي إلى النهج الديمقراطي التشاركي المفتوح.

3.2.1 فواعل الديمقراطية التشاركية :

يتطلب بناء الديمقراطية التشاركية وجود مجموعة من الشروط التي تشكل الأرضية لكل فعل محلي هادف وفعال وإيجابي، وأساس ذلك وجود مجموعة من الفواعل تمارس مجموعة من الأدوار

أساسها المشاركة الفعالة في تسيير الشأن المحلي، واتخاذ القرارات المناسبة، والإسهام بطريقة مشتركة في دفع التنمية المحلية، وتتخلص أدوار هذه الفواعل فيما يلي :

- الدولة:

الدولة من خلال سلطاتها السيادية يقع على عاتقها الكثير من المهام في مختلف المجالات فهي السلطة المسؤولة عن مراقبة واستخدام القوة وتحمل المسؤولية عن الخدمات العامة وخلق بيئة مواتية للتنمية البشرية المستدامة ويتطلب ذلك: (PNUD, 1997)

- إنشاء وصيانة أطر قانونية وتنظيمية فعالة ومستقرة تنظم الأنشطة العامة والخاصة.
- ضمان الاستقرار والإنصاف في الأسواق.
- التوسط بين المصالح المختلفة من أجل تحقيق المصلحة العامة.
- ضمان الخدمات العامة الفعالة بطريقة مسؤولة.
- فالدولة توفر البيئة التمكينية للفواعل الأخرى من خلال:
- توفير عنصر تمكين الإطار القانوني والتنظيمي الذي يخلق البيئة الملائمة لنشاط القطاع الخاص والمجتمع المدني ويشجع المواطنين على العمل.
- توفير مختلف الموارد المساعدة المتمثلة في المعلومات والخبرة الفنية وبرامج التطوير والبنية الأساسية المادية والمعونات والحوافز.

- الأجهزة المحلية:

على المستوى اللامركزي تعمل الوحدات المحلية في إطار اللامركزية سواء السياسية أو الإدارية متمثلة في الإدارة والمنتخبين المحليين كهزمة وصل بين المواطنين والدولة ونظرا لقربها من المواطن واحتكاكها المباشر به، فالإدارة المحلية تتعاطى مباشرة مع المواطنين وتسمع انشغالاتهم وتحاول تلبية احتياجاتهم وهي تستوجب أكثر من أية جهة أخرى أن تطبق قواعد الحوكمة.

فالوحدات المحلية تحتفظ بدور فني يتمثل في توفير الموارد والخبرات اللازمة لمختلف الأطراف وتوفر بيئة ملائمة لتطوير الإمكانيات الكاملة للمواطنين المحليين، وتضمن حقوق الجميع وفرص

التمكين للجميع. (PNUD, 1997, p. 21)

وتتحقق الحوكمة المحلية من خلال سلطات محلية مؤهلة تعمل على إشراك الأفراد المحليين من خلال:

- تلقي انشغالات المواطنين، وتشكيل لجان متابعة، وإشراك المواطنين المحليين في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية وإشراك الفاعلين المحليين في المشاريع المحلية من خلال عقود الشراكة مع القطاع الخاص.

- تدعيم الشفافية في نشر المعلومات خصوصاً ما يتعلق بالميزانية والموارد المحلية.

- التواصل مع السكان المحليين والأطراف الأخرى من خلال وسائل الإعلام والاتصال المختلفة المحلية لتفعيل الحوكمة المحلية.

- المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على أنه مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو لبعض فئاته المهمة أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر. (أمني، 2008، ص 64) في هذا التعريف تم تلخيص مختلف النقاط والأفكار المتعلقة بمفهوم المجتمع المدني.

ومن أهم عناصر المجتمع المدني: (الأمين، 2017)

▪ التطوعية

▪ الاستقلالية

▪ تحقيق مصالح المجتمع ككل

▪ البعد الأخلاقي

وتكمن أهمية إشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي في النقاط التالية: (الأمين، 2017، ص 254)

يعتبر المجتمع المدني الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين الذين يتقاسمون نفس الانشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية، ويستطيعون من خلاله المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بتسيير الشأن المحلي وتنفيذها.

- يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي، حيث يقول ألكسيس توكفيل " لا بد من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة

والقائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لدعم الديمقراطية وتحقيق غاياتها في إشراك النسبة الأكبر من مؤسسات الدولة و مراقبتها ". (بونوة، 2010، ص 38)

- إن تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطارا ملائما للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين.
- إن مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الآراء للوصول إلى الآليات للتكفل بانشغالاتهم، وتضمينها في مطالب تتكفل هذه التنظيمات بتبليغها إلى الجهات الرسمية، لتجسيدها في مشاريعها ومخططاتها التنموية، مما يجعل هذه المخططات انعكاسا لمقترحات المواطنين ورغباتهم وتحظى بقبولهم.
- إن مشاركة المجتمع المدني تعتبر شرطا أساسيا لإرساء قواعد الحكم الراشد باعتباره أحد أطراف الحكم الراشد.

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة وتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الحصول على الموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة (الكايد، 2003، ص 44)، وعلى المستوى المحلي أصبح المجتمع المدني من الفواعل الأساسية التي أفرزتها نتائج فشل المبادرات الفوقية المصاغة من قبل الدولة ليتم تنفيذها محليا دون الإلزام بحاجات السكان المحليين ومتطلباتهم الحقيقية، كما أن المؤسسات غير الحكومية قد لعبت دورا في دفع المجتمع المدني إلى أخذ دور الشريك المحلي من خلال وضع الثقة في هذه المنظمات لتصريف المساعدات الموجهة إلى المستوى المحلي.

ويعتبر المجتمع المدني أحد أهم فواعل الديمقراطية التشاركية، وتتنوع تنظيمات المجتمع المدني بين جمعيات واتحادات ونقابات ووسائل إعلام، ورأي عام ولكل نوع أسلوبه وآلياته في التأثير.

إن منح الديمقراطية التشاركية المواطن حق المشاركة الحقيقية في ممارسة السلطة من خلال تنظيمات المجتمع المدني، يمنحه القدرة على مراقبة عمل السلطات وإخضاعها للمساءلة عن الانحراف بالسلطة، من خلال آليات معينة أهمها طرح انشغالات المواطنين وكشف الفساد المتعلق بسوء تسيير المرافق العامة وتقديم الخدمات العمومية، وكذا الانحراف في استخدام السلطة أو التقصير والتغاضي عن حل مشاكل المواطنين وتلبية احتياجاتهم من قبل الموظفين الحكوميين أو الممثلين المنتخبين.

وتلعب تنظيمات المجتمع المدني دورا هاما في تحسيس المواطن المحلي وتوعيته بضرورة اندماجه وتشاركه مع مختلف الفواعل حول الشؤون المحلية، كما يشارك المواطن المحلي في الحياة

العامة من خلال تفاعله وانخراطه في العمل التطوعي وتكوين جمعيات المجتمع المدني، وبالتالي يشارك من خلال ذلك في صنع السياسات العامة المحلية، واتخاذ القرارات التي تخص شؤونه.

كما تعمل على ترسيخ ثقافة المقاربة في علاقة الإدارة بالمواطن عبر فتح المجال له في صنع القرار السياسي والسياسات العامة، ومناقشتها والمشاركة في التعبير عن رأيه بحرية، فهي تشكل عملية اجتماعية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية، إذ تلعب دورا محوريا في مختلف مراحل العملية السياسية على مستوى النظام السياسي ومؤسساته من جهة، كما تؤثر في مختلف أبنية النسق الاجتماعي، عبر المشاركة التي من شأنها زيادة حجم الفوائد المشبعة لحاجات الجماهير ورغباتهم من جهة أخرى (هشام و محند، 2016، ص 53)، كما أن استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة تعد من أبرز الآليات لتفعيل دوره كفاعل من فاعلي الديمقراطية التشاركية.

فضلا عن هذه الأدوار يقع على عاتق المجتمع المدني على المستوى المحلي اللامركزي القيام بالوظائف التالية:

- تعريف المواطنين بأداء الحكومات المحلية بما في ذلك السلطات والميزانيات المتعلقة بها.
- تمكين الأفراد والمنظمات المجتمعية من التفاعل مع السلطات المحلية.
- نشر المعلومات عن البرامج المركزية التي يتعين تنفيذها من خلال برامج محلية.
- تطوير مهارات التفاوض داخل وخارج الإقليم المحلي.
- دعم المبادرات المدنية الرامية إلى رصد امتثال المسؤولين المحليين للقانون من خلال تفعيل أجهزة الرقابة وفصح حالات الفساد والضغط من أجل الإصلاحات المحلية.
- العمل على المشاركة في الخطط العامة وتنفيذ السياسات اللامركزية.

وعموما إن دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية يختلف باختلاف المجتمع وكذا مدى استعداد السلطات للرقى بمستوى عيش الأفراد، وتبقى أهم بوابة من أجل الوصول إلى مستوى فعال للديمقراطية التشاركية هي تطوير النظام الديمقراطي بالبلد، وذلك عبر منح مشاركة أوسع للمجتمع المدني في تدبير الشأن العام خصوصا على المستوى المحلي. (المناصيفي، 2012) ونظرا للدور الذي يلعبه كطرف من أطراف مقاربة الديمقراطية التشاركية فإن من أهم مهامه الاضطلاع بوظائف تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة من مشاركة في تدبير الشأن العام ورقابة ومساءلة ومحاسبة حفاظا على حقوق المواطن ومصلحته وتحقيقا لتطلعاته وضمانا لاحتياجاته.

وتزداد أهمية المجتمع المدني في تنظيم وتنشيط مشاركة الأفراد، والتأكيد على إرادة المواطنين وفي بناء المؤسسات، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحول، وفي هذا الإطار يرى انطونيو غرامشي " أنه ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البرجوازية هيمنتها الثقافية، هذا ما يعزز استقلالية المجتمع المدني (OSC) عن الدولة، ويعزز من قدرتها على الضغط والتأثير على السياسات العامة للدولة، بالإضافة إلى كونه ظاهرة اقتصادية باعتباره قوة محركة لنمو القطاع الخاص. (هشام، 2019)

- القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص شريكا أساسيا لتحقيق التنمية وديمومتها ويعد طرفا رئيسيا من أطراف الديمقراطية التشاركية كمقاربة هدفها الأساسي تحقيق التنمية، حيث يلعب القطاع الخاص دوره في توفير السلع والخدمات للسوق وخلق فرص العمل وهذا الدور يتقيد بالبيئة التي أنشأتها السلطات المركزية والمحلية، فالمستويات الحكومية تعمل على خلق البيئة الملائمة لتشجيع القطاع الخاص وتطويره وديمومته، ومع توجه السياسات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة و الناتج المحلي، وحتى يؤدي القطاع الخاص الدور المنوط به فعلى الدولة تهيئة البيئة المناسبة لتفعيل دوره كما يلي: (PNUD, 1997)

- الحفاظ على الأسواق التنافسية مع توفير كافة الشروط المواتية للتنافس.
- دعم ورعاية المؤسسات المساعدة على خلق الفرص والوظائف خصوصا الفئات الفقيرة والمهمشة حتى تساهم بصفة إيجابية في تنمية المجتمع.
- الالتزام الراسخ بمبدأ سيادة القانون.
- جذب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة والتكنولوجيا والاستفادة منها.
- تبني نظام التحفيز للموارد البشرية.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

وعموما فقد أصبح القطاع الخاص فاعل مهما، وإدماجه في تجسيد العمل التنموي التشاركي على أرض الواقع يعد من الأهمية بما كان، عبر تسهيل ومنح فرص للشراكة والتعاون مع مؤسساته بما يعود من إيجابيات على التنمية المحلية والوطنية لكل دولة.

3.1 التنمية المحلية، إطار مفاهيمي ونظري :

يعتبر مفهوم التنمية من بين المفاهيم التي تطورت بشكل سريع، ويعزى ذلك إلى الاهتمام الذي حظيت به في النصف الثاني من القرن العشرين، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كان المفهوم يرادف معنى واحد وهو النمو الاقتصادي، تطور ليشمل عدة جوانب اقتصادية أخرى أهمها رفع الإنتاجية والاهتمام بالجانب الكيفي وجانب التكلفة والوقت، ليشمل بعد ذلك أبعاد أخرى في مجالات مختلفة، وجاء مفهوم التنمية المحلية ليحتل مكانة في صلب الدراسات والتحليلات التي تستهدف تطوير المجتمعات المتخلفة محلياً في مختلف المجالات، وأصبحت تنمية المجتمعات المحلية قضية شاغلة لمختلف الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تستهدف الانتقال إلى التقدم والرفق وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، وسنعمل من خلال هذا المبحث على إعطاء صورة مفاهيمية للمصطلح من خلال التطرق إلى أهم التعاريف التي تناولت التنمية المحلية والخصائص التي تتميز بها، بالإضافة إلى تحديد أهدافها، أطرافها، وأهم النظريات المفسرة لها.

1.3.1 مفهوم التنمية المحلية :

يشمل مفهوم التنمية المحلية عدة أبعاد تتكامل فيها الإرادة المجتمعية الهادفة إلى تحقيق الرفاهية المجتمعية وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، وذلك من خلال خطط إستراتيجية معتمدة على رؤية جماعية ومقاربات تنموية وتشاركية، مستخدمة في ذلك الجهود والموارد المتاحة للمجتمع المحلي وكذا الجهود والموارد الحكومية.

- تعريف التنمية:

التنمية هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة، تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسية اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد هذه العملية على الموارد المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع. (التابعي، 2006، ص 23)

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم، برز مفهوم

التنمية Développement بداية في علم الاقتصاد، حيث اعتبرت عملية هادفة مستمرة تعتمد على حسن استغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق الغاية الأساسية من هذه العملية والمتمثلة في إحداث تغييرات تمس المجتمع على نحو يضمن تحقيق الرفاهية لكل أفراد، مع الاستجابة للحاجات الأساسية لأفراد هذا المجتمع، من حيث إشباع حاجات أفرادهم وتحقيق الرضا لديهم، حيث ارتبط المفهوم بالمنافع المادية وتحقيق الرفاهية والإشباع.

- تعريف التنمية المحلية:

ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي في عام 1944، عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي، واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة، كما ألقى عليها الضوء عام 1948، عندما أوصى المؤتمر الصيفي المنعقد بكمبريدج والخاص بالإدارة الإفريقية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، وحدد لها تعريفاً، وكذلك عام 1954 عندما أوصى مؤتمر أشردج بضرورة تنمية المجتمع المحلي، وساهم في تحديد مدلولها أيضاً. (التابعي، 2006، ص 23) حيث تعتبر هذه المحطات بدايات ظهور للمفهوم وانتشار تداول أهمية تنمية المجتمعات المحلية تمهيدا لتحقيق التنمية الشاملة.

وتعرف التنمية المحلية على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً وحضارياً، وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي. (عبد المطلب، 2001)

وعرفها "محي الدين صابر" على أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً. (التابعي، 2006، ص 23)

وجاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة أن التنمية المحلية هي تلك العملية التي تهدف لإحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد (...). بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية

المتاحة. (حامد، 2007، ص 22) ويركز هذا التعريف على أهمية بناء قدرات المجتمع المحلي للعمل لأجل تحقيق التغييرات الجذرية التي تؤدي إلى تنميته والقدرة على إشباع حاجيات أفراد.

وقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريفا للتنمية المحلية سنة 1956، بكونها العمليات التي توحيد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي. (رشيد، 1986، ص 14) ركز هذا التعريف على تكامل العمليات الجماعية الهادفة لتحقيق المحلية، من خلال تغيير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب.

أما "سمير عبد الوهاب" فعرفها على أنها " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة. (الجهري، 2015، ص 140) وتعرف أيضا بأنها: القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر. (مصطفى و بن سانية، 2011)

وتاريخيا ومنذ فترة الستينات من القرن العشرين، عد البعد المحلي للتنمية عنصرا مهما في تحقيق التنمية الوطنية، فالتنمية المحلية اعتبرت منذ تلك الفترة توجها وأسلوبا مستحدثا لتلافي القصور الذي تم تسجيله في تحقيق التنمية، وعدم العدالة في توزيع المقدرات الوطنية وثمار التنمية، وتقليل التفاوت الإقليمي في مستويات التنمية في المناطق المختلفة للبلاد، وبعبارة أخرى فإن التنمية المحلية تسعى لتحقيق التوازن التنموي الإقليمي بين أقاليم نفس البلد، وتحقيق مشاركة أكثر لمختلف الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية في تحقيق التنمية.

ومع إطلالة سنة 2000 أخذت التنمية بعدا جديدا مع المشاركة للمجتمعات المحلية في إنجاز العمليات التنموية عن طريق سلطاتها المحلية مع مستوى الدولة في التعامل مع الثقافة وثورة المعلومات في إطار التقسيم الدولي للعمل. (الكناني، 2008، ص 132) حيث بدأ دور السلطات المركزية يتراجع لصالح المجتمعات المحلية ممثلة في السلطات المحلية والفواعل المجتمعية المختلفة.

وعموماً، فالتنمية المحلية عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهماً في صناعة التغير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي. (الأطر-المؤسسية-للمجتمع-المحلي-و-الشراكة-في-تحقيق-التنمية, pdf.د.ت)

ومن أهم خصائص التنمية المحلية:

- تتم التنمية المحلية من خلال قدرات ذاتية تتركز على طاقات محلية.
- عملية جماعية تساهم فيها مختلف الفئات والفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية.
- التنمية المحلية عملية موجهة وواعية ومحددة الأهداف، وليست عشوائية اعتباطية.
- التنمية المحلية تستهدف زيادة القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع قصد بلوغ الأهداف التنموية للجماعة المحلية والمجتمع المحلي.
- التنمية المحلية عملية مستمرة ومتواصلة، وليست حالة ظرفية.
- التنمية المحلية عملية مخططة تستهدف منطقة محددة أو مناطق محددة ضمن بيئة محلية محددة.
- التنمية المحلية عملية تتيح المشاركة الشعبية في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، مع الاعتماد بقدر الإمكان على مختلف المبادرات الذاتية، فنجاح دولة ما في تحقيق النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية خصوصاً الرأسمال البشري، فتجاهل هذا الأخير سيخلق عبء مستمر على التنمية ويشوهها نتيجة وجود عنصر بشري يزداد عدداً ويقل كفاءة غير قادر على تقديم قيمة مضافة أو جهد متزايد لخدمة التنمية. (غالام و لبيبي، 2015، ص 51)
- وترتبط التنمية المحلية بالبعد المكاني الذي بدأ الاهتمام به بعد أن تم إغفاله في نظريات واستراتيجيات التنمية طيلة النصف الأول من القرن العشرين، إذ بدأ التفكير في النهوض بمجال التنمية المحلية، نتيجة لمجموعة من العوامل:
- فكرة التفاوت الإقليمي في التنمية، وإغفال البعد المكاني في التنمية، وتركيزها على مناطق محددة دون أخرى.
- فكرة الاهتمام بعدالة أكبر في توزيع ثمار التنمية.
- فكرة التركيز على البعد الاقتصادي دون الأبعاد الأخرى، حيث انصب اهتمام التنمية لحساب بعد واحد على حساب الأبعاد الأخرى البعد الاجتماعي، العمراني والبيئي.

- آثار سلبية أوجدها تركيز الإستراتيجيات الاقتصادية في التنمية التي اعتمدت على الصناعة في مناطق محددة دون غيرها.

- بداية الاهتمام بالبعد البشري وتنمية وحسن استخدامه، هذا المورد الذي يتوزع عبر الأقاليم المختلفة للوطن وكفاءة وأهمية هذا المورد في تحقيق التنمية تتجلى أكثر على المستوى الإقليمي المحلي.

- أهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في سبيل ترقية وتطوير الفضاء المحلي، وتحسين مستوى معيشة أفرادها، وإن أهم أهداف التنمية عموما هي رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والصحي، فضلا عن حل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل للأفراد والمجتمع، والانتفاع الكامل بكافة الإمكانيات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغلال موارد بيئتهم وتنظيم علاقاتهم، أثناء العمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير، كما تسعى التنمية إلى جانب هذا كله إلى تحقيق هدف رئيسي هو تنمية طاقات الأفراد، لكي يتحمل كل منهم مسؤولياته تجاه خطة التنمية له خاصة ومجتمعه عامة. (ولد امبارك، 2013)

وتهدف التنمية المحلية إلى تحقيق غايات ورؤية إستراتيجية جوهرية تتمثل في النقاط التالية: (عبدالله، 2017، ص 359)

- تحقيق التوازن الجهوي والحد من الفوارق بين الأقاليم المختلفة عبر التراب الوطني، بخلق ديناميكية للتفاعل والعمل المشترك بين هذه الأخيرة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتحقيقها.
- تقريب الإدارة من المواطن لخلق نوع من التعاون بين المواطنين وبين المنتخبين في تسيير الشؤون المحلية، كما تسعى إلى تحسين وتعزيز التعاون المشترك بين الإدارة المحلية والسلطات المركزية.
- تسعى التنمية المحلية لإشباع الحاجيات الأساسية للأفراد داخل المجتمع المحلي كالعلاج والأمن والعمل والتعليم وغيرها، لوضع حد لظاهرة النزوح الريفي وما يسمى بترييف المدينة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.
- رفع مستوى معيشة الأفراد وذلك بزيادة دخلهم بما يمكنهم من الحصول على أكثر رفاهية واستقرار حتى لا يفكر الأفراد بالهجرة والنزوح إلى المدن والهجرة السرية إلى الدول المتقدمة.
- ولعل أسمى أهداف التنمية المحلية هو بناء قاعدة تحتية تستوعب الاستثمارات وتوسيع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل مداخل الإدارة المحلية أكثر وفرة لمواصلة العمل التنموي

وتهيئة الإقليم، وهذا ما قد يحقق الأهداف السالفة الذكر وقد يطلق على هذا الهدف الأساس المادي للتقدم. (غزالي، 2005)

2.3.1 النظريات المفسرة للتنمية المحلية :

لم يكن الاهتمام بقضية التنمية المحلية وليد الصدفة وإنما ارتبط بالتطور التاريخي لنظرية التنمية، خصوصا خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث كان التركيز في تلك الفترة منصبا على الجانب الاقتصادي للتنمية، سواء بالنسبة للتيار الاشتراكي أو التيار الرأسمالي، حيث تبنى التيار الاشتراكي مفهوم التنمية باعتبارها تنمية اقتصادية مركزا على القطاع الصناعي والتخطيط الشامل لتحقيق أهداف التصنيع في ظل الملكية العامة لوسائل الإنتاج وقد تم إغفال الجانب المحلي للتنمية بصفة تامة.

وعلى الجانب الآخر كان الفكر الاقتصادي الرأسمالي يركز على المرادفة بين النمو و التنمية وكانت فكرة التمركز على الذات طاغية على النظرة إلى التنمية خارج العالم الرأسمالي، وبمجيء ستينيات القرن العشرين بدأت تبرز ملامح وضع نظريات تنموية فظهرت عدة نظريات مثل نظرية الدفعة القوية ونظريتي النمو المتوازن والغير متوازن وغيرها، لكن الملاحظ هو طغيان البعد الاقتصادي على هذه النظريات، وفي السبعينيات ظهرت مفاهيم جديدة مصاحبة لظهور وتبني فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبرزت فكرة الحاجات الاجتماعية وبرزت الجماعات الاجتماعية والمحلية ودور اللامركزية والتكنولوجيا وتأثيراتها التنموية.

وخلال الثمانينيات والتسعينيات طفت على السطح عدة مفارقات كان أهمها النجاح الذي حققته بعض الدول التي اعتمدت أساليب تنموية معتمدة على الذات خارج إطار التيارين الرأسمالي والاشتراكي، سقوط النظام الاشتراكي، مع فشل كبير للتنمية في الدول التي اتبعت نهجه، ونهوض الدول الرأسمالية من جديد بعد تلافيها أزمة الركود التي كادت تعصف بها، وبداية تداعيات العولمة والاستثمار في التكنولوجيا، وبداية أدوار المنظمات غير الحكومية وأدوار الجماعات المحلية وتنمية المجتمعات الإقليمية، وزيادة نشاط تنظيمات المجتمع المدني والاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية فظهرت العديد من التجارب التنموية المحلية رافقتها العديد من المعطيات الفكرية والنظرية الجديدة وسنحاول من خلال ما يأتي تناول مفهوم ومضمون التنمية المحلية في ظل الاقتصاد الإقليمي والنظريات التي تناولت مضمون التنمية المحلية. (عيسى، 2008، ص 162-163).

أ- نظريات التنمية المحلية من منظور قوة الدفع الخارجي:

1- **نظرية أقطاب النمو:** من أهم روادها " فرونسوا بيرو"، " بودفيل"، و"هيرشمان"، وتقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب، والذي يعرفه "فرونسوا بيرو" بأنه فضاء غير متجانس تتكامل أجزاؤه فيما بينها ويقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة. (خنفي، 2011، ص 13)

تهدف هذه النظرية إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف، حيث تقوم على فكرة التقسيم إلى كبيرة غير متجانسة، مما يؤدي بذلك إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب بحسب خصوصياته وبالتالي تنمية الدولة ككل.

تعتبر هذه النظرية أن أقطاب النمو تحقق تكامل إقليمي أفضل، حيث يمكنها مواجهة الأثر السلبي للتركيز والتنمية الاقتصادية الغير متوازنة بدعم شبكة أقطاب النموي المناطق الريفية والحضرية، من خلال استهداف جزء من الأموال المخصصة لأقطاب التنمية المحلية المعنية وزيادة تعزيز مكانتها في المنطقة، حيث تمتد التنمية إلى المدن الصغيرة والمتوسطة والمناطق الريفية المتجاورة، وبالتالي التكامل والتنمية الاقتصادية للمنطقة ككل، (Dobrescu & Dobre, 2014, p. 262.267) وقد برزت في السبعينات اتجاهات نظرية تصحح نظرة فرونسوا بيرو التفاؤلية نحو الشركات الكبرى والتي ركزت على إيجابيات الشركات الكبيرة فقط، حيث أبرزت هذه الاتجاهات الآثار الإيجابية والسلبية للشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات العابرة للقارات.

2- **نظرية الانتشار الجغرافي أو الحيوي للابتكار:**

قام الاقتصادي السويدي "هاغرشتايد" بوضع نموذج يقوم على أن الابتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب داخلها عبر مسالك أو قنوات للانتشار بين المناطق، ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو والاختلاف بينها في مستوى الابتكار، ولذلك تنتقل الابتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدنى. (عيسى، 2008، ص 165)

3- **نظرية دورة حياة المنتج ودورة حياة الإقليم :**

أبرزت هذه النظرية أن انتشار الابتكارات عملية مستمرة في الزمان كما أنها منتشرة في المكان كون الاختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من اختلاف المرحلة التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات، والذي يتكون من ثلاث مراحل:

- إطلاق التطور التكنولوجي للمنتجات.
 - نضوج المنتج.
 - وأخيرا دخول المنتج في مرحلة الإنتاج النمطي.
- وينتقل الابتكار من المناطق القوية إلى المناطق الضعيفة على السلم السابق.

4- نظرية البنية الأساسية:

تتفق نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية لذلك قامت محاولات واجتهادات نظرية متعددة تعالج دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية من زاوية الدفع الخارجي، والأمر المهم هنا أن قوة عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف على عدة عوامل عوامل أساسية من بينها مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة.

5- تكنولوجيا الاتصالات الحديثة:

إن الدور الكبير للتكنولوجيا الحديثة في دفع التنمية المحلية يظهر من خلال استخدام شبكة الأنترنت للتواصل عبر مستويات مختلفة من أجل العمل على تصميم المنتجات، وتوزيع أو تقسيم العمل داخل الشركة على النطاق العالمي والإقليمي لإنتاج منتج معين، أو تشكيلة منتجات، بالإضافة إلى عمليات التوريد، وإسناد الشغل إلى الغير، وكذا التسويق والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تسليم منتجات خدمية ذات طابع خاص مثل البرمجيات الحاسوبية، كما في مدينة نبالور الهندية.

ب - نظريات التنمية المحلية من منظور قوة الدفع الداخلي :

ظهر الاتجاه الذي يرى أن التنمية المحلية مدفوعة بعوامل داخلية، وتتلقى قوة دفعها من داخل المنطقة المحلية، وتبلور في الثمانينات القرن العشرين، معتبرا أن التنمية المحلية مدفوعة من داخلها وأن التقدم التكنولوجي يأتي من الداخل، وأنها عبارة عن عملية تراكمية ناتجة عن التعلم والممارسة والبحث العلمي المنظم والتطوير التكنولوجي المستمر، وتكون هذه التكنولوجيا قابلة للتملك عكس ما أشارت إليه النظريات في العقود السابقة، وتدخل ضمن نظريات قوة الدفع الداخلي عدة نظريات منها:

1- نظرية الكفاءة السكونية للمكان أو نظرية المنطقة الصناعية من وجهة نظر المارشالية

الجديدة:

كانت نظرية المنطقة الصناعية - التي نشأت في عمل الاقتصادي الكلاسيكي الجديد " ألفريد مارشال - " أول من وضع مفهوم اقتصاديات التكتل كمصادر للقدرة التنافسية الإقليمية- وقد فعلت

ذلك من خلال نموذج يتم فيه تعزيز الجوانب الاقتصادية للتنمية على أساس نظام اجتماعي ثقافي يغذي العوائد المتزايدة وآليات التنمية ذاتية التعزيز، حيث يولد فيها الفضاء ويطور آليات الكفاءة

الإنتاجية. (Handbook of Regional Growth and Development Theories », 2019, p. 53)

ومن أهم الشروط التي تجعل من منطقة جغرافية معينة منطقة صناعية: (عيسى، 2008، ص

167)

- التقارب الجغرافي بين المنشآت في المنطقة المحلية.
- التقارب الاجتماعي.
- تركيز المنشآت الصغيرة.
- التخصص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية من التصميم إلى التسويق الدولي.

2- نظرية الكفاءة الديناميكية من وجهة النظر الشومبيترية:

استمدت أصول هذه النظرية من أفكار المفكر الاقتصادي " جوزيف شومبيتر " ويقال لها " اتجاه الشومبيترين الجدد " حيث تتمثل الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي يولده المكان من خلال تنامي القدرة الابتكارية والإبداعية للمنشآت عبر الزمن، وفيما يلي الشروط التي تجعل من منطقة معينة ذات كفاءة ديناميكية: (عيسى، 2008، ص 167-168)

- أنشطة البحث والتطوير
- توفر الخدمات المتقدمة
- قوة العمل الماهر
- رأس المال الاجتماعي المتمثل في القدرة على العمل المشترك بروح التعاون وتبادل المعارف والخبرات.

3- الآثار الانتشارية للمعرفة، ودور المناطق الحضرية والمدن:

تم التركيز بشكل كبير على المعرفة كقوة دافعة للتنمية المحلية، وتكون المعرفة بشكل عام في رأس المال البشري، حيث تشير إلى التعليم والتعلم والتدريب والإبداع والبحث والتطوير، وتضمن العديد من العوائد الناتجة عن الابتكار، واقتصاديات الحجم، وعمليات التعلم، ويعتبر التوزيع المكاني للمعرفة وتداعياتها عوامل نجاح مهمة للتنمية المحلية. (Handbook of Regional Growth and Development Theories », 2019) وقد أثبتت التجارب العملية أن التوزيع المكاني للمعرفة يستقطب المناطق الحضرية

والمدينة، حيث أظهرت أن الشركات الكبرى الحاملة للتكنولوجيا تفضل التركيز في المدن والمناطق الحضرية الكبرى، ليتم فيما بعد الانتشار المكاني للمعرفة في داخل المدينة الواحدة وفيما بين المدن.

حيث تنتشر التنمية وما يصاحبها من ابتكارات من المراكز الحضرية على شكل أشعة ويتوقف حجمها على قدر حجم هذا المركز وتنوع وظائفه وتنتشر التنمية إلى المراكز الأدنى تدريجياً حتى تتحقق التنمية المستدامة لكل وحدات الإقليم من حول المركز الحضري. (عاشور، 2014، ص 100)

4- نظرية التعلم الجماعي: تنقسم هذه النظرية إلى اتجاهين:

الوسط الابتكاري: ويركز هذا التيار على المنشآت الصغيرة التي بمجرد تركيزها وتجمعها في منطقة محلية مشتركة تزداد قدرتها الابتكارية والإبداعية، وتزداد بالنسبة لها القدرة على العمل الجماعي نظراً للقرب الجغرافي وقرب المسافة بين الأشخاص وزيادة التفاعل بينهم داخل المنطقة المحلية الواحدة.

القرب المؤسسي: يعمل المتفاعلون في نفس الفضاء (الأفراد والشركات والمؤسسات المحلية) على توجيه العمل المشترك نحو غاية معينة وهدف معين بحيث يضعون في الفعل كل ما من شأنه زيادة القدرة الابتكارية المحلية من خلال إتقان أساليب العمل المؤسسي، وقواعد ومدونات العمل في مختلف المجالات الكفيلة بتحقيق التنمية المحلية.

5- نظرية الهيكل الحضري للتنمية المحلية:

تعود التنمية الحضرية، ونمو المدن إلى تقدم الاختراعات الكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والمواصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية التي تحتاج إليها التنمية الحضرية، وكذلك التخصص والتكامل بين المناطق الريفية والحضرية (الذرعاني، 2017) حيث تعتبر هذه النظرية أن المنطقة الحضرية أو المدينة هي أنسب مكان لتحقيق التنمية المحلية القائمة على الإبداع والابتكار.

وتكمن أهمية المدينة، وفق هذا الاتجاه، في كونها المكان المفضل لشركات التكنولوجيا العالية وللوظائف الابتكارية، حيث تتركز فيها القدرات الابتكارية ويتراكم رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي. (عيسى، د.ت، ص 168)

3.3.1 فواعل التنمية المحلية :

تستدعي عملية التنمية المحلية تضافر جهود مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، على المستوى الوطني والمحلي، مما يفضي إلى وضع إطار تتفاعل داخله جميع الفعاليات ذات المصلحة والتي تشترك في هدف واحد، هو تحقيق التنمية المحلية وتملك رؤية إستراتيجية واحدة هي بلوغ التنمية الشاملة المستدامة.

- الدولة والجماعات المحلية:

عرفت مرحلة نهاية السبعينات من القرن العشرين ما يعرف بأزمة الرفاهية والتي اعتبرت أنها نتيجة للتدخل المفرط للدولة، فكان من مخرجات هذه الأزمة التوجه نحو الأخذ بنظام السوق وتقليص دور الدولة، وظهور فاعلين جدد.

وقد برزت في مرحلة التسعينات توجهات جديدة وحصلت تبدلات في دور الدولة، وارتفعت مستويات التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاعين العام والخاص، فضلا عن تزايد وتعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، وكذلك المنظمات الغير حكومية، في صياغة السياسات العامة والقرارات وتحديد مساراتها. (الفهداوي، 2001، ص 30)

وعليه واجهت الدولة ممثلة بقطاعها الحكومي المركزي ضرورة إعادة النظر في مدى تدخلها في مختلف المجالات، وذلك بالنظر إلى مجموعة من العوامل والأسباب تمثلت في: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 13)

- ضرورة تهيئة بيئة ملائمة لعمل القطاع الخاص وفتح المجال لإشراكه في العمل التنموي.
 - التوجه نحو اللامركزية وما صاحبها من إشراك للمواطنين ودمجهم في إطار ممارسة المساءلة والرقابة على أعمال القطاع الحكومي.
 - الضغوط العالمية التي أثرت على طبيعة وهوية الدولة بصفة عامة.
- وقد حددت أدبيات البنك الدولي ثلاث أبعاد رئيسية لدور الدولة في إطار الرشادة والتنمية المحلية: (موسى، 2013، ص 325-326)

▪ الوظيفة الاقتصادية: حيث تقوم الدولة في إطارها بسن القوانين والتشريعات التي تنظم السوق وتعمل على تطبيقها، العمل على استقرار السوق، توجيه الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية مثل: البنية التحتية، حماية البيئة، وحماية المعرضين للأخطار.

• وضع الخطط والسياسات: الهادفة إلى تقليص الإنفاق العام، والموازنة بين النفقات والإيرادات العامة، والتقليل من القيود المعيقة للاستثمار والمنافسة وخصخصة المؤسسات العامة.

وتعتبر الجماعات المحلية همزة الوصل بين الدولة وأفراد المجتمع المحلي وعليه تضطلع بأدوار مهمة لتحقيق التنمية المحلية، أهمها:

- المساهمة في تشجيع ودعم الاستثمار المحلي، وذلك من خلال الدعم والمرافقة وتسهيل إجراءات الاستفادة من الاستثمار المحلي في مختلف المجالات خصوصا في المجال الفلاحي باعتبارها جهاز إداري له مصالح مختصة في هذا المجال، بالإضافة إلى المجال الصناعي والحرف التقليدية من خلال دعم النشاطات الحرفية التقليدية والصناعية التي تنتج الثروة المحلية، وكذلك من خلال دعم المقاولاتية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتشجيع الشباب على خلق مثل هذه المؤسسات ومنح الدعم الكافي له والتسهيلات الضروري لبعث نشاط هذه المؤسسات لما له من أهمية في الحد من البطالة والفقر، وخلق الثروة وبالتالي تحقيق التنمية المحلية.

- إعداد المخططات المحلية للتنمية والتي تراعي فيها الإمكانيات المتوفرة، وتحقيق التوازن التنموي بين أقاليمها، والسهر على تطبيق وتنفيذ هذه المخططات بالشراكة مع الفاعلين الآخرين، سواء في مجال التخطيط القطاعي أو البلدي للتنمية أو المخططات المتعلقة بالتهيئة العمرانية وشغل الأراضي.

- تشجيع وتسهيل إنشاء المؤسسات الاقتصادية والصناعية، بل وإمكانية استحداث مؤسسات صناعية، وتشجيع الاستثمارات المحلية في القطاعات الاقتصادية والعمل على ترقية الإبداع والابتكار المحلي، وضمان الجو الملائم للاستثمار في هذا المجال.

- المجتمع المدني:

في ظل منظومة القيم الجديدة للديمقراطيات الحديثة أصبح الفرد و المجتمع يمثلان الغاية و الوسيلة، لبناء العمل الحكومي المشترك، نظرا للدور المنوط بهم في عملية التنمية الشاملة، التي تركز علي مجموعة من الآليات الكفيلة برعاية المواطن و الرفع من مستوي ظروفه المعيشية مع تطوير أنماط حياته و مواكبتها للعصر، من خلال إدماج الفرد في صميم العملية التنموية، في هذا السياق تتجه الحكومات إلى خلق تنظيمات مدنية للتعاطي مع الخطط و البرامج التنموية، قصد دمج أكبر عدد ممكن من فعاليات المجتمع المدني المهياً، لتنفيذ الإستراتيجيات المحلية و الوطنية، سبيلا إلى تعميم المنافع و تحقيق التنمية المستدامة.

- وتتلخص أهم أدوار المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي: (PNUD, 1997)
- تمكين الناس من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها في مجموعات قوية يمكنها التأثير على السياسات العامة والوصول إلى الموارد.
 - تعطي الفرصة للأفراد لبناء قدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم من خلال تعزيز الموارد البشرية ومساعدة المحرومين وتسهيل التواصل.
 - إضفاء الطابع المؤسسي على الاتصالات الاجتماعية وبالتالي تساعد على بناء الثقة وتيسير المعاملات السياسية والاقتصادية.
 - المساعدة على تكثيف وتسهيل تدفق المعلومات بنا يعزز قدرة الأفراد والمجتمع المدني على المشاركة العامة.

وتتلخص أهم آليات المجتمع في دعمه لتحقيق التنمية المحلية في النقاط التالية:

- الرقابة والمساءلة : حيث تبدأ الرقابة من خلال مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة البرامج التنموية، والمشاركة في اتخاذ القرار المحلي حيث يتمكن المواطن المحلي من خلال هذه المؤسسات من الإسهام في تسيير الشؤون العامة المحلية التي تخصه، بالأخص حين تتاح له الفرصة سواء بصفة فردية أو في إطار هذه المؤسسات للتمكن من الإطلاع على المعلومات الخاصة بوضع الميزانية البلدية وأوجه صرفها، وقد كفلت الكثير من التشريعات الحديثة هذا الحق للمواطنين دعماً لمبادئ الحكم الرشيد، والدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني لا يقل أهمية عن أدواره الأخرى لدعم تحقيق التنمية المحلية.

ففي مجال المساهمة في الحد من ومكافحة الفساد تضطلع جمعيات المجتمع المدني بأدوار رئيسية أهمها متابعة مدى الفاعلية في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة والمساعدة قدر الإمكان في إيجاد حلول للمشاكل الصعوبات التي تواجهها الجماعات المحلية بما يساهم في دعم التنمية المحلية. (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، 2018)

- تأطير المجتمع المحلي للمشاركة في العملية التنموية: حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها في المقام الأول مؤسسات تأطير وتوعية للمواطن المحلي وفضاء لمشاركته في تسيير الشؤون العامة التي تهتمه، على توعية وتحسيس المواطن المحلي بضرورة الانخراط في الأدوار التي تمكنه من ممارسة حقه في المشاركة والرقابة على البرامج والمشاريع التنموية التي يفترض أن يجني

ثمارها التنموية، وفي هذا الإطار يقوم المجتمع المدني بالعديد من الأنشطة التوعوية والتحسيسية مستخدماً كل الوسائل المتاحة لهيكله وتأطير المواطن المحلي ودفعه للمشاركة في دفع قاطرة التنمية.

- المواطن:

يعد المواطن فاعلاً رئيسياً ونواة أساسية في تكوين المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص، وهو وسيلة وهدف أية عملية تنمية ومحور السياسات العامة، وإشراكه في إدارة شؤونه المحلية ليس تجاوزاً للخيارات التمثيلية بل فتح المجال للتداول والتداول والمشاركة لاتخاذ الإجراءات الصائبة وتجاوز الأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية. (لعشاب، 2019، ص 299)

ومشاركة المواطنين في جهود التنمية المحلية تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، حيث يشجع ذلك الاعتماد على الذات ومشاركة الدولة في توجهاتها السياسية، الهادفة إلى خلق تنمية شاملة ومتكاملة. كما يمكن تلخيص مستويات مشاركة المواطن لتفعيل دوره في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي: (صندوق تطوير وإقراض البلديات، 2009)

- إعطاء المعلومات: ويقوم على أساس تمكين المواطنين المحليين من الوصول إلى المعلومات الخاصة بقضية أو مشكلة محددة، من أجل تكوين تصور لها.
- الاستشارة: هدفها معرفة آراء المواطنين المحليين حول البدائل المقترحة لحل مشكلة تواجههم
- الإشراف: من خلال التواصل المباشر بين المواطنين ومتخذي القرارات المحلية، والإشراف له عدة مزايا كمرعاة مصالح المواطنين.
- التعاون: مشاركة المواطنين بشكل واسع من خلال تقديم مقترحاتهم حول البديل الأنسب من بين مجموعة من البدائل، مع إعطاء تصورات لتطوير هذا البديل وكيفية تطويره.
- التمكين: أين يصبح أفراد المجتمع المحلي هم أصحاب القرار النهائي.
- القطاع الخاص:

القطاع الخاص هو الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع، والكميات المنتجة والمستهلكة، وبالتالي تقليص دور الدولة أو الاستغناء عنه ليبقى دورها شكلياً. (عادل، 2017، ص 378)

وللقطاع الخاص دور رئيسي في تحقيق التنمية المحلية، وقد تعاضد دوره بصفة كبيرة لما له من قدرة على المخاطرة والمنافسة والدفع الإيجابي لتحقيق التنمية وتحسين الأوضاع المعيشية، ويعود دوره المحوري لتأثيره على جميع الأبعاد التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، خصوصا بعد فشل السياسات التنموية المعتمدة من طرف الدولة، فظهرت فكرة إشراك الفواعل الأخرى لتلافي العجز الذي عرفتة عملية التنمية الفوقية، ومن أهم هذه الفواعل القطاع الخاص الذي تميزه الخصائص التالية:

- الهدف إلى الربحية والقدرة الفائقة في التحكم في كيفية صرف الأموال، حيث له القدرة على الموازنة بين الإجراءات والنفقات وتحويلها إلى مشاريع تنموية، كما يعتمد على معايير الجودة، والفاعلية.
- القدرة على توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة، مما يساهم في دفع عجلة التنمية.
- ومن أهم آليات مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية : (بن الحاج جلول، 2017، ص 377-378)

- المساهمة في عملية التخطيط الإستراتيجي لعملية التنمية المحلية لزيادة كفاءتها وفعاليتها.
- تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية، والمعرفة والخبرة التي غالبا ما لا تتوفر داخل المجتمع المحلي.
- كفاءة التفاعل مع ظروف الاقتصاد المحلي حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة غالبا ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية، وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه إستراتيجية التنمية المحلية.
- ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ونم ثم توفير فرص عمل جديدة لهم.
- تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية، ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق، وجعلها أكثر جذبا للعمل والإقامة.
- مساندة إستراتيجية التنمية المحلية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والشركات.
- إضفاء الشرعية اللازمة على عملية التنمية المحلية وتنقيتها من الاعتبارات السياسية لضمان استدامتها على المدى البعيد.

- الشراكة بين فواعل التنمية المحلية:

تتطلب عملية تحقيق التنمية المحلية وجود شراكة حقيقية بين المواطنين والمؤسسات المؤطرة لهم متمثلة في تنظيمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص، وكذا الجهود الحكومية الوطنية منها والمحلية، وتعتبر الشراكة القاعدة الأساسية التي ينبني عليها كل فعل تنموي محلي.

وقد برز مفهوم الشراكة بين الفواعل في تسعينات القرن الماضي من خلال المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر البيئة في البرازيل سنة 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سنة 1996 ودعت هذه المؤتمرات إلى ضرورة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق نتائج تنموية أفضل. (عبد الوهاب، 2010، ص 26)

إن أهمية الشراكة بين الفاعلين المحليين نابعة من نقاط القوة ونقاط الضعف لكل فاعل على حدة، والتفاعل والشراكة بين الفواعل هو يساعد على تلافي نقاط الضعف، كما يدعم نقاط القوة بشكل يساعد في تحسين النتائج المرجوة، إذ يعمل كل فاعل على دعم الشراكة بين الفاعلين من خلال دوره حيث توفر الدولة البيئة الملائمة سياسيا وقانونيا، ويحسن القطاع الخاص مستوى معيشة الأفراد من خلال خلق فرص العمل، في حين يمكن المجتمع المدني الأفراد والجماعات من المشاركة في مختلف الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (الكاد، 2003)

إن عملية التنمية المحلية هي عملية شاملة تتطلب الاهتمام بمصالح جميع الأطراف والفاعلين وتقتضي تضافر جميع الجهود، وبالتالي فإن الجماعات الإقليمية والقطاع الحكومي ككل، وكذلك القطاع الخاص وممثليهم في اتحادات الغرف التجارية والصناعية، بالإضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني والمواطنين ككل، لابد أن يشتركوا جميعا في إطار الشراكة من أجل تحقيق التنمية المحلية وجعلها أكثر اتساعا وأكثر شمولاً، وأكثر استدامة.

حيث يعمل القطاع الحكومي والجماعات الإقليمية على تهيئة المناخ للقيام بالاستثمارات المحلية ووضع مدونات لسير هذه الاستثمارات، كما يعمل على خطة إستراتيجية يتم وضعها، وتحديد الرؤية الإستراتيجية المرجوة منها مع تحديد الغايات والأهداف القريبة والمتوسطة المدى لها، وتقتضي الخطة الإستراتيجية لتحقيق التنمية المحلية شراكة جميع الفواعل المحلية وذلك من خلال اعتماد ما يلي: (الأطر - المؤسسة - للمجتمع - المحلي - و - الشراكة - في - تحقيق - التنمية - pdf، د.ت، ص 33)

- تضافر الجهود لضمان مساهمة جميع الشركاء من قطاع عام، مجتمع مدني، وقطاع خاص، في بناء ووضع وتنفيذ السياسات التنموية التي تحقق مصالح الجميع.
- إجراء التقييم المستمر للخطة الموضوعة، وذلك من أجل الوقوف على كمية ونوعية الموارد والمهارات المتوفرة، ليتم توجيه الإستراتيجية نحو الأهداف التنموية الموضوعة.
- الأخذ بعين الاعتبار أهمية التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية.
- التنفيذ الكفء والجيد للخطة التنموية سيؤدي حتما إلى إنجاح عملية التنمية ككل، ويعمل على شمولها واستدامتها.
- اختيار المشاريع التي تحقق نجاحا سريعا، كون النتائج قصيرة المدى لهذه المشاريع، يعطي الثقة لدى المجتمع المحلي، ويعطي الخطة الإستراتيجية أهمية كبيرة.
- توخي الاستخدام الأمثل للميزانية يعكس نجاح الخطة وسلامة التنفيذ، وبالتالي يمنح ثقة لدى الجهات الممولة للخطة ويسهل التعامل معها.
- مراجعة تنفيذ السياسات الإستراتيجية لخطط التنمية، يؤدي إلى تقييم ومتابعة أداء تلك السياسات بالإضافة إلى معرفة مستويات التنفيذ والمشاركة للجهات المشاركة في عمليات التنمية المحلية، كما يوفر القدرة على تقييم سير وتقدم كل مشروع على حدة، والتمكن من تحديد المتغيرات الاقتصادية لكل مرحلة من مراحل التنفيذ وتأثير ذلك على المستوى المحلي والإقليمي.

خلاصة:

كخلاصة لهذا الفصل يمكننا القول إنه في إطار سعي الدول إلى تلافي وتخطي الأزمات التي عرفتھا الديمقراطية كعقيدة حكم أو كنموذج للحكم، وما أفرزته بوجه خاص أزمة التمثيل من قصور أظهر للعيان عيوب ومطبات النظام الديمقراطي التمثيلي بعجزھا عن مواكبة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة، جاءت الديمقراطية التشاركية كمحاولة لإيجاد نموذج يكون أكثر ملائمة لمتطلبات الواقع المجتمعي للفرد الحديث.

بدأت النقاشات الفكرية التي قادھا جون راولز ويورغن هابرماس، بالتأكيد على أهمية المشاركة المواطنية في الشؤون العامة بكل ما تنطوي عليه من آليات وكذا أهمية النقاش والتحاور ضمن الفضاء العمومي المفتوح لكل الآراء والتدخلات المفيدة لتحقيق ديمقراطية حقيقية قائمة على المشاركة، كما ارتبطت الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية بفكرتي اللامركزية والحوكمة المحلية كإطارين لممارسة الأفراد لحقوقهم ومساهماتهم في رسم السياسات المتعلقة بشؤونهم العامة، وارتبط هذا النمط التنموي التشاركي بالفضاء المحلي الذي تشكل فيه تعبئة فكرة القرب (l'aide de proximité) ورصد مختلف الآليات المرتبطة بها أرضية لتكريس الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية.

وقد تعددت المفاهيم والنظريات التي تناولت المفهومين، الذين يعتبران من أهم مخرجات النقاشات الفكرية والنظرية لنهايات القرن العشرين، حيث تم تبنيهما بقوة في سبيل تنمية المجتمعات والدول، حيث توسعت دائرة الفاعلين، وانحسر دور الدولة فاسحا المجال أمام ظهور العديد من الفواعل الجديدة التي أخذت مكانها كشريكة في تحقيق التنمية المحلية القائمة على الشراكة والتشارك.

الفصل الثاني: التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، العلاقة والتأثير

الفصل الثاني: التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية في الجزائر، العلاقة والتأثير

تمهيد:

من خلال هذا الفصل المعنون بالتنمية المحلية والديمقراطية التشاركية، العلاقة والتأثير نستعرض محتوى التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية بالجزائر، من خلال تتبع مسار استخدام وتطور كل منهما، فضلا عن بحثنا لعلاقة التأثير بينهما، حيث نتناول في العنصر الأول المعالجة القانونية لموضوع التنمية المحلية وتطور مدلولات المصطلح سواء في الدساتير المتعاقبة للجمهورية الجزائرية وكذا في قوانين الجماعات المحلية، بالتطرق إلى التنصيص القانوني حول التنمية المحلية في ظل الأحادية الحزبية منذ الاستقلال إلى غاية 1989، ثم نتناول المفهوم في النصوص القانونية لمرحلة التعددية ابتداء من دستور 1989 والقوانين الخاصة بالجماعات المحلية لسنة 1990، وبعدها نتطرق إلى مدلول التنمية المحلية في النصوص القانونية للمرحلة الحالية والتي انطلقت مع الإصلاحات التي أقرتها السلطات العليا للبلاد رسميا سنة 2011 والمتواصلة إلى غاية اليوم، بالإضافة إلى وسائل التنمية المحلية في الجزائر من خلال عد مختلف الموارد المتاحة لتفعيل التنمية المحلية وكذلك مختلف الآليات والاستراتيجيات التنموية التي عرفتها الجزائر.

ونتناول في العنصر الثاني فكرة الديمقراطية التشاركية ودمجها كمقاربة تنموية في الجزائر باعتبارها تجربة حديثة للغاية، بما تقتضيه من إشراك لكافة الفواعل والأطراف من مواطنين وفواعل من مجتمع مدني وقطاع خاص، إذ تطرقنا إلى الديمقراطية التشاركية في النصوص القانونية بالجزائر ونتطرق في العنصر الثالث إلى الأدوار التي تلعبها أطراف وفواعل الديمقراطية التشاركية باعتبارها المسؤولة عن تحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر، منها أدوار الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي يعتبر الفاعل الرئيسي المعبر من خلال مؤسساته عن احتياجات المواطنين وانشغالاتهم، حيث يساهمون من خلاله في تسيير شؤونهم المحلية ودعم مسار التنمية المحلية ضمن إقليمهم الإداري.

1.2 تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، إجراءات، سبل وآليات:

إن الحديث عن التنمية المحلية بالجزائر يمتد ليشمل الحديث عن مدلولات المفهوم كما عبرت عنه السلطة السياسية ونظمته، من خلال النصوص والتشريعات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالموضوع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما يشكل الحديث عن مختلف الإمكانيات والوسائل المادية والمالية التي تعتمد عليها الجزائر في دفع عجلة التنمية المحلية، بالإضافة إلى مختلف الاستراتيجيات والآليات التي وضعتها في سبيل تحقيق التنمية المحلية عبر مختلف المراحل التي عرفت بها بداية من التسيير الاشتراكي مروراً إلى التعددية وانتهاء بمرحلة الإصلاحات الكبرى التي قادتها السلطات في العشرة الأخيرة.

1.1.2 التنمية المحلية في النصوص والإجراءات القانونية الجزائرية :

من خلال القراءة الأولية للنصوص القانونية الجزائرية في تناولها لمفهوم التنمية المحلية، نجد أنها لم تنص صراحة على المفهوم، وإنما تمت الإشارة إليه ضمناً في النصوص التي تناولت قوانين الجماعات الإقليمية على وجه التحديد، سواء في مرحلة التسيير الاشتراكي أو في مرحلة التعددية، إلا أن هذا المفهوم وجد له موضعاً هاماً خلال مرحلة الإصلاحات التي شملت مختلف المجالات بداية من سنة 2011، إذ أصبحت هناك قناعة تامة من قبل السلطات السياسية للبلاد أن التنمية المحلية هي المحرك الأساسي لعجلة التنمية بالجزائر، وسنأتي على رصد التطور الذي عرفه المفهوم في النصوص القانونية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا سواء في دساتير الجمهورية الجزائرية أو في قوانين الجماعات المحلية.

أولاً- التنمية المحلية في النصوص الدستورية وقوانين الجماعات المحلية خلال المرحلة الاشتراكية:

الملاحظ عند قراءة النصوص الدستورية لتلك الفترة أنها لم تتناول صراحة مفهوم التنمية المحلية، إنما تطرقت في مواد منها إلى التنظيم الإداري المحلي ووجود جماعات محلية قاعدية، لكنها لم تقرر لها دور في تحقيق التنمية المحلية، حيث نصت المادة 09 من دستور 1963 على أن الجمهورية الجزائرية تتكون من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد نطاقها، المجموعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية هي البلدية (دستور الجزائر، 1963) ويلاحظ عدم التطرق إلى أي اختصاص تنموي للبلدية رغم الاعتراف بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية.

أما دستور سنة 1976 فقد تناول في المادة 36 منه البلدية كجماعة إقليمية وسياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية في القاعدة. (دستور الجزائر، 1976)

وبالنسبة للنصوص القانونية الخاصة بالجماعات المحلية فقد تناولت التنمية المحلية من خلال ما تم التنصيب عليه من اختصاصات وصلاحيات، حيث نجد الأمر رقم 67-24 المتضمن القانون البلدي قد تناول عدة اختصاصات بلدية في الجانب الاقتصادي، باعتبار مجالات الاقتصاد والتجهيز تدخل ضمن الجانب التنموي، حيث نصت المادة 135 منه على أن "المجلس الشعبي البلدي يعد برنامج للتجهيز المحلي في حدود الموارد المتاحة للبلدية، كما نص على أنه تتم استشارة البلدية مسبقاً حول أي مشروع ينجز من قبل الدولة أو مؤسسة عمومية على إقليم البلدية" (قانون البلدية، 1967) ونصت المادة 155 منه على أن البلدية تبين طبقاً للمخطط الوطني للتنمية النشاطات الاقتصادية التي تمكنها من ضمان التنمية البلدية وتهيئ الوسائل اللازمة لإنجازها، كما يمكنها إنجاز مؤسسات والملاحظ هنا أن التنمية البلدية كما نص عليها هذا القانون تكون في إطار المخطط الوطني للتنمية غير منفصلة عنه.

وقد تناول هذا القانون صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجالات التجهيز والإنعاش الاقتصادي ضمن المواد من 135 إلى 139 والتي تنص عموماً على:

- وضع المخطط الخاص بالتنمية البلدية
 - المشاركة في إعداد المخطط الوطني للتنمية
 - توجيه جميع أنشطة القطاع الاشتراكي على تراب البلدية والقيام بمهمة التنسيق والمرافقة
 - المساعدة في تكوين وإنشاء هيئات تسيير المؤسسات والمستثمرات عبر تراب البلدية
 - المساعدة في حماية المحيط وتحسينه
- كما تناول مجالات اختصاص البلدية في المواد من 140 إلى 166، والتي شملت اختصاصات البلدية في مجالات التنمية الصناعية والصناعات التقليدية، التنمية الفلاحية، النقل والتوزيع، مجال الإسكان والتعمير، المجال السياحي، والمجالات الثقافية والاجتماعية.

أما القانون رقم 69-38 المتضمن قانون الولاية، (قانون الولاية، 1969) والقانون رقم 81-02 المعدل والمتمم له، (القانون المعدل والمتمم لقانون الولاية، 1981) فقد نص في المواد من 65 إلى 96 على صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال العمل على تحقيق التنمية الولائية وتشجيع التنمية المتوازنة لها، بالإضافة إلى صلاحية تقديم الرأي حول المشاريع المخطط لها ضمن المخطط

الوطني للتنمية، و صلاحياته في الموافقة على برامج التجهيز الذي يقدمه الوالي في إطار المخططات القطاعية، كما نص على اختصاصات الولاية في مجالات التنمية الفلاحية، والتنمية الصناعية والصناعات التقليدية، والنقل والسكن، والمنشآت الأساسية والتنمية الاجتماعية والثقافية.

ثانيا - التنمية المحلية في النصوص الدستورية وقوانين الجماعات المحلية خلال مرحلة التعددية:

بعد دخول الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ابتداء من دستور سنة 1989، نجد أن الجديد الذي جاء به هو التوجه الصريح نحو اللامركزية كتنظيم إداري للدولة الجزائرية، غير أن التوجه المحلي للتنمية بقي غائبا على النص القانوني لهذا الدستور، كما غاب عن النص القانوني لدستور سنة 1996، بالمقابل نجد أن قوانين الجماعات المحلية المتمثلة في القانون 90-08 المتضمن قانون البلدية، و 90-09 المتضمن قانون الولاية قد وسعا من صلاحيات واختصاصات الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية حتى مع عدم الإشارة الواضحة لهذا المفهوم.

تناول قانون البلدية رقم 90-08 في نصوص المواد من 89 إلى 106 الاختصاصات البلدية في مجالات السكن، الصحة، التربية، التضامن، السياحة بالإضافة إلى الصلاحيات التي يتضمنها مجال التخطيط البلدي للتنمية، من خلال المخطط البلدي للتنمية والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كما نص في مجال التنمية المحلية والتهيئة على أن البلدية تعد مخططها التنموي وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المخولة لها، والتي لا بد لها أن تكون منسجمة مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية. (قانون البلدية، 1990)

أما بالنسبة لقانون الولاية رقم 90-09 فقد منح صلاحيات للمجلس الشعبي الولائي من خلال المواد من 55 إلى 82 في مجالات الفلاحة والهياكل الاقتصادية، الري، التجهيزات التربوية، والنشاط الاجتماعي والسكن والثقافة، كما أورد صلاحيات عديدة للولاية في المجال الاقتصادي في جانب التهيئة والتنمية المحلية من خلال المخططات الولائية للتنمية والتي تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية، وحسب المادة 63 منه فالولاية لها الحق في اتخاذ أي إجراء لضمان تنمية الولاية حسب المقدرات والميزات المتاحة لكل ولاية، كما خص الولاية بصلاحيات في مجال التجهيز والهياكل الأساسية، حيث نصت المادة 64 منه على أن يتم تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية. (قانون البلدية، 1990)

ثالثا - التنمية المحلية في النصوص الدستورية وقوانين الجماعات المحلية خلال فترة الإصلاحات من 2011 إلى يومنا هذا:

بداية من سنة 2011 توجهت السلطة السياسية في الجزائر إلى القيام بإصلاحات كبيرة، كان أهم دوافعها القصور الذي عرفته التنمية الوطنية، والتدهور الذي عرفته الظروف المعيشية للشعب الجزائري، وتميزت هذه المرحلة بمباشرة عملية إصلاح شامل، ارتكزت على إعطاء دور مهم للامركزية وإدخال عدة مفاهيم كالحوكمة المحلية، وإشراك المواطن، والديمقراطية المحلية، كما اعترفت السلطة بضرورة إصلاح هياكل الدولة، واعترفت بضرورة الانطلاق من التنمية المحلية ابتغاء تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وهو ما أقره المشرع الجزائري من خلال قانوني الجماعات المحلية؛ القانون رقم 11-10 المتضمن قانون البلدية، والقانون رقم 12-07 المتضمن قانون الولاية.

فمن خلال اطلعنا على قانون البلدية رقم 11-10 نجده يشير بوضوح من خلال عدد من مواده إلى صلاحيات البلدية في مجال التنمية: (قانون البلدية، 2011)

نصت المادة الثالثة منه على صلاحيات البلدية في مجال إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه؛ وفي ذلك إشارة واضحة إلى اختصاص البلدية في مجال التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن المحلي، كما تشير المادة 12 من نفس القانون أنه وقصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة وتسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم؛ وفي هذا إقرار بأهمية تهيئة الظروف للمشاركة الشعبية في الجهود التنموية المحلية على مستوى إقليم البلدية.

وتنص المواد من 107 إلى 112 على الصلاحيات المخولة للبلدية في مجال التهيئة والتنمية، والتي أهمها إعداد برامج سنوية ومتعددة السنوات تتماشى مع المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخطط التوجيهية القطاعية، حيث يختار رئيس المجلس الشعبي البلدي المشاريع والعمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية، كما يشارك في إعداد عمليات ترقية الإقليم والتنمية المستدامة، كما لرئيس المجلس الشعبي البلدي الرأي المسبق قبل القيام ببرامج استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية، كما له المبادرة بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه تحفيز وبعث التنمية الاقتصادية تماشيا مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.

كما تبين المواد من 113 إلى 121 مهام البلدية في مجالات التعمير والهياكل القاعدية وفي هذا الإطار منحت الكثير من الصلاحيات للبلدية في مجال السكن، والترقية العقارية وتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصها، والحفاظ على الأملاك العقارية والوعاء العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها برامج التجهيز العمومي والاستثمار الاقتصادي وحماية التراث المعماري، وصلاحيات أخرى في مجال البيئة، فيما نصت المادة 123 على اختصاصات البلدية في مجال الحماية الاجتماعية، التربية، الشباب والرياضة، النظافة وحفظ الصحة، والطرق البلدية والمادة 124 نصت على تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

أما بالنسبة لقانون الولاية 12-07، فقد نص على العديد من الصلاحيات للتنمية المحلية للولاية أهمها ما جاء فيما يلي: (قانون الولاية، 2012)

جاء في المادة الأولى منه أن الولاية تساهم إلى جانب الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، كما نصت المادة الثالثة منه على أن الولاية بصفتها جماعة إقليمية لامركزية فهي تملك ميزانية خاصة لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها في المجلس الشعبي الولائي لاسيما التنمية المحلية، والملاحظ من خلال هذه المادة أن القانون الحالي للولاية قد أقر ضمن اختصاصاته الرئيسية مهمة التنمية المحلية. وهذا ما تؤكد أيضا أحكام المادة 33 منه التي تنص على " إنشاء لجنة دائمة للتنمية المحلية والتجهيز والاستثمار والتشغيل ".

كما نص في عدة مواد على صلاحيات تنموية عديدة تلخصت فيما يلي:

- اقتراح مشاريع لتسجيلها في البرامج القطاعية العمومية.
- دعم ومساعدة البلديات التي تقوم بمشاريع تفوق قدراتها المالية والمادية.
- المبادرة بالأعمال التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الميزانية الخاصة بكل ولاية.

- اختصاص المجلس الشعبي الولائي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التداول في تلك المجالات.

- مساهمة المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ومراقبة تطبيقه.
- صلاحيات عدة في مجالات التنمية الاقتصادية، الري والفلاحة، الهياكل القاعدية الاقتصادية التربية، النشاط الاجتماعي والثقافي والسكن، تلخصها المواد من 80 إلى 101 من هذا القانون.

وعموما نجد أن مفهوم التنمية المحلية قد ارتبط بصلاحيات الجماعات المحلية ضمن قوانينها حيث وردت بصفة ضمنية ولم يتم التطرق إليها خصوصا في الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال، ماعدا قوانين الجماعات المحلية الحالية التي أشارت إلى مصطلح التنمية المحلية، دون إعطاء مفهوم دقيق وشامل للتنمية المحلية وأسسها وآلياتها وفاعليها المحليين والوطنيين، بل اكتفت بتعداد صلاحيات واختصاصات للجماعات المحلية نستخلص منها أن مهمة التنمية المحلية مسندة إلى الجماعات الإقليمية.

2.1.2 الوسائل المالية والمادية لتحقيق التنمية المحلية الجزائرية:

يتناسب تحقيق التنمية المحلية طرديا مع توفر الإمكانيات والوسائل المادية والمالية اللازمة لتجسيد المشاريع التنموية على مستوى الجماعات المحلية، وفي هذا الجانب وكغيرها من الدول رصدت الجزائر مجموعة من الوسائل والإمكانيات لتحقيق التنمية المحلية على مستوى جماعاتها الإقليمية.

أولا- الوسائل المالية والتمويل المحلي للتنمية المحلية:

تعتبر الموارد المالية من أهم العوامل لتحقيق التنمية المحلية وتفعيل مساراتها، فحجم الموارد المالية يعد عاملا أساسيا لنجاح الجماعات المحلية في النهوض بالتنمية وضمان مستوى معيشي أفضل للمواطنين، حيث تمكن الموارد المالية والتمويل المحلي الجيد الجماعات المحلية من ممارسة المهام والاختصاصات المنوطة بها على أكمل وجه، من خلال استغلال الموارد في بعث المشاريع الاستثمارية وتنفيذ السياسات العامة المحلية بالشكل الصحيح، بما يحقق التنمية المحلية على مستوى إقليمها.

ويعرف التمويل المحلي على أنه مختلف الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها مختلف المصادر لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لهذه التنمية عبر الزمن، وتزيد من استقلالية الوحدات (عبد المطلب، 2001، ص 22)، إذ يعد التمويل المحلي تلك الآلية التي يتم من خلالها رصد الموارد المالية لصالح الجماعات المحلية من مختلف المصادر الممكنة والمحددة قانونا.

ويمكن استخلاص مميزات التمويل المحلي، الذي يمكن الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية بتوفر الموارد المالية اللازمة: (الزوهير، 2011، ص 204-205)

- محلية المورد المالي، أي أن المورد يكون على مستوى الوحدات المحلية وفي نطاقها.
- ذاتية المورد المالي أي الاستقلالية في تقدير سعره، وتحصيله في حدود معينة.
- سهولة تسيير المورد المالي بتقديره وسهولة تحصيله وتكلفة تحصيله.

إن الموارد المالية للجماعات المحلية كما نص عليها قانوني البلدية والولاية تتمثل فيما يلي:

بالنسبة للمداخل المالية للبلدية تنص المادة 170 من القانون رقم 10-11 على أن الموارد المالية للبلدية تتمثل في حصيلة الجباية، مداخل الممتلكات، مداخل أملاك البلدية، الإعانات والمخصصات، نتائج الهبات والوصايا، القروض، نتائج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية نتائج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الإشهارية، الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات، كما تنص المادة 195 من نفس القانون على إيرادات التسيير المتمثلة في نتائج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما، المساهمات وناتج التسيير الممنوح للدولة، والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، وناتج ومداخل أملاك الدولة، وناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية للبلدية، وكذلك ناتج التمليك والهبات والوصايا المقبولة. (قانون البلدية، 2011)

أما بالنسبة لمداخل الولاية فقد نصت المادة 151 من قانون الولاية رقم 07-12 على أن الموارد المالية للولاية تتكون بصفة خاصة من التخصيصات، نتائج الجباية والرسوم، الإعانات وناتج الهبات والوصايا، مداخل الممتلكات، مداخل أملاك الولاية، القروض، ناتج مقابل الخدمات التي تؤديها الولاية، جزء من ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الإشهارية التابعة للأماكن الخاصة للدولة، الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات. (قانون الولاية، 2012)

وتنقسم الموارد المالية لتمويل التنمية المحلية إلى قسمين موارد داخلية ذاتية وموارد خارجية.

- الموارد المالية الذاتية الداخلية: وتنقسم بدورها إلى موارد جبائية وموارد التسيير
- الموارد الجبائية:

- الرسم على النشاط المهني: وهو عبارة عن رسم يفرض على الممارسين لنشاطات مهنية تجارية أو صناعية أو خدمية أو حرفية.
- الرسم العقاري: وهو عبارة عن ضريبة تقام على الممتلكات المبنية وغير المبنية، ويعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية للبلديات.

- **الدفع الجزافي:** تفرض هذه الضريبة على الأشخاص الاعتباريين والطبيين والهيئات المقدمة بالجزائر والتي تمارس نشاطا وتدفع أجورا ومرتببات وعلاوات وتعويضات، حيث تحتسب هذه الضريبة على المبلغ الإجمالي للمرتببات والأجور والتعويضات بنسبة 6%، على الربوع والمعاشات بنسبة 2%، وتتوزع قيمتها بين البلدية بنسبة 30%، والصندوق المشترك للجماعات بنسبة 30%. (إسماعيل و محمد، 2016، ص 71)
- **الضريبة الجزافية الوحيدة:** أحدثت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007، حلت محل النظام الجزافي للضريبة، والضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني. (قانون المالية التكميلي، 2008)
- **رسم التطهير:** يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصحة القمامات المنزلية، وهو رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية، تحدد قيمته حسب المنازل، المحلات التجارية، والمحلات الصناعية.
- كما توجد ضرائب محلية غير مباشرة تتمثل في: رسم الإقامة، رسم الذبح، رسم الإعلانات والألواح المهنية، رسم الحفلات، الرسم على رخص العقارات، الرسم على القيمة المضافة، رسم قسيمة السيارات. (وهيبة، 2013، ص 94-95)
- **موارد التسيير:** تعتبر هذه الموارد مساهمة يدفعها الأشخاص طوعية مقابل مال أو خدمة استفادوا منها وتأخذ شكل مداخيل أملاك البلدية ونواتج الاستغلال، ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية، وناتج القروض.
- **الموارد الخارجية:**
- **الإعانات التي تقدمها السلطة المركزية ويقع ضمنها:**
- إعانات المخطط البلدي للتنمية
- إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية
- مسح الديون
- التعويض الناجم عن تخفيض أو إعفاء جبائي
- الهبات والوصايا الداخلية والخارجية

ثانيا - الوسائل البشرية والطبيعية:

يعد المورد البشري من أهم المقومات التي تؤثر في التنمية المحلية، فالفرد المواطن يتأثر بالتنمية المحلية ويؤثر فيها، وفي نتائجها، فهو وسيلة وهدف في حد ذاته، يكون هدفا للتنمية من حيث أن التنمية تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية للفرد في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وبلوغ التنمية المحلية يقتضي الاستثمار في الفرد كمورد له قدرات تتم الاستفادة منها لتحقيق نتائج تنموية يجني ثمارها هو بنفسه، وعليه كان المورد البشري من أهم موارد التنمية المحلية.

والجزائر من بين الدول التي حباها الله بالمورد البشري خصوصا فئة الشباب التي تغلب على الفئات العمرية في البلد، حيث تمتلك طاقات كبيرة باعتبار العنصر البشري العامل الإنتاجي الأول في عمليات التنمية، حيث له دور المحرك للوسائل المادية والمالية لتحقيق التنمية المحلية، وقد ازداد الاهتمام بالمورد البشري، خصوصا مع الإصلاحات التي أدخلتها على القوانين والتشريعات خصوصا قانوني الجماعات المحلية، حيث اعبر قانون البلدية رقم 11-10 المواطن المحلي المحرك الأساسي للتنمية المحلية على مستوى البلدية، اعترافا بأن التنمية المحلية عملية مجتمعية تساهم في إنجازها كل الفئات العمرية وكل الفاعلين والقطاعات، وأهم فاعليها المواطن المحلي باعتبار الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو تحسين الأحوال المعيشية له، وضمان رقيه وازدهاره.

وتعتبر الموارد الطبيعية عن تلك الإمكانيات والمقومات التي تعد موارد مادية لازمة لأي عملية تنموية، بداية بالموقع الجغرافي المتاح للجماعة المحلية، وكذلك المقومات الثقافية والموروث الحضاري والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم، وفي الجزائر تحديدا نجد التنوع الهائل والثراء الكبير لمختلف الأقاليم المحلية، حيث لدينا أقاليم ساحلية تمتلك مقومات سياحية كبيرة، وموقع هام للصيد البحري وأقاليم داخلية ذات أراضي خصبة، وطبيعة أراضيها السهبية بثقافة فلاحية رعوية، وأقاليم جبلية تميزها المساحات السياحية الجبلية، وأقاليم تتميز بموروثها الحضاري وتراثها المادي وغير المادي، من صناعات تقليدية ومواقع أثرية وحضارية، وأقاليم زراعية، وأقاليم حضرية تشكل مدنا كبيرة بتحديات كبيرة لتحقيق التنمية بها، وهكذا تشكل الأقاليم المحلية بالجزائر ثراء وتنوع كبيرين من حيث المكونات الطبيعية التي تشكل خصوصيات بالنسبة للجماعات المحلية، ومقومات يجب استغلالها أيما استغلال لبعث التنمية المحلية بها، وإخراج نماذج ناجحة للتنمية المحلية.

ثالثا - الوسائل التنظيمية والمؤسسية:

من أهم الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تعتبر من الوسائل الهامة لتحقيق التنمية المحلية وجود نظام للإدارة المحلية (سي فضيل و بن عطة، 2017، ص 167). وتكون مهمة نظام الإدارة المحلية إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، حيث أن الحديث عن التنمية المحلية والمشاركة الشعبية فيها يقتضي توفير نظام لامركزي كآلية لتفعيلها وتنشيطها، فنظام الإدارة المحلية له أهميته في عملية التنمية حيث أخذت به الجزائر منذ الاستقلال من خلال النص عليه من قوانين للجماعات المحلية والتي ينظمها قانوني البلدية والولاية التي كان آخرها قانون البلدية 01-11، وقانون الولاية 07-12، الذين خصا الجماعات المحلية بمهام واختصاصات تنموية محلية في شتى المجالات، كما نصت عليه الدساتير الجزائرية التي كان آخرها دستور الجزائر لسنة 2016 والتعديل الدستوري لسنة 2020، الذي نص على أن الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية، وأن البلدية هي الجماعة القاعدية (التعديل الدستوري، 2020)

3.1.2 آليات واستراتيجيات تحقيق التنمية المحلية بالجزائر:

تعد تنمية المجتمع المحلي جزءا من عملية تنموية شاملة، وقد بدأت الجزائر بوضع إستراتيجيتها التنموية الشاملة منذ الاستقلال، ورصدت لذلك مجموعة من الآليات والخطط تمثلت في مخططات وطنية ومحلية غرضها الأساسي تحقيق التنمية المحلية، وقد توجهت بداية نحو التصنيع كقاعدة اقتصادية تنموية تتوخى من خلالها إطلاق عجلة التنمية، وقد انطلقت مرحلة التخطيط التنموي المعتمد على التصنيع بداية من سنة 1967 لكن مع منتصف الثمانينات طفت على السطح أزمة اقتصادية قلبت الأوضاع وعجلت بتبني منحى آخر مختلف كلياً عن التوجه التخطيطي، وانطلقت جملة من الإصلاحات شملت العديد من البرامج والمشاريع التي تستهدف دعم مسار التنمية المحلية ودفع عجلتها من جديد، وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف الآليات والمخططات التي اعتمدتها الجزائر لتفعيل التنمية المحلية إلى اليوم، في محاولة للوقوف على سلبيات وإيجابيات ومخرجات كل مرحلة من المراحل التي مر بها المسار التنموي المحلي بالجزائر إلى اليوم.

أولاً- استراتيجيات التنمية المحلية في الجزائر:

إن وضع إستراتيجية تنموية معينة، هو عبارة عن تحديد رؤية وتصور واضح لمجمل الأهداف المطلوبة، وتصنيفها وترتيبها حسب الأولوية والمدة الزمنية، قصد التمكن من وضع وتنفيذ السياسات

والبرامج الموافقة لها، ويتم ذلك من خلال تشخيص صحيح وواضح للوضعية الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة العلاقات السائدة، والوضعية التنموية الحقيقية واتجاهات السلوك، وأساليب الإنتاج والاستهلاك وغيرها، قصد تحديد الإطار المنهجي للعمل على تحقيق الإستراتيجية التنموية على أرض الواقع، وقد وضعت الجزائر إستراتيجيتها للتنمية المحلية المعتمدة بداية على التخطيط، وقامت بعدها بجملة من الإصلاحات ، لتصل في نهاية المطاف إلى التسليم بضرورة تحديد الخطة الإستراتيجية لبلوغ التنمية المحلية.

أ- مرحلة التخطيط بين سنتي 1967 و1989:

عرفت هذه المرحلة مجموعة من المخططات التنموية الوطنية التي كان الهدف منها النهوض بالتنمية الوطنية والمحلية، وقد شملت هذه المخططات

- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

استهلت الجزائر عهد التخطيط سنة 1967 مع المخطط الثلاثي الأول، ركزت الجزائر في هذا المخطط على التصنيع، الذي اعتبرته مفتاح الإقلاع التنموي وتحقيق التنمية الشاملة، حيث خصصت للقطاع الصناعي أكبر نسبة من المخصصات المالية للبرنامج، محاولة لجعل التصنيع هو قاطرة انطلاق التنمية لباقي القطاعات.

اشتملت خطة الدولة في هذا المخطط على استثمارات كبيرة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب، باعتبارها المنطلق لكل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الإستراتيجية وتطور القطاع الزراعي. (نويصر، 2011، ص 171-172)

- المخطط الرباعي الأول (1970-1974):

إن هذا المخطط كسابقه لم يكن موجها توجها صريحا لإحداث التنمية المحلية، وإنما يمكن استخلاصها من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، خصوصا محاولة إحداث التوازن الجهوي بين الأقاليم من خلال العمل على توزيع الاستثمارات على جميع التراب الوطني، وتوسيع رقعة تنفيذ المخططات التنموية إلى رقعة أكبر لتشمل ولايات عديدة، وفي خلال فترة هذا البرنامج استحدثت الجزائر لأول مرة العمل بالمخططات البلدية للتنمية (PCD)، من خلال المرسوم رقم 73-136 المؤرخ

في 09 أوت 1973، في إطار سياسة هادفة إلى الاهتمام بالجماعات الإقليمية وبعث التنمية المحلية بالبلديات الفقيرة والمحرومة.

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يعتبر هذا المخطط ثالث مخطط اعتمدته الجزائر بعد المخططين الثلاثي الأول والرباعي الأول حيث كان للسياسة التنموية لهذا المخطط ثلاث أهداف رئيسية متمثلة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي كلية، وتحقيق الحاجات الاجتماعية الاقتصادية لعموم الشعب الجزائري، وأخيرا تحقيق الرخاء الاجتماعي (عامر، 2018، ص 218)، إذ ركز هذا المخطط أكثر على رفع الإنتاجية وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء الوطن، وصاحبه إنشاء المخططات البلدية للتنمية، التي تم التنصيب عليها سنة 1973، بالإضافة إلى المخططات القطاعية للتنمية والذي تتم على مستوى الولاية، وأهم المحاور الرئيسية لهذا المخطط :

- توسيع ودعم المتغيرات الاجتماعية الحاصلة
- تطوير المجتمع ماديا
- الاعتماد على مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي والإقليمي.

- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

قامت الجزائر من خلال هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، صاحبها الإعلان عن اعتماد التقسيم الإداري الجديد الذي شمل توسيع عدد البلديات إلى 1541 بلدية والولايات إلى 48 ولاية بالإضافة إلى اعتماد رؤية جديدة للتخطيط مثل تحسين الوضع بالنسبة للضرائب والأجور ونظام الأسعار، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وفي إطاره اعتمدت الجزائر المخططات السنوية التي مهمتها متابعة سير المخطط الخماسي. (عامر، 2018، ص 218)

يمكننا ملاحظة مرافقة هذا المخطط لمجموعة من الإجراءات على المستوى المحلي أهمها توسيع الكفاءات الاقتصادية للولايات والبلديات، لامركزية بعض الطرق الخاصة بتسجيل وتمويل البرامج الولائية، تخفيف طريقة المراقبة المسبقة لبعض المصاريف التجهيزية، استحداث مديريات التخطيط الولائية، حيث أكدت هذه الإجراءات وغيرها بأن الولاية هي قاعدة التخطيط والكيان المشارك في عملية التخطيط الوطني، حيث ساهمت هذه الإجراءات في التحكم أكثر في عملية التنمية على المستوى الولائي، من خلال التنسيق بين البرامج والمشروعات الموجودة على تراب الولاية. (بوكبوس، د.س، ص 182)، وخلال مرحلة هذا المخطط جاءت عملية إعادة الهيكلة التي عرفتتها المؤسسات العمومية .

- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

- تم تحديد غايتين أساسيتين لهذا المخطط ينبغي تحقيقهما: (بوكبوس، د.س، ص 183-184)
- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة، والوسائل الممكنة تعبئتها.
- إدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأمد، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تتحقق من خلال:
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان
- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

والملاحظ أن فترة هذا المخطط رافقها نمو ديموغرافي مضطرد، صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة، وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى إلى العجز في تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى إلى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر عام 1988. (نويصر، 2011، ص 185)

ب- إستراتيجية برنامج الإنعاش الاقتصادي:

عاشت الجزائر في الفترة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2000 أزمة وطنية ميزتها الأزمة الأمنية والإرهاب انعكست على الجانب التنموي للبلاد، حيث رافقت هذه الأزمة مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة مما استدعى الشروع في إصلاحات كبيرة لتدارك هذه الوضعية وتحسينها، ومحاولة بث الاستقرار، ودفع التنمية عموما والتنمية المحلية على وجه الخصوص، وانطلقت في تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية له، والتي كان نصيب التنمية المحلية فيها كبيرا، وتم خلالها إشراك الجماعات المحلية في هذا العمل التنموي من خلال المخططات المحلية للتنمية، والمشاركة في تجسيد هذه المخططات الوطنية، وتبنت الجزائرية من سنة 2001 عملية الإنعاش الاقتصادي، التي تلخصت في ثلاث برامج تنموية:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي:

خصصت الجزائر سنة 2001 غلafa ماليا ضخما لإنجاز برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين سنة 2001 وسنة 2004، قيمته 7 مليار دولار، من بين أهم أهدافه الأساسية التي تخدم أهداف التنمية المحلية: (بوفليج، 2012، ص 251-252)

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان، وتنمية المورد البشري.
- دعم النشاطات النتيجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

وقد نالت التنمية المحلية حصة مالية معتبرة من ميزانية البرنامج قاربت 40 % من إجمالي مبلغ البرنامج بالإضافة إلى 40% أخرى خصصت لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية، كما تم تخصيص مبلغ 13.40% من ميزانية البرنامج لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، واستهدف البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرمانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة قدرها 67.6 مليار دينار جزائري. (محمد، 2019، ص 41)

وكان من أولويات برنامج الإنعاش الاقتصادي دفع عجلة التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، حيث خصصت ميزانية ضخمة للتكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، أهمها:

- التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطن المحلي.
- إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة عبر التراب الوطني.
- إنهاء المشاريع المرتبطة بالطرق، تطهير المياه، والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال وكلها موجهة لتشجيع على الاستقرار وعودة السكان خصوصا بالنسبة للمناطق التي عرفت الإرهاب.
- إنجاز برامج تستجيب لاحتياجات ومطالب ملموسة، من خلال مشاريع رامية إلى تفعيل التنمية المحلية المستدامة.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

يعد هذا البرنامج تكملة لمخطط الإنعاش الاقتصادي، وكان الهدف منه دفع عجلة التنمية خصوصا بعد التحسن الملحوظ للوضع المالي للبلاد في تلك الفترة، مما شجع على رصد ميزانية مهمة لتكملة سياسة الإنعاش الاقتصادي وكانت أهم نقاطه: (محمد، 2019، ص 47-48)

- وضع برنامج تكميلي لفائدة ولايات الجنوب الجزائري، وبرنامج آخر لفائدة ولايات الهضاب وبرنامج لامتناس أزمة السكن موجه خصوصا لسكاني السكنات الهشة، بالإضافة على تخصيص 200 مليار دينار جزائري للبرامج التكميلية المحلية.

وكانت أهم أهداف البرنامج:

- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين
- تطوير المنشآت القاعدية
- دعم التنمية المحلية (الفلاحة والتنمية الريفية، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وغيرها من القطاعات التي تدعم تحقيق التنمية).

- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): برنامج توظيف النمو:

يعتبر هذا البرنامج برنامجا تكمليا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها، وذلك في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال ينقسم إلى قسمين قسم مخصص للمشاريع الجديدة، وقسم آخر مخصص لاستكمال المشاريع الكبرى الجارية. أهم أهدافه: (محمد، 2019، ص 47-48)

- دعم التنمية البشرية
- مكافحة البطالة
- تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد
- تهيئة القدرات السياحية والصناعة التقليدية
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية

ت- برنامج توظيف النمو 2015-2019:

برنامج توظيف النمو عبارة عن تكملة للبرامج التنموية التي أطلقتها الجزائر في الألفية الجديدة أهدافه لا تخرج عن إطار الإستراتيجية المرسومة عند انطلاق هذه البرامج التنموية وأهم أهدافه الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، من أهم قطاعاته المخططات البلدية للتنمية وما يتعلق بها، الفلاحة والري والمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.

ث- النموذج الجديد للنمو 2016-2030:

صاحب هذا البرنامج الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط منذ سنة 2014، وبالتالي نقص عائدات الجزائر التي تعتمد بالأساس على النفط، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث مراحل: (بلعباس و زابري، 2023، ص 259)

- المرحلة الأولى: 2016-2019: مرحلة تحسين الجباية لتغطية نفقات التشغيل وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية.
- المرحلة الثانية: 2020-2025: مرحلة الانتقال، والتي تهدف إلى تدارك عجز الاقتصاد المحلي.
- المرحلة الثالثة: 2026-2030: مرحلة الاستقرار، والتي تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات.

وأهم أهداف النموذج الجديد للنمو: (لعبال، 2019، ص 139-140)

- تحقيق تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غضون سنة 2030.
- محاولة تحقيق معدل نمو سنوي مرتفع خارج المحروقات على المدى المتوسط والبعيد.
- مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة لهذا القطاع.
- التحول الطاقوي بما يخفض من معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف.
- تنويع الصادرات من أجل دعم تنويع نمو اقتصادي متسارع .

ثانيا - آليات التنمية المحلية في الجزائر:

عزمت الجزائر منذ استقلالها على تحقيق مستوى أفضل لمعيشة مواطنيها وتفعيل التنمية المحلية، وقد رصدت لذلك جميع الإمكانيات ووضعت العديد من الآليات في إطار مخططاتها تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، ومن أهم الآليات التي اعتمدتها الجزائر:

أ- التخطيط :

- تعريف التخطيط:

يعرف التخطيط على أنه: وسيلة لتنظيم استخدام الموارد أكفء استخدام ممكن، بحيث يعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل في أقل فترة زمنية ممكنة. (سعودي، 2006، ص 20)

أما تخطيط التنمية الذي تنتهجه الدولة فهو يعرف كما يلي هو برنامج يظهر إستراتيجية الدولة على المستوى الوطني وإجراءات تدخلها إلى جانب قوى السوق من أجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي (يوسف، 2017، ص 276)

- الخطة الوطنية العامة:

اعتبرت الخطة الوطنية العامة تخطيط رأسي قطاعي، يمتد إلى المستويات المحلية في إطار الخطة المركزية، حيث كانت أغلب المشاريع التنموية في فترة الخطة المركزية مسيرة مركزيا، و يقع على عاتق الحكومة تنفيذ الخطة معية الجماعات الإقليمية، لتلبية حاجيات الساكنة المحلية، وتحقيق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في إطار الخطة الوطنية والمركزية الشديدة للدولة الجزائرية، وقد صاحب الخطة الوطنية أساليب للتسيير مثل أسلوب التسيير الذاتي والتعاوني والذي مس القطاع الفلاحي والقطاع التعاوني، وأسلوب التسيير الاشتراكي الذي مس مختلف القطاعات الأخرى.

- الخطط المحلية والإقليمية:

يتم تجسيد المخططات المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

• **برامج التجهيز:** التي تقوم على نوعين من المخططات المخطط البلدي للتنمية (PCD)، والمخطط القطاعي للتنمية (PSD):

- المخطط البلدي للتنمية PCD:

يعبر المخطط البلدي للتنمية عن تخطيط متكامل وشامل للتنمية داخل البلدية، فهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية وتجهيزات الإنجاز. (سارة، 2019، ص 114)

أهدافه:

- الأهداف المالية: حسن تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية، ويتم ذلك مع مرافقة الولاية ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، كرقابة قبلية وبعدية.
- الأهداف الاقتصادية: تشجيع الاقتصاد من خلال فتح المجال أمام المتعاملين الاقتصاديين الخواص للحصول على الصفقات العمومية وإنجازها.
- الأهداف الاجتماعية: العمل على تهيئة الظروف الملائمة لحياة المواطن وتلبية احتياجاته، وترقية أسلوب حياته، بتوفير الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للمواطن.

- المخطط القطاعي للتنمية PSD:

هو عبارة عن مخطط قطاعي تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون تحت وصايتها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، ويخضع تسجيل المخططات القطاعية غير الممركزة ممرزة باسم الوالي لعدة شروط بينها المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998، حيث لا يمكن تسجيل المشاريع من قبل الوالي إلا إذا توفر ما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 98-227، 1998)

- الأرضية التي سيقام عليها المشروع
- الدراسات التي تثبت جدوى المشروع
- تقويم المشروع حسب الدراسات
- آجال الإنجاز والدفع
- نتائج المناقصات أو الاستثمارات المتصلة بالعملية المعنية.

ب- البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

بالإضافة إلى الآليات السابقة المتمثلة في المخططات المحلية للتنمية، هناك مجموعة من البرامج والصناديق رافقت ودعمت برامج الإصلاح الاقتصادي والموجهة للتنمية المحلية أهمها: (خنفي، 2011، ص 129-130)

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: نص عليه قانون المالية لسنة 2002، وقد تم التطرق إليه ضمن المخططات التنموية الوطنية لمرحلة التعددية.

- برنامج دعم النمو: نص عليه قانون المالية لسنة 2005، امتد لفترة 05 سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009، تم تخصيص قيمة 1908.5 مليار دينار من مخصصاته المالية للتنمية المحلية.
 - برنامج صندوق الجنوب: أنشئ بموجب المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998، هدفه تنمية مناطق الجنوب، وترقيتها استهدافا لإحداث التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، شمل الفترة من 1998 إلى غاية 2009.
 - الصناديق الخاصة: وهي عبارة عن صناديق هدفها التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات في ولايات من الوطن دون غيرها، محاولة لخلق التوازن الجهوي، ومن هذه الصناديق: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الكوارث الطبيعية.
 - صندوق الهضاب: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2004، وتم تعديله بموجب قانون المالية لسنة 2006، ويقوم هذا الصندوق بالتمويل الكلي أو الجزئي لبرامج ومشاريع البنى التحتية لمناطق الهضاب العليا، كما يهتم بدعم الاستثمارات الإنتاجية في المنطقة، وكذا تمويل تخفيض تسعيرة الغاز بنسبة 50 % لصالح الأسر الفقيرة بالمنطقة، ومشاريع نقل مياه الشرب، حيث استهدف البرنامج التنمية المحلية والموارد البشرية، للمدة من 2006 إلى غاية 2009.
- ت-نظام اللامركزية:**

يهدف تطبيق اللامركزية إلى منح الجماعات الإقليمية للدولة المرونة الكافية في التسيير والاستقلالية في اتخاذ القرارات والقيام بالمشروعات التي تدعم التنمية المحلية، وفق احتياجاتها وأولوياتها، مع مراعاة إمكانياتها المادية، والظروف المحيطة بها، حيث تبنت الجزائر اللامركزية كسياسة ناجحة فرضتها عدة ظروف اقتصادية واجتماعية ورثت أغلبها عن الحقبة الاستعمارية.

ورثت الجزائر النظام اللامركزي من الحقبة الاستعمارية، لكنها بعد استقلالها طورت هذا التنظيم حتى وصل إلى ما هو عليه يومنا هذا، حيث عملت بعد استقلالها مباشرة على وضع أسس تنظيم لامركزي يتوافق مع توجهاتها لتحقيق فلسفتها القاضية بتحقيق مصالح كل الشعب الجزائري دون تمييز، حيث أصدرت أول قانون للجماعات المحلية سنة 1967، وتمثل في الأمر 24-67، ثم الأمر 69-74 الذي حدد إطارا إقليميا جديدا للولايات في الجزائر، وفي سنة 1976 وبالتحديد مع الميثاق الوطني الذي تضمن فكرة اللامركزية المحلية للجماعات المحلية متمثلة في الولايات والبلديات، وفي سنة 1984 صدر القانون 04-84، المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

انطلقت مرحلة التعددية مع دستور 1989، الذي تضمن نظام اللامركزية واعتبر البلدية والولاية الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة، والمجالس المنتخبة الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته

ويراقب عمل السلطات العامة، وهذا ما نصت عليه الدساتير المتعاقبة في مرحلة التعددية إلى غاية يومنا هذا، كما جاءت القوانين المتعلقة بالجماعات الإقليمية منذ سنة 1990 لتكريس الفلسفة الجديدة للحكم، وقد كرست مبادئ المشاركة والنهوض بالتنمية المحلية، والحوكمة المحلية وصولاً إلى الديمقراطية التشاركية كمفاهيم جديدة تتماشى مع الإصلاحات التي عرفت المرحلة، وذلك في محاولة لتكريس اللامركزية في جيلها الثاني والقائمة على تعزيز نموذج جديد للامركزية قائم على مرتكزات إصلاح الدولة، الديمقراطية المحلية، التنمية الاقتصادية المحلية، والحوكمة المحلية.

2.2 دمج الديمقراطية التشاركية في الخطاب والواقع التنموي المحلي بالجزائر:

إن تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر ودمجها كمقاربة حديثة للديمقراطية، بما تقتضيه من إشراك لكافة الفاعلين والأطراف من مواطنين وفاعلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، تعد تجربة حديثة جدا بالنظر إلى الفترة الزمنية لظهور الديمقراطية التشاركية وتأسيسها، وتجاربها الناجحة عبر دول العالم، حيث نجد أن الجزائر قد أولت أهمية كبيرة لدور الجماعات الإقليمية، بالتوازي مع التكريس القانوني لدورها، والاعتراف بموقع المشاركة من خلال الدساتير المتعاقبة وقوانين الجماعات الإقليمية لكن الواقع أثبت ضعف التنمية المحلية ومحدودية المشاركة في الفعل التنموي، وفشل السياسات الفوقية التي وضعتها الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية المحلية، مما جعلها تتوجه نحو الديمقراطية التشاركية كآلية فرضها الواقع، وأملت الظروف الراهنة كحل ناجح لتفعيل التنمية المحلية .

1.2.2 الديمقراطية التشاركية في الخطاب التنموي الرسمي بالجزائر:

لقد بادرت السلطات في الجزائر منذ دستور 1989 بإصلاحات عميقة جذرية اعتبرت تحولا ديمقراطيا بدأ مع الإقرار بالتعددية الحزبية والإصلاحات السياسية لخلق بيئة سياسية واجتماعية داعمة للديمقراطية الحققة، رافقتها ترسانة قانونية شاملة استهدفت تحقيق التنمية، بعد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها أواخر الثمانينات، وبناء على القصور الذي عرفته الديمقراطية في شقها التمثيلي النيابي، واتجاه مختلف دول العالم إلى فكرة الديمقراطية التشاركية كمقاربة جديدة لتحقيق التنمية تحول الخطاب التنموي في الجزائر تدريجيا إلى اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية والتسيير الجوّاري، من خلال التوجه إلى آليات جديدة معتمدة على المشاركة الواسعة بإشراك المجتمعات المحلية في صنع السياسات واتخاذ القرارات، من خلال إشراك أكبر عدد من الفواعل المحلية بإتاحة سبل الحوار والتشاور بين الجماعات الإقليمية والمواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تدبير الشؤون المحلية، حيث انطلق الخطاب التنموي في الجزائر من هذه المسلمة التي تقتضي إشراك المجتمعات الصغيرة وتحقيق التفاعل المباشر ضمنها مما يتيح فرصا أفضل لتحقيق التنمية المنشودة.

فمن بين الخطابات الداعية إلى دمج المقاربة التشاركية ما جاء في كلمة رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أعلن عن ضرورة التوجه إلى إشراك المواطن المحلي في اتخاذ القرارات والخيارات التي تتصل بالتنمية المحلية، الخطاب الذي ألقاه أمام رؤساء 1541 مجلس شعبي بلدي منبثقين عن الانتخابات البلدية لسنة 2007، بحضور رؤساء الدوائر، ومما جاء في خطابه الذي

ألقاه بتاريخ السبت 26 جويلية 2008 "إننا حينما وضعنا إصلاح الجماعات الإقليمية في صلب إصلاحات مهام الدولة وهياكلها إنما كان قصدنا تعزيز الديمقراطية المحلية ومنحها كافة الوسائل لتثبت وجودها". (رئيس الجمهورية أمام رؤساء المجالس الشعبية البلدية، 2008)

وأضاف "والمحبذ هو أن يندرج عملكم من الآن فصاعدا ضمن شكل آخر من العلاقات بينكم وبين الإدارة وبينكم وبين المواطنين، هؤلاء المواطنون الذين يتعين عليكم إشراكهم في إعداد مخططات التنمية البلدية من خلال تحديد احتياجاتهم وترتيبها على أن يتخلص المواطن من المواقف السلبية وأن لا يكتفي بالمطالبة وكفى بل عليكم مساعدة هذا المواطن في الانخراط في المسعى التشاركي للقائمين بتطوير الديمقراطية المحلية الحقبة". (رئيس الجمهورية أمام رؤساء المجالس الشعبية البلدية، 2008)

كما تضمن خطاب الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" في الخامس عشر من شهر أفريل 2011، مشيرا إلى ضرورة فتح المجال لإشراك المواطن في اتخاذ القرارات التي تمس تفضيلاته واحتياجاته. (نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة ليوم الجمعة 15 أفريل 2011 - ويكي مصدر، د.ت) وقد كان هذا الخطاب متبوعا بجملة من الإصلاحات القانونية الجديدة بداية بقانون البلدية رقم 10-11 ثم قانون الولاية رقم 07-12 لتليهما عدة قوانين أخرى مثل قانون الجمعيات، قانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقانون الإعلام، وكلها تصب في مجال فتح الباب أمام المشاركة وتوسيع دائرة مشاركة مختلف فئات المواطنين على المستوى المحلي، وأمام مختلف الفاعلين لتحقيق التنمية المحلية المنشودة.

فالديمقراطية التشاركية تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي وهي كذلك حق المواطنين في النظم الديمقراطية في المشاركة، بحيث أنه من واجب المواطنين المشاركة في صناعة القرارات التي يقدمها نوابهم والتي تكون ذات صلة بحياة كل المواطنين (...). فالديمقراطية التشاركية تكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمي التنمية المحلية. (خالد العيفة، 2015) انطلاقا من هاهنا جاء الخطاب الرسمي في الجزائر داعيا إلى تفعيل سبل مشاركة المواطن، وفتح المجال أمام المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل المشاركة.

إذن، فإن الخطاب الرسمي للمسؤولين الجزائريين ما فتئ منذ بداية الألفية يثير الحديث عن ضرورة فتح الأبواب أمام المجتمع المدني وضرورة إعطاء الجمعيات أولوية المشاركة في التنمية

المحلية، وحاليا وخلال عهدة رئيس الجمهورية الحالي " عبد المجيد تبون " ، تم منح تسهيلات كبيرة لتأسيس الجمعيات إذ حث رئيس الجمهورية على دمج المجتمع المدني كشريك في بناء الجزائر الجديدة التي ينادي بها في كل خطابه، وتحقيق التنمية المحلية إلى أبعد الحدود، فحسب خطابات الرئيس فإنه من الضروري أن يستعيد المجتمع المدني تحكمه في زمام الأمور قصد إضفاء حركية على المجتمع؛ إذ قلصت وزارة الداخلية في جوان 2020 مدة دراسة ملفات الاعتماد للجمعيات إلى عشرة أيام فقط، حيث اعتبرت إشراك المجتمع المدني وفتح المجال أمام تكوين الجمعيات، والتسهيلات في هذا الخصوص مردها إلى اعتماد الرئيس الجزائري الحالي مقاربة جديدة تستند إلى التشاور مع المجتمع المدني بكل مكوناته بهدف بناء الجزائر الجديدة في ظل الشفافية والإدماج وإشراك الحركة الجمعوية. (سجال، 2020)

وقد عرفت الساحة الجزائرية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين لتأخذ تطبيقاته منحنيات وخصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بكل تشعباتها السوسولوجية والفكرية ولم يكن غريبا أن تتلقف بعض القوى الاجتماعية والسياسية أكثر من غيرها هذا المفهوم وتبنى أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية، خصوصا بعد دستور 23 فيفري 1989 (جابي، 2007، ص 152) ، ولاسيما بعد إصدار قانون الجمعيات رقم 90/31.

وبعد أحداث الربيع العربي شهدت الجزائر مجموعة من التغييرات شملت إصلاحات سياسية عديدة موجهة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني، منها إصدار القانون العضوي رقم 12/06 المتعلق بالجمعيات، كما جاء جاء في توصيات التقرير التمهيدي لمشروع قانون البلدية لسنة 2011 ومناقشات النواب بخصوصه، التأكيد على ضرورة إشراك المواطنين من خلال منظمات المجتمع المدني في تسيير شؤونه المحلية لتحقيق المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

ويركز الخطاب الرسمي في الجزائر على ضرورة الانخراط المجتمعي من أجل بناء الديمقراطية التشاركية والمساهمة في بناء السياسات وتعزيز مسارها والسعي لإنجاز أهدافها، ويدعو نفس الخطاب من البرلمانين المشاركة مع المجتمع الواسع من خلال وفائهم لتعهداتهم مع منتخبهم في البلديات والولايات لتحقيق الديمقراطية التشاركية، ويستدعي أيضا أن تكون علاقة المنتخبين بالشباب متينة قوامها الثقة والحوار الصريح بدون وصاية لتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية وتحقيق التوافق حول المصالح العليا للبلاد، ولتفادي الشرخ ما بين الأجيال، وما ينتجه من صراع يشغل المجتمع عن

قضاياها الكبرى في التنمية. (أوراري و ولد خليفة، 2013) ونجاح الديمقراطية التشاركية يعتمد على درجة إشراك الفواعل المحلية التي تعتبر أهمها وجود مجتمع مدني نشط وفعال ومواطنين متحمسين للمشاركة في العمل السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار الذي يعينهم.

وقد كانت الجزائر قد شرعت في عهد الرئيس السابق " عبد العزيز بوتفليقة " ، في التحضير لإعداد مشروع لميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، حيث صرح الوزير الأول الأسبق نور الدين بدوي عن الشروع في إعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية خلال سنة 2016 لتجسيد القيم الدستورية وترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن، ويندرج هذا الميثاق ضمن مشاريع قوانين جديدة اعتزمت الإدارة السابقة على إعدادها، حيث تم تنصيب فوج عمل وزاري مشترك لدراسة السبل التي من شأنها السماح للمواطنين بممارسة حقهم في المشاركة في تسيير شؤونهم المحلية، وهدف فوج العمل هذا إلى تحديد صيغ لتكريس حق مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية ووضع الآليات المناسبة لذلك بما يسمح بالاستجابة لتطلعات المواطنين.

وانطلاقاً من إيمان السلطات العليا في الجزائر بأهمية دور المجتمع المدني كطرف من فاعلي الديمقراطية التشاركية في إطار الإصلاحات التي قامت بها بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنص المادة 194 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، ترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب، وتتكون بشكل متساو من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية وكفاءات مستقلة يتم اختيارهم ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية. (الأمين، 2017، ص 247)

وقد تم التأكيد على مفهوم المقاربة التشاركية منذ عرض وزير الداخلية الجزائري آنذاك لمشروع قانون البلدية رقم 11-10 مؤكداً على البعد التشاركي في تسيير الشؤون المحلية وما جاء في خطابه على مستوى المبادئ الأساسية كان من الضروري تجسيد الأسس التي كرسها الدستور ضمن المنظومة القانونية في مجال الديمقراطية المحلية والتسيير الجوّاري والسيادة الشعبية. هذه المتطلبات تقتضي إدراج ضمن مشروع هذا القانون الأحكام التي يمكن المجلس الشعبي البلدي من التكفل وترجمته بالأفعال الديمقراطية في شكلها التشاركي، وبالتالي المساهمة في ترقية الشفافية في تسيير

شؤون البلدية يتعلق الأمر هنا بإرساء اتصال دائم بين المنتخبين ومنتخبهم خلال كل عهدة وليس فقط أثناء الانتخابات التي تسبقها. (حمدي، 2016، ص 41)

ومما جاء في جلسات مناقشات المجلس الشعبي الوطني لمناقشة مشروع قانون البلدية لسنة 2011 "ومؤسساتنا ترتكز على الديمقراطية التشاركية والتسيير اللامركزي الذين تجسدهما الجماعات المحلية وفي مقدمتها البلدية (...). كما يكرس مشروع القانون حق المواطنين في الإطلاع على شؤون بلديتهم واستشارتهم حول المسائل ذات الاهتمام المشترك في بلديتهم واستشارتهم حول المسائل ذات الاهتمام المشترك في إطار التسيير الجوّاري، هذه المتطلبات تقتضي بطبيعة الحال إدراج ضمن مشروع القانون الأحكام التي تمكن المجلس الشعبي البلدي من التكفل وترجمته بالأفعال الديمقراطية في شكلها التشاركي". (المجلس الشعبي الوطني الجريدة الرسمية للمناقشات، 2011) ويظهر من هذه الخطابات العزم على دمج الديمقراطية التشاركية في الواقع التنموي المحلي بعد الإخفاقات التنموية المتكررة بفعل التوجه من القمة إلى الأسفل بدلا من الانطلاق من أسفل إلى أعلى من خلال إشراك الفواعل المحلية في عملية التنمية.

و في خطابه خلال لقاء الحكومة- الولاية يومي 12 و13 نوفمبر 2016، اعتبر الوزير الأول الأسبق " أحمد أويحي" أن تحقيق الديمقراطية التشاركية يعد أهم أهداف إصلاح الجماعات المحلية بقوله " حينما وضعت الحكومة بتعليمات من مؤسسة الرئاسة، إصلاح الجماعات الإقليمية في صلب إصلاحات مهام الدولة وهياكلها، إنما القصد من ذلك تعزيز الديمقراطية المحلية، ومنحها كافة الوسائل لتثبت وجودها، ولقد قطعت الجزائر اليوم شوطا كبيرا في مسعاها القائم على انتهاج اللامركزية وفك التمرکز بأسلوب علمي وتدرجي، وذلك من أجل التحكم الأفضل في الواقع الميداني، وتقريب المسافات بين مراكز القرار والفضاء الإقليمي ومن أجل تحقيق تسيير جوّاري فعال وشفاف يقضي على كل العراقيل البيروقراطية. (المجلس الشعبي الوطني الجريدة الرسمية للمناقشات، 2011)

عبرت الجزائر عن تبنيها لمبدأ الديمقراطية التشاركية بإدراجها للخطاب التشاركي التنموي ضمن أجندة عملها من خلال الطبعة الثالثة للقاءات الجزائرية لرؤساء البلديات ومسؤولي الجماعات الإقليمية المنعقدة يومي 25 و26 ماي 2016 بالجزائر العاصمة في إطار التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي هذه اللقاءات التي ناقشت عدة محاور من بينها الديمقراطية التشاركية.

ويمكننا القول أن الخطاب الرسمي في الجزائر ما فتئ يركز على ضرورة الانخراط المجتمعي من أجل بناء الديمقراطية التشاركية والمساهمة في بناء السياسات وتعزيز مسارها والسعي لإنجاز أهدافها، ويدعو نفس الخطاب إلى مشاركة البرلمانين مع المجتمع الواسع من خلال وفائهم لتعهداتهم مع منتخبهم في البلديات والولايات لتحقيق ديمقراطية تشاركية ويستدعي أيضا أن تكون علاقة المنتخبين بالشباب بنية قوامها الثقة والحوار الصريح بدون وصاية لتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية. (جهاد و بن عزوز، 2018، ص 131-132)

2.2.2 التكريس القانوني للديمقراطية التشاركية في الجزائر :

أولا- التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية :

إن المتتبع للمنظومة القانونية الدستورية والقوانين التنظيمية الجزائرية يلاحظ أنها قد كرست مبدأ مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية واتخاذ القرار المحلي، من خلال دساتيرها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

دستور سنة 1963:

في ديباجة دستور الأحادية في الجزائر المستقلة عام 1963، جاء ما يلي: " إن الحقوق الأساسية المعترف بها لكل مواطن بالجمهورية تمكنه من المساهمة بطريقة كلية وفعالة في مهمة تشييد البلاد، كما تسمح له بالتطور وتحقيق ذاته بصورة منسجمة في نطاق المجموعة..."، كما أقرت المادتين 19 و 20 حق وحرية المواطنين الجزائريين في تكوين الجمعيات التي تمثل النواة الحقيقية للمجتمع المدني، وحق ممارسة العمل النقابي، وحق العمال في تدبير المؤسسات. (دستور الجزائر، 1963) وفي ذلك إشارة واضحة إلى مبدأ مشاركة العب في عملية التشييد وتحقيق التنمية، والمشاركة في تسيير الشؤون العامة.

دستور سنة 1976:

كرس دستور الجزائر لعام 1976 في ديباجته من خلال ما جاء في الفقرة الرابعة حق الجماهير في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية في جميع الميادين، " على أن دعائم الدولة الجزائرية تقوم على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"، كما نصت المادة السابعة منه (07) على أن " المجلس الشعبي هو المؤسسة القاعدية للدولة والإطار الذي يتم فيه التعبير عن الإرادة الشعبية وتحقق الديمقراطية، كما أنه القاعدة الأساسية للمركزية وللمساهمة الجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية على جميع المستويات". كما نصت المادة 34 منه على أن " يستند تنظيم الدولة إلى مبدأ

اللامركزية القائم على ديمقراطية المؤسسات والمشاركة الفعلية للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العمومية"، وما جاء في المواد 27 و42 و53 و55 و60 و81 من حق مساهمة الجماهير الشعبية في التسيير الاقتصادي والاجتماعي والمراقبة لعمل الدولة وحرية التعبير وإنشاء الجمعيات وحرية العمل النقابي، وحق المرأة في المشاركة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. (دستور الجزائر، 1976) وفي قراءة لمضمون هذه المواد نجد أن المشرع الجزائري قد اعترف مبكراً بمبدأ المشاركة الشعبية، ويعد إقرار اللامركزية كتنظيم إداري للدولة تأكيد على احترام لحقوق الشعب وعلى أن العملية التنموية مبدأها القاعدة، وأن اللامركزية هي المبدأ الذي تنطلق منه أي عملية تنموية.

دستور 1989:

كرس دستور 1989 مبادئ الحرية والديمقراطية ودستورية مؤسسات الدولة، كما نص على مبدأ المشاركة في تسيير الشؤون العمومية، والعدالة والمساواة بين جميع الأفراد والسيادة الكاملة للشعب الجزائري وحرية في اختيار المؤسسات التي تكفل استقلاله، وحرية، وأمن بلاده، ورقية وازدهاره، وذلك من خلال ما جاء في ديباجة الدستور والمواد من 06 إلى 08.

كما كرس دستور 1989، أول دستور للتعددية، مبدأ المشاركة السياسية من خلال المادة 14 منه "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية"، ونصت المادة 16 على أن "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية". (دستور الجزائر، 1989) فبعد اعتماد هذا الدستور الذي سجل تحولا في التوجه الإيديولوجي، تم فتح المجال للتعددية والعمل الجماعي المبني المشاركة الفعالة لجميع الفواعل المحلية إلى جانب مؤسسات الدولة والجماعات المحلية من خلال مختلف المشاريع والمخططات التنموية. (بوطيب، 2015، ص 209-211)

دستور سنة 1996:

على غرار دستور 1989 كرس دستور 1996 مبادئ الحرية والديمقراطية والسيادة الكاملة للشعب الجزائري، كما نص على مبدأ المشاركة في تسيير الشؤون العمومية، والعدالة والمساواة بين جميع الأفراد وذلك من خلال ديباجته والمواد من 06 إلى 08.

كما نصت المادة 14 منه على أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة، وأن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات المحلية

العمومية، ونصت المادة 16 على أن المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية، وقد وسع التعديل الدستور لسنة 2008 من مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال المادة 31 مكرر. (دستور الجزائر، 1996)

التعديل الدستوري لسنة 2016:

يعتبر هذا التعديل الدستوري أول تنقيح دستوري و تكريس قانوني للديمقراطية التشاركية، تناول صراحة الديمقراطية التشاركية، كما أشار إلى مبدأ المشاركة وكون الشعب الجزائري صاحب كل سيادة وكل سلطة.

وقد نصت المادة 07 منه على أن الشعب مصدر كل سلطة وأن السيادة الوطنية ملك للشعب وحده، كما نصت المادة 08 على كون السلطة التأسيسية ملك للشعب، حيث يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، كما يمارس هذه السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين، كما أن لرئيس الجمهورية أن يلتجئ لإرادة الشعب مباشرة.

نصت المادة 15 منه على أنه " تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطية والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التساهمية على مستوى الجماعات المحلية". (التعديل الدستوري لسنة 2016، 2016)، والملاحظ أن النص الدستوري لسنة 2016، خصص في هذا التعديل فقرة واحدة للديمقراطية التشاركية، ورغم أنه أشار إلى مضمون الديمقراطية التشاركية إلا أنه لم يستعمل المصطلح بعبارة صريحة، حيث أحال إليها بمصطلح التساهمية.

وجاء في المادة 17 منه أن المجلس المنتخب يمثل قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية. والملاحظ غياب نص صريح يحدد لنا العلاقة والشراكة بين الفواعل الاجتماعية وخصوصا المجتمع المدني مع السلطات المحلية في تسير الشؤون المحلية.

ونصت المادة 51 منه على " حق الحصول على المعلومات والإحصائيات والوثائق ونقلها للمواطنين، وتعمل الدولة على تشجيع وترقية الديمقراطية التشاركية من خلال توظيف كافة الإمكانيات والوسائل في سبيل ترقية هذا المبدأ بما في ذلك استعمال التكنولوجيا الحديثة.

التعديل الدستوري لسنة 2020 :

نص التعديل الدستوري لسنة 2020 ضمن ديباجته على أن الشعب الجزائري ناضل ولا يزال يناضل دوما من أجل الحرية والديمقراطية، وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين، ويعتزم أن يبني

بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد.

كما نصت المادة 10 منه على أنه تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، كما نصت المادة 16 على أن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لاسيما من خلال المجتمع المدني.

وتنص المادة 17 أن المجلس المنتخب يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

نجد أن المشرع الجزائري قد كرس حق المشاركة في جل الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، غير أن الإقرار الحقيقي للديمقراطية التشاركية قد كان من خلال دستور 2016، الذي نص على هذه المقاربة، وأولى عناية بمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون الخاصة بهم على المستوى المحلي.

ثانيا - التكريس القانوني للديمقراطية التشاركية في قوانين الجماعات الإقليمية:

تشكل كلا من البلدية والولاية الجماعتين الإقليميتين للبلاد، وتعتبر البلدية الجماعة القاعدية الأولى ومكان المشاركة المحلية للمواطنين وقاعدة اللامركزية حيث نجد أن المشرع الجزائري قد أقر مبدأ المشاركة وكرسه منذ صدور قانوني البلدية والولاية 90-90 و90-09 لسنة 1990.

قانون البلدية:

إن الدمج الصريح للديمقراطية التشاركية من خلال التكريس القانوني في قوانين الجماعات الإقليمية بالجزائر بدا واضحا من خلال قانون البلدية رقم 11-10. (قانون البلدية، 2011) من خلال الباب الثالث الذي يضم المواد من 11 إلى 14 بعنوان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ورغم أنه لم تتم الإشارة الصريحة إلى مصطلح الديمقراطية التشاركية إلا أن المشرع قد عبر عنها من خلال عبارة الديمقراطية المحلية والتسيير الجوّاري، ومبدأ مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية. حيث نصت المادة 11 منه على حق الإعلام الإداري للمواطن المحلي بكل مجريات العمل الإداري مما يمكنه من المشاركة والدراسة بكل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالبلدية لاسيما في جانب التنمية المحلية وممارسة الرقابة على مداولات المجلس.

في حين نصت المادة 12 من نفس القانون على " سهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية الهادفة إلى تحفيز المواطنين على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم " . (بوضياف، 2012، ص 164)

كما نصت المادة 13 منه على إمكانية استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير أو كل ممثل جمعية معتمدة قانونا الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانها، بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم. (قانون البلدية، 2011) ورغم أهمية هذه المادة التي أوردت آلية الاستشارة، غير أن عبارة يمكن التي استهل بها المشرع هذه المادة تنفي إلزامية هذه الاستشارة، كما أنها تقتصر على أصحاب الخبرة والمؤهلات فقط . وكفلت المادة 14 حق الأشخاص في الإطلاع على المداولات والمستخرجات الصادرة عن المجلس الشعبي البلدي، وحق الإطلاع على كل القرارات البلدي المتعلقة بالشأن العام، وكذا المتعلقة بمجال التنمية المحلية.

ويمكننا تلخيص أهم النقاط التي جاء بها المشرع في هذا الباب المخصص ضمن قانون البلدية 10-11 تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية فيما يلي : (قانون البلدية، 2011)

إشارة إلى مدلول الديمقراطية التشاركية

- فتح المجال وتحفيز مشاركة المواطنين في صنع واتخاذ القرار المحلي
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على القيام بالدور التنموي المحلي
- حق حصول المواطنين على مداولات المجلس الشعبي البلدي
- استشارة شخصيات أو جمعيات أو خبراء محليين حول مواضيع ذات الصلة بخبراتهم وتخصصاتهم.

كما نص في المادة 15 منه على آلية الإعلام الإداري للمواطنين من خلال تقديم المجلس الشعبي البلدي تقريرا أو عرضا سنويا عن نشاطه أمام المواطنين.

ونصت المادة 26 من نفس القانون على مبدأ علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي، حيث تكون مفتوحة أمام المواطنين خلال التداول حول القضايا المحلية العامة، كما نصت المادة 22 على إصاق جدول أعمال الجلسات في مدخل قاعة الاجتماعات أو الأماكن المخصصة لإعلام المواطنين وهنا تطرح مسألة حضور المواطنين والمجتمع المدني الجلسات دون القدرة على المشاركة في النقاش الخاص بموضوع الجلسة، حيث يعد ذلك قيда على مبدأ المشاركة.

أما على مستوى اللجان البلدية فقد أتاح قانون البلدية حق مشاركة المواطنين عن طريق اللجان الدائمة أو المؤقتة، فبالإضافة إلى عمل اللجان المنشأة على مستوى البلدية، والتي تتولى التحقيق في مختلف المجالات الحياتية فإن لها القدرة على الاستعانة بالخبرات والكفاءة المحلية، وفتح المجال لمشاركة المجتمع المدني من خلال الاستعانة بجمعيات معتمدة،

وفي المجال السياحي فقد كرس قانون البلدية ضرورة عمل البلدية في على بعث هذا المجال الحيوي بها خصوصا لما له من أهمية في تحقيق موارد مالية لفائدة التنمية المحلية، وفي سبيل ذلك تعمل البلدية على تهيئة الفضاءات السياحية بها، وإعداد مؤسسات وفضاءات سياحية على مستوى إقليمها، وتنمية المناطق السياحية المتواجدة على إقليمها.

قانون الولاية

الولاية هي الجماعة الإقليمية التي تلعب إلى جانب البلدية دورا مهما في تسيير الشؤون العمومية لعموم المواطنين على المستوى المحلي، وقد نص قانون الولاية رقم 07-12 ضمن مواده المختلفة على مبادئ الديمقراطية التشاركية ومختلف الآليات والضمانات التي تكفلها. (قانون الولاية، 2012)

حيث نصت المادة 18 منه على ضرورة الإعلام الإداري للمواطنين من خلال إلصاق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند قاعة المداولات، وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور.

ونصت المادة 26 منه على علنية جلسات لمجلس الشعبي الولائي، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بخصوصية بعض الجلسات مثل الحالات التأديبية للمنتخبين، أو المتصلة بالحفاظ على النظام العام. كما نصت المادة 31 منه على تعليق محاضر مداولات المجلس في الأماكن المخصصة للإعلام خلال الأيام الثمانية التي تلي انعقاد الجلسة.

ونصت المادة 32 على حق اطلاع كل من له مصلحة في موضوع المداولة على محاضر المداولات وأن يحصل على نسخة منه.

كما نصت المادة 80 منه على إعداد المجلس الشعبي الولائي لمخطط على المدى المتوسط في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويتم اعتماد هذا المخطط كإطار للتنمية والعمل من أجل تنمية الولاية اقتصاديا واجتماعيا.

كما نصت المواد من 93 إلى 101 على ما يلي:

- المساهمة في ترقية التشغيل بالتنسيق والتشاور مع البلدية والمتعاملين الاقتصاديين
- القيام بالأنشطة الاجتماعية والتضامنية
- التنسيق مع البلديات والمساهمة في إنشاء الهياكل القاعدية في مختلف المجالات.
- إنجاز البرامج السكنية
- الإسهام في حماية الموروث الثقافي للولاية والإمكانيات السياحية لها.
- كما نصت المادة 109 على تقديم الوالي لبيان سنوي أمام المجلس الشعبي الولائي.

3.2.2 موقع الديمقراطية التشاركية في الفعل التنموي المحلي بالجزائر، واقع ومؤشرات :

تنوعت النماذج والتجارب الناجحة التي اعتمدت الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية، لكنها اعتمدت جميعها على إشراك مختلف الفواعل في تحقيق التنمية، والجزائر وبالنظر إلى الواقع التنموي المتدهور، ورغم كل الجهود التنموية التي ساقتها في سبيل تحقيق التنمية المحلية، والتي لم تفلح جميعها كونها مبنية على مخططات وطنية من أعلى إلى أسفل، وباعتبار أن الجماعات المحلية هي الفضاء المحلي الذي تنطلق منه عملية التنمية وهو نفسه الفضاء الذي تظهر فيه معالم نجاح أو فشل الخطط التنموية، فإنها تبنت مؤخرا مقاربة الديمقراطية التشاركية كتجربة حديثة تتوخى من خلالها تحقيق التنمية المحلية وتلافي القصور الكبير في التنمية، محاولة إنعاش نسق التنمية المحلية والحد من الفوارق الجهوية لإحداث تنمية وطنية شاملة ومتوازنة ومستدامة.

• فشل سياسات التنمية المحلية بالجزائر:

إن القصور الواضح في إشراك مختلف الفاعلين المحليين في العملية التنموية، رغم دخول الجزائر عهد التعددية، وبداية الإصلاحات السياسية في بداية التسعينات من القرن العشرين، وتنصيب قوانين الجماعات المحلية على مجموعة من الآليات لإشراك الفواعل المحلية، إلا أنه لم يتم تفعيلها على أرض الواقع وبقيت أغلب الجماعات الإقليمية تعاني وضعاً تنموياً صعباً، بل ظهرت العديد من المشاكل التي أعاققت عمل الجماعات المحلية وأوصلتها إلى طريق الانسداد وعطلت مشاريع التنمية المحلية، فعانت معظم البلديات من مشاكل تنموية جمة، أدت إلى إدخال إصلاحات جديدة على الجماعات المحلية.

وأصبحت الحكومات الجزائرية المتعاقبة، وبالأخص تلك التي تقلدت الحكم منذ بداية الألفية الجديدة تولي عناية كبيرة لإشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، واعتبرت ذلك من دعائم الكم الراشد.

وتعود أسباب فشل السياسات التنموية عموما إلى:

- معاناة العديد من الإدارات المحلية من مشكلة قلة أو ضعف الكفاءات الإدارية وهو ما يمكن أن يساهم في تشجيع التشاركية على تحقيق التنمية المحلية، وهي مشكلة تعاني منها بعض المناطق الحضرية والقرى النائية والصحراوية والمناطق الجبلية والأقاليم الحدودية " (بن مرزوق و سي حمدي، 2018، ص 209)

- عدم إمكانية ترقية المجتمع المحلي أو تمثيله أمام السلطات العمومية لتقديم انشغالاتهم ومشاكلهم وهذا لعدم وجود جمعيات تنموية. (ملكة، 2019، ص 85)

- كما أن المنتخبين المحليين لا يزالون يقومون بأدوار تقليدية، ويحتكرون الساحة المحلية، حيث تقل أو تكاد تغيب ذهنية تغيير الأدوار وتكاملها بين الفاعلين المحليين خصوصا المجتمع المدني، مع قلة الوعي لدى المواطن المحلي بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه على مستوى إقليمه.

من المسلم به أن تحقيق التنمية المحلية يقتضي تضافر الجهود الشعبية والحكومية لإحداث التغيير المطلوب لدفع عجلة التنمية المحلية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ماليا وماديا وبشرياً، غير أن الملاحظ في الجزائر هو أن الخطط التنموية التي ساققتها منذ الاستقلال غابت عنها المشاركة الشعبية، وجهود الفواعل الأخرى غير المركزية، فآلية التخطيط التنموي المعتمدة والتي رصدت لها المبالغ الضخمة ورغم أنها شملت الجانب المحلي واستهدفت في أغلبها التنمية المحلية، غير أن الغائب عنها هو إشراك الفواعل المحلية وأهمها المواطن المحلي والمجتمع المحلي، وكذا مشاركة الجماعات المحلية التي كانت مهمتها التنفيذ للبرامج المسطرة ضمن هذه الخطط .

ويمكننا أن نلمس واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال المؤشرات التالية :

- مؤشر المشاركة والشراكة:

تعني المشاركة والشراكة إشراك كافة المواطنين دون تمييز في العملية السياسية باعتبارهم طرف الأساسي في عملية صنع القرار، وأن دورهم لا يتوقف بمجرد انتهاء الانتخابات. (ميسوم، 2020، ص

(280)

وترتكز ضرورة إعادة تفعيل الديمقراطية التشاركية على ما يجب أن يتمتع به المواطنون من دور وسلطة في اتخاذ القرارات من مواطنة فاعلة ومطلعة وتكوين جمهور فاعل قادر التحرك والبحث عن الحل المناسب لمشاكله، ومن هذا المنطلق نجد أن واقع الدور الذي يلعبه المواطن الجزائري منوط بمدى ممارسته لمواطنة فاعلة ومطلعة، ومدى قدرة هذا المواطن على المشاركة في إيجاد حلول لمشاكله، ومدى وجود إرادة من قبل السلطة والهيئات المحلية في دمج المواطن وإعطائه الدافع والفاعلية اللازمين للمشاركة حيث لا يكفي التنصيب القانوني على ذلك من خلال قوانين الجماعات المحلية. بل أن الأمر يتعلق بداية بجودة النقاش وخاصة النوعية الإجرائية للنقاش للوصول إلى ما يسميه هابرماس " التفاهم العقلاني بالأمر من خلال التجربة التي يتمتع بها المشاركون الناشطون المنفتحون في النقاش غير الخاضعين لأي إكراه. (عبد المجيد، 2012، ص 107)

من الضروري تكريس مشاركة حقيقية للمواطن في تسيير الشؤون المحلية، فالقاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة والتي تعني تهيئة السبل والآليات الملائمة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال الجماعات المحلية (طاشمة، 2010)، لذلك يمكن اعتبار مؤشر المشاركة أساسا متينا لتنمية الخبرات المحلية وتفعيل دور المواطنين إنجاز المشاريع التي توفر فرصا للتشغيل وتعزز من البنيات التحتية الأساسية. (سعاد، 2013، ص 26)

من المسلم به أن القوانين الجزائرية جميعها قد نصت على المشاركة الشعبية، من خلال إشراك مختلف الفاعلين وعلى رأسهم المجتمع المدني والمواطنين، في وضع السياسات وحل مختلف المشاكل والقضايا التنموية المحلية، ولاسيما في الآونة الأخيرة، غير أن إن فشل السياسات التنموية المحلية كما تم الإشارة إليه كان سببه اعتماد نموذج التخطيط الفوقي، أما العمل بالتخطيط التشاركي المعتمد على التخطيط الإستراتيجي القائم على الرؤية الإستراتيجية والمقاربة التشاركية لا يزال تجربة حديثة العهد.

- مؤشر الشفافية والمساءلة:

تعني الشفافية توفير المعلومات للمواطنين بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب، حيث تمكن المواطن من المشاركة في مختلف الأنشطة ومتابعتها، وذلك عندما يتوفر ذلك النظام المحلي المفتوح القائم على الكشف عن المعلومات والخطط والعمليات ومختلف النتائج المحصلة، وتعد الشفافية شرطا مسبقا لضمان المساءلة الفعالة للجهات المسؤولة، بناء على توفير معلومات ذات جودة تتميز بالدقة

والتوقيت المناسب والشفافية تعتبر شرطا مسبقا لضمان مساءلة هذه الجهات من خلال توفير معلومات ذات جودة وإجراءات إبلاغ فعالة، في التوقيت المناسب. (CRUZ & GARY, 2019, p. 12)

كما تعرف على أنها توفير المعلومات الكافية عن نشاط أي جهاز معين إما لوسائل الإعلام أو الرأي العام أو المواطنين الراغبين في الحصول عليها، ومن ضروريات الشفافية توضيح الإجراءات ومصادقيتها. (بوضياف, 2012, ص 159-160)

والمساءلة عموما تشترط الإفصاح من قبل صانعي القرار، وعلى المستوى المحلي يخضع صانعو القرار المحلي للمساءلة من قبل المواطنين ومختلف الفاعلين، كما يخضع الفاعلين الآخرين من قطاع خاص ومجتمع مدني أيضا للمساءلة، وتكون عموما الجهات الخاضعة للمساءلة مسؤولة أمام الجهات التي تعرضت لقراراتها سواء كانوا مواطنين أو فاعلين أو سلطات محلية ووطنية، وذلك حتى يتحقق الغرض الحقيقي من المساءلة.

والشفافية كما هو معروف ليست الغاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة لتحقيق غايات أهم من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات لزيادة فعالية المؤسسات وكفاءة ونجاعة السياسات، وتساهم الشفافية في توضيح الإجراءات المتبعة في تقديم الخدمات العمومية، وإتاحة المعلومات من خلال ثلاث أبعاد رئيسية هي:

- الإفصاح عن المعلومات: وذلك يرتبط بشفافية الهيئات الحكومية في إتاحة المعلومات المتعلقة بالميزانية، مختلف البرامج التنموية، وكذا الإنفاق الحكومي.
- تبسيط المعلومات: ويعني رفع مستوى فهم ووعي المواطنين بالقوانين والإجراءات، وإزالة الغموض عنها من خلال شرحها وتبسيطها.
- نشر المعلومات: وذلك يكون على نطاق شامل لجميع المواطنين، بالإضافة إلى سن قوانين تكفل حق وحرية تداول المعلومات.

وتقتضي الشفافية على المستوى المحلي أن يتم تسيير الموارد المالية المحلة بكيفية واضحة المعالم تسمح بمعرفة جميع التفاصيل، من خلال تقارير المجالس المحلية للحسابات المتعلقة برقابة التسيير ورقابة استخدام الأموال العامة من أجل إطلاع الرأي العام على كيفية التصرف بها، ومدى الحرص على تحقيق أقصى كفاءة في التسيير وأقصى منفعة للمواطن المحلي.

ومن جهة أخرى تعتبر المساءلة حجر الأساس في إبراز الأداء الجيد للسلطات المحلية، إذ تسمح المساءلة الاجتماعية للمواطنين العاديين بالتعبير عن احتياجاتهم والمطالبة بمساءلة أصحاب السلطة لتحمل تبعات تصرفاتهم ومسؤولياتهم، وهذا ما يساعد المواطنين على المضي أبعد من مجرد الاحتجاج لتصبح تحركاتهم بناءة ومنظمة، وبالتالي تساهم في زيادة فرص إحداث التغيير الإيجابي. وازداد الاهتمام بالمساءلة الاجتماعية باعتبارها مؤشر للحكمة التشاورية غالبا لعدة أسباب أهمها: (البنك الدولي، 2005، ص 09-10)

- دفع عجلة التنمية المحلية: فالمساءلة الاجتماعية تعزز قدرات الأفراد على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي بطريقة فعالة، فتحفز دعم التشاركية كمقاربة لتحقيق التنمية.
- تعزيز المصداقية: حيث أن تعزيز المساءلة يدل على مصداقية المؤسسة بالنسبة للمجتمع، فتزيد ثقة أفراد المجتمع المحلي في السلطات والمؤسسات.
- زيادة الوعي المجتمعي: بضرورة المشاركة في كل ما يخص شؤونهم المحلية ومساءلة ومحاسبة المسؤولين على تقديم الخدمات، وضرورة المساهمة في إحداث التغيير الإيجابي بما يحقق التنمية المحلية المنشودة.
- تمكين المجتمع: فالمساءلة الاجتماعية تؤدي إلى التمكين من خلال آلياتها التي توفر ردود فعل منتظمة ومنهجية من قبل المواطنين والمجتمع المدني ومقابل ذلك توفر حسن الاستجابة من قبل السلطات.

يعد إخضاع الجماعات المحلية لقيم الشفافية والمساءلة عاملا مهما من عوامل تحسين جودة الخدمات العامة ومعيارا من معايير الحكامة المحلية التشاورية، والملاحظ أن قانون البلدية الحالي قد أشار إلى القيمتين من خلال ما نصت عليه العديد من المواد خصوصا ما تعلق بتدابير إعلام المواطنين بكل الشؤون العامة التي تخصهم، وطلب المشورة منهم بخصوص التوجهات التنموية، وعلنية جلسات المجلس وإمكانية حضور المواطنين الجلسات التي تعني شؤونهم الخاصة، بالإضافة إلى نشر مداورات المجلس إلا ما تعلق بالنظام العام وضبط الحالات التأديبية، وتقديم عرض سنوي عن حصيلة النشاط السنوية.

غير أن الواقع يثبت عدم فعالية هذه الآليات المذكورة في قانون البلدية، حيث لم يتم تحديدها بشكل دقيق، وافتقادها لصفة الإلزام مما أفرغ هذه المواد من محتواها فلا يظهر لها تطبيق واسع، ولم تظهر آثارها الإيجابية على إضفاء مؤثر الشفافية في أغلب الجماعات المحلية بالجزائر.

وقد نصت عدة مواد على المساءلة الفوقية من قبل الوالي خصوصا ما يتعلق بضرورة مصادقته على المداولات التي تخص جانب الميزانية وصرف المال العام، بالإضافة إلى حرمان أي منتخب من حضور جلسات قد تعالج مسألة شخصية له أو لأحد أصوله، أو فروعه إلى الدرجة الرابعة، أو أزواجه بصفتهم الشخصية أو كممثلين لأشخاص آخرين، أما بالنسبة للمساءلة المجتمعية فتتقي تماما أي إشارة إليها في قانون الجماعات المحلية، رغم أهميتها كقيمة وكمؤشر لمكافحة الفساد، وفي تقريب المواطن من الإدارة، وتحقيق النزاهة الإدارية التي تمنح الجماعات المحلية أكثر مصداقية، وأكثر جودة في تقديم الخدمات، بما يحقق الحوكمة المحلية والتنمية المحلية.

إن موقع الديمقراطية التشاركية في الفعل التنموي المحلي بالجزائر يمكن تلخيصه، حسب ما جاء في مضمون لقاء الحكومة الولاية ليومي 25 و 26 سبتمبر 2021 من خلال عناصر الإشكالية المطروحة في اللقاء والتي لخصت مجمل المشاكل التنموية المحلية، التي لازالت تتخبط فيها الجماعات المحلية بالجزائر رغم تبنيتها آليات الديمقراطية التشاركية منذ عشرية كاملة وتتمثل هذه العناصر فيما يلي: (لقاء الحكومة الولاية يوم 25 و 26 سبتمبر 2021، 2021)

- عدم اكتمال اللامركزية وضعف تأطير الجماعات المحلية، كأحد عوامل إضعاف سياسات التنمية المحلية، كذلك أزمة التمويل المحلي التي تعيق نشاطات التنمية المحلية، والتضارب وعدم فاعلية آليات التمويل المبتكرة من قروض وشراكات بين القطاعين العام والخاص، تمويل تشاركي وغيرها.
- غياب ثقافة الديمقراطية التشاركية، وضعف استراتيجية الاتصال والتعبئة الاجتماعية للفاعلين الإقليميين حول رهانات التنمية الإقليمية.
- الافتقار إلى تنسيق وتوضيح وترشيد أدوات تخطيط التنمية الإقليمية.
- ضعف الآلية الإدارية والتنظيمية لتعبئة الموارد وتحسينها على المستوى المركزي والمحلي من حيث القيادة والتخطيط وإعطاء دفعة إيجابية.

- تقاوم ضعف الحوكمة المحلية بسبب تعدد الفاعلين وذوي الاهتمامات المختلفة، الأمر الذي أدى إلى نقص التنسيق وعدم فاعلية التدخلات.
- وأهم هذه الأهداف التي تدور حولها حول اهتمام الدولة بتحقيق التنمية المحلية:
- الحد من الفوارق الإقليمية من خلال انتهاج مقاربة شاملة، ومدمجة هادفة إلى التدخل السريع والمضبوط والمرن في المناطق الأكثر هشاشة، وصياغة مشاريع مدمجة ذات بعد اجتماعي وثقافي واقتصادي بإشراك المعنيين أي المواطنين المتأثرين.
- إنعاش نسق التنمية المحلية باقتراح حلول لمختلف الاختلالات وجعلها الرافد الأول لتنمية قائمة على تكريس اللامركزية والعمل القطاعي المشترك والديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد.
- صياغة برامج تنموية منظمة متفتحة ومستتيرة، وإرساء آليات مبتكرة جديدة لتمويل التنمية.
- إرساء إدارة مشبعة بالأخلاقيات المهنية وتعمل لأجل الصالح العام.
- اعتماد عصرنه الإدارة وتطوير المرفق العام على أسس علمية، تسمح بضمان الفعالية والفاعلية لنشاطات الإدارة العمومية وجعلها مواكبة للتطورات الحاصلة في مختلف المجالات.
- اعتماد الشفافية وإشراك المجتمع المدني بفعالية في تسيير الشؤون العامة.
- ترقية القدرة التنافسية الإقليمية القائمة على تهمين أكبر للموارد والمؤهلات المحلية، على أسس زيادة تنمية الموارد والإمكانات المحلية.
- تعزيز الشبكات والتضامن (التنسيق بين الفاعلين) القادرة على دعم التنمية الإقليمية.
- تجسيد الإدارة الإلكترونية وتركيزها على انشغالات المواطنين ومواكبة الحداثة.
- تحسين جودة شفافية واستدامة الخدمات العمومية من خلال تطوير الحلول الذكية.
- تطوير أساليب جديدة أكثر فعالية ومتفاعلة لإدارة الأزمات ووضع الإستراتيجيات ذات القيمة المضافة العالية.
- إزالة جميع المعوقات التي تواجه التنوع الاقتصادي وتعزيز المبادرة الاقتصادية ببعد مستدام.

3.2 دور أطراف الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر:

يعهد لأطراف الديمقراطية التشاركية الدور الأكبر لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، وباعتبارها مقارنة جديدة للتسيير ومن أهم آليات تحقيق التنمية المحلية، فإن الديمقراطية التشاركية تعد الإطار الذي يتفاعل ضمنه مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين الحكوميين، أو قطاع خاص، أو من تنظيمات المجتمع المدني، وفي هذا المبحث سنحاول تحليل دور أطراف الديمقراطية التشاركية أو ما يعرف بالشركاء الجدد في التنمية المحلية، والكشف عن مدى إسهامهم في تحسين واقع التنمية المحلية بالجزائر.

1.3.2 دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر:

تعد الجماعات الإقليمية المجال المحلي الرحب لاستيعاب الديمقراطية التشاركية، والطرف الأقوى من بين أطرافها، والممثل للسلطة على المستوى المحلي، وقد اعتمدت الجزائر منذ استقلالها نظام الإدارة المحلية الذي يعبر عن اللامركزية الضرورية لتسيير الأقاليم المحلية بها، واللامركزية الإدارية في التسيير، فكانت الجماعات المحلية منذ أول دستور للجزائر المستقلة ممثلة بالبلدية والولاية هي الأقرب إلى المواطن المحلي، وهي ركيزة الديمقراطية على المستوى المحلي، مسؤوليتها تسيير الحياة في المجتمعات المحلية والعمل على تحقيق التنمية المحلية بها.

وتمثل الهيئات المحلية الفضاء الملائم لمشاركة المواطنين في التسيير وتفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية، وفقا للأحكام التي تنص عليها الدساتير والقوانين، إذ تتمثل الهيئات المحلية لكل من الولاية والبلدية في جهاز تداولي منتخب من مواطني الإقليم يتداول في الشؤون المحلية ويعكس الإرادة الشعبية المحلية ويكرس اللامركزية الإدارية، باعتباره ركنا أساسيا منه ويمثل الانتخاب الوسيلة المثلى لتشكيلها. (علي و الزهراء فريال، 2017، ص 544)

كرست الجزائر نظام الجماعات المحلية واهتمت باللامركزية منذ استقلالها واعتبرت البلدية الجماعة المحلية القاعدية، ورغم الاختلاف الإيديولوجي بداية من دستور 1989 وانعكاسه على المستوى المحلي بظهور قانوني البلدية والولاية، إلا أن الجزائر اعتمدت منذ استقلالها على اللامركزية واعتبرت الجماعات المحلية قاعدة اللامركزية ومحل ممارسة الشعب لسيادته، ويعد قانوني البلدية والولاية لسنة 1990 المنحى الجديد الذي أقر مشاركة الفاعلين المحليين في إدارة الشؤون المحلية، لكن تطبيق اللامركزية على المستوى المحلي كان قد جاء في إطار ما يسمى باللامركزية في موجهتها الأولى، المعتمدة على الديمقراطية التمثيلية، والتي يعتبر فشل تطبيقها وانعكاساتها السلبية على التنمية

المحلية هما السبب الرئيسي في انتهاج الإصلاحات الجديدة التي أولجت الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية، استجابة للوضع المحلي والإقليمي والدولي، ومن خلال هذا جاء قانوني البلدية والولاية لسنتي 2011 و2012 تكريسا لهذه الإصلاحات، هذا بالإضافة إلى ترسانة أخرى من الإصلاحات والقوانين التي تصب في نفس المغزى، وتمنح للفاعلين المحليين والمواطن على وجه الخصوص الآليات الضرورية والفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار المحلي وتحقيق التنمية المحلية.

وبما أن البلدية هي الجماعة القاعدية الأقرب للمواطن المحلي فإنها تعد الفضاء الأنسب لممارسة الديمقراطية التشاركية وهي الفاعل الرسمي الأول في تكريس المشاركة والتشارك، من خلال أدوارها في مجال الديمقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وإشراك الفاعلين المحليين الآخرين ودعمهم بهدف تحقيق التنمية المحلية، غر أن الواقع يظهر ضعف المشاركة الشعبية سواء في عملية الإقبال على الترشح أو التصويت في الانتخابات أو في صنع القرار المحلي بسبب انعدام الثقة بين المواطنين والمسؤولين المحليين، والبعد عن تطبيق مبدأ المشاركة الحقة كما أن حالات الصراع بين المنتخبين المحليين تؤدي في أغلب الأحيان إلى الإنسداد وبالتالي تقويض العملية الديمقراطية المحلية على مستوى الجماعة الإقليمية وهو ما يمنع من المضي قدما في المشاريع التنموية.

- دور البلدية في التنمية المحلية:

لقد حدد قانون البلدية صلاحياتها باعتبارها خلية أساسية في المجتمع المحلي، وهي الصلاحيات التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولات بالمجالس الرئيسية المتعلقة بالتهيئة والتنمية المحلية، التعمير، والهياكل الأساسية والتجهيز والتعليم الأساسي وما قبل المدرسي، الأجهزة الاجتماعية والجماعية، السكن، حفظ الصحة والنظافة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية. حيث تقوم البلدية عموما على (قانون البلدية، 2011)

- تنفيذ خطة الدولة في مجال التنمية من خلال تنفيذ المخطط الوطني للتنمية، حيث تساهم إلى جانب تخطيطها للتنمية على المستوى المحلي، في تنفيذ المخطط الوطني وفق الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لها، وفي إطار الصلاحيات المخولة لها قانونا.
- العمل على تجميع الموارد المحلية وتسخيرها للتنمية المحلية من خلال إيجاد آليات مبتكرة للتمويل المحلي، والعمل على تثمين الموارد المحلية، وزيادة تنميتها.

- تنفيذ خطة الدولة في مجال التعمير والإسكان والتهيئة الحضرية، بداية من تحديد الاحتياجات والأولويات في هذا المجال، مع وضع المخطط الخاص بالتعمير ورصد الموارد المالية واللازمة وتنفيذه حسب المعايير المحددة في مجال التعمير والإسكان.
- بعث المجال السياحي بالخصوص لما له من أهمية في تحقيق موارد مالية لفائدة التنمية المحلية ويتم ذلك من خلال تهيئة الفضاءات السياحية وإعداد مؤسسات وفضاءات سياحية على مستوى إقليمها، وتنمية المناطق والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري الجاذب للسياحة.
- في المجال الثقافي لاسيما من خلال تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات الثقافة والفن والقراءة وتنشيطها والحفاظ عليها وصيانتها.
- آليات البلدية لتحقيق التنمية المحلية:
- من أجل تحقيق الأهداف التنموية على المستوى الوطني لابد لكل بلدية من التنسيق بين مختلف الآليات والإمكانيات المتاحة لها من اعتمادات مالية، ومخصصات مالية، وكادر بشري، كما تستغل سبل وآليات التشارك مع الفاعلين الآخرين من قطاع خاص ومجتمع مدني ومواطن محلي لبعث مختلف المشاريع التنموية على أرضها.
- استغلال الإمكانيات المالية المتمثلة في الإيرادات المالية المحلية منها أملاك البلدية المنتجة للمداخيل الناتجة عن إيجار الممتلكات العقارية والمنقولة للبلدية، بالإضافة إلى الإيرادات الناتجة عن الجباية والرسوم، والتي تعتبر النسبة الأكبر من مصادر مداخيل البلدية، كما يتم استغلال مختلف الموارد المالية الأخرى المتمثلة في الإعانات التي تقدمها الدولة بالإضافة إلى القروض البنكية وتمويل الصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال مخصصاته المالية للجماعات المحلية.
- إنجاز المشاريع التنموية من خلال برمجة المشاريع البلدية في إطار مخططات :
 - **المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير: PDAU** الذي يمثل أداة للتخطيط المالي والحضري من خلال ضبط السياسة العمرانية والتوقعات المستقبلية للتنمية الحضرية في البلدية وفقا لأحكام قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 المعدل والمتمم. (ديدان، 2008، ص 04)
 - **مخطط شغل الأراضي: SPOS** الذي يعتبر وثيقة أرضية قانونية وتقنية يستند إليها رئيس المجلس الشعبي البلدي في إصدار رخص البناء. (باشا، 2000، ص 91)

ففي مجال التنمية نصت المواد من 107 إلى 121 من قانون البلدية 10-11 على صلاحيات في مجال التنمية المحلية من خلال إعداد البرامج السنوية والسهر على تنفيذها حسب ما هو مخول من صلاحيات وفي حدود العهدة الانتخابية، وفي إطار تنفيذ المخططات التوجيهية القطاعية، والمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، بالإضافة إلى السهر على اتخاذ كافة التدابير التي تشجع على الاستثمار وترقيته على المستوى البلدي.

• **إعداد المخطط البلدي للتنمية (PCD):** هذا المخطط الذي يتم إعداده على المستوى القصير والمتوسط والطويل ويتم المصادقة عليه، وتعمل في ذلك على مراعاة أهداف مخططات التهيئة والمخطط الولائي.

- تفعيل دور المجلس الشعبي البلدي : إن لتشكيلة المجلس الشعبي البلدي وحجمه دور أساسي في تحقيق الديمقراطية التشاركية، من خلال إمكانية مشاركة غير المنتخبين من مواطنين محليين في اللجان البلدية، " فإذا كان المجلس الشعبي البلدي هو قاعدة المشاركة في إدارة التنمية المحلية فإن قانون البلدية أعطى إمكانية إشراك المواطنين في اللجان التي يشكلها المجلس، وهي أهم قاعدة لتطبيق الديمقراطية التشاركية، التي تعني إشراك جميع فواعل المجتمع المدني في كامل العملية التنموية من التخطيط والتنفيذ إلى التمويل" (غزير، 2011، ص 32-33) ، هذا بالإضافة إلى علنية جلسات المجلس وإمكانية حضور المواطنين لجلسات التصويت، وكذا الإعلام المسبق بتواريخ الجلسات.

- إنشاء اللجان البلدية : إن فكرة إنشاء لجان البلدية تنطلق من قاعدة التخصص الفني للمجالس الشعبية المحلية، على اعتبار أنه لا يمكن القيام بكل الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من طرف واحد، خاصة مع اتساع صلاحيات البلدية في ظل انتهاز سياسة التفتح الاقتصادي التي حتمت ظهور صور جديدة لتدخل الدولة عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص في عملية صنع وتنفيذ السياسة المحلية، وهو ما يتطلب تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين من أجل المساهمة في صنع القرار (حمدي، 2016، ص 110) ، والملاحظ عدم إلزامية مشاركة المواطنين وذوي الخبرة والكفاءة وممثلي الجمعيات في أعمال المجلس رغم النص على جواز الغير منتخبين في تكوين اللجان البلدية.

وقد أحاط فكرة إنشاء وطريقة عمل هذه اللجان البلدية الكثير من الغموض والقيود في علاقتها مع المجلس الشعبي البلدي مما يحد من فعاليتها في تكريس الديمقراطية التشاركية، حيث أفرغت هذه القيود من محتواها وقزمت من الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق الديمقراطية التشاركية فأراءها غير ملزمة، ولا يمكنها المبادرة بطرح القضايا أو إشراك أعضاء من غير المنتخبين دون موافقة المجلس.

• علنية جلسات المجلس: إن لعلنية جلسات المجلس الشعبي البلدي دور كبير في تحقيق الديمقراطية التشاركية، فالإعلام عن طبيعة القضايا المناقشة في المجلس وحضور المواطنين نقاشات وحوارات وتصويت المجلس يساعد على توسيع الرقابة الشعبية سواء في مجال صرف الأموال أو إسناد المشاريع أو توزيع الميزانية وبرامج التنمية على إقليم البلدية، كما أن إعلام المواطنين بالتاريخ المبرمج للجلسات من خلال الإعلان المسبق عنها من شأنه تكريس مبادئ الرشادة المحلية، ويكرس علنية وشفافية الجلسات والقرارات، ويضمن الحضور الواسع للمواطنين المحليين خلال اتخاذ القرارات التي تمس شؤونهم المحلية.

- دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية:

يبرز دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية من خلال عديد الصلاحيات التي أقرها لها المشرع أهمها المساهمة في إدارة وتهيئة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذلك حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وتنقسم الصلاحيات التنموية المحلية بين الوالي والمجلس الشعبي الولائي، فقد أوكلت لكل منهما صلاحيات في مجال التنمية المحلية، حيث تمتلك الولاية صلاحيات واسعة تشمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتوفر بصفاتها جماعة إقليمية لامركزية على ميزانية خاصة لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي ولاسيما المتعلقة بما يأتي : (قانون الولاية، 2012)

- التنمية المحلية

- مساعدة البلديات وتغطية أعباء سيرها

- المحافظة على أملاكها وترقيتها

يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة. حيث يتداول في مجال مختلف الأعمال الموجهة إلى التنمية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والبيئية، ويمارس اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجالات الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، السياحة، الإعلام والاتصال، التربية والتعليم العالي والتكوين، الشباب والرياضة والتشغيل السكن والتعمير وتهيئة الإقليم الولائي، الفلاحة والري والغابات، التجارة والأسعار والنقل، الهياكل القاعدية والاقتصادية، التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيةها، التراث الثقافي المادي والغير مادي والتاريخي، حماية البيئة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ترقية المؤهلات النوعية المحلية.

- مجال التنمية الاقتصادية:

تتمثل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعمل هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية، يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبدى اقتراحات بشأنه، كما يطور أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية، من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية، ويعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار. (قانون الولاية، 2012).

- في المجال الفلاحي:

يبادر المجلس الشعبي الولائي، ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه، وفي نفس الإطار يساهم المجلس الشعبي الولائي بما يلي : (قانون الولاية، 2012)

- جميع الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.

- تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية

- تنمية الري المتوسط والصغير

- المساعدة التقنية والمالية لبلديات الولاية في مشاريع التزويد بمياه الشرب والتطهير وإعادة استعمال

المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية

- في مجال الهياكل الاقتصادية و القاعدية :
- يعمل المجلس الشعبي الولائي في مجال الهياكل الاقتصادية والقاعدية على ما يلي : (قانون الولاية، 2012)
- المبادرة بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.
- المبادرة بالاتصال مع المصالح المعنية بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات.
- المبادرة بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.
- إنشاء وصيانة المؤسسات التربوية المتعلقة بالتعليم المتوسط والثانوي والمهني.
- **مجال النشاط الإجتماعي والثقافي :** في هذا المجال يختص المجلس الشعبي الولائي بما يلي : (قانون الولاية، 2012)
- تشجيع أو المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولاسيما اتجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية.
- إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، بالتشاور مع كافة الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات.
- حماية التراث الثقافي والفني والتاريخي والحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات وكل هيئة وجمعية معنية.
- السهر على حماية القدرات السياحية للولاية وتنميتها ويشجع على كل استثمار متعلق بذلك.
- كما يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي هادف إلى ضمان ما يأتي:
- حماية الأم والطفل
- مساعدة الطفولة
- مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- مساعدة الأشخاص في وضع صعب والمحتاجين
- التكفل بالمشردين والمختلين عقليا

- في مجال السكن : يساهم المجلس الشعبي الولائي في مجال السكن بما يأتي : (قانون الولاية، 2012)
- إمكانية المساهمة في إنجاز برامج السكن
- تجديد وتأهيل الحظيرة العقارية المبنية
- الحفاظ على الطابع المعماري
- القضاء على السكن الهش والغير صحي ومحاربته بالتشاور مع البلديات
- ويشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجان لدراسة المسائل المتعلقة بمختلف المجالات المتعلقة باختصاصه، سواء كانت لجان دائمة أو لجان خاصة تنشأ بمداولة يصادق عليها بأغلبية الأعضاء بناء على اقتراح من رئيس المجلس أو الأغلبية المطلقة من الأعضاء ، وتختص اللجان الدائمة لاسيما في مجالات التربية والتعليم العالي و الري، الاقتصاد والمالية، الصحة والنظافة وحماية البيئة، الاتصال وتكنولوجيا الإعلام، تهيئة الإقليم والنقل، التعمير والسكن، الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسباحة، الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب، التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل، وتشكل اللجان الخاصة لدراسة المسائل الأخرى التي تهم الولاية، ويسهر والي الولاية على تحقيق التنمية المحلية بصفته ممثل للولاية من خلال ما يأتي :
- نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها.
- تمثيل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية.
- أداء كل الأعمال المتعلقة بإدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية وتبليغ المجلس الشعبي الولائي بها.
- تمثيل الولاية أمام القضاء.
- إعداد مشروع الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها.
- السهر على حسن سير الولاية ومؤسساتها وتولي تنشيط ومراقبة نشاطاتها.
- تقديم البيان السنوي حول نشاطات الولاية أمام المجلس الشعبي الولائي، البيان الذي يتبع بمناقشة ويمكن أن تترتب عنه توصيات ترسل إلى الوزير المكلف بالداخلية وإلى القطاعات المعنية.
- أما بالنسبة لصلاحياته كممثل للدولة ومفوض للحكومة فتتمثل في :

- تنشيط وتنسيق ومراقبة نشاط المصالح غير الممركزة للدولة لمختلف القطاعات في الولاية ويستثنى من ذلك العمل التربوي والتعليم العالي، وعاء الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية، إدارة الجمارك مفتشية العمل، مفتشية الوظيفة العمومية، المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعة وخصوصية إقليم الولاية.
- حماية حقوق وحريات المواطنين.
- السهر على تنفيذ القوانين واحترام رموز الدولة على الإقليم.
- السهر على المحافظة على النظام العام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.
- إمكانية طلب تدخل قوات الشرطة والدرك الوطني الولائية في الحالات الاستثنائية.
- وضع تدابير الدفاع والحماية التي تكتسي طابع عسكري وتنفيذها.
- توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن قصد تحقيق المهام السابقة.
- السهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية وتحيينها وتنفيذها (وفي إطار هذه المخططات يمكن للوالي تسخير الأشخاص والممتلكات وفق التشريع والتنظيم المعمول به).
- السهر على حفظ أرشيف الدولة والولاية والبلديات.
- الأمر بالصرف لميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح الولاية.
- في مجال التنمية الريفية.
- في مجال ترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات.
- في المجال التعليمي والثقافي.
- في مجال النشاط الاجتماعي.
- في مجال الصحة العمومية.

وتعتبر الولاية فضاء هام لتنفيذ السياسة العامة للدولة، ويعزز ذلك كونها أداة لتحقيق التنمية المحلية من خلال الصلاحيات المخولة للوالي والمجلس الشعبي الولائي، حيث تجمع من خلال الاثنين معا بين صلاحيتها كجماعة محلية بمجلس منتخب من قبل الشعب، وصلاحيات الوالي باعتباره ممثلا للدولة ومفوضا من قبل الحكومة، ومن جهة أخرى باعتباره يمثل الولاية إداريا.

2.3.2 القطاع الخاص محرك أساسي للتنمية المحلية بالجزائر:

يعتبر القطاع الخاص شريكا أساسيا لتحقيق التنمية وديمومتها حيث يلعب القطاع الخاص دوره في توفير السلع والخدمات للسوق وخلق فرص العمل، ودور القطاع الخاص يتقيد بالبيئة التي أنشأتها

السلطات المركزية والمحلية، فالمستويات الحكومية تعمل على خلق البيئة الملائمة لتشجيع القطاع الخاص وتطويره وديمومته. وحتى يؤدي القطاع الخاص الدور المنوط به فعلى الدولة تهيئة البيئة المناسبة لتفعيل دوره كما يلي: (PNUD, 1997)

- الحفاظ على الأسواق التنافسية مع توفير كافة الشروط المواتية للتنافس.
- دعم ورعاية المؤسسات المساعدة على خلق الفرص والوظائف خصوصا الفئات الفقيرة والمهمشة حتى تساهم بصفة إيجابية في تنمية المجتمع.
- الالتزام الراسخ بمبدأ سيادة القانون.
- جذب الاستثمارات والمساعدة على نقل المعرفة والتكنولوجيا والاستفادة منها.
- تبني نظام التحفيز للموارد البشرية.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.

تحفظ المشرع الجزائري حول فتح المجال للقطاع الخاص بعد الاستقلال، بفعل الصراعات الكبيرة التي عرفت تلك المرحلة حول الحكم، والتي أدت بالجزائر إلى التوجه لتقييد القطاع الخاص اعتقادا بإمكانية تحوله إلى محرك ومسيطر على الوضع السياسي العام، وهذا ما انتفت معه أي أهمية وأي مشاركة للقطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري آنذاك، ومع توجه السياسات الاقتصادية الجزائرية نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه إلى الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة و الناتج المحلي.

أصبح دمج القطاع الخاص أكثر من ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجهات تسيير غير صائبة، مما أوجب تفعيل آلية منح الشراكة معه لخلق فرص حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق اتفاقات تسهل الشراكة والتعاون الشرعي وخلق أنماط من الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز، حتى يعود تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص أكثر فعالية. (سويقات، 2013)

وانطلاقا من ذلك اتجهت الجزائر مع بداية التسعينات إلى اتخاذ تدابير وإجراءات التحول إلى اقتصاد السوق، وطبقت إصلاحات اقتصادية فسحت المجال للقطاع الخاص، أهمها خوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال ومنح التسهيلات لجذب الاستثمار، كما تميزت هذه المرحلة بصدور مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعطي الدور للقطاع الخاص، وذلك بداية من صدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، وقد نص هذا القانون على امتيازات لصالح القطاع الخاص حيث

أرسى مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة في الحرية الحصول على الائتمان والتمويل من البنك المركزي، والقانون 91-9 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام والخاص) لنفس المعايير والشروط. (إكرام، 2008، ص 117-119)

لإليه إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، والمتعلق بالاستثمارات الخاصة والأجنبية المنجزة ضمن النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المخصصة للدولة أو إحدى هيئاتها، ويعتبر هذا المرسوم الانطلاقة الحقيقية نحو إعطاء مكان للقطاع الخاص، لإليه المرسوم رقم 03-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المتضمن القانون التجاري، ثم المرسوم رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، والذي يكرس حرية السوق، وتخلي الدولة عن المجال الاقتصادي لصالح المتعاملين الاقتصاديين المحليين وكذا الأجانب.

- توجه الجزائر إلى المؤسسات المصغرة على المستوى المحلي :

أضحى القطاع الخاص الفاعل الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والشريك المهم في تحقيق التنمية المحلية الشاملة من خلال توفير مناصب الشغل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحريك الاقتصاد المحلي ومن ثم الاقتصاد الوطني، وبدأ الاهتمام في الجزائر بالمؤسسات الصغيرة كوحدات قطاع خاص مساهمة بدور كبير في تحقيق التنمية المحلية، حيث تساهم في دعم النمو وخلق فرص التشغيل، وتعود فكرة المؤسسات المصغرة إلى سبعينات القرن الماضي بالخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصنف المؤسسات الدولية كالبنك الدولي والإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد عمال كل مؤسسة.

وتبلور الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال استحداث القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتمد التصنيف التالي؛ عدد العمال، رقم الأعمال، أو الحصيلة السنوية.

ليصدر القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حدد من خلاله التصنيف الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ركزت الجزائر على هذا النوع من المؤسسات لتحقيق التنمية المحلية نظرا لدورها الفعال في زيادة النمو والتشغيل اليد العاملة وتوفير الدخل المحلي، من خلال فرص العمل الكثيرة التي توفرها

للشباب، والقيمة المضافة التي تخلقها من خلال العوائد الجيدة في الناتج المحلي، كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كثيرة، ومخرجاتها من السلع والخدمات تكون غالبا في متناول المواطنين ذوي الدخل المتوسطة، كما تسهم في زيادة إيرادات ميزانية الجماعات المحلية، كونها تعمل على رفع الإنتاج وانتشارها على مستوى الجماعات المحلية يساهم بصورة كبيرة في امتصاص البطالة التي تكون غالبا منتشرة بين الشباب، ولكون هذه المؤسسات لا تتطلب مستوى عالي من التخصص والتعليم فهي توظف الفئات المختلفة من المواطنين وبالتالي تقضي على مشكلة البطالة، وتؤدي إلى تراكم رأس المال المحلي المساعد على تحقيق التنمية المحلية، ومن ثم ازدياد الدخل الوطني وإنجاح البرامج الوطنية للتنمية.

- دور القطاع الخاص من خلال المؤسسات المصغرة والمقاولاتية :

وضعت الجزائر عدة آليات لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل إنشاءها وعملها من خلال مجموعة من الآليات والأنظمة، ويوضح ذلك عدد المؤسسات المستحدثة لتسهيل وترقية هذه المؤسسات والتي أهمها:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :** وهي عبارة عن مؤسسة عمومية تم إنشاؤها سنة 1996 دعم وتشجيع ومرافقة الشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر بين (19 إلى 35) سنة، لمساعدته في إنشاء المؤسسات، تم إنشاؤه لدعم مساعدة وتكوين متميز للشباب صاحب المشروع من خلال : (سلي، 2019، ص 110)

- مساعدات مالية وتتمثل في قرض يمثل هبة 28 % إلى 29% من التكلفة الإجمالية.
- التخفيض في الضرائب البنكية.
- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70%) من خلال لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان والضمان على القروض.
- مزايا ضريبية على شكل إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة.

قدمت الوكالة المساعدة والدعم المالي للشباب لعدة سنوات، لتعود سنة 2020 تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD)، بعد صدور المرسوم 329-20 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296 المتضمن إحداث الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تهدف هذه الوكالة المستجدة إلى مساعدة الشباب إلى الولوج لعالم المقاولاتية والاستثمار، إذ تم إبرام شراكات مع عدة

قطاعات منها قطاع التكوين المهني وقطاع الموارد المائية وقطاع الطاقة والمناجم والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) وقطاع السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي وغيرها من القطاعات، بهدف توفير مخططات أعباء لفائدة المؤسسات المصغرة حسب نشاط كل مؤسسة، وقد غيرت الوكالة من شروطها لتصبح الفئة العمرية القابلة للدعم من 19 إلى 40 سنة ، وأن يكون ذو شهادة أو تأهيل مهني و/أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى، كما يشترط أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة، وألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات من أجهزة الدعم.

• **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :** استحدث سنة 1994 ويدخل في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، بدأ بمهمة تخفيف الآثار الناجمة عن تسريح العمال في القطاع الاقتصادي، انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معدات مخصصة لهذا الشأن، وسنة 2010 تم إدخال إجراءات على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة، لغاية شهر جوان 2010، وابتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين. (تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2016)

• **الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM) :** هدف الوكالة هو المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن لا سيما الفئات النسوية، بالإضافة إلى رفع الوعي بين سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخل والعمالة، وتنمية روح المقاولاتية من خلال دعم المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم من خلال التمويل ومرافقتهم خلال الاستغلال

ومتابعة أنشطتهم مع الحرص على احترام العقود التي تربطهم بالوكالة، وتكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للدخل وإنشاء المؤسسات المصغرة ، ودعم تسويق منتجاتهم.(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2021)

يعد القطاع الخاص طرفا مؤهلا للعب أدوار كبيرة في تحقيق التنمية الحلية من خلال العديد من الآليات التي تمكنه من أخذ دور ريادي في جميع مجالات التنمية المحلية لكن الملاحظ أن هناك ضعف كبير في دور القطاع الخاص والكثير من العقبات التي تعوقه وأهمها :

- الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري، واعتماد الخطط التنموية الظرفية والفوقية التي ولدت قطاع خاص ظرفي وغير مهيكّل وغير منافس، ماعدا القلة القليلة من المؤسسات التي لا يمكنها أن تؤدي الدور المنوط بالقطاع الخاص بمفردها.

- غياب روح المنافسة وسيطرة التحالفات المشبوهة بين رجال السلطة والمنتخبين المحليين ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ مما نمت ظاهرة الفساد المرتبطة بالاستثمارات المشبوهة واحتكار الفضاء المحلي.

- التوجه إلى الاستيراد بدلا من الإنتاج، فالقطاع الخاص في الجزائر ليس منتجا بقدر ما هو مستورد يبحث عن الربح السريع، وبالتالي غياب المشاريع المنتجة التي تخلق الثروة والدخل والقيمة المضافة.

- غياب روح الإبداع والابتكار، والسعي للحصول على الثروة بالطرق المشبوهة مما وسع من دائرة الفساد على المستوى المحلي، وخلق ذهنية الربح السريع بشتى الطرق.

- غياب عامل الميزة التنافسية لكل إقليم وكل منطقة، والذي يكون من خلال رصد إمكانات ومقومات كل منطقة، أو ما يسمى بالتشخيص الإقليمي لكل بلدية، لمعرفة ميزاتها التي تستغل عند توزيع المشاريع وفقا لمقومات كل بلدية مما يخلق أقطاب تنموية جديدة ومنتجة.

- غياب حس الادخار والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة التي تعد حاليا من المحركات الأساسية للاقتصاد المحلي على مستوى الدول الناجحة، فالمواطن المحلي بالجزائر يتخوف من المضي في هذا الطريق بسبب البيئة الاستثمارية الغير مشجعة، حيث يخاف الدخول في مجال الابتكار والمخاطرة برأس المال، نظرا لعدة عوامل منها استثناء الفساد، وذهنية الربح السريع وتخلي الدولة عن الدعم الإيجابي لهؤلاء المستثمرين لصالح رجال الأعمال المشبوهين المدعمن من رجال السلطة.

- الإفقار إلى شبكة معلومات أو أرضية إلكترونية اقتصادية تتيح للراغبين في الاستثمار الإطلاع على الفرص المتاحة محليا وعلى معطيات ومناخ الاستثمار في الجزائر.
- استفحال ظاهرة الأسواق الموازية، مما يعرقل الاستثمارات الجادة التي تعود بالعوائد والدخل على الجماعات المحلية وعلى ميزانية الدولة بصفة عامة.
- ضعف وغياب منشآت البنية القاعدية اللازمة والجاذبة للاستثمار في الكثير من البلديات، وتركزها فقط في المدن والأقاليم الكبرى.
- المشاكل والصعوبات المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي، حيث توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية بسبب مشكلة العقار الصناعي نظرا للقيود البيروقراطية التي تعرقل المشاريع الاستثمارية على مستوى الجماعات المحلية، بالإضافة إلى طول المدة التي يحصل فيها المستثمر على الأراضي والتي تصل إلى غاية أربع سنوات.
- إن هذه العقبات كانت كفيلة بتأخير عجلة التنمية المحلية في الجزائر، رغم كل المحاولات التي ساقتها في سبيل تحقيق ذلك، وهذا ما يؤكد أنتجسيد شراكة حقيقية بين القطاع الخاص ومختلف الفاعلين المحليين الآخرين من شأنه أن يحقق مكاسب كثيرة على المستوى المحلي والوطني، نظرا لما يوفره من مشاريع تنموية تعمل من خلال المبادرة الخاصة الحرة، فتدفع لتحقيق العائد المادي الذي يعتبر العامل الأساسي للتنمية الاقتصادية المحلية.

3.3.2 المجتمع المدني فاعل رئيسي لدفع التنمية المحلية بالجزائر:

تعد مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم فاعلي الديمقراطية التشاركية سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، باعتبارها تعبر عن احتياجات المواطنين وتفضيلاتهم وانشغالاتهم، فتسهم بذلك في تدعيم مشاركة المواطن في تحقيق وتفعيل التنمية المحلية من خلال أدوارها الداعمة للديمقراطية التشاركية، حيث تتيح الفضاء المناسب لمشاركة المواطن في اتخاذ القرارات التي تهم حياته، إذ يستطيع من خلال تنظيمات المجتمع المدني التدخل بإبداء الرأي بكل حرية والتعبير عن احتياجاته التي تنقل بواسطة هذه المؤسسات إلى صانعي القرار وتؤثر في توجه القرارات لصالحه.

أظهرت الدراسات مدى تعاظم الدور الذي تلعبه الجمعيات الوطنية عموما والجمعيات ذات الطابع المحلي بوجه أخص، حيث يمتاز نشاط المجتمع المدني بالحيوية والفعالية في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال إنجاز المشاريع التنموية المختلفة، التي تكون مصدر لتوفير فرص للاندماج السياسي والانخراط في مبادرات اقتصادية من شأنها الإسهام في توفير مناصب الشغل، وهو

عامل مهم لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والاجتماعي، في نفس الإطار وجب على المؤسسات الجموعية المحلية أن تهيك نفسها بطريقة فعالة لخوض حملة متواصلة ومستمرة، من أجل دفع النخب السياسية والاقتصادية على أن تعمل وفق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وتعتبر الجمعيات ذات الطابع المحلي الواسطة التي تعبر حقيقة عن الإرادة الشعبية على المستوى المحلي، بل هي أساس الديمقراطية التشاركية بحكم قربها من اهتمامات المواطنين خصوصا في المناطق النائية، حيث يبقون في حاجة إلى مثل هذا التأطير الذي يعد ملاذهم والفضاء الأنسب لهم. (صالح، 2009، ص 63)

وبالتالي فنجاح الديمقراطية التشاركية مرهون بوجود مجتمع مدني فاعل ومتحمس، فهو أبرز قناة لمشاركة فعالة للمواطن على المستوى المحلي، وكذلك باعتباره نقطة توازن في علاقته مع الإدارة فهو يعمل على توعية الحياة المحلية والرقى بها، باعتبارها مدارس للتربية المدنية، وأسلوب نموذجي لترشيد عمل السلطات العمومية، ولهذا كرست أغلب الدول في دساتيرها هذه القناة كروية أساسية للمواطن، خاصة وأنها تسعى لتحقيق هدف واحد مشترك، وهذا ما يعكس الصدى الكبير لها لدى المسؤولين المحليين. (الهدى و وليد، 2016)

بالنظر إلى العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذا لا يمكن للأنظمة السلطوية المغلقة أن تسمح بوجود منظمات ومؤسسات أهلية تراقب عملها وتشاركها وظائفها، فإن وجود نية سياسية تتسم بالانفتاح شرط ضروري لوجود مجتمع مدني فاعل، ووجود هذا الأخير من شأنه أن يعزز من جودة الديمقراطية وانتشار الحريات عبر ما يتيح من ثقافة وممارسة لأعضائه ولباقي فئات المجتمع (بوالطيب، 2015). فالمجتمع المدني يعتبر القناة التي من خلالها يتم تأسيس وتأطير مشاركة المواطن في الحياة العامة، والتعبير عن إرادته الحرة في التقرير والاختيار، ويرى مصطفى المانصيفي أنه " إذا كان المواطنون يشاركون في صنع القرار من خلال المشاركة في النقاشات المحلية المتعلقة بالبرامج التي تهدف إلى تحسين ظروفهم، فإن مشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي قد تكون أثناء صياغة القرار أو في التنفيذ أو هما معا ". (المانصيفي، 2012)

يجتمع المواطنون تحت تأطير مؤسسات المجتمع المدني لممارسة الضغوط أو التأثير في عملية صنع القرار وصياغة السياسات، لكون المجتمع المدني هو الأقرب والأقدر على معرفة وفهم واقع المواطن وترصد احتياجاته ومتطلباته وصياغتها وإيصالها إلى السلطات المحلية في شكل مطالب ومبادرات.

ويؤثر المجتمع المدني وبخاصة الجمعيات المحلية في صنع السياسة العامة المحلية من خلال المشاركة الفعالة في الشؤون المجتمعية ويمكن تلخيص دور الجمعيات في دعم وصياغة السياسة العامة (باديس، 2017، ص 294) :

- المساهمة في تحليل حاجات السكان، وتحديد أولويات الحكم والقرب من الساكنة.
- المساهمة في تعبئة الساكنة لتمكينها من المشاركة في تدبير الشأن المحلي.
- تقوية الديمقراطية التشاركية والمراقبة، ورفع العرائض حول مطالب السكان.
- مساءلة السلطة المحلية من أجل تحقيق الحكامة والرشادة التسييرية.
- التوعية والتحسيس وتوسيع المشاركة والديمقراطية والحوار المجتمعي.
- المساهمة في مراقبة مدى تحقيق الشفافية في التسيير.

من تداعيات أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر ظهور إطار دستوري وقانوني جديد فتح المجال واسعا لمختلف الحقوق والحريات وأقر بإنشاء الحركة الجمعوية، ففي الفترة الوجيزة التي تلت المصادقة على الدستور الجديد ظهرت العديد من الجمعيات، حيث نص دستور 1989 على إنشاء الحركة الجمعوية كأحد مكونات المجتمع المدني، ويعتبر هذا الدستور أول نص قانوني يكرس وينظم إنشاء المجتمع المدني بالجزائر، وبدأ ظهور مؤسسات المجتمع المدني؛ الجمعيات ذات الطابع السياسي والثقافي والاجتماعي والنقابات والجرائد المستقلة.

نصت المادة 40 من دستور 1989 على أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ولا يمكن التدرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب.(دستور الجزائر، 1989)

وجاء التعديل الدستوري لسنة 1996، ليؤكد على التوجه الديمقراطي للجزائر من خلال نصه على مواد وتعديلات جديدة، تم من خلالها تكريس إنشاء الحركة الجمعوية، حيث أكدت المادة 41 على أن حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن، كما نصت المادة 43 منه على أن الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، وتشجيع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، كما يحدد القانون شروط وإجراءات إنشاء الجمعيات.(دستور الجزائر، 1996) لم يكتف هذا الدستور بإنشاء الحركة الجمعوية، ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط، إنما أعطى للدولة الدور البارز في تشجيع وازدهار الحركة الجمعوية اعتقادا بأن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد(عبد المومن و لمين، 2016، ص 120)

فقد أرسى دستور 1989 أساس دستوري لظهور المجتمع المدني في الجزائر، وكرس ذلك التعديل الدستوري لسنة 1996، فتزايد عدد الجمعيات في الجزائر في مختلف المجالات من جمعيات نسائية جمعيات حقوق الإنسان، جمعيات طوعية، نقابات، وغيرها، وبمجرد استئناف الدولة للإصلاحات التي تزامنت مع ثورات الربيع العربي وغلان الشارع الجزائري، توجهت لإدخال إصلاحات مست دور المجتمع المدني خصوصا مع قانوني البلدية والولاية، حيث أشار القانونين إلى دور العمل الجماعي المحلي في تحقيق التنمية المحلية والنهوض بها وتفعيلها، كما جاء قانون الجمعيات 12-06 ليفتح المجال لمساهمة المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية من خلال كونه فضاء لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة واتخاذ القرارات التي تهم شأنه المحلي، والمشاركة في وضع السياسات .

وتظهر أهمية المجتمع المدني في بناء الديمقراطية التشاركية من خلال الأهمية والمزايا التالية :
(صالح، 2009، ص 62-63)

- تعد مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجماعي تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية بحكم التصاقها بهموم وتطلعات المواطنين، هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين سواء كان تأطيرا من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وانشغالاتهم.
- العمل الرقابي والتقييمي لأداء الجماعات الإقليمية ويمكن ذلك من خلال المشاركة الفعلية للمواطن والجمعيات ذات الطابع المحلي في متابعة مدى الفعالية في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، فضلا عن الصعوبات التي تواجهها البلديات مع تقديم ما أمكن من مساعدة في إيجاد التدابير والحلول الصحيحة التي من شأنها الإسهام في دعم التنمية المحلية التي تعود على الجميع بالفائدة. (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، 2018، ص 22).
- من خلال تعقب وتفحص تجارب العديد من الدول التي يتميز فيها النشاط الجماعي بالحيوية والفعالية، لاسيما البلدان المتقدمة يلاحظ مدى تعاظم دور جمعيات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال إنجاز مشاريع مختلفة تكون مصدرا لتوفير فرص الاندماج السياسي عبر الانخراط في مبادرات متنوعة، فعلى مستوى انخراط العمل الجماعي في مبادرات اقتصادية كإيجاد فرص الشغل وتعزيز البنى التحتية، فإن ذلك ينعكس إيجابا على

الإدماج الحقيقي للعديد من الفئات الاجتماعية المقصية في عملية التنمية السياسية، ويمكن لنا أن نتصور ليس فقط حجم العائد المادي، بل وحتى السياسي والمعنوي من خلال عملية الإدماج هذه إن دمج المواطنين محليا من خلال تفعيل العمل الجماعي يعد وسيلة هامة لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

- يساهم تفعيل المجتمع المدني محليا في تحقيق فوائد إضافية ومنها الاستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية، كما يضيف الطابع المؤسسي على المشاركة الوطنية في عمليات صنع القرار المحلي.
- يساعد المجتمع المدني القطاعات الفقيرة التي تضررت نتيجة سياسات الإنفاق الحكومي، أو بمعنى آخر أن هذه المنظمات تعمل على ملء الفراغ الذي ينجم عن انسحاب الدول التدريجي من بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (عبد النور، 2008، ص 113)
- يلعب المجتمع المدني دورا هاما في عملية توسيع المشاركة العامة، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة والتثقيف والتدريب. (عبد النور، 2008، ص 113)
- العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير، حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة بـ 60% من قبل تنظيمات المجتمع المدني. (عبد السلام، 2012، ص 132)
- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال التوعية.
- في المجال الاقتصادي للاتحادات والنقابات العمالية دور كبير في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث تقوم بالإشارة على البلديات بخصوص المخططات التنموية. (عبد السلام، 2012، ص 133)
- تنمية الثقافة السياسية وغرس قيم التشاركية والمشاركة وتربية المواطنين وتدريبهم ودمجهم للمشاركة في صنع السياسة العامة المحلية وصنع القرار السياسي والتأثير على السياسات الحكومية.
- تمكين المواطنين والفئات المهمشة مثل المرأة والأقليات الفقيرة، وتكون مسرح لمشاركة والتأثير على السياسة العامة والوصول إلى الموارد العامة بشكل متساو بين الجميع.
- مراقبة أداء الجماعات المحلية عبر تعزيز قيم المساءلة والشفافية والدفاع عن حقوق المواطن وتقديم الخدمات الاجتماعية.

خلاصة:

كخلاصة لهذا الفصل نجد أن الجزائر دمجت مقاربة الديمقراطية التشاركية على مستوى جماعاتها المحلية بشكل صريح وواضح ، وكان المشرع الجزائري قد اعترف بأهم آلياتها المتمثلة في المشاركة منذ أول دستور للجزائر المستقلة، كما تناولتها قوانين الجماعات المحلية منذ الاستقلال، غير أن ذلك لم يساهم في دفع وتكريس الديمقراطية التشاركية، إذ تأخر الأخذ بها كمقاربة للتنمية المحلية إلى غاية بداية الإصلاحات السياسية لسنة 2011، بعد أن فرضها الواقع السلبي لمسار التنمية المحلية، ومن خلال ما تم تناوله من عناصر في هذا الفصل نستنتج أن التنمية المحلية تركز بصفة كبيرة على الموارد المختلفة للإقليم المحلي، من موارد مالية ومقدرات طبيعية ووسائل بشرية ومادية كما تركز على تخطيط استراتيجي يأخذ خصوصيات الجماعة المحلية ومميزاتها بعين الاعتبار، وهذا ما أكده فشل كل المخططات التنموية الوطنية القائمة على التخطيط المركزي من قبل الدولة، حيث تعتمد التنمية المحلية على إشراك جميع فاعلي المجتمع المحلي، من خلال تعزيز العلاقة بين المواطن ومختلف الفاعلين والعلاقة بينه وبين الدولة ممثلة بالجماعة المحلية، ببناء نسيج من الشراكات المحلية بين الجميع وتعزيز الشراكات القائمة، ويكون ذلك ببناء ودعم قدرات الجميع في إطار تشاركي، والواقع التنموي الجزائري يفرض انتهاج هذا النهج لتلافي القصور التنموي المصاحب لضعف الأخذ بآليات التشاركية والحلول التي جاءت كأداة مبتكرة ونهج جديد له دور كبير في تفعيل التنمية المحلية.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في الجزائر على ضوء مقارنة برنامج " كابدال "

الفصل الثالث: التنمية المحلية في الجزائر على ضوء مقارنة برنامج " كابدال " التشاركية

تمهيد:

نتناول في الفصل الثالث برنامج كابدال التشاركي الموجه إلى التنمية المحلية، من خلال الإحاطة بمقاربة وسياق البرنامج الذي تم إطلاقه في إطار شراكة دولية ثلاثية بين الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأوروبي، بمقاربة تشاركية في تجربة مبتكرة ونوعية تهدف إلى إشراك كل الفواعل المحلية من مجتمع مدني ومتعاملين اقتصاديين ومواطنين من جميع الفئات وذوي الخبرات، وذلك وفق خطة عمل منهجية لدعم الحكامة المحلية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية في جوانبها المختلفة، وكذلك عصنة الإدارة المحلية وتسيير المخاطر الكبرى على المستوى المحلي.

حيث خصصنا العنصر الأول من الفصل للتعريف ببرنامج كابدال ومضمونه وأهدافه بالإضافة إلى الأطراف والفاعلين المشاركين في تصميم وتنفيذ مقاربتهم، لننتقل في العنصر الثاني إلى المحاور الكبرى للبرنامج والمتمثلة في تكريس الديمقراطية المحلية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين عصنة وتبسيط العمل الإداري والخدمات الإدارية، التنمية الاقتصادية المحلية، وتسيير المخاطر الكبرى على المستوى المحلي، ومن خلال العنصر الثالث نتناول آلية عمل البرنامج من خلال عرضنا لأهم آلياته ووسائله، من تشخيص إقليمي تشاركي، وإعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، وتكوين وإدماج الفاعلين المحليين وبعث مشاريع التنمية المحلية، والتي تعتبر جلها آليات مبتكرة لتحقيق التنمية المحلية على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج، سعيا لتحقيق الهدف الأكبر وهو التنمية الشاملة المندمجة والمستدامة.

1.3 برنامج كابدال، الرؤية ومشروع العمل :

سعى منها لتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة، وعملا على تفعيل التنمية المحلية، عمدت الجزائر إلى القيام بالعديد من الإصلاحات على مستوى جماعاتها الإقليمية سواء من خلال التشريعات أو آليات العمل، وبإدماجها مقارنة الديمقراطية التشاركية في عمل الهيئات اللامركزية تكون قد خطت أولى خطواتها باتجاه الفعل الديمقراطي التشاركي، حيث بدأت على مستوى الممارسة بطرح برامج تنموية لتفعيل المقاربة، ويعد برنامج كابدال واحدا من المبادرات التنموية بالجزائر والتي تقوم على مبدأ دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية.

1.1.3 تقديم برنامج كابدال :

- التعريف بالبرنامج :

إن تسمية « CapDel » هي عبارة عن اختصار للعبارة الفرنسية « Programme de renforcement des capacités des acteurs du développement local » ، التي يقابلها باللغة العربية عبارة " برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية " حيث "Cap" مختصر لكلمة "capacités" قدرات ، و "Del" مختصر لعبارة "développement local" " التنمية المحلية " (PNUD, M. E., 2017). ويعرف برنامج كابدال على أنه برنامج بناء قدرات الفاعلين في التنمية المحلية بالجزائر بتمويل مشترك من قبل ثلاث شركاء بميزانية تقارب 10 مليون أورو:

الحكومة الجزائرية: بـ 2.5 مليون يورو

الإتحاد الأوروبي: بـ 7.7 مليون يورو

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ: 170 ألف يورو (PNUD, 2018).

تقود وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالنيابة عن الحكومة الجزائرية عملية إصلاح كبيرة على الجماعات المحلية، في مجال التنمية الاقتصادية المحلية، والحوكمة المحلية، ويعد برنامج كابدال أحد أهم البرامج التي جسدتها في هذا المجال خلال الست سنوات الأخيرة، شاركت وزارة الخارجية في البرنامج كشريك يزود الجزائر بتجارب ناجحة في مجال التنمية المحلية من جميع أنحاء العالم، من أجل بناء نموذج تنموي جزائري ومن ثمة الترويج له دوليا، وقدم الإتحاد الأوروبي خبرته ومساهمته المالية، كمشجع للتنمية المحلية التي تعتبر محرك رئيسي للحوكمة المحلية الرشيدة، في أقاليم الدول الأعضاء، في حين يمتلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة كبيرة في مجال دعم التنمية المحلية عبر العالم، وفي تنفيذ السياسات العامة في الجزائر.

الشكل (03): شعار برنامج كابدال



المصدر: (NISKA, G. S., PNUD, MICLAT, & EU., 2020)

- البلديات العشر النموذجية لبرنامج كابدال:

تم اختيار عشر بلديات نموذجية لتجسيد البرنامج من أجل تشكيل عينة تمثل مختلف الأقاليم الجزائرية الغنية والمتنوعة جغرافيا وثقافيا وتراثيا، ومراعاة الخصوصيات الإقليمية والاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي ولاسيما إمكانياته التنموية الاقتصادية المتنوعة. (PNUD, M. E., 2017)

الجدول (03) : الخصائص الجغرافية للبلديات المختارة لتطبيق برنامج كابدال

البلدية	الموقع الجغرافي	الخصائص والميزات التنموية
بني معوش	منطقة الشمال الشرقي ولاية بجاية	السياحة الجبلية زراعة التين المجفف منقة ريفية جبلية
تيفزيرت	منطقة الشمال الأوسط ولاية تيزي وزو	طابع سياحي ساحلي طابع جبلي زراعي
الغزوات	منطقة الشمال الغربي ولاية تلمسان	طابع سياحي ساحلي طابع جبلي زراعي
الخروب	منطقة الشمال الشرقي ولاية قسنطينة	طابع حضري، تحديات حضرية لبلدية حضرية
بابار	منطقة الشمال الشرقي ولاية خنشلة	طابع زراعي فلاحي (زراعة الحبوب والفلاحة) النسيج (زربية بابار المشهورة)

أولاد بن عبد القادر	منطقة الشمال الغربي ولاية الشلف	طابع زراعي فلاحي ريفي
جميلة	منطقة الهضاب العليا ولاية سطيف	الموقع الأثري
مسعد	منطقة الهضاب الوسطى ولاية الجلفة	الصناعة التقليدية الطابع الفلاحي الرعوي الريفي
تيميمون	منطقة الجنوب الغربي ولاية أدرار	طابع سياحي ثقافي وطبيعي الزراعة الواحية
جانت	منطقة الجنوب الشرقي ولاية إليزي	طابع سياحي ثقافي طبيعي الري التقليدي تراث ثقافي مادي وغير مادي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر ووثائق برنامج كابدال

فريق برنامج كابدال:

تم تشكيل فريق العمل المسؤول عن تنفيذ برنامج كابدال تحت تسمية " وحدة تسيير البرنامج " بالإضافة إلى تعيين منسقين محليين للمشروع في كل بلدية نموذجية، وتتواجد وحدة تسيير البرنامج في مقر المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية بئر خادم بالجزائر العاصمة، يتكون هذا الفريق من السادة والسيدات الآتية أسماؤهم: (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

- محمد دحماني: المدير الوطني للبرنامج
- سيباستيان فوزال " Sébastien Vauzelle ": المستشار التقني الرئيسي
- مروان أريم: منسق وطني
- نجمة العايب: مساعدة إدارية
- فاتن شعابنية: مساعدة مالية
- عبد المالك تواتي: مسؤول الإتصال

وعلى المستوى المحلي تم تعيين عشر منسقين محليين وهم كالتالي:

جدول (04): المنسقين المحليين لبرنامج كابدال في البلديات النموذجية

البلدية	المنسق المحلي للبرنامج
تيميمون	شايب أم الخير
الغزوات	نبيلة حمودة
أولاد عبد القادر	محمد سربوك
بني معوش	عبد اللطيف بوكدير
الخروب	إيمان زغبيد
تيفزيرت	عبد الغاني فعوة
جميلة	ليامين رزق الله
مسعد	عمار تواتي
جانت	محمد الهامل
بابار	محي الدين جبار

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر ووثائق برنامج كابدال

ممثلو شركاء المشروع:

▪ ممثل وزارة الداخلية: كمال كايلى، وبومدين ماحي، ممثل وزارة الخارجية: رضوان موهوب؛ عن الطرف الجزائري.

▪ إيزابيل ريبو « Izabel Ribou »؛ عن الإتحاد الأوروبي (UE)

▪ فريدة كابري؛ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "PNUD"

سهرت وحدة تسيير البرنامج التي ترأسها السيد محمد دحماني المدير الوطني للبرنامج بالتنفيذ الكامل للمشروع، حيث تولت مهمة إدارة مختلف الأنشطة الخاصة بالبرنامج بالتشاور مع الشركاء الدوليين، وسهرت على تحقيق نتائج البرنامج، وإستراتيجية العمل الموضوعة من قبل الشركاء الثلاث حتى نهاية البرنامج.

وتمثلت المهام الأساسية للمدير الوطني للبرنامج فيما يأتي : (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

- مسؤولية إعداد التقارير السداسية والنهائية
- تقديم الإستشارة لدى وزارة الداخلية بشأن التقديم والسياسات الإستراتيجية

- مراقبة أعمال المنتجات والأنشطة الخاصة بالبرنامج
 - توفير المبادئ التوجيهية والمشورة لفريق البرنامج
 - ضمان التواصل الدائم مع اللجنة التوجيهية للبرنامج
 - تولي إدارة البرنامج وتعبئة الموارد له
 - التواصل مع جميع الأطراف المعنية
 - إعداد مخطط العمل والميزانية السنوية
- ويقع على عاتق وحدة إدارة البرنامج مساعدة ودعم المدير الوطني للبرنامج في إنجاز هذه المهام كفريق.

تمثلت المهمة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD في تدعيم البرنامج من خلال تنسيق ممثله في برنامج كابدال، مع محلل PNUD التي عملت على مساعدة مدير المشروع ووحدة إدارة المشروع في تنفيذ البرنامج وفق إجراءات PNUD ومبادئه التوجيهية، أما بالنسبة لمفوضية الاتحاد الأوروبي "UE" فكان التنسيق والتشاور مع الملحق المكلف بالبرنامج وإعلامه بحالة تقدم البرنامج بانتظام، والتشاور مع الشريكين قبل الإقدام على إحداث أي تغييرات سواء في استخدام الميزانية، أو التمويل، أو نطاق العمل، فضلا عن إعلامهم بأي صعوبات قد تعترض سير وتنفيذ البرنامج .

لجنة الرصد المحلية:

تم إنشاء لجنة رصد محلية لمتابعة البرنامج عن طريق تسيير أنشطة البرنامج في كل بلدية نموذجية، الهدف من إنشاء هذه اللجنة هو ضمان التنفيذ السليم والتدخل في حالة ظهور عقبات أثناء عملية التنفيذ، وتتسق اللجنة مع الهياكل المحلية ومدير البرنامج ووحدة إدارة البرنامج، وتجتمع شهريا مع مدير البرنامج لمناقشة وتحديد كيفية تنفيذ البرنامج وفق الخطة والمنهجية المحددة، يمكن للشريكين الدوليين المشاركة في اجتماعاتها عند الضرورة، كما يمكنها أن تشمل ممثلين من مختلف القطاعات المشاركة في البرنامج من أجل ضمان تنفيذه.

- وتعمل لجنة الرصد تحت إشراف المدير الوطني للبرنامج وتتكون من ممثل محلي لكل بلدية نموذجية وأعضاء في وحدة تسيير البرنامج، وتتمثل مهامها فيما يأتي:
- التنسيق مع فريق البرنامج خلال تنفيذ خطة العمل على المستوى.
 - تنظيم الخرجات الميدانية على مستوى بلديات المشروع.
 - عقد اجتماعات مع مدير المشروع للتنسيق بخصوص التنفيذ.

- إعداد تقييم سداسي ونهائي محلي لسير وتنفيذ البرنامج .
 - تقديم تقارير حول كيفية تنفيذ والسير المحلي للبرنامج .
- ولدعم سير البرنامج تم تعيين سبعة (07) مديريات تنفيذية كمراكز تنسيق واتصال لبرنامج كابدال وهي: (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

- مديرية التعاون
- المديرية العامة للحريات المدنية والشؤون القانونية
- المديرية العامة للجماعات المحلية
- المديرية العامة للعصرنة والتوثيق والمحفوظات
- المديرية العامة للموارد البشرية والتدريب
- المديرية العامة للحماية المدنية
- الوفد الوطني للمخاطر الكبرى

شكلت وحدة إدارة البرنامج مجموعة من ممثلي هذه المديريات في لجان فنية للتنسيق والمتابعة في إطار الهيكل التنظيمي للبرنامج، مهمتها تنسيق الأنشطة المرتبطة بتنفيذ ومراقبة سير البرنامج وتشكيل إطار دائم للتنسيق بين برنامج " كابدال " والمستوى المركزي.

2.1.3 مضمون وأهداف برنامج كابدال :

يندرج برنامج كابدال بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع التي تم إطلاقها في إطار تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأوروبي وسياسات الجوار الأوروبية المفتوحة، وكذلك في إطار برنامج الشراكة من أجل التنمية الشاملة للجميع في مجال الحوكمة " PNUD " الداعم لجهود الحكومة الجزائرية من أجل التنمية الشاملة والمتنامية المستوحاة من الممارسات الدولية الجيدة.

السياق والمقاربة المتبعة:

يشجع برنامج كابدال نهج التنمية المحلية المعتمد على ترقية مقاربة للتنمية المحلية تنطلق من القاعدة نحو القمة (من أسفل إلى أعلى)، يقودها الفاعلون المحليون أنفسهم، استنادا إلى المقاربة جديدة تشاركية إقليمية (متعددة الفاعلين)، ومندمجة (متعددة القطاعات متعددة المستويات)، من خلال إرساء حكمة محلية تشاورية وشفافة. (كابدال، 2020)

انطلق البرنامج سنة 2017، بتاريخ السابع عشر من شهر جانفي، كانت الانطلاقة من الجزائر العاصمة من المركز الدولي للمؤتمرات " عبد اللطيف رحال " الذي احتضن فعاليات الانطلاقة بحضور

ممثلين عن الشركاء الثلاث للبرنامج، ورؤساء البلديات النموذجية العشر المختارة لتنفيذ البرنامج مرفقين بمديري الإدارات المحلية التي تنتمي إليها هذه البلديات إقليميا، وخلال أقل من شهر من انعقاد ورشة الإنطلاق، وفي الفترة الممتدة بين 22 فيفري إلى 18 أفريل 2017 تم تنظيم الورشات المحلية التي تم من خلالها: (كابدال شركة ثلاثية مبتكرة، 2017)

- التعرف على الفاعلين المحليين الأساسيين للبلديات النموذجية.
- تنظيم لقاءات أولية لكل بلدية بحضور الشركاء الوطنيين والمحليين لعرض البرنامج، وتكييفه مع واقع كل بلدية ورؤى الفاعلين بها، وإطلاق الديناميكية التشاركية، ومزجت هذه الورشات بين خطابات السلطات المحلية والشركاء الثلاث، وعرض مفصل لبرنامج " كابدال " وكذا الديناميكيات التشاركية.

ارتكزت مقارنة المشروع على الفاعل الجمعي، وكما جاء في كلمة وزير الداخلية خلال افتتاح ورشة انطلاق البرنامج " كما ينتظر من المشروع تثمين دور الحركة الجمعوية المحلية، لما تشكله من وسيلة لإيقاظ ضمير المواطن، بالفعل تشكل الجمعيات " مدارس للديمقراطية " وذلك لما توفره من مجال لتعلم الممارسات الديمقراطية والمساهمة في تعزيز العلاقات المدنية والاجتماعية للمواطنين وتحفيز مشاركتهم في الحياة المدنية المحلية (كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة افتتاح أشغال ورشة انطلاق برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، 2018)، ومن هنا تتضح جليا مقارنة البرنامج التي منحت المجتمع المدني دورا رئيسيا في مسار التنمية البلدية، من خلال مشاركة أكثر نشاطا وفعالية في مساري الحكامة والتنمية المحلية من جهة، وتنفيذ مشاريع جمعوية ذات أثر على التنمية المحلية لاسيما الاقتصادية من جهة أخرى.

وانطلاقا من قناعته بأن الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية تتم عبر تعزيز المجتمع المدني وحواره مع المواطنين من جهة، ومع السلطات الوطنية من جهة أخرى (المشاركة)، فقد خصص برنامج كابدال جزءا كبيرا من جهوده لدعم الجمعيات المحلية، ويتمثل هذا الدعم في المقام الأول في تعزيز القدرات، وهو ما سوف يتم من خلاله التكوين النظري، بالدرجة الأولى لتكوين الفاعلين المبني على منهجية " التعلم بالممارسة " من خلال المرافقة والدعم في العمل، وهذا من خلال مشاريع صغيرة نموذجية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017)

ومن خلال هذه المبادرة تؤكد الحكومة الجزائرية مجددا وبوضوح وعزم إرادتها في رفع التحدي الكبير المرتبط بتحقيق التنمية المحلية المستدامة، من خلال مقارنة براغماتية ومتجانسة في إطار

مندمج وتشاركي يضم الفاعلين العموميين، المجتمع المدني وكذا القطاع الخاص. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017)

وفي الرؤية الدولية للبرنامج اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج كابدال نموذج مبتكر للتنمية المستدامة والمندمجة في الجزائر وسيتم ترقيته على الصعيد الدولي من خلال أطر الشراكة الإستراتيجية المتعددة الأطراف جنوب، جنوب، والشراكة على الصعيد اللامركزي، وتتوجه هذه الشراكة نحو الفاعلين العموميين والخواص للبلديات (جماعات محلية، مجتمع مدني، جامعة، غرف تجارية إلخ) من أجل تبادل الوسائل والتجارب الجيدة مع بلديات وأقاليم بلدان أخرى، ويدعم برنامج " كابدال " الفاعلين المحليين من المؤسساتيين ومن المجتمع المدني بتعزيز قدراتهم، وفقا لمقاربة " التعلم عن طريق الممارسة " من خلال :

- إرساء شروط الحوار الإقليمي بين الفاعلين، باعتماد ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة وإنشاء مجلس استشاري بلدي.
- تكوين الفاعلين في مجال " الحكامة التشاورية " و " التنمية المحلية المندمجة والشمولية والمستدامة " و " التخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية " .
- الدعم والمرافقة في إعداد مسار تشاركي للمخطط البلدي للتنمية.
- **خطوات تنفيذ مقارنة برنامج كابدال :**
- يعتمد برنامج كابدال على مجموعة من الخطوات مدرجة ضمن منهجية متسقة لتنفيذ البرنامج وتحقيق النتائج المسطرة وأهم هذه الخطوات:
- إعداد تشخيص إقليمي تشاركي لتوصيف الحالة الراهنة للبلديات النموذجية المختارة ومعرفة واقع كل بلدية، والأخذ بهذا التشخيص كمرجعية عند الانتهاء من البرنامج من أجل إعداد التقييم، ويتم التشخيص من خلال تحديد حالة الحكامة (تقدير لحالة الفاعلين ومستوى مشاركة المجتمع المدني في الحكامة) ، على مستوى تسيير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية وكيفية تسيير المخاطر البيئية وأثرها على التنمية.
- دراسة ورسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية وتقييم قدراتها وبالتالي تحديد نقاط قوتها وضعفها ووضعيتها واحتياجاتها، ومتابعة وتقييم مجهودات البرنامج بعد التعزيز وهذه الدراسة تتم من خلال تحقيق ميداني معها ومن ثمة القيام بتصنيفها.
- تكوين نظري للجمعيات بعد تصنيفها.

- دعم وتعزيز القدرات من خلال تنفيذ مشاريع نموذجية صغيرة مع المرافقة لتكريس منهجية التعلم عن طريق الممارسة.
- إعداد مخططات بلدية للتنمية من الجيل الجديد بناء على منهجية تم توضيحها في دليل إعداد المخطط والأدلة العملية للبرنامج المعدة خصيصا لإعداد هذه المخططات.
- تكوين الفاعلين المحليين سواء منتخبين أو إداريين ومنظمات المجتمع المدني والنساء المنتخبات، هذا التكوين يكون مدعما بدعائم تكوينية ووسائل بيداغوجية كفيلة بتدعيم التكوين.
- تكوين مكونين وطنيين يتم انتقاءهم وتكوينهم نظريا وعمليا لأجل ضمان استدامة مقاربة " كابدال " وتعميمها مستقبلا عبر التراب الوطني.
- **أهداف البرنامج:**

يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج كابدال في تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في التنمية المحلية خاصة النساء والشباب، وتحسين مشاركة المواطنين في التخطيط الإداري للبلديات، بطريقة متسقة وشفافة ومتجاوبة ومراعية لاحتياجات المواطنين وتوقعاتهم، كما تم تحديد أهداف متعلقة بكل محور من محاور البرنامج المتمثلة في إشراك الفاعلين المحليين من خلال الديمقراطية التشاركية، عصرنه وتبسيط الخدمات الإدارية، تعزيز التخطيط الإستراتيجي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين التسيير المتعدد القطاعات والمستويات للمخاطر الكبرى.

▪ أهداف المحور الأول:

يتمثل المحور الأول في الديمقراطية التشاركية وإشراك الفاعلين المحليين وأهم أهداف هذا المحور: (PNUD, 2018)

- تعزيز الحوار بين الحكومة والسلطات المحلية، الشباب والمجتمع المدني
- تعزيز تمثيل ومشاركة الشباب والنساء على المستوى المحلي
- تزويد المنتخبين المحليين والمجتمع المدني بأدوات وميكانيزمات التسيير وتبادل الخبرات بين الأقاليم

▪ تعزيز القدرات باقتراح نموذج حوكمة تشاركية ونشر الممارسات الجيدة
كما تستند المحاور الأخرى في تجسيدها على هذه المقاربة المتمثلة في الإدارة التشاركية والديمقراطية المحلية.

• أهداف المحور الثاني:

- يتعلق المحور للبرنامج بعصرنة وتبسيط الخدمات الإدارية وتتمثل أهداف المحور فيما يلي:
- تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الإدارية الجيدة
- تقليل عبء الإجراءات وتخفيف الإجراءات الإدارية
- تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصال بحيث تكون المعلومات والخدمات متوفرة على شبكة الأنترنت
- تعزيز العمل المشترك بين البلديات بهدف تطوير إجراءات تكميلية تعاونية فعالة بين البلديات بهدف تحقيق تنمية محلية فعالة وتقديم خدمات بجودة عالية.

• أهداف المحور الثالث:

- يتمثل هذا المحور في التخطيط الإستراتيجي بهدف خلق فرص عمل وعائدات مستدامة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأهم أهدافه مايلي:
- استغلال الإمكانيات الاقتصادية الملائمة لكل البلديات النموذجية استنادا إلى مقارنة شاملة ومتكاملة
- تنويع الأنشطة الاقتصادية من أجل مضاعفة فرص نجاح التنمية الاقتصادية
- الترابط والتعاون بين فواعل الإقليم
- إقامة التعاون بين نظام التدريب والجماعات الإقليمية من أجل توفير نهج لتنظيم المشاريع واكتساب أدوات الإدارة وخاصة لفائدة الشباب والنساء
- الكشف عن مجالات الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز قدرات السلطات المحلية من خلال تحسين هياكل التنظيم والتسيير
- تحسين كفاءة وفعالية مشاريع التنمية المحلية.
- تعزيز قدرات الفاعلين المحليين عن طريق تدريب خبراء التنمية المحلية، مشاركين وشركاء
- تعزيز قدرة النساء المنتخبات في مجال الإتصال وإدارة الميزانية
- تعزيز قدرة الشباب في تقييم سياسات التشغيل المحلية وريادة الأعمال
- تزويد المنتخبين المحليين والمجتمع المدني بأدوات وميكانيزمات إدارة وتبادل الخبرات بين الأقاليم
- تعزيز القدرات باقتراح نموذج للحوكمة ونشر الممارسات الجيدة

• أهداف المحور الرابع:

- يشمل المحور الرابع المتمثل في تحسين التسيير المتعدد القطاعات والمستويات للمخاطر الكبرى، الأهداف التالية:
- تدعيم أجهزة التنسيق الموجودة على المستوى الوطني والمحلي.
- إدماج تسيير المخاطر والكوارث في التنمية المحلية وذلك من أجل بناء أقاليم أكثر تكيفا بالاستعداد إلى صيغ جديدة لتخفيض أخطار الكوارث.
- تشجيع مشاركة السكان والمجتمع المدني بجانب السلطات المحلية والوطنية من أجل تسيير إستراتيجية للمخاطر ذات كفاءة ومشاركة مدعمة بأحكام وقائية وتقليل المخاطر الكبرى للاستجابة بشكل أفضل للكوارث الطبيعية.

3.1.3 أطراف وفواعل برنامج كابدال:

- أصحاب المصلحة في برنامج كابدال:

أصحاب المصلحة في برنامج كابدال هي أطراف البرنامج المتمثلة في الدولة الجزائرية من خلال وزارتي الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى السلطات المحلية والبلديات والمجتمع المدني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي: (PNUD, 2018)

جدول (04): أصحاب المصلحة في برنامج كابدال

أصحاب المصلحة	المصالح
وزارة الداخلية	تنفيذ المشروع
وزارة الخارجية	التنسيق والشراكة بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البلديات العشرة	البلديات العشر المختارة والمستهدفة في تنفيذ المشروع
السلطات المحلية	المرافقة وتسهيل تنفيذ المشروع
المجتمع المدني	المشاركة في تنفيذ المشروع
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	شريك في عملية تنفيذ المشروع
الاتحاد الأوروبي	شريك في عملية تنفيذ المشروع

من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر ووثائق برنامج كابدال

- فواعل برنامج كابدال:

يعد فاعلون في برنامج كابدال جميع الأطراف والجهات سواء الرسمية أو غير الرسمية أو حتى الشركاء الدوليين في البرنامج، ويمكننا تقسيم الفواعل في البرنامج إلى فواعل رسمية وفواعل غير رسمية

أولا - الفواعل الرسمية: تتمثل الفواعل الرسمية للبرنامج في الجهات الرسمية المشاركة في تسيير وتنفيذ البرنامج وهي:

- **الحكومة الجزائرية:** ممثلة في وزارتي الداخلية والخارجية، حيث تتولى وزارة الداخلية مهمة تنفيذ المشروع وتعمل وزارة الخارجية على التنسيق مع الشركاء الدوليين المتمثلين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ومفوضية الاتحاد الأوروبي (UE).

- **مفوضية الاتحاد الأوروبي:** بصفتها ممول للبرنامج ومشاركة من حيث المتابعة التي تتكفل بها محلة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، والتي تنسق مع وحدة إدارة البرنامج والمدير الوطني للبرنامج ومنسق البرنامج.

- **وحدة إدارة برنامج كابدال، والمنسقون المحليون للبلديات النموذجية:** برئاسة السيد محمد دحماني المدير الوطني للبرنامج، والذي تتلخص مهمته ومهمة فريق وحدة الإدارة في السهر على التنفيذ المتكامل للبرنامج، وإدارة وتسيير مختلف الأنشطة الخاصة بالبرنامج، بالتشاور مع الشركاء الدوليين ويسهر على تحقيق نتائج البرنامج، وإستراتيجية العمل الموضوعة من قبل الشركاء الثلاث حتى نهاية البرنامج.

- **المنتخبون المحليون:** وهم قادة البرنامج بالتنسيق مع الإدارة المحلية، حيث يقومون بدمج الفواعل المحلية الأخرى من مجتمع مدني ومواطنين ومتعاملين اقتصاديين في إدارة بلدياتهم، بداية من التخطيط، مما يؤدي إلى تشكل رؤية متسقة لمستقبل البلدية في إطار برنامج كابدال، ويتم تعزيز قدراتهم بحيث يصبحون هم من يحركون ويدفعون الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية من خلال تقاسم سلطة اتخاذ القرار مع ساكنة البلدية، لتعزيز الثقة المتبادلة بين الإدارة المحلية والمواطنين بالخصوص وإعطاء دور خاص وبناء خطة محددة لتعزيز قدرات النساء المنتخبات . (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

ثانيا - الفواعل غير الرسمية:

• منظمات المجتمع المدني:

تعد الجمعيات المحلية من أهم أطراف الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، فهي المؤسسات التي تتيح مشاركة المواطن المحلي من خلال ما تقدمه له من فرص المشاركة والاستشارة والمساعدات، إذ تساهم الجمعيات كفاعل أساسي من فاعلي الديمقراطية التشاركية في خدمة أهداف التنمية المحلية، ومنظمات المجتمع المدني من أول المستفيدين من البرنامج الذي يستهدف تعزيز تمثيلهم، وروابطهم مع السكان المستهدفين بالتنمية المحلية، وخبراتهم في مجال عملهم، وقدرتهم على إدارة مؤسساتهم والمشاريع التي يقودونها، وتنسيق أعمالهم مع عمليات التنمية المحلية والجهات الفاعلة، فمن خلال برنامج كابدال تشارك منظمات المجتمع المدني بنشاط وعلى أساس رؤية إستراتيجية حقيقية للتنمية المحلية في إدارة الشؤون البلدية، حيث تعمل الجمعيات ولجان الأحياء ومنظمات المجتمع المدني الأخرى على الدفاع عن مصالح مختلف فئات الساكنة المحلية، وتنقل تجاربهم وخبراتهم في مجال عملهم في إطار حوكمة محلية منسقة. (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

وتتيح مقارنة الحكامة المحلية التشاركية التي يروج لها كابدال للمجتمع المدني دورا رئيسيا في مسار التنمية البلدية، من خلال مشاركة أكثر نشاطا وفعالية في مسارات الحكامة والتنمية المحلية من ناحية، وتنفيذ مشاريع جمعوية تنموية لها تأثير على التنمية المحلية الاقتصادية من جهة أخرى. (برنامج كابدال يطلق حاضنته الثانية للمشاريع الجمعوية على مستوى 8 بلديات نموذجية، 2020)

وقد تم تصنيف منظمات المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية حسب قدراتها إلى فئات، وذلك لأجل تحديد طبيعة مشاركتها في البرنامج، وتحديد طبيعة استفادة كل فئة من الدعم الملائم مع مستوى التصنيف الخاص بها.

• المتعاملون الاقتصاديون:

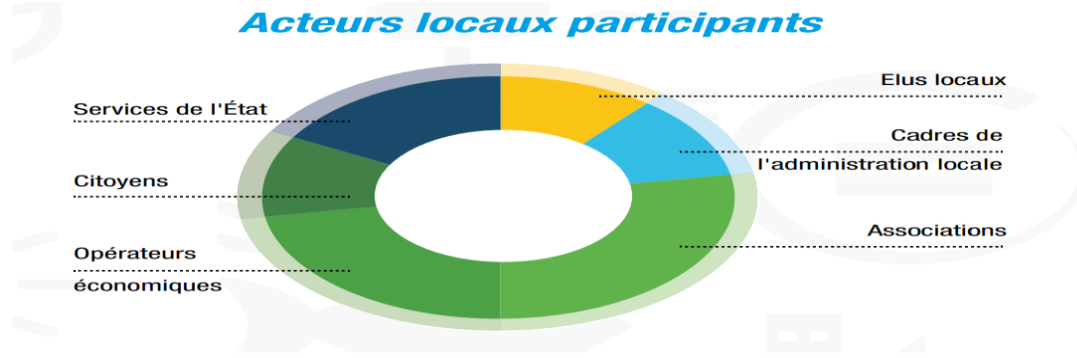
المتعاملون الاقتصاديون هم المستثمرون من القطاع الخاص الذين يتلقون التمويل من البرنامج حيث يعملون مع السلطات المحلية والوطنية لتحقيق رؤية متماسكة للتنمية الاقتصادية المحلية ويساهمون في إنجاح خطة البرنامج من خلال استثماراتهم الخاصة، ولذلك يجب عليهم المشاركة في تحديد تلك الرؤية، حيث يتوجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات والمزارعين والمربين والصيادين والحرفيين والتجار أو الفاعلين في السياحة، إذ يساهم جميعهم ويلتزمون برؤية مستقبل

بلديتهم، بحيث يتم توجيه جميع الجهود العامة والخاصة في نفس الاتجاه حتى تصبح هذه الرؤية حقيقة.

• المواطنون:

يعتبر المواطنون من أهم فاعلي البرنامج لاسيما فئتي الشباب والنساء، باعتبار الشباب الشريحة الأكبر من عدد السكان، والنساء قوة تمثل نصف المجتمع، وهي التي تقوم بنشأة النصف الآخر منه، سواء كانوا منظمين بشكل مباشر في الحوكمة المحلية المتسقة التي أنشأها برنامج كابدال أو باسمهم الخاص، يتعلمون كيفية إدارة الشؤون المحلية، ويشاركون طلباتهم وتفضيلاتهم وأرائهم، ويقدمون خبراتهم الشخصية ورؤيتهم التي تتشكل ضمن الفضاء المحلي لبلديتهم، وبالتالي يشاركون في تفعيل التنمية المحلية.

الشكل (04) : فواعل برنامج كابدال على المستوى المحلي



المصدر: (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

وعموما يتم حشد فواعل التنمية المحلية من خلال إشراكهم في وضع المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، حيث يكرس ذلك نهج التنمية المحلية من أسفل إلى أعلى، والذي يركز على تعبئة قدرات الفاعلين المحليين من خلال تبني نهج تشاركي قائم على تجميع الأفكار والموارد والجهود مما يخلق دائرة تنسيق البرامج والتعاون بين كل الجهات الفاعلة وأعمالها ويمكن من تحسين النتائج المرجوة على مستوى البلدية.

2.3 المحاور الكبرى لبرنامج كابدال:

إن مقارنة برنامج كابدال " ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية " تسعى إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تعبئة وتسخير كل الموارد والطاقات البشرية، وقد تضمن برنامج كابدال أربع محاور رئيسية تمثلت في:

- الديمقراطية التشاركية
- تحسين وعصرنة المرفق العام
- التنمية الاقتصادية المحلية
- تسيير المخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي

الشكل (05) : المحاور الكبرى لبرنامج كابدال

محاور برنامج كابدال:

1. تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير البلديات (الديمقراطية التشاركية): ميثاق المشاركة المواطنية، المجالس الاستشارية البلدية، تعزيز التنسيق بين المجالس الشعبية البلدية والمجالس الاستشارية البلدية، المصالح التقنية للدائرة، دعم الولاية للبلديات؛
2. تعزيز التخطيط الاستراتيجي، لا سيما من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية: الإعداد التشاركي للمخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، دعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ، تعزيز التنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص.
3. عصرنة الخدمات العمومية: منصة الافتراضية المواطنية و الشباك الموحد.
4. تسيير المخاطر: اشراك السكان في تسيير المخاطر، تكوين الفاعلين في تسيير المخاطر، دمج المخاطر الرئيسية في التخطيط، تعزيز التنسيق بين المستويات (البلدية، الدائرة، الولاية، المستوى الوطني) والقطاعات لتسيير المخاطر.

المصدر: (كابدال، 2018)

1.2.3 الديمقراطية المحلية والعمل المشترك للفاعلين المحليين:

من أهم المحاور المكونة لبرنامج كابدال القائم على إدماج المقاربة التشاركية في الفعل التنموي المحلي محور الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين، فمن خلال العمل المشترك بين الفاعلين يتم إنشاء آليات دائمة لمشاركة الجهات الفاعلة من مجتمع مدني ومواطنين ومتعاملين اقتصاديين، وبشكل خاص الشباب والنساء إلى جانب السلطات المحلية من مسؤولين منتخبين ومسؤولين إداريين، حيث يشارك جميع الفاعلين في إدارة شؤون البلدية، من خلال تحديد آليات التشارك من قبل الفاعلين أنفسهم بطريقة متسقة وتوافقية، ليتم بعد ذلك إضفاء الطابع المؤسسي

عليها من خلال المداولات من قبل المجلس الشعبي البلدي "الميثاق البلدي لمشاركة المواطنين". (PNUD, 2018)

وكما أوردنا سابقا فقد أورد المشرع الجزائري في قانون البلدية 11 - 10 بابا يتعلق بالديمقراطية التشاركية بعنوان " مشاركة المواطنين في إدارة شؤون البلدية "، وكما أوردت المادتين (11) و(12) من نفس القانون، لابد من إبلاغ المواطنين والتشاور معهم حول خيارات وأولويات التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكنها أيضا أن تقدم أمام المواطنين عرضا تقديميا عن الأنشطة السنوية للهيئة البلدية، كما يضمن وضع إطار مناسب للمبادرات المحلية بهدف إثارة اهتمام المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية (قانون البلدية، 2011)، كما أن هناك عدد من قوانين التسيير التشاركي متعلقة بقطاعات أخرى والتي يتم وضعها بالتعاون مع السلطات المحلية :

- وزارة الداخلية: المساهمة المالية في المخطط البلدي للتنمية (PCD)
 - وزارة الفلاحة: برنامج التنمية الريفية المندمجة
 - وزارة التضامن الوطني: التنمية الاجتماعية، القرب والتضامن
 - وزارة تهيئة الإقليم: عقود التنمية
 - قطاعات متعددة: البرنامج القطاعي غير الممركز
 - ولاية الجزائر: اللجنة التنسيقية للنظافة والصرف الصحي وحماية البيئة
- بالإضافة إلى العديد من القوانين التي تفتح المجال للجمعيات للدفاع عن التدخل في شؤون الخدمة العمومية، وبالتالي فإن التشريع فتح إمكانيات الإدارة التشاركية، التي لم يتم تعميمها على جميع البلديات عبر الوطن، وعليه تعتبر مقارنة برنامج كابدال مناسبة لتطبيق المقاربة التشاركية وممارسة الديمقراطية التشاركية على مستوى البلديات النموذجية.

وبغض النظر عن بعض التجارب الناجحة والتي يعود الفضل فيها إلى إرادة بعض المنتخبين المحليين، فإن التسيير التشاركي لم يتم تنفيذه بشكل كاف حيث يتم في أحسن الأحوال استشارة المجتمع المدني في المراحل الأولى للتعبير عن الاحتياجات، وفي المراحل النهائية للقيام بالتنفيذ ولكون المسؤولين المحليين منتخبين وإداريين لا يتقنون منهجية الإدارة التشاركية بمختلف أبعادها الثقافية والإستراتيجية والتنظيمية والإدارية بما فيه الكفاية، فإننا نجد مشاركة ضعيفة للمجتمع المدني لعدة أسباب أهمها:

- عدم اعتياد بعض الجمعيات على هذا النوع من العمل.

- تجاهل بعض الجمعيات لأهمية المشاركة وما تتيحه من نتائج لصالح تحقيق التنمية المحلية.
 - عدم وجود بيئة ملائمة لنشاط بعض الجمعيات، ونقص القدرات الإدارية لها.
 - نقص الموارد المالية أو اللوجيستكية لتفعيل مشاركة الجمعيات ودعمها لخوض تجارب تنموية.
- وعلى هذا الأساس جاء برنامج كابدال بمنهجية تشاركية لدعم قدرات الجمعيات المحلية وتفعيل الديمقراطية التشاركية ومشاركة الفاعلين المحليين في التنمية المحلية من خلال الخطوات التالية: (PNUD, 2018)
- تطوير وتوسيع مساحات مشاركة المجتمع المدني الهادفة إلى تطوير الديمقراطية التشاركية ودعم الحوكمة المحلية، وهذا ينطوي على بناء قدرات الفاعلين المحليين بهدف تحقيق تنمية محلية متكاملة حيث يعد التسيير التشاركي أساسيا في الحوكمة المحلية.
 - بعث مشاركة المواطنين التي تعتبر جزء من تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية، والتي تعد أساس التنمية البشرية المحلية المتكاملة، ويكون ذلك بالتنسيق بين مختلف قطاعات النشاط، ومختلف المستويات، كما تقوم على التفاعل بين مختلف أطراف التنمية المحلية من سلطات محلية، مجتمع مدني، قطاع خاص، قطاع أكاديمي وغيرها.
 - تعزيز مشاركة وإدماج النساء والشباب في مختلف مراحل التنمية المحلية، ويستهدف ذلك على وجه الخصوص التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهاتين الشريحتين، وبناء قدراتهما من خلال التدريب، وتنفيذ مشاريع مشتركة بين السلطات المحلية والمجتمع المدني.
 - تعزيز مشاركة المجتمع المدني كشريك في مشاريع التنمية المحلية، حيث يتم وضع آليات التعاون وتعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف الجهات الفاعلة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- يستهدف محور " الديمقراطية التشاركية " إنشاء نموذج للحوكمة التشاركية ونشر الممارسات الجيدة على مستوى البلديات النموذجية، يضمن مشاركة أكبر للمجتمع المدني باعتباره شريك في مشاريع التنمية المحلية، ويؤسس لآليات جديدة للتعاون والشراكة بين مختلف الفاعلين، وبالتالي تعزيز وتوطيد الثقة المتبادلة بينهم والتماسك الاجتماعي على مستوى البلدية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017)
- ويساهم فاعلو المجتمع المدني في إدارة الشؤون المحلية العامة، في جميع مراحل عملية الحوكمة التشاركية، حيث يشاركون في عملية التشخيص الإقليمي التشاركي والتخطيط الإستراتيجي وتحديد أولويات التنمية وإدارة المشروع المحلي، فضلا عن إدارة الخدمات العامة ومتابعة وتقييم برامج

التنمية المحلية، وتقوم البلدية مع هؤلاء الفاعلين بشكل مشترك وبطريقة منسقة بوضع " ميثاق بلدي لمشاركة المواطنين " تتحدد في نطاقه أشكال وآليات مشاركة المواطنين، وكذلك طرق تمثيل المجتمع المدني. (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

ويتعلق الأمر من خلال هذا المحور بوضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني والمواطنين وبالأخص النساء والشباب والمتعاملين الاقتصاديين، إلى جانب السلطات المحلية في إدارة شؤون البلدية، ويتم تحديد هذه الآليات بشكل مشترك من قبل الفاعلين أنفسهم، بطريقة تشاورية وتوافقية ليتم بعد ذلك تأسيسها عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي عبر "ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة". (PNUD, M. E., 2017)

بعد وضع هذا الإطار التشاركي ستتاح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي للمشاركة جنبا إلى جنب مع المجلس المنتخب عبر هيئات تشاورية لتحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط لمستقبل البلدية، وذلك من خلال توجيهاتهم في مجالي التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية عبر إعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية، ولتحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية المحلية، والتنفيذ المشترك لبعض المشاريع في إطار شراكة محلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية، وأخيرا المتابعة والتقييم التشاركيين للمشاريع وأثرها على التنمية البلدية. (كابدال شراكة ثلاثية مبتكرة، 2017)

وفي هذا الإطار تم إنشاء لجان محلية منتدبة مكونة من 23 عضو على الأقل، يمثلون مختلف شرائح المجتمع بالبلديات النموذجية على غرار المنتخبين المحليين، المواطنين، موظفي إدارة، لجان الأحياء والفاعلين الاقتصاديين، وتتمثل مهمة هذه اللجان في المساهمة والعمل على إثراء التشخيص الإقليمي لمكونات كل بلدية والنقائص التي تعاني منها.

تؤثر هذه اللجان على المجلس البلدي المنتخب بغرض تبني الديمقراطية التشاركية، فهذه الأخيرة تعد مكملا ضروريا للمجلس لاتخاذ أفضل القرارات، وهو ما أكده وزير الداخلية السابق، حيث أوضح أنه بإمكان المجالس المنتخبة والإدارة المحلية بالبلديات العشر النموذجية التخلي عن اتخاذ القرارات بصفة انفرادية، من خلال تقبل الإصغاء واحترام آراء المواطنين وأخذها بعين الاعتبار. (أمنية، 2018، ص 120-121)، وعليه ستسمح هذه المشاركة المواطنة بغرس وتعزيز الثقة بين كل الفاعلين في الحياة العامة والمحلية، وتوطيد التماسك الاجتماعي.

2.2.3 عصرنة وتبسيط الخدمات الإدارية العمومية :

يسعى برنامج كابدال من خلال محور تحسين أداء وعصرنة المرفق العام إلى عصرنة وتبسيط الخدمات الإدارية بهدف تحسين عمل الإدارة البلدية، وحصول المواطنين على خدماتهم واحتياجاتهم في أحسن الظروف وفي أقرب الآجال وبصفة دائمة، فمن خلال عملية عصرنة وتبسيط الخدمات الإدارية يتم تقديم خدمات إدارية ذات جودة، حيث يدعم برنامج " كابدال " تحديث الإدارة المحلية الذي تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على تنفيذه ، وذلك بمرافقة البلديات في مسارها لتلبية احتياجات المواطنين على أفضل وجه وبصفة مستدامة من جهة، ومن جهة أخرى مرافقة المجتمع المدني لتمكينه من دعم الإدارة في تقديم الخدمات العمومية، وذلك بإنشاء الشباك الموحد للخدمة العمومية البلدية، وتطوير استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال لتبسيط الإجراءات، وترقية التعاون اللامركزي ما بين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على المستوى المحلي، وكذا تعزيز أوجه تضافر الجهود في العمل وتحقيق الوفرة والتنمية.

لطالما كان الإصلاح الإداري قضية مستورة ومتكررة منذ استقلال البلاد، مع إنشاء وزارات مكرسة لتحديث وإصلاح الإدارة، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات فيما يتعلق بتبسيط الوصول إلى الخدمات الإدارية وتبسيط الإجراءات والشكليات على مستوى البلدية.(PNUD, 2018) وعليه جاء برنامج كابدال من خلال هذا المحور ليرافق المجهودات المبذولة من قبل الدولة متمثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب المواطن من الخدمات الإدارية، كما يدعم البرنامج أنشطة التكوين لفائدة الأعوان الإداريين ويعمل على تطوير وسائل جديدة لتسيير وتقديم الخدمات العمومية لاسيما الخدمات الإلكترونية، وكذلك أنشطة الإعلام والتوعية الموجهة للمواطنين.

ويستهدف برنامج كابدال من خلال هذا المحور العمل من ثلاث زوايا متمثلة فيما يأتي :

- وضع أدوات لتبسيط الإجراءات الإدارية واستحداث تنظيم أفضل للإدارة المحلية خصوصا ما يتعلق بخدمات المرفق العام

- مرافقة التطور في استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتجسيد مشروع البلدية الإلكترونية، ففي هذا الإطار ستحصل البلديات النموذجية على بنوك معلومات وأنظمة معلوماتية لتسيير مختلف الخدمات البلدية، وكذا على شبكة داخلية تربطها بمصالح الدائرة والولاية.

• مساهمة البرنامج في تطوير مسار التعاون ما بين البلديات كوسيلة لعصرنة الإدارة وتطوير التكامل بين الجماعات الإقليمية غايته دعم حركية متجانسة في العمل وتحقيق اقتصاديات سلمية وضمان أكثر فعالية للحكامة المحلية.

ففيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا تزال الإدارة الإلكترونية في مهبها وتستحق تعزيزها من الناحية القانونية والعملية، إذ تم تنفيذ القليل من العمليات بشكل كامل، وهي رقمنة الحالة المدنية والملف الوطني للبطاقات الرمادية بالنسبة للخدمات عبر الأنترنت، ويوفر موقع وزارة الداخلية الوصول إلى المعلومات وتنزيل النماذج الإدارية وتعبئتها عبر الأنترنت، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية، على وجه الخصوص مواقع تفاعلية للخدمة العمومية للمواطنين على مستوى البلديات. (PNUD, 2018)

في نفس الإطار نصت المواد من 215 إلى 217 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية على أحكام خاصة بهذا الشأن، وعلى ضرورة التعاون بين البلديات، من حيث السماح لبلديتين أو أكثر من البلديات المجاورة بتوحيد الجهود لتطوير أقاليمها بشكل مشترك وإدارة وتوفير الخدمات العامة المحلية حيث يتم تجميع الموارد وإنشاء خدمات ومؤسسات عامة مشتركة، غير أن الإطار القانوني يفتقد لنصوص تنظيمية لتطبيق التعاون المنصوص عليه في القانون بين البلديات.

ويرتكز عمل البرنامج من خلال هذا المحور على فكرة تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة من قبل الإدارة المختصة، بالإضافة إلى العمل على التحسين المستمر لهذه الخدمات على المدى الطويل بطريقة مستدامة، ودعم المجتمع المدني في شراكته مع الإدارة لتطوير الخدمة العمومية بشكل أفضل وعليه عمد البرنامج إلى تحليل أداء الإدارة المحلية في البلديات النموذجية مما يتيح تحديد الصعوبات الرئيسية والإجراءات التي يجب اتخاذها لتعزيز قدرة الاستجابة للإدارة المحلية، هذا التحليل الذي تم بطريقة تشاركية بهدف إتاحة أدوات لتجريب البلديات مثل أدلة تبسيط الإجراءات والشكليات، الشباك الموحد وغيرها، وتكون كل هذه الإجراءات مسبوقة بإجراءات إعلامية، وتوعية من أجل إعداد موظفي الإدارة وحملهم على قبول هذه التغييرات، من خلال تدريبهم وتكوينهم في هذا المجال.

ويتم من خلال هذا المحور دعم تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات، وبشكل خاص إنشاء بلديات إلكترونية داخل البلديات النموذجية حيث ستحصل هذه البلديات في إطار مشروع البلدية الإلكترونية على قواعد بيانات وأنظمة إدارة تكنولوجيا المعلومات لمختلف الخدمات البلدية (الحالة المدنية، الممتلكات، الميزانية، المحاسبة، تخطيط المدن...)، وإعداد شبكة محلية متصلة بكل من

الدائرة والولاية، ليكون التفاعل مع المواطنين بشكل عام، والمجتمع المدني بشكل خاص من خلال إنشاء منصة افتراضية، ويكون موقع البلدية على شبكة الأنترنت إعلاميا وتفاعليا، وبعدها يصبح تبادلًا للمعاملات، كما يمكن النظر في إنشاء محطات معلومات تفاعلية لخدمة المواطنين .

إن اهتمام البرنامج بمحور عصرنة الإدارة المحلية وتبسيط خدمات المرفق العام جاء ضمن توجه الحكومة الجزائرية التي أدرجت في مشروعها هذه المقاربة على كل المستويات سواء المركزية والمحلية، بتوفير المرافقة للإدارة لتمكينها من تلبية احتياجات المواطنين على أحسن وجه وبصفة مستدامة، وتحسين خدمة المرفق العام المحلي سواء خدمات عامة ذات طابع إداري بحت، أو خدمات تقنية جوارية كصرف المياه، الإنارة العمومية... إلخ من تقنيات تسيير الفضاء الحضري وخدمات عمومية ذات طابع تربوي، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، تنموي. (دحمان، 2018)

ومن أهم الأنشطة التي أدرجها البرنامج في مجال عصرنة المرفق العام وتبسيط خدمات الإدارة العمومية:

- إنشاء الشباك الموحد للخدمة العمومية البلدية، لتقريب المواطن من الخدمات الإدارية وتسهيل تقديم هذه الخدمات.
- إعداد مخطط تكويني متعدد المستويات لفائدة الأعوان الإداريين المكلفين بتقديم الخدمات الإدارية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تبسيط الإجراءات الإدارية عصرنة أساليب العمل الإداري.
- المضي في مشروع البلدية الإلكترونية على مستوى كل بلدية نموذجية من خلال إتاحة خدمات إلكترونية على مواقع تفاعلية وخدماتية وإعلامية.
- العمل المشترك بين البلديات من خلال التنسيق وتبادل الخبرات، وبعث أوجه التكامل على المستوى الإقليمي، وسيساهم البرنامج في ترقية التعاون بين البلديات كسبيل لتطوير التكامل في الخدمة العمومية، وتعزيز التعاون في العمل وتحقيق الاقتصاديات السلمية. (PNUD, 2018)

3.2.3 التنمية الاقتصادية المحلية:

توجه برنامج كابدال لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية المحلية على أساس المشروعات الاقتصادية وخلق رؤوس الأموال ومحاولة زيادة توسيع القاعدة الاقتصادية وفرص الاستثمار والابتكار فضلا عن مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الجماعات الإقليمية.

وفي هذا يشير البنك الدولي إلى أهمية وفاعلية العمل الذي يمكن للجماعات المحلية أن تقوم به لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، هو تحسين كفاءة العمليات التنظيمية والرقابية والإجراءات العملية التي تفرضها السلطات المحلية ذاتها على النشاط الاقتصادي، وتشير مختلف التجارب الجديدة إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تتحقق من خلال تبني تخطيط استراتيجي يشكل أحد العناصر لخطّة أكبر للتنمية الإستراتيجية التي تشمل عناصر اجتماعية وبيئية، وتوفر إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية الفرصة للتركيز على تدعيم الاقتصاد المحلي وتعزيز القدرات المحلية، ويتراوح الإطار الزمني لتنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية، بين ثلاث إلى ثماني سنوات ويشمل خطط سنوية للتنفيذ. (البنك الدولي، 2004)

وطبقا لذلك جاءت خطة برنامج كابدال التي تركز على تحقيق النتائج في البلديات النموذجية ويتمثل الهدف الإستراتيجي لمحور التنمية الاقتصادية المحلية في المساهمة في اقتصاد محلي داعم ومتنوع، وخلق فرص عمل ودخل مستدام، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال إعادة تأهيل وظيفة التخطيط الإستراتيجي المحلي وتعزيزها، مما يسمح للبلديات بالانتقال من المنطق السلبي للمساعدة واستهلاك الميزانية إلى منطق نشط لإنتاج الثروة وتكوين الدخل. (PNUD, M. E., 2017)

ويبرهن التخطيط المحلي بدعم من كابدال من خلال بناء رؤية للتنمية المجتمعية المشتركة بين مختلف الجهات الفاعلة، ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تستثمر الإمكانيات الداخلية لإقليم البلدية المعنية، وترصد جميع إمكانيات التعاون مع الأقاليم الأخرى من أجل تعزيزها وتطويرها، وبالتالي تشارك السلطات المحلية والجهات الفاعلة الاقتصادية العامة والخاصة والمجتمع المدني بدعم من برنامج " كابدال " للتفكير في تحديد الإمكانيات الاقتصادية للبلديات بشكل مشترك، ووسائل استغلالها الكامل لتنفيذ المبادرات الملموسة المعززة للاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل مستدام، وتحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين الشركات نفسها، لتطوير روابط بين القطاع الاقتصادي ونظام التدريب، وإنشاء نظام ابتكار محلي من أجل التنمية.

وعلى هذا الأساس تم وضع العديد من آليات التنمية الاقتصادية، منها المخطط البلدي للتنمية المخصص للبلديات بشكل خاص، وبغض النظر عن مشاريع الدولة للهيكلة والبنية التحتية والإسكان والمرافق العامة، نجد عمل البلديات يقتصر في مجال التنمية المحلية على المشاريع الصغيرة، ذات الأولوية وفقا للمخطط البلدي للتنمية والذي يعد خطة عمل سنوية موجهة، تعمل في مجالات محدودة وبالنظر إلى قلة المشاريع المحلية التي تهدف إلى تكوين الثروة أو الدخل المستدام، مما ينتج آثارا

سلبية للعمالة غير المنتجة، دون أن يكون هناك أي تطور ملموس للقطاع الخاص أو تقليص للفجوات أو الإختلالات بين البلديات، مع غياب شبه تام للمجتمع المدني، تظهر الأهمية الكبيرة للتخطيط الإستراتيجي من أجل التنمية المحلية الاقتصادية المحلية.

ويحدد مسار التخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية من خلال: (PNUD, 2018)

- تحديد ورصد الإمكانيات الذاتية والقدرات الخاصة بالبلديات.
 - تحديد النهج الإستراتيجي من حيث نقاط القوة والفرص، والقيود والتهديدات.
 - تحديد القطاعات الواعدة الواجب التركيز عليها.
 - الإجراءات اللازمة لتعزيز الطاقات المتوفرة.
 - دعم وإنشاء وتعزيز الشركات العاملة في مختلف القطاعات.
 - احتمالات العمل المشترك مع الأقاليم الأخرى، ومساهمات التعاون اللامركزي.
 - العمل على إدماج الشباب والنساء في العمل التنموي المحلي.
- كما يعمل برنامج كابدال من خلال محور التنمية الاقتصادية المحلية على إتباع الخطوات التالية:
- استغلال الإمكانيات الاقتصادية للبلديات النموذجية من خلال التعرف على إمكانيات كل إقليم ثم وضع تخطيط إستراتيجي لخلق الثروة ورفع الدخل على أساس مقارنة شاملة ومتكاملة.
 - التنويع الاقتصادي لزيادة فرص نجاح التنمية المحلية.
 - التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال التكوين والتدريب في مجال الاستثمار المحلي والمقاولاتية وأدوات التسيير الجديدة والمبتكرة.
 - إقامة تعاون بين نظام التدريب والسلطات المحلية لتوفير نهج ريادي واكتساب أدوات الإدارة وخاصة للشباب والنساء.
 - تحديد المجالات الممكنة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - إعداد الخطة الإستراتيجية لتنفيذ المشاريع المحددة حسب الأولوية والمدرجة في المخطط البلدي (PCD)، بالتنسيق مع مختلف المستويات العليا.
 - تعزيز قدرات السلطات المحلية من خلال تحسين الهياكل التنظيمية والإدارية، قصد رفع جودة الخدمات وتهيئة الجو المناسب للفاعلين الاقتصاديين للاستثمار، وتوجيههم طبقا لأولويات التنمية ودعم القطاعات الإستراتيجية، وخطة المخطط البلدي للتنمية.
 - متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية للمشاريع الموجهة للتنمية الاقتصادية المحلية.

4.2.3 تسيير المخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي:

تعد الجزائر من الدول المعرضة لعدد من الأخطار الكبرى، نظرا لموقعها الجغرافي وهشاشة بنية أغلب المدن والأحياء الجزائرية، حيث سجلت الكثير من الظواهر الطبيعية التي خلفت آثارا سلبية أهمها الزلازل والفيضانات وحرائق الغابات، التي خلفت خسائر بشرية وأضرار مادية كبيرة، وهذا يستدعي تطوير استراتيجيات عمل وأساليب متطورة لتسيير الأزمة خلال التعرض لهذه الأخطار.

وقد حدد القانون 04-20 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الكوارث وتسييرها في إطار التنمية المستدامة ماهية الأطار الكبرى وعدد مختلف الأخطار التي تعد أخطارا كبرى يجب مجابهتها، حيث اعتبر الخطر الكبير كل خطر يشكل تهديد محتمل للإنسان والبيئة يحدث بشكل طارئ بسبب ظاهرة طبيعية استثنائية أو بفعل نشاط إنساني.

وضعت الجزائر نظام وطني لتسيير المخاطر الكبرى، ترافقه تدابير محلية على مستوى الجماعات المحلية، والهدف الإستراتيجي لمحو تسيير المخاطر البيئية الكبرى الذي جاء به برنامج كابدال على المستوى المحلي هو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي، من أجل دعم مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر البيئية، وبالتالي ضمان استدامة العمل التنموي، ويمر هذا التعزيز عن طريق إدماج بعد المخاطر البيئية في التخطيط الإستراتيجي المحلي من جهة، ومن جهة أخرى عبر تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها. (كابدال شركة ثلاثية مبتكرة، 2017)

وتحاول الجزائر أن تشكل نظاما فعالا منظما في التعامل مع الكوارث بالنظر إلى نظامها الفعال المهيكل حول مؤسسات الدولة والجماعات الإقليمية وهيئات التنسيق متعددة القطاعات، مثل المفوضية الوطنية للمخاطر الكبرى، ويتعلق الأمر هنا بتعزيز هذا النظام الوطني في بعده المحلي، مما يرفع من مرونة الأقاليم في مواجهة المخاطر الكبرى، لضمان استدامة إجراءات التنمية البشرية المحلية وبالنظر إلى تكرار الكوارث الطبيعية على المستوى المحلي، يستوجب هذا المسعى إيجاد نهج متكامل لإدارة المخاطر الكبرى.

ويتكفل برنامج كابدال بإدارة المخاطر من خلال الوقاية والتأهب والإنذار المبكر والتعافي المبكر، فضلاً عن ارتباطها بالحوكمة، حيث يتم بناء قدرات الفاعلين المحليين فيما يخص المخاطر على المستوى المحلي وهذا بالتلاحم مع الإطار المؤسسي والعمليات الوطنية، كذلك من خلال

أساليب مبتكرة في مجال إدارة المخاطر الكبرى (تحديد تشاركي للمخاطر، إيجاد مناهج مبتكرة للإنذار والاسترداد المبكر). (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2017)

يتم تناول أهداف المكونين الأول والثالث لإدارة المخاطر مع تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية من حيث المخاطر على مستوى البلديات، بما يتماشى مع الإطار المؤسسي والعمليات الوطنية، وتتخذ في الاعتبار الأساليب المبتكرة في مجال إدارة المخاطر الرئيسية من خلال التحديد التشاركي للمخاطر والنهج المبتكر للإنذار المبكر والإنعاش المبكر في المناطق المتأثرة، ويتكفل برنامج " كابدال " بإدارة المخاطر البيئية الكبرى من خلال أساليب مبتكرة تتمثل فيما يلي:

- تعزيز هيئات التنسيق الموجودة على المستويين المحلي والوطني
- ترقية مشاركة المواطنين والمجتمع المدني إلى جانب الجماعات الإقليمية والسلطات الوطنية وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية لضمان التسيير الإستراتيجي الفعال والمشارك للمخاطر الكبرى والكوارث.
- محاولة وضع نظم للوقاية والحد من حدوث المخاطر والتصدي المبكر للكوارث الطبيعية ويتم في إطار هذا المحور تنفيذ الأنشطة التالية:
- تكوين الفاعلين المحليين في إدماج تسيير المخاطر ضمن التخطيط الإستراتيجي المحلي
- المرافقة من طرف الخبراء الوطنيين والدوليين في مجال تسيير المخاطر، وتحسيس المواطنين حول إشكاليات المخاطر والكوارث.
- تنصيب وحدات محلية لتسيير المخاطر والكوارث في كل بلدية نموذجية
- إعداد دليل للتسيير التشاركي للمخاطر وتنفيذ مشاريع نموذجية للحد منها طبقا للتخطيط المحلي
- إدراج نظام معلوماتي لتسيير المخاطر والكوارث ضمن مشروع البلدية الإلكترونية.

3.3 آلية عمل برنامج كابدال:

تشير آلية عمل أي برنامج إلى الطريقة التي يعتمد عليها القائمون على هذا البرنامج لتحويل الأهداف المسطرة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، من خلال تحديد كيفية تنفيذ المهام والعمليات المقرر تنفيذها عند الانطلاقة، وخلال مسار التنفيذ، وقد اعتمد برنامج كابدال آلية عمل قائمة على مقارنة مبتكرة وجديدة نسبيا في بيئة الجماعات المحلية بالجزائر، استهلها بوضع تشخيص إقليمي تشاركي للبلديات النموذجية محل التطبيق، ثم إعداد رؤية إستراتيجية لكل بلدية، والمضي في إعداد المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، بالموازاة مع تكوين الفاعلين المحليين حول آليات العمل ومرافقتهم في تنفيذ مشاريع تنمية محلية.

1.3.3 التشخيص الإقليمي التشاركي:

يعد التشخيص الإقليمي التشاركي أولى خطوات برنامج كابدال، وهو عبارة عن توصيف للحالة الراهنة للبلديات النموذجية ودراسة لحالة الحكامة بها، وكيفية تسيير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية، وتسيير المخاطر البيئية فيها، ويقوم بهذه العملية فريق من الخبراء من المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان والتنمية تحت إشراف وحدة تسيير مشروع كابدال.

- تعريف التشخيص الإقليمي التشاركي :

تتكون خطوة التشخيص الإقليمي من توليد وتبادل المعرفة حول إقليم البلدية بجميع أبعاده، وبناء فهم مشترك لكل الاتجاهات المرصودة والديناميكيات المحلية بالإضافة إلى التحديات والفرص، ففي البداية تنطلق عملية التشخيص من إجراء جرد أو مسح شامل للبلدية، بينما يشكل الجزء الثاني من العملية محور التشخيص من خلال تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والقيود المتعلقة بتطور البلدية، يضاف إلى ذلك تحديد الأصول والقدرات والموارد التي يمكن تعبئتها، والتي تشكل الأساس الذي يمكن للجهات الفاعلة على أساسه بناء خطة عمل تجعل من الممكن الإستجابة للتحديات وحل المشكلات واغتنام الفرص، بالإضافة إلى تشخيص الظروف المعيشية للسكان المحليين.

يشبه التشخيص عملا بحثيا تطبيقيا ينتقل من التجميع إلى معالجة البيانات وتحليلها ثم كتابة تقرير حول النتائج المتوصل إليها في البحث، يتميز التشخيص بكونه تمرين تشاركي، بالنظر لنوعية العديد من البيانات والتفسير الجمعي الضروري لهذه البيانات للتوصل إلى قراءة مشتركة، حيث يتطلب التخطيط للتنمية معرفة منطلق التنمية، وفهم الوضع الحالي، وهذا هو هدف المرحلة الأولى من التشخيص الإقليمي التشاركي.

حيث يجب أن يعكس وجهة نظر الجميع وأن يدمج مساهماتهم جميعا من حيث الموارد البشرية والمادية والمؤسسية وغيرها، إذ يمثل كل مواطن، وكل تنظيم جزء من ثروة الإقليم، والتشخيص هو الخطوة الأولى نحو اجتماع مختلف فاعلي البلدية الواحدة حول هدف واحد، وهو تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتفعيل التنمية المحلية بها.

- أهداف التشخيص الإقليمي التشاركي:

الهدف الرئيسي للتشخيص هو إتاحة جمع معلومات عديدة عن البلدية، لإعطاء صورة شاملة عنها، إذ يسعى التشخيص إلى تحديد الديناميكيات الجارية في المنطقة بوضوح، حيث أنه يجعل من الممكن إجراء حوار ناشئ بين العديد من الجهات الفاعلة المحلية، أصحاب المصالح، ووجهات نظر مختلفة متباينة مع ما هو عليه في الواقع المحلي، في عمل يستهدف تجميع مختلف التصورات في بيانات وتحليلات مختلف الخبراء الذين تم حشدتهم لهذه العملية.

ويتكون التشخيص الإقليمي للبلدية من سلسلة من أنشطة جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، كما وتقديم الوثائق ورسم الخرائط، مما يمد التشخيص بمعلومات حقيقية وموضوعية ذات أهمية بالنسبة للقائمين على التشخيص، خصوصا الفاعلين المحليين، وهكذا يشارك المواطنون في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال في وصف منطقتهم وحياتهم، لتحديد القضايا التي يجب العمل عليها كأولوية، من خلال التشخيص الإقليمي التشاركي، ومن ثمة إيجاد حلول لتحسين ظروفهم المعيشية ومستوى التنمية المحلية لديهم.

- مراحل إعداد التشخيص الإقليمي التشاركي :

تتلخص مراحل التشخيص الإقليمي التشاركي كما وضعها برنامج كابدال فيما يلي :

• مرحلة جمع البيانات:

يهدف وضع الجرد إلى جمع مجموعة من البيانات تمثل الوضع الحالي واتجاهات التنمية في البلدية، لذلك يجب أن تغطي هذه البيانات عدة سنوات وتسمح بمقارنة البلدية مع البلديات المجاورة والولايات والبيانات الوطنية.

يتم تحليل البيانات ثم تجميعها لتقديم تقرير عن دور البلدية في منطقتها الإقليمية، وعلاقاتها المتبادلة مع البلديات الأخرى، وديناميكيات واتجاهات التنمية الحضرية والإقليمية، ومستوى وإمكانات التنمية البشرية والاقتصادية، وكذلك مستوى جودة خدماتها العامة والإدارية والفنية والاجتماعية، فضلا عن وضعها البيئي، لاسيما إدارة المخاطر الكبرى، إذ تجمع بيانات عن مختلف جوانب الحياة في الفضاء الإقليمي البلدي والنظام الإقليمي، المؤسسات والفواعل المحلية، التنمية الاقتصادية المحلية البيئة، الثقافة، ونوعية حياة المواطنين.

• مرحلة تحليل البيانات:

استنادا إلى البيانات التي تم جمعها في الجرد، يركز تحليل البيانات على فهم أسباب ونتائج ما تم ملاحظته في مختلف المجالات، كما يغطي نقاط القوة والفرص المتاحة للبلدية بالإضافة إلى نقاط ضعفها وقيودها، فيعمق التحليل أسباب وعواقب مختلف العمليات الجارية، لتحديد ما تقوم عليه الحقائق والظواهر التي لوحظت في البيانات الكمية والنوعية، على أساس الفهم الشامل والمشارك لأسباب وعواقب ديناميكيات وعمليات التنمية المحلية، حتى تكون الجهات الفاعلة المحلية قادرة على تنفيذ التخطيط الاستراتيجي القادر على تغيير حياتها وتحسين مستوى معيشة أفرادها، وبمجرد إجراء التشخيص، تتخرط الجهات الفاعلة المحلية في مناقشات مع مختلف المؤسسات المعنية لتعزيز وتطوير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

• مرحلة تلخيص وتدوين التشخيص :

بمجرد جمع البيانات الموجودة في الإقليم وتوثيق المشكلات وتحليلها باستخدام أداة كابدال، من الضروري عمل ملخص للتشخيص، ويضع الأساس للمراحل الموالية من تطوير الرؤية الاستراتيجية والتخطيط، ويعتمد هذا العمل على أربعة جوانب تشكل العوامل الرئيسية التي تؤثر على التنمية في الإقليم.

• **الأصول:** هي العناصر الملموسة أو غير الملموسة التي تجعل المنطقة جذابة وتنافسية، هذه الأصول ذات طبيعة مختلفة، يمكن أن تكون اقتصادية مثل منطقة صناعية أو مركز تجاري رئيسي أو ثقافية مثل التراث التاريخي أو طبيعية الشواطئ أو خدماتية كالمستشفيات أو المدارس عالية الجودة أو الإقليمية كالموقع الجغرافي الجيد، المختلط بين المناطق الحضرية والريفية وغيرها.

• **تجميع الاتجاهات والديناميكيات:** مما يجعل من الممكن فهم التحولات الرئيسية التي لوحظت على مدى السنوات الخمس أو العشر أو الخمس عشرة الماضية على أراضي البلدية ومختلف التغييرات الحاصلة من حيث الاقتصاد مثل إنشاء أو إغلاق الأعمال التجارية، إنشاء أو فقدان الوظائف واستخدام الأعقار مثل الزحف العمراني، وتطوير الطرق، وحركة السكان مثل النزوح وغيرها.

• **السياق الخارجي والبيئة الخارجية:** سواء الفرص أو القيود التي تم تحديدها أثناء جمع البيانات وقراءة مختلف الاتجاهات والديناميكيات، والقيود المتعلقة باستخدام أراضي الإقليم (مثل القوانين واللوائح) أو حتى التهديدات العالمية مثل المناخ، بالإضافة إلى الفرص المتعلقة بالتوجهات الحكومية أو المشاريع الاستثمارية الكبرى، حيث يعد السياق نقطة مهمة في عملية التشخيص.

• **القدرات:** التي تلخص نقاط القوة والضعف مما يمكن من تسليط الضوء على الدوافع التي يمكن للمجتمع أن يعتمد عليها لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، وكذلك الموارد التي يمكن حشدتها، كما يجب أن تلخص القدرات أيضا مختلف القيود أو الحدود التي يمكن أن تضر أو تبطل

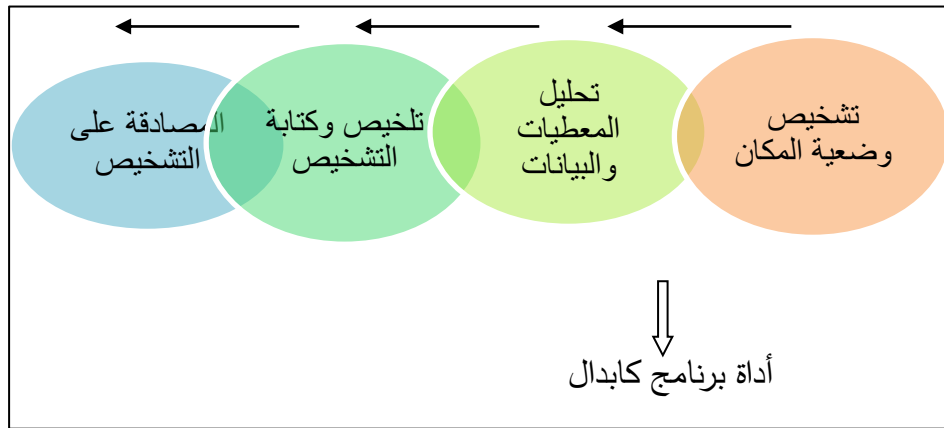
جهود التنمية، إلى جانب الجوانب الملموسة مثل الموارد المتاحة (الخبرة والأنظمة وغيرها) ، كما تعتمد القدرات في الغالب على عناصر غير ملموسة مثل القيادة والتعاون وروح المبادرة والابتكار .

• مرحلة المصادقة على التشخيص :

كجزء من عملية الجمع والتحليل التي يتم إجراؤها داخل الوحدة التشغيلية واللجنة التوجيهية، فإن مرحلة الاسترداد مهمة لأنها تتيح التحقق من التشخيص من قبل جميع الجهات الفاعلة في الإقليم وبوضع المقترحات والتوصيات التي تم جمعها تتمكن اللجنة التوجيهية من تنمة المراحل التالية للتشخيص من رؤية وتخطيط، كما أن التحقق من صحة التشخيص من قبل الجهات المحلية يمكن من تحديد الأخطاء في البيانات التي تم جمعها والتأكد من جودتها، وتحديد القضايا أو المعايير أو المؤشرات التي تم حذفها، والتحقق من صحة الاتساق بين البيانات الواقعية (الكمية) وتصورات أصحاب المصلحة (النوعية).

بعد ورشة العمل، يمكن للخبراء إنتاج وثيقة شاملة وواضحة تعرض حالة تطور البلدية تسمى التشخيص الإقليمي التشاركي للبلدية، حيث يجب أن تتم الموافقة على هذه الوثيقة من قبل اللجنة التوجيهية، وقد تم وضع مخطط لمراحل إعداد التشخيص الإقليمي التشاركي يمكن ترجمته في الشكل التالي:

الشكل (06): مراحل إعداد التشخيص الإقليمي التشاركي



من إعداد الطالبة بالإعتماد على دليل إعداد المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد ومن خلال مشاركة مختلف الفاعلين المحليين، مؤسساتيين، مجتمع مدني، يمكن معرفة وإدراك وتقدير نمط الحكامة المطلوب على المستوى البلدي، ومستوى هيكلية ومشاركة المجتمع المدني في مسار أخذ القرار، وعلاقته مع السلطات البلدية، ونوعية الخدمات العمومية، ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومقومات إقليم البلدية التي يجب تطويرها والاستثمار فيها، والقطاعات الإستراتيجية الواجب تطويرها وخلق فرص مناصب الشغل، والمخاطر البيئية وأثرها على التنمية والصعوبات التي تواجهها كل فئة من فئات الفاعلين، حيث سمحت هذه التشخيصات بإطلاق

ديناميكية المشاركة لدى جميع الفاعلين، في بناء رؤية واقعية ومشاركة للواقع المعاش، واعية بنقاط القوة والضعف لإقليم البلدية وكذا بتطلعات كل واحد من الفاعلين، مما يسمح لهم بتحديد توجهات جديدة مشتركة لتحسين الوضع المحلي الراهن وسيناريوهات التنمية، ويتخذون بذلك الخطوة الأولى نحو التخطيط التشاوري والتفعيل المشترك للتنمية المحلية.

2.3.3 المخطط البلدي للتنمية المحلية من جيل جديد:

يعد المخطط البلدي للتنمية سمة تميز التخطيط المحلي والإقليمي للتنمية في العديد من دول العالم، ومن المخططات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في التخطيط التنموي لجماعاتها المحلية بداية من سنة 1973، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه في تحقيق التنمية على مستوى البلدية والمستوى المحلي، فقد أولاه القائمون على برنامج " كابدال " اهتماما بالغا من خلال وضع مخططات بلدية للتنمية من الجيل الجديد على مستوى البلديات النموذجية، تمثل مجهودا مميزا يضمن المشاركة النشطة والمساهمة الفعالة لجميع فواعل الإقليم في مسار التخطيط الإستراتيجي، ووضع آليات الحکامة التشاورية، والرؤية الإستراتيجية للتنمية المستدامة حسب الأهداف المحددة والأولويات التنموية لكل بلدية.

- تعريف المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد:

يعبر المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد عن عملية معقدة تهدف إلى إنشاء وتعزيز الروابط المحلية، وتوحيد وخلق مجموعة تمثيلية تضم الأفراد والجماعات والمنظمات والمؤسسات داخل إقليم البلدية الواحدة، وهذا ما يمكن من حشد القوى القادرة على العمل من أجل تحسين الوضع المحلي وتحقيق التنمية المحلية، كما يعبر عن المجهودات المبذولة من أجل عصرنة نظام الحکامة المحلية التشاورية من خلال ضمان المشاركة النشطة والفعالة للمواطنين في مسار التخطيط الإستراتيجي، إلى جانب جميع الفواعل المختلفة للإقليم. (NISKA, G. S., PNUD, MICLAT, & EU., 2020)

ويقع على عاتق المسؤولين المنتخبين والمسؤولين التنفيذيين في الإدارة المحلية مسؤولية وضع وتطوير وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية، لكن المسؤولية بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد أصبحت مشتركة بين جميع الفواعل المحلية من مواطنين وجمعيات وشركات، حيث يصبحون جميعا شركاء إلى جانب السلطات المحلية، مما يجعل من المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد عملية تشاركية وشاملة. (كابدال, 2020)

- مقارنة المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد:

يعتبر المخطط البلدي للتنمية بالمفهوم الجديد أكثر من مجرد خطة للنمو الاقتصادي، ويتعدى ذلك إلى كونه طريقة لتحويل الديناميكيات وزيادة قدرات الجهات الفاعلة المحلية لتولي مسؤولية التنمية، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وقد انتهج برنامج كابدال منهجية جديدة للتخطيط تعتمد على رؤية تنموية مخطط لها، حيث يتم حشد الموارد وتحديد الخطط لتنفيذ الرؤية التنموية المخطط لها حيث يتم إعداد المخطط البلدي للتنمية بطريقة تشاركية مع اهتمام خاص بالنساء وفئة الشباب، ويتم تبينه من قبل المجلس الشعبي البلدي في كل بلدية نموذجية . (commision européenne , 2018)

من خلال برنامج " كابدال " تم إعداد أول دفعة من الجيل الجديد من المخططات البلدية للتنمية ومن مميزات هذه المخططات هو مشاركتها على المستوى الولائي والوطني، وذلك في إطار الحوكمة متعددة المستويات " من أسفل إلى أعلى " التي يروج لها برنامج كابدال وعليه يهدف البرنامج للعمل بالمخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد على كافة الجماعات المحلية على المستوى الوطني لرصد المقاربات التي تأمل الدولة الجزائرية أن تأخذ بها لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، لذلك نجد أن البرنامج قد وضع دليل شامل يهدف من خلاله إلى إعداد الفاعلين وتطوير مقارنة جديدة لتطوير المخططات البلدية للتنمية وتعتمد هذه المقاربة بالأساس على : (NISKA, G. S., PNUD, MICLAT, & EU., 2020)

- مقارنة تشاركية وشاملة، تتضمن تمثيل كل الفئات الهشة من شباب ونساء وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.

- مقارنة تخلق مساحة للحوار والتعاون بين البلديات المتجاورة والدوائر والولايات، ولاسيما المسؤولين المنتخبين.

- مقارنة تهدف إلى تحسين البيئة المعيشية وتحقيق الذات الفردية والجماعية للمواطنين.

صمم برنامج " كابدال " منهجية للتخطيط معتمدة على تحديد إطار معياري جديد لإعداد المخططات البلدية للتنمية، حيث ركز فيها على تكريس الرؤية التنموية لمستقبل كل بلدية، بمشاركة جميع الفاعلين المحليين من منتخبين وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين، يتمكن جميع الفاعلين من الاستفادة من هذا الشكل الجديد من المشاركة بفضل معرفتهم الجيدة بإقليم بلديتهم وكل تحدياته

وتأسيس علاقات أكثر تعزيزاً وإثراء للتنمية، وعليه تنشأ قنوات اتصال أفضل بين المسؤولين والمواطنين يتمكن خلالها المواطنون من طرح اهتماماتهم والتعبير عن أفكارهم وأرائهم، وتكون الاستجابة أفضل لهذه الاهتمامات مما يؤثر على تحسين ظروفهم المعيشية، وعلى الجانب الآخر تدفع هذه المقاربة الفاعلين الاقتصاديين إلى تطوير مشاريع الأعمال، كما يتمكن المجتمع المدني من الاستفادة من مساحات جديدة للتعاون وفرص الشراكات والتنمية.

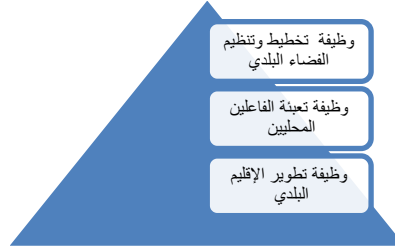
ويعتبر المسؤولون المنتخبون والتنفيذيون في الإدارة المحلية هم المسؤولون عن عملية إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية، ومع ذلك فإن الفاعلون الحقيقيون في ذلك هم المواطنون والشركات والجمعيات المختلفة والجماعات، لأنهم أصبحوا هم أصحاب الأعمال والمشاريع والمروجين لها بالشراكة مع المؤسسات العامة المحلية، وفوق المحلية والوطنية، حيث يمكن لكل الجهات الفاعلة المساهمة والاستفادة من المخطط البلدي للتنمية، وعليه فجوهر المخطط البلدي للتنمية يكمن في كونه "عملية تشاركية وشاملة وكونه نتيجة لعملية تشاركية وشاملة".

ويتم اعتماد المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد من قبل المجلس الشعبي البلدي المنتخب لفترة تغطي 05 سنوات من ولايته الانتخابية، أي فترة مدة ولايته الانتخابية، ثم يتم تقسيمها إلى خطط عمل سنوية، والتي تحدد الأولويات وترتب المشاريع لفترة قصيرة، ويحدد المخطط بشكل عام الموارد اللازمة المتاحة والواجب تعبئتها لتجسيده على أرض الواقع، وكذلك رصد مختلف الوسائل اللازمة لتحقيق لتغييرات المنشودة.

وبالتالي فالمخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد له وظيفة ثلاثية : (NISKA, G. S., PNUD, MICLAT, & EU., 2020)

- يشكل خطة إستراتيجية تعرض رؤية التطوير المستقبلي للبلدية والأهداف المراد تحقيقها والإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيقها.
- يشكل أداة تخطيط إقليمية تجعل من الممكن تنظيم البلدية والتحكم في الخيارات القطاعية التي لها تأثيرات خاصة على استخدام الأراضي وتنمية الموارد.
- يشكل آلية للتنمية المحلية من الممكن حشد جميع الفاعلين فيها بهدف تحسين نوعية الحياة داخل إقليم البلدية الواحدة.

وتنقسم وظائف المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد إلى ثلاث وظائف هي: تطوير الإقليم
تخطيط وتنظيم الفضاء البلدي، وتعبئة الفواعل (أصحاب المصلحة) لتحقيق التنمية المحلية.
الشكل (07): وظائف المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد



المصدر: (NISKA, G. S., PNUD, MICLAT, & EU., 2020)

- مسار المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد:

دأب القائمون على برنامج كابدال على وضع دليل منهجي للمخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد لتكون دليلاً للقائمين على وضع خطط التنمية المحلية للبلديات النموذجية وكذا كل البلديات عبر التراب الجزائري، وتتوافق المبادئ والمناهج التي وضعها هذا دليل البرنامج مع خطة عام 2030. تسمح الأدوات التي تقوم عليها هذه المنهجية للجهات الفاعلة المحلية بتنفيذ إجراءاتها التنموية والمساهمة في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد جاء في وثيقة البرنامج لسنة 2018 أن كابدال يعمل منذ انطلاسته على تطوير دليل منهجي وكتيبات لتعليمات عملية مخصصة لفواعل محلية مميزة، لإعداد المخطط البلدي للتنمية من أجل دعم السلطات المحلية والهيئات المحلية بالتشاور في عملهم التخطيطي، كما سيسمح لهم بالمشاركة الكاملة والفعالة في التخطيط الإستراتيجي المحلي تحت قيادة السلطات البلدية والولائية. (PNUD, 2018)

حيث قام البرنامج بوضع الدليل المنهجي الذي أصبح وثيقة مهمة بين أيدي القائمين على إعداد المخطط البلدي وكل الفواعل المحلية، وكذا جميع الفاعلين على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج و الجماعات الإقليمية على مستوى الوطن، بما يمكنهم من التخطيط الإستراتيجي الجيد للتنمية المحلية البلدية، وتضمن الدليل أهم مراحل إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية والتي نلخصها فيما يلي :

(كابدال، 2018)

- **تحضير العملية:** هذه المرحلة تشمل أيضا تنظيم العملية والتخطيط لها، وتركز على إرساء آليات المشاركة المواطنة كما نص عليها ميثاق المشاركة المواطنة للبلدية، وأهمها تعبئة الفواعل المحلية والتزام الفاعلين المحليين.

- **التشخيص الإقليمي التشاركي:** التشخيص هو مرحلة مهمة على مستويين.
 - يسمح باكتساب المعرفة حول اتجاهات الدولة والتنمية في البلدية من أجل تحديد نقطة البداية للمخطط البلدي للتنمية.
 - يتمثل التشخيص في وصف الوضع الراهن للإقليم والواقع المعاش (الإطار القانوني والمؤسسي، والاتجاهات الاقتصادية وغيرها) من أجل استنباط فهم مشترك لنقاط القوة والضعف والفرص والقيود، ثم تحديد القضايا ذات الأولوية للتنمية، حيث تتيح هذه الخطوة الأولى تحديد صورة مشتركة لواقع المنطقة من خلال التصورات المختلفة لكل من الفاعلين.
- **الرؤية الإستراتيجية:** هي نص صغير مكتوب، يلخص التصور الصريح للمستقبل الذي يرغب جميع الفاعلين على مدى 15 أو 20 سنة، تحدد الرؤية التطلعات المنشودة في الوضع المستقبلي للبلدية وكذلك كيفية تحقيقها وضمان تموقع جديد للبلدية، حيث يتعلق الأمر بتوصيف للبلدية التي نطمح إليها في تلك الآفاق الزمنية، تتمثل هذه المرحلة في صياغة المحاور الإستراتيجية والأهداف المرجوة واستراتيجيات العمل التي ستسمح بإحراز تقدم نحو الرؤية الإستراتيجية، مع تحديد النتائج الواجب الوصول إليها طيلة الفترة العملية الممتدة على مدى 05 خمس سنوات والتي تمثل أفق المخطط البلدي للتنمية، تباعا للرؤية والتشخيص، تتمثل مرحلة التخطيط (إعداد المخطط البلدي للتنمية) في اختيار الوسائل الأنسب وكذا استراتيجيات العمل كما تشمل هذه المرحلة تحرير المشروع الأولي للمخطط البلدي للتنمية وتوزيعه على الفاعلين المحليين.
- **التحرير النهائي والمصادقة على المخطط البلدي للتنمية:** لضمان تنفيذ المخطط البلدي للتنمية يجب إتمامه وإيداعه للمصادقة عليه من قبل المجلس الشعبي البلدي عن طريق المداولة.
- **البرمجة والمراقبة:** تهدف هذه الخطوة إلى ترجمة الأهداف واستراتيجيات العمل إلى مشاريع ملموسة في شكل خطط عمل سنوية، ويتعلق الأمر بتحديد وصياغة الإجراءات والمشاريع وتحديد أولوياتها وتقييم جدواها، كما يجب أن تحدد خطة العمل أيضًا طرائق التنفيذ (المؤشرات والأهداف والمسؤوليات والميزانيات والجدول الزمني) التي يعتمد نجاحها على عوامل مختلفة بما في ذلك دوافع الفاعلين وجودة أدوات المتابعة، وكذا استخدام أدوات الاتصال (التوعية

والإعلام) وآليات تعبئة الفاعلين، كما تسمح المراقبة الدورية لخطط العمل السنوية بضمان تقدم استراتيجيات العمل والمشاريع.

- **الحصيلة :** يهدف التخطيط للتنمية البلدية من خلال مسار دوري إلى التحسين المستمر لوضعية الإقليم، ومن هنا تتضح أهمية مرحلة التقييم التي تستوجب محطات تتوقف لتقييم المقاربة المنتهجة في حد ذاتها ومدى بلوغ الأهداف المسطرة خلال التخطيط، فتشكل الحصيلة بذلك مرحلة ضرورية في منتصف مسار التخطيط وعند نهايته وذلك من أجل إجراء التعديلات الضرورية المحتملة وكذلك من أجل إجراء التعديلات الضرورية المحتملة وكذا للشروع في تحضير التوجيهات المناسبة للمخطط البلدي للتنمية المقبل.

3.3.3 تكوين وإدماج الفاعلين المحليين وبعث مشاريع التنمية المحلية:

يكرس برنامج كابدال جزء معتبر من مجهوداته لدعم الجمعيات المحلية هذا الدعم الذي يركز في المقام الأول على تقوية القدرات والذي يتم من خلال التكوين النظري حسب منهجية التعلم عن طريق الممارسة من خلال المرافقة والدعم في العمل، هذه المرافقة تمت جزئيا عبر مشاريع صغيرة مرشدة تستجيب إلى الطلبات ذات الأولوية والإستراتيجية للفوائد المعبر عنها في إطار التخطيط وميكانيزمات التنسيق التي تم وضعها، أو تم تعزيزها في إطار برنامج كابدال.

ويعمل برنامج " كابدال " على ترقية مقاربة للتنمية المحلية تنطلق من القاعدة نحو القمة (من الأسفل إلى أعلى)، يجسدها فاعلو الإقليم أنفسهم، وذلك من خلال إرساء حكمة محلية تشاورية وشفافة، ففي هذا الإطار يدعم برنامج كابدال الفاعلين المحليين، مؤسساتيين ومن المجتمع المدني بتعزيز قدراتهم وفقا لمقاربة التعلم عن طريق الممارسة وذلك من خلال : (كابدال، 2020)

- إرساء شروط الحوار الإقليمي بين الفاعلين، من خلال اعتماد ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة وإنشاء مجلس استشاري بلدي.
- تكوين الفاعلين في مجال " الحكامة التشاورية " و " التنمية المحلية المندمجة والشمولية والمستدامة " وكذا في مجال " التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية.
- الدعم والمرافقة في إعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية .
- وتمنح هذه المقاربة الجديدة للحكمة المحلية المجتمع المدني دورا رئيسيا في مسار التنمية البلدية، من خلال مشاركة أكثر نشاطا وفعالية في مساري الحكامة والتنمية المحلية من جهة، ومن

خلال تنفيذ مشاريع جموعية ذات أثر على التنمية المحلية، ولاسيما الاقتصادية، من جهة أخرى، في سنة 2019، أطلق البرنامج نداء أولا موجه للجمعيات المحلية للبلديات النموذجية، لاقتراح مشاريع يمولها البرنامج، تكون محفزة للتنمية المحلية في القطاعات ذات الأولوية، والتي حددها الفاعلون المحليون أنفسهم، وقبل تقديم التمويل استفادت الجمعيات الحاملة للمشاريع من تكوين نظري وتطبيقي ضمن " حاضنة للمشاريع الجموعية تم تنظيمها على المستوى الوطني، وقد كانت هذه الحاضنة - التي لم تكن عبارة عن تكوين جاهز مسبقا وخارج السياق - تدريب حقيقي لمرافقة الجمعيات في فهمها للتنمية المحلية ودورها فيها إلى جانب السلطات المحلية، وكذا في صياغة مشروع مندمج يؤثر إيجابا على تنمية بلدياتها.

وتكررت العملية مع النداء الثاني خلال سنة 2020 من خلال تجربة جديدة مبتكرة أطلق عليها تسمية " التعلم عن طريق الممارسة "، وهكذا فإن الجمعيات التي تم انتقاؤها استفادت هي الأخرى من تكون عملي تدعمه أدوات بيداغوجية ومنهجية في تجسيد المشروع وفقا لمنهجية " الإطار المنطقي "، مع تدريب خاص لكل جمعية في تكوين وصياغة مشروعها، حيث انضمت حاضنة محلية في كل بلدية من البلديات النموذجية لفائدة الجمعيات التي تم انتقاؤها، بعدها تم تقييم المشاريع من قبل لجنة تقييم مقترحات المشاريع، حيث تلقت 29 جمعية مقترحة تمويلا من طرف البرنامج، وقامت الجمعيات باقتراح مشاريع في إطار مجموعتين :

- المجموعة الأولى مشاريع مندمجة تساهم في تعزيز المجتمع المدني، من منظور تدعيم وترسيخ ثقافة الحكامة التشاورية والتنمية المحلية المندمجة، الشمولية والمستدامة.
- المجموعة الثانية مشاريع تساهم في دعم التنمية الاقتصادية المحلية للبلدية.
- المساهمة في تحقيق أجندة التنمية المستدامة:

من أجل المساهمة في توطيد أهداف التنمية المستدامة للأجندة 2030 في الجزائر، تم اشتراط أن تكون المشاريع الجموعية المقترحة تحمل مقاربة تشاركية وشمولية وتفضيل إرساء ممارسات ونماذج لشراكات ثلاثية (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني) ، بتبني مقاربة في مرحلتي التصميم والتنفيذ معتمدة على ميزات هي :

- تعدد الفاعلين من خلال التشبيك والشراكات بين مختلف الفاعلين المحليين.
- تعدد القطاعات الذي يعني التنسيق والتعاون بين الفاعلين من مختلف القطاعات : (مؤسسات و/أو مجتمع مدني و/أو فاعلين اقتصاديين من القطاع الخاص).
- تعدد المستويات حيث تشترك مختلف مستويات الحكامة، البلدية، ما بين البلديات، الولائية والوطنية.

هذه التنمية التي تتميز بالشمولية لاسيما للشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وكذا المناطق المهمشة والمحرومة من الاقليم، والاستدامة من حيث تضمينها لأهداف التنمية المستدامة. انبثقت المواضيع المدرجة في مقترحات المشاريع عن نتائج الورشات التشاركية للتخطيط الاستراتيجي التي تم تنظيمها داخل المجالس الاستشارية البلدية لكل بلدية من البلديات النموذجية، في إطار إعداد المشاريع التمهيدية للمخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد، هذه المواضيع التي حددها الفاعلون المحليون كأولويات لتنمية البلدية وتم تنظيمها في محاور إستراتيجية، يطور كل محور عن طريق أهداف واستراتيجيات عمل تمكن من تحقيق تلك الأهداف، وبذلك تكون مقترحات الجمعيات منبثقة من الواقع المعاش للإقليم وتساهم بصفة مباشرة في تنفيذ المخطط البلدي للتنمية. وكانت هذه المقترحات في مجموعتين:

• أولا مجموعة خاصة بتعزيز المجتمع المدني :

- تتمثل هذه المجموعة بالأساس في المقترحات التالية: (كابدال، 2020)
- تعزيز المجتمع المدني من أجل مشاركة أفضل في مسار الحكامة، من خلال توسيع نطاق تبني هذا المنهجية الجديدة لدى جميع فئات المواطنين وتعزيز قدراتهم.
 - تعزيز المجتمع بكل أطيافه من أجل مشاركة أكثر نشاطا وفعالية في مسار التنمية المحلية .
 - استيفاء مقترحات المشاريع التي تدرج في إطار هذه المجموعة الأولى لمجموعة شروط أهمها إشراك الفاعلين المؤسسيين وجميع الأطراف الفاعلة في الإقليم الفاعلين الاقتصاديين، التكوين، الجامعة، البحث، الإعلام في انجاز النشاطات، في ظل الحوار المتبادل والعمل المشترك.
 - الأخذ بعين الاعتبار أبعاد الشمولية الاجتماعية والإقليمية.
- وقد تم اقتراح مواضيع للمشاريع من أجل مشاركة أفضل في مسار الحكامة تمثلت فيما يلي:
- ترقية مشاركة المواطنين الإعلام والتوعية والتحسيس والاتصال تجاه فئة أو أكثر من فئات الفاعلين، بهدف تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام المحلي، لاسيما بنشر الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة والترويج له، وكذا التنفيذ الميداني لأحكامه والسير الفعلي للهيئات والآليات التي أقرها.

- ترقية التمثيل الإقليمي لسكان البلدية من خلال تشجيع السكان ومرافقتهم في إنشاء لجان جديدة للأحياء أو القرى أو أي تجمع سكاني لا توجد به تلك اللجان ويكون ذلك بإعداد خريطة تشاركية للأحياء والقرى والتجمعات السكانية في الإقليم البلدي، تنظيم لقاءات للإعلام والتوعية والمرافقة في تشكيل اللجان وتعزيز قدراتها من حيث التنظيم والتسيير والحوار مع السكان والتمثيل الفعلي لهم لدى السلطات وداخل هيئات المشاركة وتفعيل دورهم في تنشيط حياة الحي من خلال تنظيم أنشطة تشاركية

لكل الفئات والأعمار ومشاركتهم في المشاريع البلدية التي تهم إقليمهم والقيام بأعمال تطوعية تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان .

- ترقية الالتزام المدني وتكثيف النسيج الجماعي المحلي من خلال نشاطات توعية وتحسيس وإعلام المواطنين غير المهيكليين- الشباب والنساء والفئات المستضعفة- بأهمية وفائدة التكتل في شكل جمعيات ودور الجمعيات وأهمية الجمعية كمشروع جماعي (الرؤية الجموعية) وكيفية إنشاءها و تنظيمها الداخلي وتسييرها و دورها في مسار الحكامة والتنمية المحلية.

- تعزيز قدرات هيئات المشاركة (المواطنة) المجلس الاستشاري ولجانه الموضوعاتية) في مجال الروابط والعلاقة مع فئات المواطنين التي يمثلونها داخل الهيئة والحوار والتواصل مع الفاعلين الآخرين في الإقليم وقواعد السير والتنظيم والمشاركة في التخطيط الاستراتيجي للتنمية البلدية وبرمجة المشاريع وتنظيم الفعاليات وتنشيط اللقاءات.

- تعزيز قدرات الجمعيات المحلية من خلال نشاطات تكوين حول مختلف المواضيع التي تهم الحياة الجموعية منها الرؤية الجموعية وتنظيم وسير الجمعية والتسيير الإداري والمالي، وإدارة دورة المشروع و الروابط مع السكان المستهدفين والقدرة على تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم و العلاقات مع السلطات المحلية ومع الفاعلين الآخرين في الإقليم و حشد التمويل و تعبئة المتطوعين و الشراكات والتشبيك و الاتصال الداخلي والخارجي، والقيام بالمساءلة وغيرها.

- تعزيز المجتمع المدني من أجل مشاركة أكثر نشاط وفعالية في مسار التنمية المحلية: حيث تم اقتراح مواضيع تهدف إلى تنفيذ واحدة أو أكثر من استراتيجيات العمل ذات الأولوية، المنبثقة من المشاريع التمهيدية للمخططات البلدية للتنمية.

- الترويج للمخطط البلدي للتنمية من " الجيل الجديد "وتوفير الظروف المثلى لتنفيذ استراتيجيات العمل التي وضعها في إطار ذلك يتم ترقية المقاربة الجديدة التشاركية للتخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية والمساهمة في تحضير وتسهيل وتفعيل تنفيذ إستراتيجية أو أكثر من استراتيجيات عمل المشروع التمهيدي للمخطط البلدي للتنمية في أحد محاوره الإستراتيجية. (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

- ترقية دور المجتمع المدني الداعم للسلطات المحلية في تحسين الإطار والظروف المعيشيين للسكان من خلال نشاطات إعلامية وتحسيسية واتصالية ومشاريع نموذجية.

- ترقية تكنولوجيات الإعلام والاتصال والابتكار في خدمة التنمية المحلية، لاسيما لتعزيز وتحسين عمل المجتمع المدني الإعلام، التحسيس، التعبئة، الحوار، التفاعل، الاستقصاء، التسويق الإقليمي ومن خلال مشاريع نموذجية، في مجال أو أكثر من مجالات النشاط، بالأخص تلك المحددة في استراتيجيات العمل للمشروع التمهيدي للمخطط البلدي للتنمية.

- تشجيع الفاعلين الاقتصاديين المحليين على تجميع مواردهم وخبراتهم وتنظيم أنفسهم في مجموعات تضامن من خلال إنشاء تعاونيات أو جمعيات (الإنتاج، التحويل، الإستراتيجية التجارية، التسويق)... من خلال نشاطات إعلام وتحسيس وتكوين وكذا من خلال مشاريع نموذجية.

- - ثانيا مجموعة مشاريع محفزة للتنمية المحلية :

يدعو البرنامج من خلال هذه المجموعة إلى اقتراح مشاريع ملموسة تساهم في التنمية الاقتصادية المحلية مع إمكانية خلق فرص عمل ومداخل مستدامة للفئة المستهدفة و تحسين قابليتهم للتوظيف و تحسين وتعزيز قدراتهم على الإنتاج وتحويل منتوجاتهم وتسويقها، إذ يجب أن يعتمد المشروع على تثمين مورد اقتصادي للإقليم، بحيث يعبر عن استجابة ملموسة لإحدى استراتيجيات العمل للقطاع ذي الأولوية في محور التنمية الاقتصادية المحلية المنبثقة من المشروع التمهيدي للمخطط البلدي للتنمية.

كما يمكن اقتراح مشروع يمثل إجابة لاستراتيجيات عمل لقطاع آخر ذو صلة بالتنمية الاقتصادية المحلية، شريطة أن يكون الهدف الرئيسي للمشروع هو خلق فرص العمل ومداخل مستدامة و يكون المشروع حافزا لمسار بعيد المدى للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، وذلك وفق شروط أهمها:

- خلق ديناميكية تنسيق وتضافر للطاقات والجهود بين مختلف الفاعلين والقطاعات.
- إشراك مختلف مستويات الحكامة (البلدية، الدائرة، الولاية)، و البلديات المجاورة في إطار التعاون ما بين البلديات.
- إدماج أبعاد الشمولية الاجتماعية والإقليمية (للشباب والنساء والمعوقين والمناطق المحرومة أو المهمشة في الإقليم.)
- إدماج أبعاد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وظائف تحترم كرامة الإنسان ومستدامة، تسيير مستدام للموارد الطبيعية، طاقات نظيفة، إعادة تدوير النفايات والاقتصاد الدائري.)
- إدماج أنشطة تعزيز القدرات مرتبطة بالقطاع الاقتصادي المعني لصالح الفئة المستهدفة للمشروع أو لأعضاء الجمعية الحاملة للمشروع وشركائها.

خلاصة:

كخلاصة لهذا الفصل يمكننا القول أن برنامج كابدال جاء على أساس منهجية واضحة ومحددة المعالم، مبنية على أسس دعم وبناء قدرات الفاعلين المحليين لأجل تحسين جودة مشاركتهم في العملية التنموية المحلية على مستوى البلديات النموذجية التي تم اختيارها لتجسيده، وأهم هؤلاء الفاعلين جمعيات المجتمع المدني، وتبنى هذه المنهجية على رؤية مشتركة لمستقبل أقاليم هذه البلديات التي اختيرت لتمثل التنوع الكبير الذي يطبع الجزائر؛ من حيث المقومات الطبيعية والتنوع الثقافي.

عملت الجزائر من خلال هذه التجربة على الاستفادة من الخبرة الدولية في مجال تنمية المجتمعات المحلية ومن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخبرته الطوية في مختلف أنحاء العالم محاولة بذلك اختبار نهج جديد في تنمية الجماعات المحلية، تم إعداده على أساس محاور عمل مفادها تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد المحلي وتكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، وترقية أساليب الخدمة العمومية من خلال عصنة الإدارة وتبسيط خدمات المرافق العامة المحلية، وتعزيز نظام مجابهة المخاطر الكبرى على المستوى المحلي وذلك وفق خطة استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتقوية نظام الحكامة التشاركية المحلية.

الفصل الرابع: تقييم التجربة التنموية التشاركية لبرنامج كابدال: تحديات، رهانات، وآفاق

الفصل الرابع: تقييم التجربة التنموية المحلية لبرنامج كابدال: رهانات، تحديات وآفاق

تمهيد:

يعد برنامج كابدال برنامجا تجريبيا، تم من خلاله تجريب مقاربة جديدة قصد تعميمها على المستوى الوطني، بعد الوقوف على النتائج والإنجازات المحصلة واستخلاص الدروس من هذه التجربة التي تمت عبر مراحل ومحطات وانتهت بإعداد تخطيط استراتيجي للبلديات النموذجية، ودعم المجتمع المدني للنهوض بالتنمية المحلية في كل بلدية من خلال تجسيد مشاريع جمعية تنموية حظيت بالدعم والمرافقة من البرنامج، وهذا ما سيتناوله العنصر الأول من الفصل، لننتقل في العنصر الثاني إلى دراسة تجارب ثلاث بلديات نموذجية تمثلت في الخروب، جميلة وتيميمون وقفنا من خلالها على خصوصيات التجربة في كل بلدية منها، وعرضنا مختلف المشاريع التنموية المجسدة بها، مع إشارة إلى نتائجها ومخرجاتها، وفي العنصر الثالث حاولنا الوقوف على التحديات والعراقيل التي واجهت برنامج كابدال، والرهانات التي خاضها والآفاق المستقبلية التي تتطلع إليها الحكومة الجزائرية من خلال هذه التجربة الجديدة.

1.4 محطات ونتائج المحاور الكبرى لبرنامج كابدال :

تمت تجربة برنامج كابدال عبر مراحل عديدة كانت بدايتها التشخيص الإقليمي لكل بلدية مختارة ضمن البرنامج، ووضع شروط ومبادئ للحوار الإقليمي المحلي التي تضمنها الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، ثم المضي في تنصيب آلية الحوار الإقليمي التشاركي من خلال المجالس الاستشارية المحلية، لينطلق البرنامج في مرافقة البلديات على وضع التخطيط الإستراتيجي ودعم المجتمع المدني للنهوض بالتنمية المحلية في كل بلدية.

1.1.4 التشخيص الإقليمي التشاركي، الرؤية الإستراتيجية وخطة التنمية المحلية :

بدأ التحضير لبرنامج كابدال سنة 2016، حيث تم توقيع وثيقة مشروع البرنامج بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية التهيئة العمرانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوقيع اتفاقية برنامج كابدال بين مفوضية الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكانت الانطلاقة الرسمية للبرنامج بتاريخ 16 جانفي 2017، تحت تسمية برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية " كابدال " .

لتنطلق بعدها مباشرة عمليات التشخيص الإقليمي التشاركي المحلي للبلديات العشر المختارة في البرنامج، وقد أنجز التشخيص الإقليمي من طرف مكتب دراسات تحت إشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بغرض إدارته تحت إشراف الخبرة الجزائرية، وفي حال عدم توفر الخبرات الجزائرية في أحد الجوانب يتم استقدام خبرة أجنبية، وقد قدرت فترة عملية إعداد التشخيص ثلاثة (03) أشهر بدأت بانتقال فريق الخبراء للبلديات النموذجية المختارة، ثم إعداد التقرير النهائي ودراسته بصفة تحليلية تشاركية مع الفواعل المحلية البلدية انتهاء تصحيح التقرير ووضعه في صورته النهائية ويرسل إلى وزير الداخلية للمصادقة عليه. (دحماني، 2019).

ويعتبر التشخيص الإقليمي مرحلة أساسية وقاعدية تأتي في المقام الأول من أجل إبراز أهمية تفعيل التنمية المحلية على مستوى إقليم البلدية اعتمادا على مقدرات الإقليم وإمكانياته، وعموما يسمح التشخيص باستخلاص معلومات حول حالة التنمية المحلية بالبلدية المعنية، والخروج بنتائج حول نقاط القوة ونقاط الضعف ومطبات التنمية على المستوى البلدي والعراقل التي تواجه البلدية في طريقها إلى تحقيق التنمية، ومن ثمة العمل على تحديد الرهانات والأولويات للمضي المشترك في سبيل تحقيق التنمية المحلية، واعتماد على التشخيصات الأولية للبلديات تم عقد لقاءات عديدة مع الخبراء المعنيين

بالعملية للخروج بتشخيصات نهائية يتم انطلاقا منها تحديد الرؤية الإستراتيجية لكل بلدية ومن تم وضع المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد والتي من خلالها يتم تطبيق البرنامج التنموي لكل بلدية .(كابدال، 2018).

وقد تم إعداد التشخيصات الأولية من قبل البلديات المعنية، حيث تم تقديمها للخبراء المشرفين على العملية، حيث أشرف كل خبير على إعداد جانب من الدراسة الخاصة بالتشخيص من خلال ورشات تم تشكيلها:

- خبراء يشرفون على ورشات خاصة بدراسة ميدانية وخرائطية لمنظمات المجتمع المدني حسب تصنيفاتها، لتقييم ورصد قدراتها من خلال الاحتكاك الميداني بالجمعيات المنتمية لإقليم البلدية. خبراء يشرفون على ورشات خاصة بالفواعل المحلية الأخرى من بينهم الشباب والنساء والمتعاملين الاقتصاديين.

- خبراء مشرفون على إعداد الدراسة الميدانية لحالة التنمية بالبلدية المعنية، وتحديد المنظورات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد الأهداف بناء على الإمكانيات الموجودة والطاقات المرصدة، والسياق الخاص بإقليم البلدية.

تمت قراءة الأقاليم البلدية المختارة من خلال التشخيص الإقليمي، حيث تم تحديد العناصر الأساسية المشكلة للتشخيص، وتم تبادلها من أجل تأطير آليات التشاور المحددة، وتضمنت التشخيصات أساسا:

- رهانات تنمية الإقليم
- مكونات التنمية الخاصة بالإقليم
- الفاعلين في الإقليم
- موارد الإقليم
- أداة كابدال: تعبر أداة كابدال عن المنهجية المطورة من قبل البرنامج، والتي تم وضعها حتى تسهل عملية تحليل التشخيص من خلال منهجية تحدد مكونات الإقليم ورهاناته، والأولويات والتدخلات الممكنة، حيث يتم تحديد رهانات التنمية التي ستوجه التحليل والعمل التخطيطي لكل مكون على حدة وذلك انطلاقا من نتائج تحليل الإقليم من طرف اللجان الموضوعاتية للمجلس الاستشاري، وتحديد المشاكل والرهانات واقتراح الحلول.

وتسمح أداة كابدال، كمنهجية موحدة، تسمح بتوفير نفس مقاربة التحليل وتنظيم المعلومة في مختلف البلديات، إذ تسهل عملية تشكيل اللجان الموضوعاتية، وتوجه عملها في النقاش ووضع إستراتيجية التدخل التي يجب إتباعها بالترتيب التالي: وضع الرهان، تقييم الوضعية، ثم ضبط إستراتيجية العمل، كما تسهل أداة كابدال عمل اللجان عندما يكون من الضروري تحديد الأولويات بين المبادرات، والحلول الإستراتيجية المحددة من طرف كل لجنة.

- عناصر أو مكونات التنمية انطلاقا من أداة كابدال : (كابدال، 2018)

- شروط معيشة السكان
- البيئة
- التنمية المحلية
- الثقافة
- الفضاء البلدي والنظام الإقليمي
- المؤسسات والفاعلين المحليين

- حصر وتحديد خريطة المجتمع المدني:

قام برنامج كابدال في بداية انطلاقته برسم ودراسة خريطة المجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية المختارة للبرنامج، لتليها عملية بتقييم لقدرات المجتمع المدني في هذه البلديات، حيث بادر البرنامج بدراسة، أنجزها باحثون من مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية الجزائري حول قدرات الجمعيات بالبلديات النموذجية. وقد انتهت هذه الدراسة أن أغلبية الجمعيات (88.5 بالمئة) غير قادرة على تنفيذ مشاريع ذات أثر على التنمية المحلية (10.60 بالمئة) منها قادرة على تنفيذ مشاريع صغيرة ذات أثر محدود على التنمية المحلية، بينما أقل من (01 بالمئة) منها تملك القدرة على تنفيذ مشاريع ذات أثر على التنمية المحلية. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022)

مكننت هذه الدراسة من معرفة موسعة ودقيقة للوضع العام لهذه التنظيمات، وتحديد تصنيفها وتمثيليتها وقدراتها وتنظيمها وطريقة عملها، ومستوى العمل المشترك مع السلطات المحلية، وبناء على هذه النتائج المتوصل إليها حدد البرنامج الأولويات والاحتياجات الأهم في دعم قدرات هذه الجمعيات وقام فريق البرنامج بوضع برنامج تكوين للاستجابة لهذه الأولويات، وتمكين هذه التنظيمات من المشاركة الفعالة في تفعيل التنمية المحلية على مستوى بلدياتها.

- صياغة الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة:

بحلول شهر سبتمبر من سنة 2017 كان فريق برنامج كابدال ممثلاً في المنسقين المحليين للبلديات النموذجية قد انتهى من إعداد ميثاق المشاركة المواطنة بالبلديات النموذجية تم إعداد ميثاق المشاركة المواطنة لهذه البلديات وإخراجها في قالبها النهائي، بالموازاة مع ذلك تم تأسيس لجنة محلية مفوضة في كل بلدية نموذجية عدد أعضائها من 15 إلى 20 عضو يمثلون مختلف الفاعلين المحليين، كما قامت اللجنة بتحرير مشروع الميثاق الذي مرر على مداولة المجالس الشعبية البلدية لإثرائه وإقراره. (PNUD, MICLAT, & EU., 2018)

تتكون اللجنة المنتدبة لإعداد الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة التي تم تعيينها طرف البرنامج من ممثلين عن الفاعلين المحليين من ممثلين منتخبين وإطارات بلدية وإطارات من الدوائر والجمعيات والفاعلين الاقتصاديين، وكذا بعض المواطنين المحليين الذين اجتمعوا في جمعيات عامة في سبتمبر وأكتوبر 2017، وعملوا على إعداد الميثاق.

الجدول (05) : تواريخ المصادقة على الميثاق البلدية للمواطنة المشاركة على مستوى البلديات النموذجية

البلدية	تاريخ المصادقة على الميثاق	ملاحظات
تميميون	18 أكتوبر 2018	—
الخروب	02 أكتوبر 2018	—
مسعد	15 أكتوبر 2018	—
بابار	11 أكتوبر 2018	—
جميلة	13 سبتمبر 2018	—
الغزوات	18 أكتوبر 2018	—
أولاد.ب.ع القادر	04 سبتمبر 2018	—
جانت	11 نوفمبر 2018	—

المصدر (شويخي، 2019، ص 455)

- انتخاب المجالس الاستشارية البلدية:

يعتبر المجلس الاستشاري البلدي خطوة مهمة نحو تجسيد الديمقراطية التشاركية، وعليه سعى برنامج كابدال ليخطو هذه الخطوة في كامل البلديات النموذجية المعنية بالبرنامج، حيث يعتبر هذا المجلس المعنوي شريكا للمجلس الشعبي البلدي وآلية من آليات تحقيق مقاربة ورؤية برنامج كابدال والملاحظ على الجالس الاستشارية البلدية المنصبة أنها ضمت كل الفئات والفاعلين من نساء وشباب وخبرات ولجان أحياء وقرى وتجمعات سكانية وذوي الاحتياجات الخاصة ومتعاملون اقتصاديون عموميون وخواص بالإضافة إلى الجمعيات والهيئات عمومية، وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الاستشاري البلدي، له عدة وظائف رئيسية أهمها:

- العمل كهيئة مواطنة للديمقراطية التشاركية .
- الإعلام: حيث يعمل كهمزة وصل، وواجهة بين البلدية (المنتخبين والإدارة) والساكنة المحلية، حيث يعمل على إطلاع الجمهور وإبلاغه بكل القضايا والرهانات التي تهمهم، وإطلاع صانعي القرار على المستوى البلدي على اهتمامات وانشغالات وأولويات السكان، بمعنى العمل كهيئة إعلام جوارية لساكنة البلدية.
- شريك للمواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم العامة وشؤونهم ومراقبة تنفيذها وتقييمها.
- أداة حوار بين الساكنة والبلدية، وفضاء للتفكير المشترك والتشاور.
- شريك للمجلس الشعبي البلدي في تعاطيه مع المواطنين بخصوص خياراتهم وتحديد أولويات العمل وأولويات البرامج والمشاريع التنموية.

الجدول (06): تواريخ تنصيب المجالس الإستشارية البلدية على مستوى البلديات النموذجية

البلدية	تاريخ تنصيب المجلس الإستشاري البلدي	ملاحظات
تميميون	22 جانفي 2019	-
الخروب	06 فيفري 2019	-
مسعد	07 جانفي 2019	-
بابار	/	-
جميلة	/	-
الغزوات	31 ديسمبر 2018	-

أولاد.ب.ع القادر	04 ديسمبر 2018	-
جانت	24 جانفي 2019	-

من إعداد الطالبة بالإعتماد على مصادر ووثائق برنامج كابدال

- الرؤية الإستراتيجية وخطة التنمية المحلية:

تم تعريف الرؤية الإستراتيجية على أنها نص مكتوب صغير يلخص التصور الصريح للمستقبل الذي يرغب فيه مجمل الفاعلين على مدى 15 أو 20 سنة، تحدد الرؤية التحسينات المرجوة في الحالة المستقبلية للبلدية وكيفية الوصول إلى ذلك وضمان تموقع جيد للبلدية. يتعلق الأمر إذن بوصف البلدية التي نريدها في تلك الآفاق الزمنية. (كابدال، 2018)

ترتبط الرؤية الإستراتيجية بالتشخيص الإقليمي للبلدية، حيث يتم بداية تحليل التشخيص الإقليمي التشاركي للتعرف على المميزات التي تمثل وحدة الإقليم وتبين إمكانياته، لتليه عملية تحديد الفكرة القوة، ويعتبر بناء " فكرة قوة " مشتركة ذا أهمية كبيرة في توجيه التخطيط، والفكرة القوة قد تكون عنصرا أو موضوعا أساسيا، أو مجموعة من عناصر أساسية محتملة تميز وتحدد السياق الإقليمي الذي يجب تهيئته لإطلاق مسار تنمية محلية مستدامة، انطلاقا من الفكرة القوة يتم بناء الرؤية الإستراتيجية التي تكون تشاورية تشاركية والانطلاق منها في مسار التخطيط التنموي للإقليم، وكلما كانت المشاركة من قبل الفاعلين المحليين في مسار تحديد الفكرة القوة قوية وموسعة، كلما كان التخطيط شاملا ودقيقا، وتكون الحلول المقترحة أكثر اتساقا مع السياق المحلي والفكرة القوة أساسا هي الخطوة الأولى لتفعيل نقاش يمكن من خلاله إطلاق رؤية استراتيجية تشاورية بمقدورها إبراز وتنمين إمكانيات الإقليم. (كابدال، 2018)

ومنذ الانطلاقة الأولى تم تحديد الفريق المشرف على إعداد الرؤية في كل بلدية نموذجية واستدعاء الأطراف الفاعلة للمشاركة في مسار الإعداد داخل المجلس الاستشاري البلدي، بعدها تم تنظيم ورشات تشاركية خاصة داخل المجلس الاستشاري وتحليل خلاصاتها وربطها مع العناصر المكونة للتشخيص الإقليمي والأولويات الموضوعاتية داخل اللجان، بعدها تم تحرير الرؤية والمصادقة عليها داخل نفس المجلس، ليتم رفعها إلى اللجنة التوجيهية للمخطط البلدي للتنمية لتكييفها وتنسيقها مع مسار التخطيط الإستراتيجي. (كابدال، 2018)

- إعداد المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد:

بعد تنظيم دورات تكوينية متعلقة بكيفية إعداد المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، تدرب المشاركون في الدورات الأولى على مختلف مراحل التخطيط الإستراتيجي بدءاً من تنصيب اللجنة التوجيهية التي تقوم بصياغة المخطط، وتمرن المشاركون على تقنيات التنشيط التشاركي داخل المجالس الاستشارية البلدية، من بينها كيفية بناء النظرة الإستراتيجية والشمولية، الحوار والتبادلات وتحديد مشاريع التنمية ذات الأولوية، وكانت أغلب الدورات تحضيرية قبل بداية التخطيط على أرض الواقع، وركز التكوين في مراحل منه على التحكم في الدليل المنهجي لإعداد المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد وكتيباته العملية التي صممها الخبراء المتقدمين من المجمع الكندي " نيسكا قلوبال شيفت"، حيث اهتم التكوين بالعناصر الأساسية للتخطيط الإستراتيجي من التشخيص الإقليمي التشاركي إلى تحديد المحاور الأولوية للتنمية البلدية، من تعريف الأهداف إلى إعداد المشاريع، ومن الشراكة الإستراتيجية إلى تعبئة الموارد.

ويخضع المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد لشروط التنمية المحلية المستدامة، الشاملة والمندمجة، حيث يجب على إستراتيجية تنمية مستدامة أن تكون ناجحة من وجهة نظر ثلاثية الأبعاد اقتصادية، اجتماعية، وبيئية. للتوصل إلى هذا الغرض، يتعين على المؤسسات والسلطات العمومية والمجتمع المدني، العمل معاً لأجل إحداث توافق ما بين هذه المجالات الثلاث التي طالما تجاهلت بعضها البعض، الاقتصاد والبيئة والحياة الاجتماعية، إذ لا تنمية ممكنة من دون فعالية اقتصادية وإنصاف اجتماعي وبيئة سليمة. (كابدال، 2019).

اعتبر المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد الذي تم إعداده بصفة تشاركية، ثمرة الحوار والتشاور بين المنتخبين والإطارات المحلية، والممثلين الجمعيين والفاعلين الاقتصاديين، والشباب والنساء المجتمعين جميعاً في " المجلس الاستشاري " الذي تم تنصيبه في البلديات النموذجية للبرنامج يعكس المخطط الرؤية المشتركة لإقليم البلدية على مدى 05 سنوات والأهداف المسطرة والخطى التي يجب اتخاذها وما يجب تعبئته من موارد، تم إعداد مشاريع المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد، ونظمت في شهر مارس 2022 ورشة تحضيرية للقاءات محلية مع منتخبي البلديات النموذجية للبرنامج من أجل عرض ومناقشة المشاريع، حيث شارك في الورشة خبراء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم الذين نشطوا على المستوى المحلي مسار إعداد المخططات مع إطارات البلديات

النموذجية، دعمت هذه الورشة المسار الذي أطلق وأشرف على نهايته في تلك الفترة مكللا بالمصادقة على أغلب المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد.

الجدول (07) : تواريخ المصادقة على المخططات البلدية للتنمية على مستوى البلديات النموذجية

البلدية	تاريخ المصادقة على المخطط	ملاحظات
تميميون	13 جوان 2022	-
الخروب	/	تم إعداد المخطط ولم تتم المصادقة عليه
مسعد	24 جويلية 2022	-
بابار	/	لم يتم إعداد المخطط البلدي عدم وجود مجلس استشاري
جميلة	/	لم تتم المصادقة على المخطط
الغزوات	03 جويلية 2022	-
أولاد.ب.ع القادر	03 جويلية 2022	-
جانت	22 سبتمبر 2022	-

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من قبل رئيس برنامج كابدال السيد محمد دحماني

إن مقاربة البرنامج الطوعية تنتفي معها أي التزامات قانونية من قبل رؤساء المجالس الشعبية البلدية، لأن سلطة القرار تعود إلى المجلس الشعبي المنتخب، وعدم مصادقة بعض البلديات على المخططات البلدية للتنمية لا تترتب عليها أي إجراءات، غير أن عدم المصادقة على المخطط تمس حتما بمصادقية المجلس الشعبي البلدي أمام فعاليات المجتمع المدني التي ساهمت في مسار الإعداد. (م. دحماني، اتصال شخصي، 29 يناير، 2024)

2.1.4 تكوين الفاعلين المحليين في مجالي الحكامة التشاركية والتخطيط الإستراتيجي :

شرع برنامج كابدال بتنفيذ، على مستوى كل بلدية نموذجية، مخطط تكويني ثري ومكثف في "الحكامة المحلية التشاركية والتنمية المستدامة" لفائدة كل الفاعلين المحليين؛ المؤسساتيين، منتخبين البلدية وإطارات الإدارة من البلدية والدائرة والولاية، وكذا فاعلي المجتمع المدني المحلي، من ممثلي لجان أحياء وجمعيات وفاعلين اقتصاديين، وقد سمح مسار إعداد التشخيص الإقليمي وكذا الدراسة

التقييمية للمجتمع المدني بصفة كبيرة في تصميم وتكييف برامج التكوين معقدات الفاعلين المحليين لاسيما الجمعيات. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022)

جسد كابدال برنامجا تكوينيا مكثفا متعدد الفاعلين وتعدد القطاعات والمستويات، وذلك تهيئة لهم لتجسيد البرنامج وتحقيق أهدافه، من خلال دعم قدراتهم في مجال الحكامة المحلية التشارورية، حيث تم الاستعانة بخبراء دوليين من كندا وإيطاليا ويتعلق الأمر بـ المجمع الكندي " NISKA-Global ShiftInstitute"، وشبكة الجماعات الإيطالية " فالكوس أومبريا Felcos-UMBRIA"، قام الفريقين بإعداد البرامج التدريبية وتحضير الكتيبات الخاصة بعملية التكوين.

وقد شمل التكوين الذي أشرفت عليه الخبرة الكندية والإيطالية محورين أساسيين هما:

- الحكامة المحلية التشارورية، المندمجة والشاملة : حيث قدم التكوين في هذا المجال خبراء من شبكة الجماعات المحلية الإيطالية " فالكوس أومبريا"، الذين قاموا بتصميم مخطط ومواد تدريب الفاعلين المحليين في مجال الحكامة المحلية التشارورية، وتلقت هذه التدريبات نساء منتخبات في المجالس الشعبية الولائية وإطارات من وزارة الداخلية ومسؤولين جمعيين محليين ووطنيين، والهدف من هذه الدورة هو تحديد دور كل هؤلاء الفاعلين في التنمية المحلية المستدامة الشاملة والمندمجة وتدريبهم للعمل المشترك في إطار فضاءات التشاور المحلية .

- التخطيط الإستراتيجي البلدي: من خلال تكوين مركز على التحكم في الدليل المنهجي لإعداد المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد وكتيباته العملية، التي صممها خبراء مجمع نيسكا الكندي، وتلقى هذا التكوين إطارات الإدارة المحلية (البلديات النموذجية، الدوائر، والولايات التابعة لها هذه البلديات) وخبراء من الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم.

كانت الانطلاقة بتكوين مدربين ومدربات جزائريين متخصصين في مجالي الحكامة التشارورية والتخطيط الإستراتيجي البلدي، وذلك لتمكينهم من تولي مهمة تدريب الفاعلين المحليين للبلديات النموذجية، أجريت ما بين 22 أفريل و10 ماي 2018 بالجزائر العاصمة، تم تخصيص الدورة لصالح إطارات لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية وإطارات ومنتخبين من البلديات النموذجية المعنية والدوائر والولايات التي تنتمي إليها، بالإضافة إلى جمعيات محلية ووطنية و نساء منتخبات، وكذا مكونين من مؤسسات عمومية متخصصة، وتم اعتبار هذه الدورات التكوينية من أهم محطات برنامج كابدال، ذلك أنها مهدت لإنشاء أول نواة لمكونين جزائريين متخصصين في مجالي

الحكمة التشاورية والتخطيط الإستراتيجي المحلي، دام هذا التخطيط واحدا وعشرون (21) يوما متتاليا بين حصص نظرية وتطبيقية، وأتاح الفرصة للمدربين والمدرّبات الجزائريين لتلقي معارف وأدوات تسمح لهم بمرافقة وتأطير الفاعلين المحليين في البلديات النموذجية. (كابدال، 2018)، وتم تصميم التكوين في مرحلتين أساسيتين :

1- تكوين ومرافقة فريق وطني من المكونين (من 21 أبريل إلى 10 ماي) من مكوني وجمعيات " مراكز التكوين التابعة لوزارة الداخلية، وجمعيات راعية وأخرى محلية من المستوى " ج " ومنتخبات المجالس الشعبية الولائية ومكونين من المعهد العالي لإدارة التخطيط، تتولى هذه المجموعة الوطنية من المدربين مهمة التكوين على مستوى البلديات النموذجية وكذا اكتساب القدرة على إعادة هذا المسار التكويني على المستوى الوطني.

2- المرافقة من قبل خبراء دوليين من منظمة " فالكوس أومبريا " الإيطالية، لهذا المسار التكويني ومتابعتهم للأعمال التطبيقية ما بعد التكوين، بما في ذلك تفعيل آليات الحكمة التشاورية طبقا للميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، وكذا مسار التخطيط الإستراتيجي " المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد. (كابدال، 2018)

انطلقت عملية التكوين لفائدة الفاعلين المحليين خلال شهر جوان سنة 2018، حيث بدأت الأيام التكوينية الأولى في مجال الحكمة والتنمية المحلية المندمجة الشاملة والمستدامة ، لفائدة الفاعلين المحليين على مستوى البلديات النموذجية حيث دام التكوين مدة خمسة أيام، قام بتكوينهم فريق المدربين والمدرّبات المكون من قبل الخبرة الدولية لمجمع نيسكا الكندي وفالكوس أومبريا الإيطالي حيث شكل التدريب التعرف على مفاهيم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية المندمجة، والشاملة والمستدامة، التخطيط الإستراتيجي المحلي، والتدريب على العمل التشاوري التشاركي، وتخلل الدورة التكوينية تمارين تطبيقية ، وتبادل للخبرات، وعموما من فوائد هذه الدورة الأولى التقاء كل الفاعلين المحليين لإقليم البلديات مع بعضهم البعض، وتعرفهم على إقليم بلديتهم بصفة دقيقة من خلال عرض نتائج التشخيص الإقليمي للبلدية والذي تم إعداده سابقا والذي يعتبر محطة أولى وقاعدة الانطلاق في التخطيط الإستراتيجي المحلي.

وهكذا تواصلت دورات التكوين والتدريب التي شملت النساء المنتخبات شهر سبتمبر 2018 هدفت الدورة إلى تعميق فهمهن حول مفاهيم وأدوات الحكمة المحلية التشاورية، والتنمية المحلية المستدامة، مع التركيز على مفهوم النوع الاجتماعي، وأهميته في مسار التخطيط الإستراتيجي خصوصا أهمية المرأة في كل مراحل التخطيط وموقعهن كقوة اقتراح لتنمية بلدياتهن، تولى التكوين

مجموعة من المكونات الجزائريات بمرافقة الخبراء من شبكة فالكوس أومبريا الإيطالي، التي أعدت محتوى التكوين.

ليتواصل التكوين مع الفاعلين المؤسساتيين المحليين لكل من الأمناء العامين للبلديات النموذجية إدارات من البلديات، رؤساء مصالح التنشيط المحلي في الولاية ومديرية الإدارة المحلية، رؤساء المجالس الشعبية البلدية البلديات النموذجية، والدائرات، بالإضافة إلى خبراء من الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم، وكان هذا التدريب يدور حول التحضير لمنهجية إعداد المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد وتحديد الرؤية الإستراتيجية للتنمية الإقليم على مدى 5 أو 10 أو 15 سنة. (كابدال، 2018).

كما تم إطلاق ورشات تكوينية محلية على مستوى البلديات النموذجية في مجال التخطيط الإستراتيجي للتنمية لفائدة البلديات المعنية، حيث أشرف على تنشيط الدورة خبراء مكونين من الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم والمعهد العالي للتسيير والتخطيط، وهدف التكوين كان أساسا مرافقة المجالس الاستشارية البلدية في إعداد مخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد على مدى من 05 إلى 10 سنوات.

بين شهري سبتمبر ونوفمبر 2019 تم إجراء الدورة الثالثة والأخيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي البلدي في إطار إعداد المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد على مستوى البلديات النموذجية هدف الدورة تكوين خبرة جزائرية تكلف بمرافقة البلديات النموذجية في تنفيذ المخططات التنموية، نشط الدورة خبراء المجمع الكندي نيسكا-قلوبال-شيفت، وكانت بمشاركة رؤساء المجالس الاستشارية المعنية في البلديات النموذجية، إدارات بلدية، خبراء من المعهد العالي للتسيير والتخطيط ومكونين من الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم، وإدارات من وزارة الداخلية، وكانت محاور الدورة كما يلي:

- تحديد المقاربة المناسبة لصياغة المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد وتبنيه والترويج له.
- تجهيز المرافق لتنفيذ أنشطة البرمجة وفق ما تم تطويره من منهجية عمل.
- تعميق المعارف والخبرات والمهارات الخاصة بالمشاركين في مرافقة إعداد مخطط العمل وتنفيذ آليات المتابعة والتقييم.

اختتمت الدورة بتاريخ 29 نوفمبر 2019 حيث تدرب الحاضرون على مختلف مراحل التخطيط الإستراتيجي، بدءا من تنصيب اللجنة التوجيهية التي تقوم بصياغة المخططات، وتمرن المشاركون

على تقنيات التخطيط التشاركي، داخل المجالس الإستشارية البلدية، من بينها كيفية بناء النظرة الإستراتيجية والشمولية، الحوار، التبادلات، كيفية تحديد المشاريع التنموية ذات الأولوية، (كابدال، 2019)، وكانت هذه الدورة ذات أهمية كبيرة لدفع التخطيط الإستراتيجي بطريقة تشاركية تعمل على تحقيق أكبر قدر من الأهداف المتواخاة.

3.1.4 جمعيات المجتمع المدني كمشروع تنمية محلية:

تعد الجمعيات المحلية من أهم الفاعلين المحليين في مسار تحقيق التنمية المحلية المستدامة على المستوى المحلي، وقد اعتبر برنامج كابدال الجمعيات أحد أهم الروافد الأساسية المساهمة في بعث مسار التنمية المحلية الشاملة والمندمجة والمستدامة.

وتعرف الجمعيات بالخدمات التي تقدمها وبالقضايا التي تدافع عنها، وكذا النشاطات التي تقوم بها (...) ولكن أعمالها وتأثيرها على الإقليم تتعدى ذلك، فالدور الأول للجمعيات - مهما كان مجال نشاطها - هو المساهمة في توطيد الروابط الاجتماعية، وهذا ما يمثل بعبارة أخرى " النموذج الأصلي " «archétype» للعمل الجماعي، وبناء عليه تحمل الجمعيات الرؤية المستقبلية للإقليم بما يفتح آفاق عملها ويدعم تعاونها مع الفاعلين الآخرين من خلال المشاركة في هيئات التخطيط الإستراتيجي. (كابدال، 2018، ص 15)

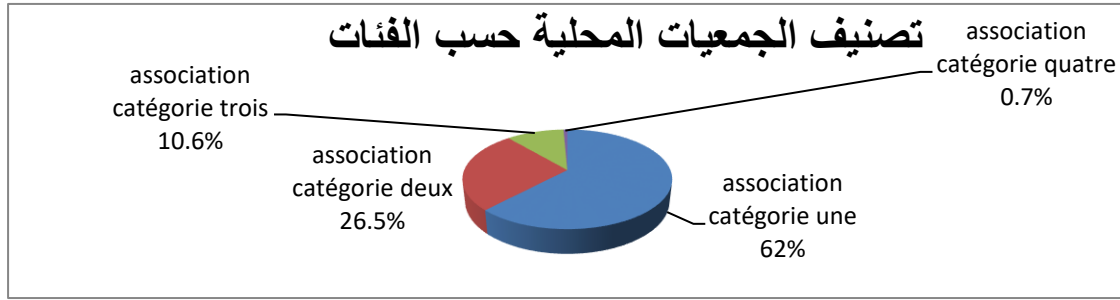
بناء على ذلك تم رصد وتعداد الجمعيات المحلية النشطة على مستوى البلديات النموذجية من خلال طبيعة نشاطها، تصنيفها حسب الفئات، تأطيرها وغيرها من المؤشرات لوضع صورة دقيقة وشاملة لها، والجدول التالي يبين تعداد الجمعيات المحلية حسب طبيعة النشاط الممارس.

جدول رقم (08) : تعداد الجمعيات المحلية حسب طبيعة النشاط الممارس

طبيعة الجمعيات المحلية في البلديات العشر النموذجية											
المجموع النسبة %	إسم البلدية النموذجية										طبيعة الجمعية
	جانت	تيمون	تيقزيرت	بني معوش	مسعد	جميلة	بابار	الخروب	أ.ب. عبد القادر	الغزوات	
46 17.4	13	05	01	04	02	01	05	03	12	0	اجتماعية
58 52	09	24	01	06	02	02	02	04	05	03	ثقافية
07	01	02	00	00	00	03	00	00	01	00	دينية
09	01	01	00	00	00	00	00	05	00	02	صحة
45 17	01	07	02	02	05	07	02	08	06	05	رياضية
10	00	02	00	02	03	00	02	00	01	00	ريفية/ تنموية
14	01	02	00	02	07	00	02	00	00	00	شبابية
07	03	02	00	00	02	00	00	00	00	00	نسائية
05	01	00	01	00	00	00	00	02	01	00	مهنية
02	00	01	00	00	00	00	01	00	00	00	بطالة
12	01	01	01	02	01	00	01	03	02	00	بيئية
04	00	01	00	00	01	00	00	01	01	00	المواطنة/ ح الإنسان
07	00	02	00	01	02	00	00	00	02	00	المعاقين
36 13.6	03	09	05	02	00	00	03	14	00	00	لجان أحياء
02	00	00	00	00	00	00	00	00	02	00	أولياء التلاميذ
264 100	34	59	11	21	25	13	18	40	33	10	المجموع

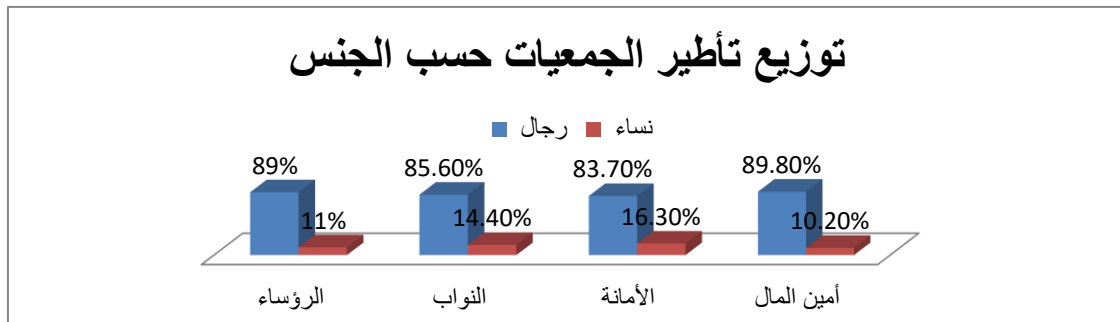
المصدر : (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022)

الشكل رقم (08) : تصنيف الجمعيات المحلية حسب الفئات



المصدر : (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022)

الشكل رقم (09) : توزيع تأطير الجمعيات المحلية حسب الجنس



المصدر : (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022)

واعتبارا من كون الجمعية فاعل أساسي في الحوار الإقليمي، فقد شاركت الجمعيات المحلية في إعداد التشخيص الإقليمي التشاركي وفي صياغة ميثاق مشاركة المواطنين والمشاركة في المجالس الاستشارية البلدية، حيث كونت الجمعيات "مجموعات مناقشة" حول واقع المنطقة ووضعيتها الاقتصادية، وواقع الخدمة العمومية والحوكمة بها.

وللجمعيات المحلية أدوار عديدة في التنمية المحلية، حيث تعمل على عدة أصعدة في سبيل تحقيق التنمية المحلية المندمجة والمستدامة، من حيث المساهمة في الاقتصاد المحلي من خلال التكوين والتوجيه من أجل التشغيل، تنظيم المنتجين، حقوق العمل، كما تعمل في المجالين السياسي والاجتماعي في الدفاع عن الحقوق والحريات ومختلف مجالات الحياة العامة، وكذلك من خلال دعم العمل الجماعي والتشاركي والتضامني، والحفاظ على البيئة وتنميين الموارد المحلية والحفاظ على موروث المنطقة، وقد أطلق برنامج كابدال في إطار برنامج تم تسطيره لدعم ومرافقة الجمعيات المحلية

في تحقيق التنمية المحلية، أطلق حاضنتين وندائين تكلتا بمنح دعم مالي لمشاريع جمعية شكلت فارقا في التنمية المحلية بثمانى (08) بلديات نموذجية.

بعد أن أطلق برنامج كابدال ندائه الأول كدعوة لتقديم مقترحات مشاريع تنموية تم رصد 43 مشاركة اختير منها 16 مشروع جمعي بصفة أولية، وبداية من 11 نوفمبر 2018 أطلق برنامج كابدال حاضنته الأولى للمشاريع الجمعية التي ضمت 16 جمعية محلية ناشطة في مختلف المجالات، تم تدعيمها من خلال ثلاث دورات تدريبية نظرية وعملية وفقا لمنطق " التعلم عن طريق الممارسة "، قادت هذه التدريبات الخبرة الأجنبية لإتحاد الجماعات المحلية الإيطالية " فالكوس أومبريا" في الفترة ما بين مارس وجويلية سنة 2019، حيث ركزت الحاضنة على تلقين الجمعيات المختارة كفاءات اختيار مشاريعها والشروط التي يجب أن تتوفر لحصولها على الدعم المالي من قبل البرنامج للمضي في هذه المشاريع ومن بين أهم الشروط التكامل الذي يعني دمج الفاعلين الآخرين في الإقليم والشمولية التي تعنى بضم واستهداف مختلف الفئات من النساء و الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والاستدامة التي تجعل هذه المشاريع تستجيب لأولويات الإقليم وخصوصياته، ومكوناته، كللت العملية بمنح دعم مالي لفائدة 11 مشروع جمعي محلي، بمبلغ قدره 66 مليون دينار جزائري.(وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022)

أطلق البرنامج نداء ثاني لاقتراح مشاريع جمعية في شهر جويلية 2020، تمحورت المشاريع الجمعية التي تم اختيارها من قبل برنامج كابدال حول موضوعين رئيسيين هما:

- دعم ومرافقة المجتمع المدني من أجل المشاركة بفعالية في مسار الحكامة التشاركية والتنمية المحلية من خلال مشاريع جمعية في مجالات متعلقة بالتكوين والتشيط والعمل التوعوي والإعلامي وغيرها من النشاطات ذات الأولوية.

الشكل رقم (01) : إعلان خاص باقتراح مشاريع جمعية محلية لإنشاء لجان أحياء



المصدر : (كابدال، 2020)

- مشاريع مساهمة في تفعيل وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، بكل ما تتيحه من وفرة في الدخل، وتوفير لفرص العمل أو تحسين فرص الحصول على الوظائف، أو تحسين قدرات السكان في مجالات الإنتاج والتحويل والتسويق، كل ذلك يتم بما يستجيب لشروط الاستدامة والاندماج والتكامل.

تنوعت المشاريع في البلديات النموذجية الثمانية، حسب خصوصيات كل إقليم، وطبيعة الموارد والفرص المتاحة به، حيث تم اقتراح 112 مشروع جماعي، كان الاختيار الأولي لـ 57 مشروع جماعي ضمت حاضنة البرنامج 56 مشروع لـ 45 جمعية محلية، حيث كلل بالنجاح 29 مشروع جماعي محلي لـ 29 جمعية محلية حظي بالتمويل من قبل برنامج كابدال بمبلغ مالي قدره 133.5 مليون دينار جزائري. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022)

- مبادرات إستراتيجية للتنمية المحلية دور جديد للجمعيات المحلية:

في إطار المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية ضمن المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، رافق برنامج "كابدال" الفاعلين المحليين على إطلاق مبادرات إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية، تكون ضمن المحاور ذات الأولوية بالنسبة للمخطط البلدي، حيث تم بداية تحديد القطاع المرغوب في تنميته، ثم إنشاء لجنة توجيهية للمبادرة، متعددة الفاعلين (منتخبين، إداريين، متعاملين اقتصاديين، تنظيمات مهنية، غرف مهنية، جمعيات محلية، جامعيين، خبراء...) ومتعددة المستويات (البلدية، الدائرة، الولاية). قامت على صياغة رؤية استشرافية لتنمية القطاع المعني وتحديد في إطار المبادرة الإستراتيجية قائمة من المشاريع والآليات لتجسيد المبادرة.

سمح العمل المشترك بين الفاعلين في محور المبادرة الإستراتيجية للتنمية المحلية للجمعيات المحلية التي عملت من قبل على مشاريع في إطار البرنامج بخوض تجربة جديدة على أرض الواقع وممارسة دور جديد، حيث أسند لها تجسيد المبادرة وإنجاز المشاريع المتفق عليها داخل اللجنة التوجيهية للمبادرة والتمولة من طرف "كابدال"، ولكن هذه المرة بصفتها "جمعية مسهلة" لمشروع مشترك، تضع من خلاله خبرتها التنفيذية في خدمة إقليم بلديتها، حيث قام البرنامج بتمويل مبادرات إستراتيجية "ميسرو" مبادرات التنمية الإقليمية لـ مشاريع 5 مبادرات إستراتيجية بمبلغ قدره 18.7 مليون دينار جزائري. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2022)

وكانت نتائج الستة والثلاثين مشروعاً الممولة من قبل برنامج كابدال خلال سنة 2023 كمايلي:

جدول رقم 09 : نتائج المشاريع الجموعية الممولة من قبل برنامج كابدال لسنة 2023

العدد الإجمالي للمستفيدين			
مجموع المستفيدين	منهم نساء	الجمعيات	لجان القرى والأحياء
7129	3212	63	83
عدد تنظيمات المجتمع المدني المنشأة			
الجمعيات المحلية	لجان الأحياء	جمعيات التنسيق	جمعيات تعاونية للحرفيين
15	34	02	01 منشأة 02 طور الإنشاء
نتائج الدورات التدريبية والتكوينية لبرنامج كابدال			
مجموع الدورات التدريبية	منها الجمعيات	منها لجان الأحياء	ملاحظات
127	62 دورة	83 دورة	الباقي دورات موجهة للإطارات والمنتخبين والمنتخبات
عدد المكونين			
العدد الإجمالي	منهم نساء	منهم ممثلي الجمعيات	ملاحظات
450	128	105	-
عدد مناصب الشغل المنشأة			
عدد مناصب الشغل		ملاحظات	
350 منصب شغل		إلى غاية سنة 2023	

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المصدر التالي : (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،

(2022)

2.4 خصوصيات التجربة على مستوى البلديات النموذجية: الخروب، جميلة، تيميمون:

من خلال هذا العنصر نتطرق بالدراسة لثلاث بلديات نموذجية، وكانت البلديات المختارة هي بلدية الخروب بقسنطينة وبلدية تيميمون بأدرار وبلدية جميلة بسطيف، نحاول من خلالها الوقوف على مسار البرنامج في كل واحدة منها، ونتعرف على الخصوصيات التنموية والتميز الذي يحيط بكل تجربة على حدة، ونتعرف على مدى تقدم البرنامج في سبيل تفعيل التنمية المحلية بها، ومدى تحقيق النتائج المرجوة والمحددة في المحاور الكبرى للبرنامج.

1.2.4 الخروب، التنمية المحلية والتجديد الحضري:

تعتبر الخروب من أكبر البلديات بولاية قسنطينة، ذات نسيج حضاري واسع، من مقوماتها سوق تاريخي للمواشي منذ أكثر من قرن ونصف، وجود أقطاب جامعية متعددة، تتمثل في جامعة عبد الحمدي مهري، معهد البيطرة، ومعهد البحث التكنولوجي، تطورت مدينة الخروب كثيرا، وإن لم تكن لها موارد طبيعية مهمة، مع ذلك يعتبر الفاعلون المحليون الموارد الموجودة كمزايا مهمة يمكن تمييزها لإعطاء بعد آخر للتنمية الإقليم، تتمتع بلدية الخروب بمكونات جاذبة، ولكن تشوبها أيضا تفاوتات وتأخيرات لا تزال تؤثر على الفضاءات ومجالات النشاط في البلدية.

تحصي بلدية الخروب وسطا طبيعيا يشجع على الفلاحة العصرية، من خلال تشمين الأراضي و478 وحدة صناعية و181 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بالأخص صناعة المواد الصيدلانية، وموروث ثقافي زاخر يعتبر محركا للسياحة بالمدينة كفن الطهي مع مشوي الخروب، الأغاني والموسيقى العيساوية، كما يمثل ضريح ماسينيسا الموقع الأثري الرئيسي للهوية التاريخية الثقافية لمدينة الخروب. (ل. شناتة، اتصال شخصي، 2023)

اختار برنامج كابدال بلدية الخروب كواحدة من البلديات النموذجية لتطبيقه، وكانت انطلاقة البرنامج على مستوى البلدية من خلال تنظيم ورشة انطلاق محلية للبرنامج بتاريخ 2017/04/07، وكانت أهم أولوية موضوعاتية للعمل على مستوى بلدية الخروب هي التجديد الحضري.

تمثلت أول خطوة في طريق برنامج كابدال على مستوى الخروب، في إعداد التشخيص الإقليمي التشاركي للبلدية، والذي شارك في إعداده مختلف الفاعلين، كما تم إجراء مسح شامل لمؤسسات المجتمع المدني، و كان هدف البرنامج هو رصد الجمعيات الناشطة الموجودة على مستوى كل بلدية

نموذجية، من بينها بلدية الخروب التي رصدت 40 جمعية ناشطة من بين 189 جمعية تم إحصاؤها (ل. شناتة، اتصال شخصي، 2023)، وتمثلت الرؤية الإستراتيجية لبلدية الخروب في "الخروب المعتر برصيده التاريخي العريق ساهم موقعه الإستراتيجي، وأقطابه الجامعية المتعددة ومؤهلاته البشرية الهامة في تطوير اقتصاد ناجع ومتنوع ومستدام، كما شكلت تجربته التشاركية الرائدة إطارا مثاليا لتماسك اجتماعي في ظل توسع عمراني آمن ومتناسق، ووفرت خدماته الذكية إطارا معيشيا رغيدا وسط بيئة صحية سليمة." (بلدية الخروب، 2022، ص 43)

- المبادرة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية ببلدية الخروب:

كانت المبادرة الإستراتيجية من نصيب شعبة تسيير النفايات، إذ ينتظر أن تكون شعبة تسيير النفايات المنزلية وتتمينها لتكون شعبة خالقة للثروة وفرص العمل، والابتكار، وتم اختيار هذه الشعبة التي تعتبر تحديا كبيرا يواجه الوسط الحضري لبلدية الخروب، حيث أن العمل على هذه الشعبة يكرس هدفين اثنين لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر، فمن جهة تسيير النفايات في مدينة حضرية مثل الخروب يساعد على تهيئة مدينة صحية وإطار معيشي صحي ومستدام، ومن جهة أخرى تتمين هذه الشعبة يهدف إلى جعلها قاطرة للتنمية المحلية، تم اختيار الجمعية المسهلة للمبادرة وهي جمعية مسيري ومؤطري النشاطات التربوية وتكوين الشباب، حيث تم إعداد أول ميثاق إقليمي لتسيير وتتمين النفايات المنزلية ببلدية الخروب والذي تم وضعه بشكل تشاركي، وكانت الموافقة على مشروع الميثاق خلال ورشة تشاركية، ساهمت في إثراء والخروج بالتزامات وتوصيات حول قطاع تسيير النفايات تخدم المدى القريب، المتوسط والبعيد.

الشكل (11) : الإعلان عن الورشة التشاركية لصياغة ميثاق إقليمي لشعبة تتمين النفايات ببلدية الخروب



المصدر : (كابدال، 2022)

وفي نفس الإطار وبتاريخ 05 أكتوبر 2022 تم تنظيم ملتقى وطني تحت عنوان " تسيير النفايات، قاطرة التنمية المحلية المستدامة، الهدف الأساسي للملتقى وضع خطة لتطوير شعبة تسيير النفايات وتثمينها من خلال عرض مختلف التجارب الوطنية والأجنبية في هذا المجال، تمحور الشق الأول للملتقى حول الإمكانيات الاقتصادية والحلول التكنولوجية في هذا المجال و عرف تدخلات من طرف ممثلين عن الوكالة الوطنية للنفايات، مديرية البيئة للولاية، أكاديميين، وخبراء من جامعات جزائرية وألمانية، وتونسية، وعرف الشق الثاني من الملتقى عرض تجارب لإطارات جمعوية، ورواد أعمال، ومستثمرين في القطاع.

الشكل (12) : مطوية ملتقى تسيير النفايات المنزلية قاطرة التنمية المحلية المستدامة



المصدر : (كابدال, 2022)

- تفعيل التنمية المحلية على مستوى بلدية الخروب:

تمثلت المجموعة الأولى لمحاور العمل في مشاريع تنموية في المحاور الإستراتيجية المحددة في خطة المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد وتمثلت في حماية البيئة، تحسين نوعية معيشة السكان (التعليم، الصحة، النشاطات الرياضية)، ومحور التنمية الاقتصادية الذي يعتبر ذا أهمية كبيرة في سبيل تفعيل التنمية المحلية بالبلدية، وتمثلت المجموعة الثانية في مشاريع تكون محفزة للتنمية الاقتصادية المحلية، حيث اختيرت شعبية تسيير النفايات كقطاع ذا أولوية لخلق فرص عمل للشباب ومداخل مستدامة للبلدية وأدرجت القطاعات الأخرى في المجموعة كالفلاحة، البيئة، التراث الثقافي والصناعات التقليدية، والإطار المعيشي.

استفادت عدة جمعيات في إطار الندائين الأول والثاني للبرنامج من التكوين على مستوى الحاضنتين الخاصتين بصياغة وتطوير المشاريع الجمعوية التنموية، وتم تمويل ستة (06) مشاريع جمعوية ساهمت في تفعيل التنمية على مستوى البلدية وهي مفصلة كالتالي:

الجدول رقم (10): مخرجات المشاريع الجمعوية المحلية المجسدة في بلدية الخروب

الجمعية	اسم المشروع	مخرجات المشروع
جمعية أصدقاء البيئة	التدفق الأخضر	إعادة إطلاق مهنة البستنة في الوسط الحضري: إنشاء مشتلين للإنتاج والبيع وتوظيف 06 شباب، وتكوين 36 فرد في مهنة البستنة، كما تم توقيع ستة مواثيق خضراء وإنشاء مدرسة مفتوحة للكبار.
مديري ومسيري الأنشطة التربوية والترفيهية للشباب	مدينتي صحي	تكوين الشباب في مجال الصحة المجتمعية وتحسيس سكان بالصحة التشاركية الحضرية: - تكوين 45 منشط في مجال الصحة المجتمعية - تنظيم أيام تحسيسية. - إنشاء 02 ناديين للصحة المجتمعية لاستدامة إنجازات المشروع.
مديري ومسيري الأنشطة التربوية والترفيهية للشباب	حي يفرز	خلق فرص عمل واستغلال النفايات وتثمينها: استفاد المشروع وباع 1145 كلغ من النفايات البلاستيكية أي ما يعادل 2.15 % من الكمية التي تنتجها البلدية. - الحصول على المرتبة 02 وطنيا في ملتقى النوادي البيئية والجمعيات سنة 2021. - ترويج بطريقة مبتكرة لعملية جمع النفايات البلاستيكية (جمع عدد معين من القارورات البلاستيك يمنح تأشيرة دخول مدينة الألعاب)، كما تم تنظيم الطبعة الأولى لأيام الرسكلة للتقليل من نفايات البلاستيك واستغلالها وتثمينها.
نادي راسينغ اتلتيك (RCA)	تفعيل الأنشطة العلمية والرياضية	تحسين المستوى العلمي والرياضي للمتمدرسين في ستة (06) مدارس ابتدائية ببلدية الخروب: استفاد من أنشطة المشروع 240 تلميذ و 06 معلمين، قام

المشروع بتكوين معلم واحد من كل مدرسة. - تنشيط 120 حصة ونظمت اجتماعين كبيرين مع مسابقات و معارض ومنافسات رياضية.	بالمدارس الابتدائية	
- توفير التوجيه والدعم لإدماج النسوة ومشاركتهن كمواطنات في الحياة الاجتماعية: استفادة 72 امرأة ، و 15 منشط ومنشطة من تكوين حول تقنيات التواصل والتأطير، كما تم تنظيم ورشات تكوين في مجال كيفية إنشاء جمعية، آليات دعم التشغيل ، والتسويق ، ومرافقة المرأة، فهم آليات دعم المقاولاتية والحصول على القروض.	لمسة أمل	نصف المجتمع لدعم قدرات النساء المستضعفات
- تعزيز قدرات إطارات الجمعيات في إنشاء الجمعيات وتسييرها وانخراط المواطنين: استفادة 27 جمعية منها 13 لجنة حي و 09 جمعيات موضوعاتية، إعادة تفعيل خمس (05) جمعيات وتنسيق للجان أحياء الخروب. - استفاد 49 إطار جمعي شباب من تكوينات، استفاد 18 منهم من مرافقة لإنشاء جمعيات أو الانضمام إلى جمعيات.	الخروب الشباب	سيرتا أكسجين

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر ووثائق برنامج كابدال

- مستوى تقدم برنامج كابدال في بلدية الخروب:

يمكننا الإقرار بتسجيل خطوات هامة وجد معتبرة في تجسيد البرنامج على مستوى بلدية الخروب، التي تجاوزت عدة محطات بداية بوضع التشخيص الإقليمي التشاركي، وإحصاء وتصنيفات المجتمع المدني، وضع الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، تنصيب المجلس الاستشاري البلدي، إعداد الرؤية الإستراتيجية وإنجاز المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، إلى غاية الاستفادة من الدعم المالي للبرنامج لسنة مشاريع جموعية تنموية بالإضافة إلى المبادرة الإستراتيجية المحلية للبلدية، غير أن تحديات كبيرة رافقت هذه الإنجازات.

ركزت جل الإنجازات والمشاريع التنموية على الفكرة القوة للبلدية أو القطاع ذو الأولوية وهو التجديد الحضري الذي يعتبر من خصوصيات البلدية، ففي قراءة للمشاريع الممولة من قبل البرنامج نلاحظ أن كل المشاريع تهدف إلى ترقية الوسط الحضري وتفعيل التنمية المحلية به من خلال مشاريع إطلاق مهنة البستنة في الوسط الحضري، مدينتي صحتي الذي يعنى بالصحة التشاركية الحضرية، حيي يفرز الذي توجه نحو تثمين شعبة تسيير النفايات وعلاقتها بالوسط الحضري، تفعيل

الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية بمدارس البلدية، ومشروع إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية على مستوى البلدية، ومشروع تعزيز قدرات إدارات الجمعيات في إنشاء الجمعيات وتسييرها وانخراط المواطنين كلها مشاريع هادفة كان لها نتائج إيجابية تؤثر على تفعيل التنمية المحلية المستدامة بالبلدية.

2.2.4 جميلة، استغلال المؤهلات السياحية لتفعيل التنمية المحلية :

تعتبر بلدية جميلة بولاية سطيف من بلديات الوطن التي تزخر بتراث ثقافي كبير، حيث يعتبر موقعها السياحي من أهم مواردها، حيث أن مقوماتها السياحية الكبيرة جعلت برنامج كابدال يعطي الأولوية الموضوعاتية بها إلى قطاع السياحة، حيث تمتلك موقعا أثريا مصنفا كتراث عالمي للإنسانية من قبل اليونسكو، وبالإضافة إلى هذا تمتلك مقومات طبيعية كبيرة ومقومات ثقافية وتاريخية عمل برنامج كابدال على تثمينها ومحاولة بعث التنمية المحلية البلدية انطلاقا منها، وعليه اختار برنامج كابدال بلدية جميلة كواحدة من البلديات النموذجية لتطبيق مقاربتة، وكان القطاع ذو الأولوية بالبلدية هو قطاع السياحة .

تم عقد الورشة المحلية لانطلاق البرنامج بإقليم البلدية، تم إعداد التشخيص الإقليمي التشاركي للبلدية والمصادقة على ميثاق المشاركة المواطنة، وتم تنصيب المجلس الاستشاري البلدي بتاريخ 03 جانفي 2018، والمتكون من خمسين (50) عضو ممثلين لمختلف شرائح المجتمع، بمشاركة كل الفئات من الفاعلين (نساء، شباب، ذوي احتياجات خاصة، خبرات، لجان أحياء وقرى، وتجمعات سكانية متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، جمعيات، هيئات عمومية).

وتمثلت الرؤية الإستراتيجية لبلدية جميلة فيما يلي " جميلة كويكول، موطن الحضارات ذات إقليم سياحي فلاح.. وطاقات شبانية مميزة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة في إطار حكمة تشاركية تشاورية ومستوى معيشي راقى للساكنة ". (بلدية جميلة سطيف، 2022، ص 40)

- تجسيد المبادرة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية:

لأجل تجسيد المبادرة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية لبلدية جميلة تم عقد لقاء تشاوري يضم مختلف الفاعلين، تحت إشراف الجمعية المختارة كجمعية مسهلة للمبادرة " جمعية الشباب

الرياضي" ، تم بداية تحديد المحور الذي تتدرج ضمنه المبادرة وهو محور تم تحديده في المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد المتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية والهادف إلى تطوير السياحة الجبلية والأثرية حول موقع كويكول الروماني، وتنمية الفلاحة وتربية الحيوانات، وأخيرا تحفيز النشاطات الحرفية والاستغلال المستدام للموارد المحلية، كما جرى النقاش حول فكرة إنشاء ديوان محلي للسياحة كخطوة أولى.

تم تنظيم ملتقى وطني تحت إشراف نفس الجمعية عنوانه "تنمية السياحة الثقافية والسياحة الجبلية بمدينة جميلة" ، يهدف إلى ترقية السياحة في مدينة جميلة، حيث دار المحور الأول للقاء حول جل الإمكانيات والمؤهلات التي تحظى بها جميلة، والمحور الثاني حول دور الديوان المحلي للسياحة في التنمية الاقتصادية المحلية، وكان تحت إشراف خبير من برنامج كابدال، كما حضر اللقاء ممثلين عن ثلاث بلديات نموذجية أخرى وهي أولاد بن عبد القادر، الغزوات، وجانت، بالإضافة إلى ولاية قالمة، حاول رؤساء دواوين السياحة لهذه الولايات نقل تجاربهم وخبرتهم في هذا المجال، تمهيدا لإنشاء الديوان المحلي للسياحة في مدينة جميلة، وفق ما جاء في المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد للبلدية، لاسيما ماجاء في المحور الإستراتيجي الخاص بالسياحة.

وقد تخللت الملتقى ورشتين عمليتين اثنتين تمحور النقاش فيهما حول:

- مناقشة القانون الأساسي للديوان المحلي للسياحة.
- خطة عمل تسويقية كانطلاقة له. (كابدال، 2022)

الشكل رقم (13) : على هامش ملتقى تنمية السياحة الثقافية والسياحة الجبلية بمدينة جميلة



المصدر : (كابدال، 2022)

- مشاريع تنموية محفزة للتنمية المحلية بجميلة:

استفادت بلدية جميلة من دعم مالي لثلاث (03) مشاريع جمعوية، بالإضافة إلى المبادرة الإستراتيجية للتنمية المحلية : (كابدال، 2023)

الجدول رقم (11) : مخرجات المشاريع الجمعوية المحلية المجسدة في بلدية جميلة

الجمعية	اسم المشروع	أهداف ونتائج المشروع
جمعية الإرتقاء	الشريك	- إنشاء وتشكيل لجان أحياء : -مرافقة 11 حي في تشكيل لجانهم وتشكيل الملف الخاص بذلك مع عقد الجمعيات التأسيسية. -تنظيم ورشة تكوينية حول دور لجنة الحي وسيرها لفائدة 05 لجان، لمساعدتها في الشروع في بدء نشاطها.
جمعية الشباب الرياضي	الدراجة الهوائية وسيلة لتطوير السياحة الجبلية في جميلة .	- تطوير السياحة الرياضية الجبلية بالدراجات الهوائية كوسيلة للترويج وتعزيز السياحة الأثرية حول موقع كويكول والمتحف: - تكوين 11 شاب في مجال تسيير المجموعات السياحية بالدراجة الهوائية، وأساسيات إجراء زيارة سياحية مع احترام خصوصيات المنطقة. - تهيئة مكان للاستراحة في منطقة تطل على موقع كويكول الأثري، وتوجد بها طاولة إرشادية تبرز معالمه السياحية. - تنظيم فعالية رياضية كبيرة حول كويكول بالدراجة.
أصدقاء جميلة	تمهيد (القولبة الفنية والنحت والتشكيل الثلاثي الأبعاد)	زيادة فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب في قطاع الحرف المرتبطة بالتراث الثقافي لبلدية جميلة: -استفاد من المشروع 57 فرد من بينهم نساء تلقوا التكوين حول حرف الفسيفساء والقولبة والنمذجة الفنية إضافة إلى المسح الضوئي والطباعة ثلاثية الأبعاد. - تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات التي تجسد آثار موقع

كويكول الروماني.		
- تنظيم أول معرض للمنتجات المصنوعة في الورشات بالشراكة الولاية.		
- تم تعزيز وتطوير القدرات الخاصة بالمندربين وإدماجهم في عالم الشغل.		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر ووثائق برنامج كابدال

- مستوى تقدم برنامج كابدال في بلدية جميلة:

سجلت بلدية جميلة خطوات معتبرة في تجسيد البرنامج، حيث قطعت أشواط كبيرة بداية بوضع التشخيص الإقليمي التشاركي، وإحصاء وتصنيفات المجتمع المدني، وضع الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، تنصيب المجلس الاستشاري البلدي، إعداد الرؤية الإستراتيجية وإنجاز المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، والمصادقة عليه، والاستفادة من الدعم المالي للبرنامج لثلاث (03) مشاريع جموعية تنموية بالإضافة إلى المبادرة الإستراتيجية المحلية للبلدية.

ركزت جل الإنجازات والمشاريع التنموية على الفكرة القوة للبلدية أو القطاع ذو الأولوية وهو تثمين السياحة والتراث الثقافي بالنظر إلى خصوصيات البلدية، ففي قراءة للمشاريع الممولة من قبل البرنامج نلاحظ أن كل المشاريع تهدف إلى ترقية السياحة بالبلدية وتفعيل التنمية المحلية اعتمادا عليها، فمشروع تطوير السياحة الرياضية الجبلية بالدراجات الهوائية كوسيلة للترويج وتعزيز السياحة الأثرية حول موقع كويكول والمتحف، ومشروع تمهيد (القلبة الفنية والنحت والتشكيل الثلاثي الأبعاد) الهادف إلى زيادة فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب في قطاع الحرف المرتبطة بالتراث الثقافي لبلدية جميلة، وكذا المبادرة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية والتي تعنى بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية والهادف إلى تطوير السياحة الجبلية والأثرية حول موقع كويكول الروماني، وتنمية الفلاحة وتربية الحيوانات، وأخيرا تحفيز النشاطات الحرفية والاستغلال المستدام للموارد المحلية، تصب كلها في إطار تفعيل التنمية المحلية انطلاقا من القطاع ذا الأولوية والذي يعبر عن خصوصيات جميلة.

3.2.4 تيميمون، التراث الثقافي المادي واللامادي والتنمية المحلية :

تيميمون أو عاصمة فضاء القورارة، استوطنها الإنسان منذ قديم الزمان، تمتلك تراث ثقافي مادي ولامادي عريق، فقرات، عمران مميز، وتقاليد خاصة، اعتبر نظام ري الواحات الزراعية إلى جانب الطابع المعماري من التراث المادي المميز لتيميمون، ومن خلال تراثها اللامادي المتمثل في تراث الإلهيل واحتفالية المولد النبوي الأصيل المصنف من قبل اليونسكو، عرفت بلدية تيميمون وكانت قبله لعدد كبير من السياح.

تكمن خصوصية بلدية تيميمون في عناصرها الفيزيائية الجغرافية وألوانها وروائحها وهندستها المعمارية وعاداتها وتقاليدها التي تزين المهرجانات التقليدية وكذا الحرف والأغاني والمهرجانات الشعبية، كما توجد في بلدية تيميمون العديد من المواقع التاريخية والأثرية والثقافية التي يتعين تحسينها وتنميتها (القصور، الزوايا، الفقارة، الكهوف، بساتين النخيل، الدوائر التاريخية والثقافية لمنطقة قورارة والعرق الغربي الكبير). (بلدية تيميمون، 2023، ص 25)

اختر برنامج كابدال بلدية تيميمون كأحدى البلديات النموذجية لتطبيق مقارنته، واعتبر القطاع ذا الأولوية في العمل على تفعيل التنمية المحلية بالبلدية قطاع السياحة والتراث الثقافي، إذ تعتبر الأولى من بين البلديات النموذجية لبرنامج كابدال، التي تبنت بصفة رسمية التخطيط الإستراتيجي البلدي من أجل إرساء تنمية محلية مستدامة، شاملة ومندمجة على مستوى الإقليم، حيث تبعت مسار التخطيط الإستراتيجي بجدية كبيرة وبخطى ثابتة بداية من تعبئة الفاعلين المحليين، وإنشاء المجلس الاستشاري البلدي الذي يعتبر فضاء مهما للحوار والنقاش والتخطيط إلى غاية المصادقة النهائية على المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد.

تمثلت الرؤية الإستراتيجية لبلدية تيميمون فيما يلي

" تيميمون، الواحة الحمراء، عاصمة قورارة أيقونة الصحراء، قطب سياحي فلاحي ذا بعد اقتصادي، تنوع بيئي ومركز تبادل تجاري بمقاييس عالمية عصرية. انطلاقا من تدفق مياه الفقارة إلى إنتاج الطاقات الباطنية والمتجددة المشغلة لجميع القطاعات. بارتكازها على منارات العلم المنتشرة عبر الإقليم وعلى موروثها العالمي المادي واللامادي على غرار الأهلل وأسبوع المولد والطابع العمراني الأصيل ومجتمعها المترابط والمنسجم والذي يعيش رفاهية وازدهار، وهي فخر لسكانتها، تيميمون 2040 (بلدية تيميمون، 2023، ص 45)

- المبادرة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية :

كانت المبادرة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية في تيميمون من نصيب جمعية " تيفاوتيزيري " للمحافظة على الأصالة والتراث في إطار مبادراتها الإستراتيجية وبالتعاون مع المعهد التكنولوجي المتوسط للفلاحة الصحراوية /جامعة أدرار/ جمعية تناس، نظمت دورة تكوينية حول كيفية إنشاء مؤسسة مصغرة في شعبة التمور (منتجات النخيل ومشتقاته) في 10 و11 و12 أكتوبر 2022.

كما نظم فاعلو البلدية تحت رعاية والي ولاية تيميمون النسخة الأولى من مهرجان " توبر لتمور تيميمون " من 10 إلى 12 أكتوبر 2022، في إطار المبادرة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية التي دعمها برنامج كابدال ، حيث تضمن المهرجان أنشطة ثقافية ورياضية وعلمية متنوعة، بالإضافة إلى معرض للتمور والمنتجات الحرفية اليدوية من منتجات النخيل والمنتجات الثانوية، تخللت المهرجان ندوة، وزيارات إلى قصور وبساتين تيميمون، هدف المهرجان إلى تأهيل مزارعي التمور وتنشيط صناعة التمور في تيميمون من خلال إشراك جميع الفاعلين المحليين، أهمهم سكان المنطقة اختتم بتوصيات لتعزيز زراعة وتسويق التمور، مع مراعاة الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز إستراتيجية التخطيط التنموي للبلدية .

الشكل رقم (13) : مطوية خاصة بتنظيم ورشة تدريبية حول المشاريع في شعبة التمور



المصدر : (كابدال، 2022)

وعلى هامش المهرجان تم تنظيم دورة تكوينية من إشراف جمعية تيفاوتيزيري للمحافظة على الأصالة والتراث بالشراكة مع المعهد التكنولوجي المتوسط للفلاحة الصحراوية وجامعة أدرار، وجمعية تناس، موضوع الدورة كيفية إنشاء مؤسسة مصغرة في شعبة التمور (منتجات النخيل ومشتقاته).

الشكل رقم (13) : مطوية خاصة بتنظيم لقاء وطني حول تثمين منتجات النخيل ومشتقاتها من أجل تنمية محلية مستدامة



المصدر : (كابدال، 2023)

- تفعيل التنمية المحلية بتيميمون من خلال المشاريع الجموعية:

حصلت الجمعيات المحلية لبلدية تيميمون على أكبر نسبة من الدعم المالي لمشاريع جموعية جديدة قامت بها عدة جمعيات تراوحت بين مشاريع موجهة لتعزيز المجتمع المدني وأخرى موجهة للتنمية الاقتصادية المحلية، وتوزع الدعم بين الندائين الأول والثاني حسب التالي:

جدول رقم (12): مخرجات المشاريع الجموعية المحلية المجسدة في بلدية تيميمون

الجمعية	اسم المشروع	مخرجات المشروع
قناديل	نساء ومزارعو تيميمون من أجل تثمين صنف تمور الحميرة"	تثمين تمور الحميراء للمساهمة في التنمية الزراعية المستدامة: حملات تحسيسية لأزيد من 100 منتج. تهيئة وتجهيز ورشة تكوينية لفائدة 20 امرأة، استفدت من مهارات صانعي الحلويات التقليدية والعربية المصنوعة من التمور، واستفادة العشرين امرأة من تكوين في كيفية تحيل التمور إلى عجائن، رب (دبس)، وتكوين نفس العدد من الحرفيات حول معايير النظافة والسلامة في مجال الإنتاج الغذائي.

تيفوت تيزيري	أنامل الواحة الحمراء	تأهيل الإنتاج التقليدي باستخدام سعف النخل: - أنشأ المشروع ورشة للتكوين وإنتاج السلال والدباغة باستخدام المنتجات المحلية وخاصة منتجات النخيل الثانوية (السلال) لفائدة نساء قصر تالة. استفادت 40 امرأة من التكوينات. - نظم المشروع فعاليتين رئيسيتين حول صناعة السلال وأتاح للحرفيات نقطة بيع في مدينة تميمون من أجل الترويج للورشة والمساعدة في بيع منتوجاتهن.
الفردوس	محاربة آفة المخدرات	محاربة المخدرات وتطوير أنشطة مفيدة في البلدية: - استهدف المشروع 171 تلميذ من مدرستين ثانويتين، استفادوا من محاضرات من تقديم استشاريين ذوي خبرة. - نظم مشروع الجمعية عدة أنشطة لصالح 189 تلميذ بالشراكة مع مديرية الشباب والرياضة، كما نظم رحلة لمدة 6 أيام إلى ولاية تلمسان لفائدة 28 شابا، وتكوين 19 معلما على إنشاء وتسيير نادي مدرسي أو إنشاء وتسيير جمعية .
جمعية تناس	أزرو لتحويل مشتقات النخيل	تثمين منتجات النخيل الثانوية في مجالات الحرف التقليدية وإنتاج أعلاف الماشية في بلدية تميمون: استفادة 25 حرفية في صناعة السلال من تكوين تحسني لعصرنة وتطوير منتجاتهن، اختصاص 12 شاب عاطل عن العمل في تنظيف بساتين النخيل وتحويل منتجات النخيل الثانوية إلى أعلاف للمواشي، تنظيم حملة تحسيسية ومشاركة في سبعة 07 معارض مكنت المستفيدات والمستفيدين من الحصول على طلبياتهم الأولى لبدء نشاطهم.
جمعية حقوق الطفل والمراهق	ألوان تيميمون	تثمين المنتجات الحرفية وتحسين تسويقها: تكوين حرفيات عددهن 108 امرأة في مجال الصباغة الطبيعية النباتية للصوف، خصوصا لإنتاج السجاد المصنوع من منتجات طبيعية من جهة، وزيادة فرص الشغل للحرفيات والشباب من جهة أخرى، تم تسجيل 17 امرأة

والمرأة الحرفية		على مستوى غرفة الصناعة التقليدية، واستفادة 59 امرأة من الدعم لبدء الإجراءات مع الغرفة، دعم 05 حرفيات لإنشاء ورشة للصباغة الطبيعية للصوف، وإعداد دليل لتقنيات الصباغة الطبيعية للصوف.
جمعية فقارة تتنزيت "فقارة الماء"	ترميم فقارة أمغير	ترميم فقارة أمغير وجعلها موردا سياحيا: تنظيف وترميم جزء كبير من الفقارة ، وتجديد القصرية الكبيرة لتصبح مزارا للسياح يمكنهم حتى إلى جزء الفقارة الموجود تحت الأرض، وعقب الترميم زاد تدفق مياه الفقارة حيث استفاد من ذلك 32 فلاحا حيث تصل مياهها إلى 08 بساتين، كما استفاد 20 شابا من المنطقة من تكوينات في مجال صيانة الفقارة، خصوصا إعادة ضبط التدفق، واستفاد 05 شباب من تقنيات التنشيط السياحي، مما يمكنهم من تنظيم زيارات لفائدة مجموعتين سياحيتين على الأقل بعد الانتهاء من المشروع.
الرمال الذهبية	اللؤلؤة لإنتاج الملابس التقليدية	تكوين الشباب والنساء في الحرف المحلية وتثمين المنتجات الحرفية وتحسين تسويقها: تعزيز مهارات 11 مكونة للجمعية صاحبة المشروع والجمعية الشريكة في مجال تعليم الكبار وإنتاج الملابس التقليدية للنساء والرجال، كما تم تكوين 66 امرأة من بينهن 12 معاقة على خياطة الملابس التقليدية من منطقة القورارة وعلى تقنيات الخياطة والتخصيص، كما تم توفير تدريبات حول التشغيل والمقاولاتية من خلال إنشاء وتسيير مؤسسات مصغرة، كما تم تنفيذ مرافعة في إطار المشروع لتشجيع إحياء استخدام الملابس التقليدية في مجال المطاعم والفندقة وفي مجال أوسع في مجال السياحة، كما شارك المشروع في 06 معارض مع عرض لأفضل الأزياء تصميميا خلال اجتماع اختتام المشروع، كما استفادت 11 امرأة من آلات خياطة .
أمل لأطفال التوحد	تكوين الأطفال المصابين بالتوحد	التكفل بـ 26 طفلا مصابا من طرف متخصصين في مجال النطق وعلم النفس وأطباء، كما عملت الجمعية على تشجيع انضمام أولياء الأطفال المصابية تحت لواء جمعية يتم إنشاؤها، كما تم تعزيز قدرات المهنيين المتدخلين في

والصعوبات الذهنية	على مهارات الحياة اليومية	مجال التوحد.
رواحل قورارة للتطوير الاجتماعي والإبداع الشبابي	أحياء تيميمون	نظم المشروع ثلاث دورات تكوينية حول إنشاء جمعية وتسييرها، والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي لفائدة 22 شابا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق ومصادر برنامج كابدال

- مستوى تقدم برنامج كابدال في بلدية تيميمون:

تلقت بلدية تيميمون دعم مالي معتبر من برنامج كابدال، وكانت أكثر بلدية خطت خطوات هامة في إطار تجسيد البرنامج، بداية بوضع التشخيص الإقليمي التشاركي، وخريطة المجتمع المدني تأسيس الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، وتنصيب المجلس الاستشاري البلدي، تحديد الرؤية الإستراتيجية للبلدية وإنجاز المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، والمصادقة عليه، استفادت من الدعم المالي لمشاريع تنموية جموعية تسعة (09) مشاريع جموعية بالإضافة إلى المبادرة الإستراتيجية المحلية للبلدية.

كانت الفكرة القوة لبلدية تيميمون هي استغلال التراث لمادي واللامادي من أجل تفعيل التنمية المحلية بالمنطقة وتم اختيار القطاع ذو الأولوية في المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد وهوتثمين الفلاحة والتراث الثقافي المادي واللامادي باعتبارها من أهم خصوصيات البلدية، ففي قراءة للمشاريع الممولة من قبل البرنامج نلاحظ أن أهم المشاريع الجموعية الممولة تستهدف ترقية التراث المادي واللامادي للمنطقة، فمشاريع مثل مشروع تثمين تمور الحميراء للمساهمة في التنمية الزراعية المستدامة، ومشروع تأهيل الإنتاج التقليدي باستخدام سعف النخل، ومشروع تكوين الشباب والنساء في

الحرف المحلية وتثمين المنتجات الحرفية وتحسين تسويقها (اللباس التقليدي)، ومشروع ترميم فقارة أمغير وجعلها موردا سياحيا، ومشروع تثمين المنتجات الحرفية وتحسين تسويقها والذي اهتم بترقية الصباغة الطبيعية على الصوف كلها تصب في مجال تثمين القطاعات ذات الأهمية بالنظر إلى مميزات وموارد المنطقة، مما يساهم في تحريك عجلة التنمية المحلية بها.

3.4 تحديات ورهانات برنامج كابدال على المستوى الوطني :

إن الهدف الأساسي لبرنامج كابدال هو تهيئة الظروف لإرساء حكمة محلية تشاورية وشفافة تعمل على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على المستوى المحلي في البلديات النموذجية المختارة وتعميم التجربة على المستوى الوطني، وهذا ما يعتبر رهانا أساسيا وضعه البرنامج منذ الانطلاقة الأولى له، حيث يعد تجربة لمقاربة جديدة على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر طمحت من خلالها الحكومة الجزائرية والشركاء أصحاب المصلحة للوصول إلى عدة أهداف وتحقيق عدة رهانات، في مجال ترقية المقاربة التشاركية وتفعيل التنمية المحلية المستدامة، وتتوخى الحكومة الجزائرية والقائمون على البرنامج الوصول إلى آفاق متوسطة وبعيدة الأمد لأجل تحقيق شمولية واستدامة واندماج النتائج الإيجابية للبرنامج.

1.3.4 تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية وعصرنة الإدارة المحلية:

حظيت مشاركة المواطنين بأهمية كبيرة لدى برنامج كابدال، حيث اعتبرت ترقية مشاركة المواطن محور المقاربة الساعية إلى تفعيل التنمية المحلية التي يستهدفها، وتقاطعت المحاور المكونة للبرنامج وجل أهدافه في هذه الفكرة، وقد تلقى تطبيق البرنامج خصوصا في محور الديمقراطية التشاركية عدة عراقيل وتحديات قللت من التفاؤل الكبير الذي رافق الانطلاقة ومن التوقعات الإيجابية لنتائج باهرة كانت مرتقبة من التجربة كان أهمها:

- الظروف التي أحاطت بتطبيق التجربة بسبب الاحتجاجات التي عمت ربوع البلاد سنة 2019، والتي انتهت برحيل النظام السابق الذي احتضن انطلاق البرنامج، بالإضافة إلى الوضع الصحي الذي عاشته البلاد إلى غاية سنة 2022 بسبب جائحة كورونا.
- الغموض الذي يلف الإطار القانوني للجماعات المحلية في شقه المتعلق بالديمقراطية التشاركية في عديد موادها وعدم توضيحها وشرحها وتحديد آليات تطبيقها تنظيميا، والحديث عن مراجعة وشيكة لهذه القوانين، يجعلنا نطرح تساؤل حول ما إذا سيكون هناك تناسق بينها وبين ما جاءت به مواثيق المشاركة المواطنة التي أقرها كابدال في البلديات النموذجية، وهل ستأخذ بعين الاعتبار الآليات التي أقرها البرنامج في هذه البلديات كالمجالس الاستشارية البلدية، هنا أكد السيد محمد دحماني مدير البرنامج ما جاء على لسان وزير الداخلية في اللقاء الختامي للبرنامج من أن قانون البلدية المزمع

المبادرة به قريبا، قد تبني المقاربة التشاركية من خلال استحداث هيئة تشاركية دائمة لدى المجالس الشعبية البلدية، تمثل آلية للحوار والعمل المشترك بين السلطات المحلية والفاعلين المحليين، وتكرس المبدأ الدستوري الذي ينص على تشجيع الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وأورد السيد محمد دحماني أنه وبمناسبة اللقاء الختامي للبرنامج تم إمضاء اتفاقية بين أطراف التعاون لبرنامج كابدال. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية- مديرية التكوين- وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي) والمدرسة الوطنية للإدارة، تقضي بإيداع المنظومة التكوينية والمنهجية والتوثيقية التي أنتجتها تجربة كابدال لدى المدرسة الوطنية للإدارة ليتسنى لها تكييف برامجها التكوينية مع المتطلبات الجديدة لقطاع الداخلية بالنسبة للجماعات المحلية، فيما يتعلق بالحكمة التشاورية (المتعددة الفاعلين)، والتخطيط الإستراتيجي للتنمية المندمجة (متعددة القطاعات والمستويات) والشمولية (اجتماعيا وإقليميا)، والمستدامة، وكذا مقاومة الأقاليم للمخاطر الطبيعية، مما يحفز المدرسة للارتقاء إلى قطب إشعاع وطني وإقليمي في مجال التكوين الخاص بالحكمة الديمقراطية والتنمية المحلية (م. دحماني، اتصال شخصي، 29 يناير، 2024).

• وجود المجالس الاستشارية البلدية كآلية مهمة من آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية تم تنصيبها على مستوى البلديات النموذجية وتمثيلته لجميع الفئات والفاعلين المحليين، وما قد يخلقه من صراع قد ينشأ بينها وبين المجالس الشعبية البلدية، وما قد يبعث إلى الانسداد وتجميد هذه المجالس المعنوية الغير مقررة في قوانين الجماعات المحلية، وعدم إلزامية الأخذ بآرائها واقتراحاتها من قبل المجالس الشعبية البلدية، وكذا ارتباط عهدة هذه المجالس بعهدة المجالس الشعبية البلدية، حيث صادف بداية تطبيق برنامج كابدال وتنصيب هذه المجالس انتهاء عهدة بلدية وبداية أخرى، مما أدى إلى خلل واضح في تفعيل هذه المجالس ومن تم تجميدها مثل ما حدث في بلدية الخروب، وهناك من البلديات التي لم تصل إلى اتفاق حول تنصيب المجلس الاستشاري بها أصلا مثل بلدية بابار، وهذا ما عرقل عملية إعداد وتصديق المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد في بعض البلديات النموذجية.

وعلى هذا الصعيد يؤكد مدير البرنامج وعضو اللجنة المتخصصة لوضع ومناقشة مشروع قانون البلدية الجديد السيد محمد دحماني أن مشروع قانون البلدية يشمل تبني " هيئة تشاركية دائمة " لدى المجالس الشعبية البلدية، كما يشمل إعادة تأهيل أداة التخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية من خلال " مخطط بلدي للتنمية من الجيل الجديد " استلهم أسسه من تجربة برنامج كابدال، يتبنى مقاربة إقليمية

تتعلق من تشخيص إقليمي تشاركي ورؤية استشرافية مشتركة بين مختلف الفاعلين، وتخلص إلى تخطيط وفق أهداف واضحة المعالم ونتائج ملموسة قابلة للقياس واستراتيجيات عمل كفيلة بتحقيقها، حيث يثمن هذا المخطط مقومات ومكونات كل إقليم، بما يعود بالقيمة المضافة على ساكنيه، من خلال خلق الثروة ومناصب الشغل والرفع من مستوى الهياكل القاعدية والخدمات العمومية (م. دحماني، اتصال شخصي، 29 يناير، 2024)، وهذا ما يبعث على التفاؤل بشأن هتين الآيتين الهامتين اللتين جاء بهما برنامج كابدال، كون التنصيب القانوني عليهما مع الضبط التنظيمي لكيفيات عملهما سيساعد حتما على تكريس العمل التشاركي المحلي والتخطيط الإستراتيجي المهم لتفعيل التنمية المحلية.

ورغم هذه التحديات نجد أن القائمين على البرنامج قد بذلوا كل الجهود في سبيل إنجاح التجربة التي كسبت عدة رهانات أهمها:

- إعداد تشخيصات إقليمية للبلديات النموذجية بصفة تشاركية، حيث عدت هذه التشخيصات قاعدة عمل وانطلاقة أساسية تم فيها تحليل الأقاليم وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، وأولويات التنمية ولكون التشخيص الدقيق والصحيح يعتبر نصف العمل فقد أولى برنامج كابدال أهمية كبيرة لهذه التشخيصات وبذل في إعدادها وتأطيرها كل الجهود بهدف معرفة إمكانيات التنمية والفاعلين الذين يمكنهم تفعيلها على مستوى البلديات النموذجية.
- تعد فكرة تدريب وتكوين وتأطير الفاعلين المحليين والخبرات الوطنية من أهم المحطات التي خاضها البرنامج، خصوصا في مجال الديمقراطية التشاركية من خلال برامج تدريب لقنت الفاعلين المحليين آليات التشارك والتفاعل والحوار، وهيئت البيئة الضرورية لممارسة المقاربة التشاركية في مجال التخطيط الإستراتيجي والحكمة، ويعتبر شق التكوين والتدريب من أهم إنجازات برنامج كابدال في مجال تحسين الديمقراطية التشاركية على مستوى البلديات النموذجية، وما البرنامج التكويني المكثف الذي خاضه البرنامج - تمخض عنه تكوين 450 فرد من فاعلين محليين منهم 128 امرأة، ممثلين 105 جمعيات - إلا تعبير عن مدى أهمية التدريب والتكوين خصوصا في مجال كيفية صياغة المشاريع التنموية المحلية التي تساهم في تفعيل التنمية المحلية، وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالإضافة إلى المرافقة الخاصة بالجمعيات المحلية في حاضنات الأعمال التي مهدت لتسليم الدعم للمشاريع الجمعوية المحلية، والتي ساهمت بصفة كبيرة في تفعيل التنمية المحلية من خلال مشاريع إنتاجية اقتصادية، وفي تدعيم الحوكمة المحلية من خلال مشاريع موجهة لهذا الجانب.

• يعتبر إعداد وإخراج مخططات بلدية تنموية من الجيل الجديد هدفا أساسيا، رافقت عملية تجسده عدة تحديات، حيث ارتبط تنفيذ هذه الخطوة بتحقيق عدة خطوات سابقة من تشخيص إقليمي تشاركي وتنصيب المجلس الاستشاري البلدي، وإعداد رؤية إستراتيجية، وإقامة دورات تكوينية في مجال التخطيط الإستراتيجي والحكمة التشاورية، ليتم الوصول إلى وضع مخططات التنمية البلدية بصفة تشاركية تستجيب لأولويات التنمية بالإقليم، من البلديات النموذجية من استكملت المسار بالمصادقة على مخططها البلدي للتنمية ومنها من لم تصادق عليه إلى يومنا هذا نتيجة عدم القدرة على تجاوز بعض التحديات.

إلى جانب تحدي إشراك الفاعلين المحليين، اختبر برنامج كابدال تحدي عصرنة الإدارة في البلديات النموذجية المختارة من خلال محور عصرنة الإدارة وتبسيط الخدمات العمومية بمجموعة من الأهداف تم تسطيرها، حيث تشكل عصرنة الإدارة المحلية رهانا بالغ الأهمية يساهم في التخلص من مشاكل عديدة تواجه المواطن المحلي خلال طلبه للخدمات العمومية، لذلك أصبح لزاما على البلديات الجزائرية التوجه نحو العصرنة التامة لإدارتها واستغلال التكنولوجيا أمثل استغلال بهدف تحسين الخدمة وتقريب الإدارة من المواطن، لكن تحديات عديدة تواجه ذلك وأهمها:

- ضعف جودة شبكة الأنترنت، وبطء التدفق والانقطاع المتكرر واليومي للشبكة، وكذا الشبكات الداخلية، خصوصا الخادم الآلي لسجل الحالة المدنية.
- نقص التأطير البشري في مجال استخدام الإدارة الإلكترونية، وعدم تكيف الموظفين مع الرقمنة وكيفية استخدامها.
- هناك بلديات نائية معزولة لم تصلها الكثير من تحديثات الرقمنة، لتبقى بعيدة عن العصرنة بخطى كبيرة.

حيث نجد برنامج كابدال قد ركز على هذا المحور في البلديات النموذجية لما له من أثر على مؤشرات التنمية المحلية بترقية الجوانب التالية:

- التكوين والتدريب : راهن برنامج كابدال على التكوين في جميع خطوات تجسيد مقاربتة، وتوجد علاقة وطيدة بين التكوين وجودة الخدمات العمومية المقدمة، لذلك اهتم البرنامج بوضع مخطط تكويني في دورتين منفصلتين قسم فيها البلديات النموذجية إلى قسمين تلقى خلالها الموظفون المكلفون بإدارة المواقع الإلكترونية على مستوى البلديات النموذجية تكوينا حول إدارة المواقع

الإلكترونية، ويعد هذا التكوين استكمالاً لعملية تصميم الموقع الإلكتروني الخاص بكل بلدية التي قادها برنامج كابدال، والذي يتكيف مع خصوصيات كل بلدية، وتكمن أهمية التكوين في تلقين الموظفين المعنيين كيفية استخدام التكنولوجيا ومختلف الآليات والتطبيقات، وتجعل الموظف أكثر استجابة ومرونة في استغلال التقنيات الجديدة التي تنعكس على تقديم خدمة عصرية جيدة تحمل الميزات الثلاث الجودة، النوعية، والسرعة.

- إعداد تشخيص شامل لكل مصالح البلديات النموذجية من قبل تقنيين موفدين من برنامج كابدال معية تقنيين من كل بلدية تم على أساسه تقديم دعم متمثل في معدات وبرمجيات الإعلام الآلي لصالح المصالح التقنية وخلية الإعلام الآلي وإدارة الموقع الإلكتروني للبلديات النموذجية الثمانية.

2.3.4 رهان التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد:

من أهم محاور برنامج كابدال دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال استغلال الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتمثينها، ودعم التخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية، وخلق الاستثمارات العمومية والخاصة، وعليه وضع القائمون على البرنامج أهدافاً لأجل بلورة هذا المحور على أرض الواقع خصوصاً أنه يعتبر رهاناً صعباً بالنظر إلى الواقع والمعطيات التي تحيط بالجماعات المحلية الجزائرية عموماً، فكانت محاولة لبلورة تلك الأهداف من خلال خطوات ملموسة تمثلت في:

- تعزيز القدرات: من خلال الاستفادة من الخبرة الأجنبية والوطنية لتعزيز القدرات الخاصة بكل الفاعلين المحليين من خلال تدريب خبراء محليين، وتكوين مختلف الفئات الفاعلة من إطارات ومنتخبين ومنتخبات، وتعزيز قدرات الجمعيات المحلية والشباب والنساء في مجال اكتساب أدوات الاستثمار والشراكة، وكيفية استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة لخلق الفرص المنتجة للثروة ولفرص العمل.

- استغلال الإمكانيات والموارد الخاصة بكل إقليم وتحديد القطاعات ذات الأولوية: حيث حاول كابدال من خلال التركيز على الإمكانيات التي تم رصدها أن يعمل على تطوير خطة تنموية لكل بلدية من خلال الاستغلال الكامل لها، وإخراج مخططات بلدية للتنمية من الجيل الجديد تم فيها تحديد القطاعات ذات الأولوية الإستراتيجية.

- تقديم دعم مالي لتجسيد مشاريع جموعية تنموية مساهمة في تحقيق التنمية المحلية، إذ اعتمد برنامج كابدال على الجمعيات المحلية في اقتراح مشاريع تنموية مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

المحلية، ووفر البرنامج الحضانة والمرافقة لهذه المقترحات إلى غاية بلورتها في شكلها النهائي القابل للتجسيد، إذ قدم الدعم المالي والفني لمجموعة فاقت ستة وثلاثين مشروعاً تجسدت على أرض الواقع ومن أمثلة المشاريع المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية محلية، مشروع أنامل الواحة الحمراء لإنشاء ورشة تأهيل الإنتاج التقليدي باستخدام سعف النخيل، ومشروع وآزرو لتحويل مشتقات النخيل ومشروع اللؤلؤ الذهبية لإنتاج الملابس التقليدي، ومشروع تثمان تمر الحميرة ببلدية بتيميمون ومشروع شركتنا الخاص بالإنتاج التقليدي لصناعة النسيج والدباغة التقليدية، ومشروع سبل لتعزيز مهنة تحويل صوف الأغنام في بلدية مسعد بالجلفة، ومشروع تمهيد الخاص بالقولبة والنحت والتشكيل ثلاثي الأبعاد بجميلة، ومشروع تطوير وعصرنة زربية بابار المشهورة، ومشروع إنشاء ورشات تحويل المنتجات الفلاحية في بلدية بابار، ومشروع حيي يفرز لتثمان شعبة النفايات في بلدية الخروب وغيرها من المشاريع التي جسدت في إطار محور تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في البلديات النموذجية والتي أظهرت نتائج إيجابية للغاية، من توفير لمناصب الشغل وخلق عوائد مادية تساهم في تحسين الدخل المالي المحلي وتنظيم وترقية الكثير من الحرف المحلية وهيكلتها في مؤسسات مصغرة واستغلالها لخلق الثروة محلياً، واستغلال الموروث الثقافي والسياحي لنفس الغرض.

غير أن أبرز تحدي يواجه البرنامج هو امتداده لفترة زمنية محددة، ولا يمكن متابعة المشاريع الجموعية التي تم إطلاقها، وبالرغم من ذلك يجب التأكيد أن الجمعيات المحلية المستفيدة قد تحصلت على معارف جديدة بفضل البرنامج لاسيما في مجال العمل المشترك مع مختلف الفاعلين بما فيهم السلطات العمومية، حيث تعلمت كيفية بناء مشاريع مشتركة مبنية على مساهمة عدة فاعلين سواء في الجانب المالي أو العملي، كما تعمقت حول كفايات إدارة المشاريع التنموية، والعمل المشترك حول نفس الأهداف، وكفايات إنشاء الجمعيات والانخراط الشبكي الجهوي والوطني للجمعيات، واستثمار هذه المعارف التي قدمها برنامج كابدال من شأنه دفع الجمعيات وتمكينها من المضي في مشاريعها التنموية وديمومتها. (م. دحمان، اتصال شخصي، 29 يناير، 2024)

راهن برنامج كابدال على مجموعة من القطاعات التي تعتبر من القطاعات الرئيسية لتحقيق التنوع الاقتصادي الضروري في حالة الجماعات المحلية الجزائرية والمتسمة بالعجز المالي وضعف التنمية الاقتصادية، كما ركز على الميزات النوعية، والموارد المتاحة في كل إقليم لخلق مصادر جديدة لدعم الاقتصاد المحلي ودفع التنمية المحلية ونذكر على سبيل المثال:

- السياحة:

تعمل السياحة على إدراج مداخل هامة للاقتصاد، حيث تساهم في تحريك الاستثمار، وتحسين البنية التحتية وخلق مناصب الشغل، وتنشيط الاقتصاد، وقد راهن البرنامج على السياحة في عدة بلديات نموذجية مثل جميلة، أولاد بن عبد القادر، الغزوات، تميمون والاعتماد على السياحة بأنواعها من شأنه المساهمة الفعلية في التنمية المحلية، فالسياحة الثقافية لها أهمية كبيرة من خلال زيارة الأماكن المصنفة والأثرية للتعرف على ثقافة المنطقة والمعالم الأثرية والتاريخية المكونة لها، وكذا السياحة الرياضية من خلال المشاركة في الفعاليات الرياضية في مواقع معينة، وسياحة المعارض وما لها من أهمية من خلال زيارة مختلف المعارض المقامة للترويج للمنتجات والحرف، والمشاركة في التظاهرات والمهرجانات، كلها تساهم في تفعيل التنمية المحلية من جوانب زوايا عديدة.

- الفلاحة:

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا ذا أولوية في جل البلديات النموذجية لبرنامج كابدال ولمعظم بلديات الوطن، حيث تساهم الفلاحة في تنويع الاقتصاد المحلي، ويعد من القطاعات الحساسة التي تعتبر مصدرا لخلق الثروة ومناصب العمل وتوفير المواد الاستهلاكية وتساهم في تحسين مداخل الاقتصاد، غير أن هناك مشاكل كثيرة تواجه القطاع الفلاحي عموما يجب التعامل معها فوريا من قبل الحكومة، وأهم هذه المشاكل البنية التحتية الضرورية، والتكاليف الباهظة للاستثمار الفلاحي، ومشاكل العقار، وضعف التمويل وضعف التكنولوجيا المستعملة في ذلك، بالإضافة إلى نقص الاستفادة من البحث العلمي والتكوين لتطوير الفلاحة، والملفت ما تم في إطار برنامج كابدال من مشاركة الجامعة والمعهد الفلاحي في الجنوب مع جمعيات محلية في إطار التظاهرة الخاصة بتنظيم دورة تكوين في مجال إنتاج النخيل والتمر ببلدية تميمون.

- تطوير أفكار مبتكرة:

في عالم الاقتصاد يسعى الجميع للحصول على مزيد من المال لتحسين أوضاعهم المادية وتطوير حياتهم وترقية مجتمعاتهم والمساهمة في تنميته، ويكون ذلك بتأسيس مشاريعهم ومؤسساتهم الخاصة، والانطلاق نحو النجاح تدفعه غالبا الفكرة المميزة والمبتكرة.

والابتكار عموما هو التطوير الخلاق، أي تطوير منتج جديد أو خدمة جديدة للمستهلك من خلال حلول تتجاوز مع متطلبات جديدة للمستهلك أو الزبون، أو تقديم متطلبات قديمة بطريقة جديدة ويكون ذلك من خلال ما يسمى بالمشروع الابتكاري، كما يمكن أن يكون الابتكار فكرة متاحة بسهولة

في السوق، أو خدمة حكومية ميسرة، أو خدمة مبتكرة للمجتمع بفعالية كبيرة. (ويكيبيديا، 2023)
ويمكن عقد شراكات مبتكرة للاستفادة من مواطن القوة والتكامل لدى مختلف الفاعلين وأصحاب المصلحة على المستوى المحلي من خلال استغلال التطورات التكنولوجية الكبيرة والابتكارات العديدة في مجال البيانات، ويتمتع القطاع الخاص والمجتمع المدني عموماً بإمكانيات أوسع للابتكار واستغلال الفرص الكثيرة المتاحة. (الأمم المتحدة، 2015، ص 40)

وعلى هذا اهتم برنامج كابدال كتجربة مبتكرة، على مقاربة مبتكرة مبنية على أفكار مبتكرة " التعلم عن طريق الممارسة " و " دعم القدرات " لاسيما بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني، وفي هذا الصدد أطلق نداءين للجمعيات المحلية لاقتراح أفكار مشاريع جمعوية ذات أثر على التنمية المحلية حيث استقبل أفكار المشاريع ونظم " حاضنات مشاريع " لتدريب الجمعيات على كفاءات بلورة وتجسيد أفكارها، حيث حصر البرنامج المقترحات في مخرجات الورشات التشاركية للتخطيط الإستراتيجي المنظمة داخل المجالس الاستشارية للبلديات، في إطار إعداد المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد (كابدال، 2020) ، والتي تعتبر فكرة مبتكرة هي الأخرى، حيث اشترط البرنامج في مقترحات المشاريع الموجهة للتنمية الاقتصادية المحلية أن تتمحور أفكارها حول تثمين مورد اقتصادي للإقليم في أحد القطاعات ذات الأولوية للمخطط البلدي للتنمية.

هناك عدة أمثلة لأفكار جديدة مبتكرة طورتها الجمعيات المحلية عند تجسيد المشاريع الجمعوية للتنمية المحلية، من بينها عن فكرة مشروع " حيي يفرز " في بلدية الخروب بقسنطينة الذي يعتبر مشروع جديد مبتكر في مجال تسيير شعبة النفايات، ذا طابع تنموي بيئي، نال جائزة أفضل مشروع خلال سنة 2021، جاء بفكرة مبتكرة تمثلت في تنظيم الجمعية المسيرة للمشروع لما سمي بالطبعة الأولى لأيام الرسكلة، « Recycling Days »، بالشراكة مع مدينة الألعاب " صنوبر لاند " وتتلخص فكرة هذه الأيام في جمع عدد معين من قارورات البلاستيك لربح تذكرة لدخول مدينة الألعاب مجاناً بمناسبة عيد الطفولة، وقد كانت العملية خطوة للتقليل من النفايات البلاستيكية، وتثمينها واستغلالها بشكل إيجابي.

الشكل رقم (14) : مطوية حول تنظيم الطبعة الأولى لأيام رسكلة النفايات ببلدية الخروب بقسنطينة



المصدر : (كابدال، 2022)

3.3.4 آفاق البرنامج على المستوى الوطني :

من بين أهم آفاق برنامج كابدال تعميم التجربة على باقي بلديات الوطن، وتوطيد مكانة الديمقراطية التشاركية كمقاربة بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المحلية، وتوطيد أهداف التنمية المستدامة وآفاقها.

- تعميم تجربة برنامج كابدال على المستوى الوطني:

جاءت تجربة برنامج كابدال التي طبقت على عينة من بلديات الوطن كممارسة فعلية للديمقراطية التشاركية، تبتغي الدولة الجزائرية تعميمها على المستوى الوطني، في إطار رؤية جديدة تعتمد على أساليب وآليات وممارسات وتخطيط استراتيجي، تأكيداً على المعطيات التي جاءت بها الدساتير المتعاقبة للبلاد في الشق الخاص بإقرار الديمقراطية التشاركية كمبدأ دستوري صريح، تعمل الدولة الجزائرية على تكريسها محلياً على مستوى جماعاتها الإقليمية، حيث أكدت على ذلك الفقرة الثالثة من دستور الجزائر لسنة 2016، والتعديل الدستوري لسنة 2020، بالإضافة إلى ما نصت عليه قوانين الجماعات المحلية.

وما اختار البرنامج للبلديات النموذجية العشر لتجسيد التجربة إلا استهدافاً للتنوع الكبير الذي تزخر به البلاد في مختلف الجوانب الاجتماعية، البيئية، الثقافية وغيرها، وذلك حتى تكون هناك عينات من كل ربوع الوطن بما يسهل استخلاص الخصوصيات المميزة والانشغالات التي تطبع جل أقاليم البلاد، واختيار البلديات المعنية كمراكز لدوائر يساهم في تسهيل عملية محاكاة التجربة من قبل

بلديات أخرى متجاورة ومنتمية لنفس الفضاء الإقليمي بحكم عامل القرب الجغرافي والتنظيمي، وهكذا يسهل التعميم في كل بلديات الوطن. (م. دحماني، اتصال شخصي، 29 يناير، 2024)

وقد أشار وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى ذلك في اللقاء الختامي لبرنامج كابدال، موضحاً أنه بالفعل من الضروري تبني "إستراتيجية خروج" تستخلص الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة التي يجب اعتمادها وتعميمها. سواء بإثراء المنظومة القانونية أو باعتماد المناهج والبرامج التكوينية لفائدة إطارات وأعوان الإدارة، المركزية والمحلية على حد سواء، وكذا لصالح إطارا تنظيمات المجتمع المدني، التي يجب أن ترقى إلى مصفّ الشريك بالنسبة للسلطات العمومية على كل المستويات. (مراد، 2022)

- تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية:

يلاحظ من خلال الواقع العملي محدودية تطبيق الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية بالجزائر لعدة أسباب وعوامل، حاول برنامج كابدال من خلال تجربته الرائدة في ثماني بلديات نموذجية تلافيها بالعمل على وضع آليات وميكانيزمات عمل ركزت على ما يلي:

- حاول البرنامج توضيح وإجلاء اللبس عن الغموض الذي يعترى تطبيق بعض المواد الخاصة بتطبيق الديمقراطية التشاركية وضمانات مشاركة المواطنين المتضمنة في قوانين الجماعات المحلية من خلال مصادقة كل بلدية نموذجية على ميثاق خاص بها - ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة - يشتمل الميثاق على ديباجة تم فيها التطرق إلى الأساس القانوني الذي تم الاستناد عليه في صياغة الميثاق، كما شمل جميع المحاور الواجب التقيد بها لتطبيق وتعزيز الديمقراطية التشاركية، منها القيم الأساسية التي يجب أن يتحلى بها المواطنون وأهداف الميثاق التي أفرد لها أربع أبواب وباب ختامي يشمل الأحكام الختامية، المتمعن في هذا الميثاق يلاحظ دقة في الإعداد باعتباره عقد معنوي بين البلدية والسكان التي على البلدية أخذ آراءها وانشغالاتها بعين الاعتبار ويلتزمون هم بدورهم باحترام المبادئ والقيم المقيدة فيه خلال مشاركتهم.
- أبرز برنامج كابدال من خلال ميثاق المشاركة المواطنة ضرورة الاحترام المتبادل بين جميع الفاعلين خلال تفاعلهم وممارستهم كل لمسؤولياته وصلاحياته وأدواره، ويمكن تعميم العمل بميثاق المشاركة المواطنة من خلال النص عليه في قانون البلدية المقبل ليشمل جميع بلديات الوطن حيث يتم تحديد كفاءات مشاركة المواطنين والضمانات التي تمكنهم من ممارسة أدوارهم.

• حدد الميثاق بوضوح أهمية إعلام المجلس الشعبي البلدي للمواطنين بكل ما يهم شؤونهم العامة وبكل الوسائل بما فيها الرقمنة واستشارتهم حول الخيارات الإستراتيجية وكل الأولويات المتعلقة بالتنمية الشاملة بالبلدية، وألزم المجلس الشعبي البلدي بإعداد تقرير سنوي حول النشاطات وخطة العمل سنوياً أمام المواطنين، كما أبرز إمكانية حضور المواطنين لجلسات المجلس الشعبي البلدي، كما نص الميثاق على المجلس الاستشاري البلدي وأهميته في تكريس الديمقراطية التشاركي، وينتظر العمل على إصدار قانون ميثاق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي بحيث يشمل كل النقاط الإيجابية التي جاءت في ميثاق المشاركة المواطنة، بما يمكن من تعميم العمل بها على المستوى الوطني.

وقد أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد إبراهيم مراد خلال الورشة الختامية لبرنامج كابدال بتاريخ 14 ديسمبر 2023 على أهمية المسار الذي خاضه برنامج كابدال، حيث ساهمت مخرجات البرنامج في إثراء مشروع قانون البلدية الذي تبادر به وزارة الداخلية، حيث ينتظر أن يتم تبني المقاربة التشاركية بقوة من خلال اقتراح استحداث " هيئة استشارية دائمة" لدى المجالس الشعبية البلدية تمثل فيها كل الفعاليات وتشجع الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، كما سيعيد قانون البلدية الجديد تأهيل أداة التخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية من خلال مخطط بلدي للتنمية، استلهم أسسه من التجربة المبتكرة لكابدال بناء على مقاربة تنطلق من التشخيص الإقليمي التشاركي ورؤية استشرافية مشتركة بين مختلف الفاعلين. (مراد، 2023)

- توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي:

جاء برنامج كابدال معلنا في أبرز أهدافه المسطرة عن دعمه للتنمية المحلية المستدامة على المستوى المحلي، من خلال دعم التخطيط الإستراتيجي الذي يأخذ بعين الاعتبار الاستدامة، والبعد البيئي، بالإضافة إلى محور عمل هام جدا وهو إدارة المخاطر على المستوى المحلي وابتكار أساليب جديدة في مجال إدارة المخاطر، من خلال تحديد تشاركي للمخاطر وتشجيع السكان والمجتمع المدني إلى جانب السلطات المحلية والوطنية من أجل إدارة استراتيجية للمخاطر ذات كفاءة ومشاركة ومدعمة بأحكام وقائية وتقليل المخاطر الكبرى للاستجابة بشكل أفضل للكوارث الطبيعية. (PNUD, 2018)

وتعتبر البلديات الفضاء الأمثل لتكييف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة مع السياق المحلي ودعم مواطنيها في تحديد الإجراءات التي تساهم في التنمية المتوازنة، وتوطين التنمية المستدامة بدعم

الإجراءات وتطوير المخططات والسياسات التنموية التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي من بينها المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد. (بوكروح و بلعيد، 2022، ص 594)، حيث يقع على عاتق البلديات العديد من المسؤوليات الخاصة بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، نظرا لقربها من المواطن المحلي وإشرافها على تجسيد مختلف العمليات ذات الارتباط الوثيق بالاستدامة وأهمها العمل على توفير الخدمات الأساسية للمواطن كالصحة والتعليم وحماية البيئة والصرف الصحي والنفايات وغيرها من المجالات التي تدخل مباشرة في اختصاصات البلديات.

حيث حاول برنامج كابدال تفعيل آليات متعلقة بتسيير المخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي بتعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر البيئية، وقد تم إدماج بعض المخاطر البيئية في التخطيط الإستراتيجي من خلال المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد وتعزيز دور المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في تحقيق ذلك. (برقيقة و دوش، 2021، ص 214)

تكفل البرنامج بتجسيد هذا المحور من خلال أساليب مبتكرة وخطوات عديدة عمل على تحقيقها محليا على مستوى البلديات النموذجية وأهمها ما تعلق بالجوانب التالية:

- تكوين وتدريب مكثف للفاعلين في مجال إدارة المخاطر البيئية.
- المرافقة والتحسيس.
- إعداد دليل التسيير التشاركي للمخاطر البيئية.
- تنفيذ مشاريع تدخل في مجال التسيير المخاطر البيئية مثل مشروع " حي يفرز " في بلدية الخروب، ومشروع " مسعد الخضراء في بلدية مسعد، تدعيم المبادرة الإستراتيجية للتنمية المحلية ببلدية الخروب في شعبة تسيير النفايات.

ومن الآفاق التي يتوخى البرنامج تحقيقها مستقبلا العمل على تعميم تجربة هذا المحور الهام في المخططات البلدية للتنمية على المستوى الوطني بما يعزز دور الجانب البيئي في التسيير التشاركي المحلي، وتحقيق ميزات التنمية المحلية المستدامة التي تتلخص في كونها : (كابدال، 2019)

- مندمجة: عندما لا تركز التنمية على قطاع تدخل واحد، لكن تقترح عدة روابط وأوجه تقارب ما بين مختلف القطاعات (متعددة القطاعات)، وعندما يمكن الاعتماد على مشاركة وشراكة مختلف الفاعلين الذين يعملون في الإقليم أو الذين يملكون هدف معين في الإقليم (متعدد الفاعلين)، وعندما يتم تسهيل التنسيق من بين العديد من مستويات التدخل (متعدد المستويات).
- شاملة: عندما تكون لجميع مجموعات السكان، القدرة على التأثير في المسار والاستفادة من نتائجه بغض النظر عن النوع الاجتماعي، والسن والإعاقة والعرق والدين ومكان الإقامة.

خلاصة:

كخلاصة لهذا الفصل يمكننا القول أن برنامج كابدال جاء كمقاربة تنموية تعكس توجهات الحكومة الجزائرية والخطاب الرسمي الجزائري القاضي بدعم الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، في محاولة لبث التنمية المحلية المستدامة، المندمجة والشاملة، والتي محورها الأساسي إرساء آليات الحوار والمشاركة والعمل المشترك بين كافة الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين والعمل وفق منهجية التخطيط الإستراتيجي القائم على تشخيص إقليمي تشاركي دقيق لأقاليم الجماعات المحلية، وقد توخى البرنامج تحقيق عدة أهداف أهمها تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية، وتحسين جودة الخدمة العمومية، وتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة على المستوى المحلي، وتحسين الظروف العامة لمعيشة المواطنين.

كان الرهان الأهم للبرنامج هو العمل على تهيئة البيئة المحلية وتغيير الدهنيات من خلال منهجية عمل مبتكرة مبنية على التكوين والتدريب والتأطير الجيد للفاعلين، لتوفير قاعدة من العلاقات والممارسات الكفيلة بإنجاح التجارب التي اختبرتها عدة بلديات نموذجية، وينتظر أن يتم تعميم التجربة على المستوى الوطني، وهذا ما تمخض عن الورشات المنعقدة لمناقشة قوانين الجماعات المحلية الجديدة، إذ تم التأكيد على إدراج مجموعة من الآليات التي جاء بها البرنامج ضمن قانون البلدية الجديد لتكريس العمل المشترك بين الفاعلين والتخطيط الإستراتيجي لتحقيق التنمية المحلية.

الخاتمة

الخاتمة

إن اعتماد مقاربات جديدة لتفعيل التنمية المحلية والانفتاح على التجارب التنموية الناجحة عالميا، أصبح من أولى اهتمامات الدولة الجزائرية، بغية تحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بها، وقد خاضت الجزائر بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي مشاريع تنموية عديدة، لكن تجربتها الثلاثية مع الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعتبر تجربة جديدة ورائدة- تجربة برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كإبدال-، تعد مقارنة معتمدة على الديمقراطية التشاركية التي تنتهج أساليب وأنماط تجمع مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، في محاولة للقضاء على الضعف الكبير الذي تعرفه التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بها، وجاءت تجربة برنامج كإبدال ضمن هذا التوجه الرامي إلى تلافي هذا الضعف وبعث التنمية المحلية المستدامة والشاملة والمندمجة، حيث تم تجسيد البرنامج في ثماني بلدات نموذجية كتجربة أولى ليتم تعميمه لاحقا على كامل بلديات الوطن.

استهلت دراستنا بنظرة حول البناء النظري والمعرفي لمفاهيم الدراسة " الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية"، حيث تجلت مختلف الدوافع التي أدت إلى التوجه نحو البعد المحلي للتنمية وكيف ترسخ العمل بمقاربة الديمقراطية التشاركية في الفعل التنموي المحلي من خلال ما جاء من منطلقات فكرية ونظرية للمتغيرين، ومفاهيم السياق العام الذي تناولناه خصوصا فكرة الفضاء المحلي ومقاربة القرب والتنظيم اللامركزي والحوكمة المحلية، كما رصدنا مختلف الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في تفعيل المقاربة التشاركية والعمل على تحقيق التنمية المحلية، من خلال واقع التجربة الجزائرية على مستوى النص والممارسة، وما توصلنا إليه هو أن محصلة الإصلاحات المتعاقبة على مستوى الجماعات المحلية ومختلف البرامج والمشاريع المرصودة لتحقيق التنمية المحلية بها - رغم إدماج الديمقراطية التشاركية - تبين أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى مجهودات أكبر وممارسات أكثر جدية وتخطيط استراتيجي أهم وأقوى للنهوض بالتنمية المحلية.

ويعد برنامج كإبدال برنامجا طموحا، دام قرابة ست سنوات، انطلق كتجربة حقولها عشر بلديات نموذجية، استمر تجسيدها في ثمانية منها فقط، وقد ساهم البرنامج المعتمد على مقارنة الديمقراطية التشاركية في تفعيل مسارات التنمية المحلية بالجزائر من خلال المراهنة على تهيئة البيئة المحلية في البلديات المعنية لخوض تجارب تنموية فريدة أساسها دعم قدرات الفاعلين وتشاركتهم، الأمر الذي يتطلب مساحة زمنية طويلة، تخللتها تدريبات وتكوينات، ومحاولات لتغيير الذهنيات والممارسات

أفضت جميعها إلى مخرجات إيجابية، والمتتبع لمسار البرنامج يلاحظ أهمية الخطوات التي قادها في سبيل إرساء بيئة تشاركية مهيئة للمضي في تفعيل التنمية المحلية في البلديات النموذجية التي اختارها، وبالرغم من أن التجربة واجهتها تحديات، وصادفتها عراقيل، غير أنها تعتبر تجربة متكاملة ذات بعد تنموي قيمى أثبتت الفرضية التي وضعناها بأنه كلما ترسخت قيم التشاركية على المستوى المحلي كلما أدى ذلك إلى تكامل أدوار ذات أهمية لمختلف الفاعلين في النهوض بأعباء التنمية المحلية.

وعلى هذا يمكننا تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في دراستنا هذه في النقاط التالية:

- يكمن جوهر مقارنة الديمقراطية التشاركية في كون المواطن هو محور كل العمليات والبرامج والآليات التي تخص الحياة العامة، وهو غاية العملية التنموية وهدفها، وفي نفس الوقت هو وسيلتها وأهم آلياتها، غير أن إدراك هذه الحقيقة في الجزائر جاء متأخرا نوعا ما، وما تجربة برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية " كابدال " إلا خطوة في سبيل تكريس ذلك، وتحقيق هذا المسعى يتطلب إصلاحات كثيرة لازالت منتظرة من الحكومة الجزائرية.
- علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية هي علاقة طردية أثبتتها تجارب عالمية مختلفة أظهرت أهمية إتباع النهج التشاركي في تفعيل التنمية المحلية، حيث تتاح الفرصة لجميع الفاعلين للمساهمة في بلورة الخطط التنموية التي تتناسب مع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحقيقية النابعة من خصوصيات البيئة المحلية وواقع الساكنة المحلية.
- أثبتت تجربة برنامج كابدال أن التنمية المحلية عبارة عن مسار تتداخل فيه عدة عمليات وممارسات واعتبارات من إرادة سياسية قوية، إلى ممارسات واستمرارية وتغيير وتكامل في الأدوار بين جميع الفاعلين، وتمويل جيد، وتكوين وتدريب محترف واستدامة ترتبط بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، كما أثبتت أهمية الاستفادة من خبرات الغير، ومن التجارب العالمية الناجحة في مجال تسيير الجماعات المحلية.
- أهمية دعم وتأهيل الاستثمار في الموارد المحلية المتاحة على مستوى كل جماعة محلية والبحث في نقاط قوتها ونقاط ضعفها وتنميتها، والاهتمام بتطوير وتدريب العنصر البشري، وجعلها نقطة إقلاع لتحقيق التنمية المحلية.
- عدم ارتقاء الإصلاحات المطبقة بالجماعات المحلية لحد الآن إلى مستوى تطلعات السلطات والمواطنين، ويعكس ذلك محدودية نتائجها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يؤكد

تدني الدخل الفردي للمواطن الجزائري وانتشار البطالة بين جميع الفئات وظهور مشاكل اجتماعية مختلفة، مما يستوجب التعجيل بتكريس آليات الديمقراطية التشاركية باعتبارها البيئة المناسبة لمشاركة الفاعلين المحليين وتحسين الواقع المعيشي للمواطنين.

- أهمية التخطيط الإستراتيجي في الجماعات المحلية، والذي يعتبر مسار طويل يمر على خطوات عديدة أهمها القيام بتشخيص الجماعة المحلية تشخيصا إقليميا تشاركيا وبناء فكرة قوة تشاركية خاصة بإقليم البلدية، بما يمكن من بناء رؤية إستراتيجية يتم من خلالها إبراز وتثمين إمكانيات الإقليم، وبالتالي الانطلاق الصحيح في وضع الخطة التنموية المحلية والانطلاق في بلورتها على أرض الواقع في شكل مشاريع ملموسة في خطط عمل سنوية وتنفيذها.

- قيمة التكوين والتدريب في مجال تنمية وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين من شباب، نساء، منتخبين وإطارات ومؤسسات، لأجل الاستفادة من قدرات الموارد البشرية المتاحة للجماعة المحلية ودفعها للمساهمة في تحويل الوضع الحالي الصعب لساكنة الجماعات المحلية.

- الدور الكبير لجمعيات المجتمع المدني كأحد أهم الفاعلين المحليين، فمن خلال نشاطاتها ورؤيتها الجموعية المتوافقة مع الرؤية التنموية المشتركة للجماعة المحلية، بالإضافة إلى عملها المرتكز على مستويين رئيسيين؛ المستوى الإستراتيجي الذي يسمح لها بالتموقع داخل النظام الإقليمي للجماعة المحلية، وهو ما يتيح لها المشاركة في تحديد الرؤية الإستراتيجية التشاركية مع غيرها من الفاعلين؛ والمستوى العملياتي؛ الذي يحدد الأدوات والآليات الخاصة بسيرها وبتحويل الرؤية الإستراتيجية للإقليم في مشاريع ملموسة وأعمال مساهمة في تفعيل التنمية المحلية.

في الختام وانطلاقا من هذه النتائج خرجنا بمجموعة من التوصيات عساها تسهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتحسين الواقع التنموي المحلي على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر، ونوجز أهمها فيما يلي:

- ضرورة استكمال مراجعة المنظومة القانونية للجماعات المحلية من خلال التبني الجدي لمقاربة الديمقراطية التشاركية، بمقاربة شاملة ومندمجة ومستدامة تضم وتشرك جميع الفاعلين وجميع القطاعات، مع صلاحيات واختصاصات غير منقوصة للبلديات حتى تتمكن من قيادة الإصلاح وتجسيد وإرساء مختلف المقاربات الجديدة والناجحة لتفعيل لتنمية المحلية بالجزائر.

- أهمية استكمال مشروع قانون الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي بما يساعد على ضبط مشاركة المواطن المحلي وتكريس هذا الحق بصفة قانونية.

- على وزارة الداخلية وجميع الأطراف أصحاب المصلحة والفاعلون المحليون العمل على عد وإحصاء النقائص والعراقيل والمطبات التي واجهت تطبيق برنامج كابدال، للاستفادة منها من خلال تلافيتها وتداركها مستقبلاً أثناء محاكاة وتعميم التجربة على المستوى الوطني.
- البحث الجاد عن حلول للمشكل المالي والعجز الميزانياتي الذي تعاني منه الجماعات المحلية بالجزائر، والبحث عن مصادر مختلفة ومتعددة لتمويل الجماعات المحلية، بالإضافة إلى تمويل وتدعيم الفاعل الجماعي المحلي على إنجاز مشاريع محفزة للتنمية المحلية.
- الاهتمام بعصرنة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة ومختلف الشبكات والوسائط المرتبطة بها، وتعميمها على الجماعات المحلية والتدريب على الاستخدام الجيد والكفؤ لها، والاستفادة المثلى منها في دفع عجلة التنمية.
- الاهتمام بالعمل الجماعي على المستوى المحلي من خلال عدة خطوات أهمها:
 - تكوين وتدريب المواطن المحلي على كفايات الانخراط في العمل الجماعي، وأهمية ذلك في تفعيل التنمية المحلية وتحسين الوضع العام المحلي، من خلال ورشات التدريب والتكوين التي تكون على المستوى البلدي.
 - محاكاة برنامج كابدال في وضع حصر شامل ووضع خريطة المجتمع المدني على مستوى جميع الجماعات المحلية في القطر الوطني، وتصنيفها بصفة دقيقة.
 - تثمين جهود الجمعيات النشطة وتشجيعها من خلال الدعم والمرافقة.
 - تكثيف الدورات التكوينية والتدريبية لفائدة الجمعيات المحلية في البلديات، والاستفادة في ذلك خصوصاً من الخبرات الوطنية والمحلية التي تم تدريبها في إطار برنامج كابدال، حيث تم تكوين خبرة وطنية لا بأس بها من قبل مكونين أجانب في مجالي الحكامة التشاركية والتخطيط الإستراتيجي، وكذا حضارة المشاريع الجمعوية ومرافقتها من صياغة الفكرة حتى التجسيد.
 - الاستفادة من مرافقة وتسهيل الجمعيات التي تملك خبرات في مجال صياغة المشاريع وتجسيدها لمشاريع محفزة للتنمية الاقتصادية المحلية، ومشاريع في مجال الحكامة التشاركية، كجمعيات مسهلة على غرار المبادرات الإستراتيجية للتنمية التي خاضها برنامج كابدال، بتقديم الخبرة والدعم للجمعيات ذات نفس النشاط، والجمعيات ذات الإقليم الواحد ومرافقتها في تجسيد مشاريعها.
 - التعاون بين الجمعيات وتبادل الخبرات والمعرفة وتقنيات العمل.

- تهيئة الفضاء الإقليمي المحلي وبيئة النشاط الجمعي، وتكييف هذا النشاط مع متطلبات العصر وما يقتضيه العمل على بعث مجتمع محلي مساهم في تحقيق التنمية المحلية، مستثمر ومساهم في خلق الثروة وفرص العمل للسكان المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

- 238

- الذرعاني، ع. ا. آ. (2017). الجغرافيا : دراسات و بحوث جغرافية: مفهوم التنمية الحضرية. *الجغرافيا- http://swideg-geography.blogspot.com/2017/01/blog-post_267.html*
- الزوهير، ر. (2011). واقع التمويل المحلي وقدرته على تجسيد متطلبات الجماعات المحلية *recherches économiques*, 6(5), 201-214.
- الشعالي، م. (2014). الديمقراطية التشاركية. *مجلة مغرس*.
- الشعالي، م. (2020). الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية، *Sur هسبيرس* : <https://www.hesperis.com/writess/245404.html>
- العبد الله، م. (2005). *الإتصال والديمقراطية* (دار النهضة، 1-01). دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفهداوي، ف. خ. (2001). *السياسة العامة—منظور كلي في البنية والتحليل*. دار المسيرة للطباعة والنشر.
- القانون المعدل والمتمم لقانون الولاية. (1981) Pub. L. No. 81-02 .
- الكايد، ز. ع. ا. (2003). *الحكمانية قضايا وتطبيقات*. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الكناني، ك. ك. (2008). *الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية*. دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- المجلس الشعبي الوطني *الجريدة الرسمية للمناقشات*. (2011).
- المحمداوي، ع. ع. (2015). *الإشكالية السياسية للحدث—من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل* (1-01). دار ومكتبة عدنان - كلمة للنشر والتوزيع.
- المرسوم التنفيذي رقم 98-227. (1998) Pub. L. No. 51 .
- المناصفي، م. (2012). *المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية*.
<https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-100996.html>
- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية. (2018). *الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي-democracy-reporting.org/en/office/global/collection?type=*
- النور، ح. أ. ا. ح. أ. (2009). *يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل* (د. ط.). دار التنوير.
- الهدى، ر. ن. و وليد، ا. (2016). *إصلاح نظام الجماعات الإقليمية : البلدية في إطار القانون 11 / 10*
<http://localhost:8080/xmlui/handle/123456789/12671>
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر . (2021) <https://www.angem.dz/ar/home.php>
- امانى، ق. (2008). *الموسوعة العربية للمجتمع المدني*. الشبكة العربية للمنظمات الاهلية.
- باديس، ب. ح. (2017). *آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*, 6(1), 297-282.
- باشا، ع. ح. (2000). *نقل الملكية العقارية في التشريع الجزائري*. دار العلوم.
- بريقة، ي. و دوش، ا. (2021). *برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال) في إطار تفعيل دور المجتمع المدني في التسيير البيئي المحلي-دراسة في التحديات التنظيمية والاجتماعية-*. *مجلة المفكر*, 16(1), 223-202.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1997). *إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة*.
https://www.academia.edu/36597701/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85_%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2017). *مطوية حول برنامج كابدال " ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية "*.
<https://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/capdel/D%C3%A9pliantCapedla.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (s. d.). *تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة*.

- برنامج كابدال يطلق حاضنته الثانية للمشاريع الجموعية على مستوى 8 بلديات نموذجية. (2020). <https://www.aps.dz/ar/regions/94527-8>
- بلدية تميمون. (2023). المخطط البلدي للتنمية لبلدية تميمون لسنة 2022.
- بلدية جميلة سطيف. (2022). المخطط البلدي للتنمية لبلدية جميلة لسنة 2022. بلدية جميلة بسطيف.
- بلدية الخروب. (2022). المخطط البلدي للتنمية لبلدية الخروب لسنة 2022.
- بلعباس، ص. و زابري، ب. (2023). تقييم دور النموذج الجديد للنمو في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016-2022. مجلة دفاتر اقتصادية، 14(2)، 253-268.
- بن الحاج جلول، ي. (2017). دور الجماعات المحلية في التنمية في ظل التحول الى القطاع الخاص. 383-396.
- بن مرزوق، ع. و سي حمدي، ع. ا. (2018). الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر : دراسة في التحديات والآليات. التراث، 8(2)، 214-230.
- بوزيد، س. (2016). المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية « التجربة البرازيلية نموذجا ». مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 3(1)، 494-529.
- بوضياف، ع. (2012). شرح قانون البلدية. دار جسور للنشر والتوزيع.
- بوطيب، ب. ن. (2015). المجالس المنتخبة و المجتمع المدني في الدول المغاربية تونس- الجزائر-المغرب [Phd, Université Mohamed Khider - Biskra]. <http://thesis.univ-biskra.dz/1488/>
- بوفليح، ن. (2012). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة " 2000-2010 " Recherchers economiques manageriales, 6(2), 243- 266.
- بوكبوس، س. (د.س.). الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005). دار الكتب الحديث.
- بوكروح، ز. و بلعيد، م. (2022). المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، رهان برنامج كابدال لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 7(3)، 580-595.
- بونوة، ن. (2010). دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة 1989-2009. جامعة الحاج لخضر باتنة 01.
- بيبيرس، إ. (د.س.). المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي.
- تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. (https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx2016)
- ثورين، آ. (2014). ما الديمقراطية.
- جابي، ع. ا. (2007). العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر واقع وآفاق. المفكر البرلماني.
- جهاد، ر. وبن عزوز، ع. (2018). الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 3(1)، 223-237.
- حامد، س. (2007). إشكالية التنمية في الوطن العربي (ط 1). دار الشروق.
- حمدي، م. (2016). دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، قسم القانون.
- <https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=00000000000000816589000623>
- خالد العيفة. (2015). (21 avril)، الديمقراطية التشاركية أو مسؤولية التسيير. الشعب- <http://www.ech>
- chaab.com/ar/item/26528/الديمقراطية-التشاركية-أو-مسؤولية-التسيير.html
- خنصري، خ. (2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر : واقع و آفاق. جامعة الجزائر 3.

- سويقات، ع. ب. ا. - ا. (2013). إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب... دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي .
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/2431
- سي فضيل، ا، و بن عطة، م. (2017). إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات Revue Algérienne d'Economie et de Management, 8(1), 164- 172.
- شريف، ك. (2016). الاستشارة الانتخابية كآلية لتكريس المواطنة وتدعيم الثقافة الدستورية. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 5(1)، 27-35.
- شريقي، أ. (2016). الفضاء العمومي و اتقا الحوار [هابرماس أنموذجاً]. متون، 9(2)، 409-423.
- شناتة، ل. (2023). مقابلة حول برنامج كابدال في بلدية الخروب. [Communication personnelle]
- شومر، ت. (2013). الديمقراطية التشاركية https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=381422
- شويخي، س. (2019). الخدمة العامة الشاركية بين الظهارة والضرورة—دراسة ميدانية لبرنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية 2016-2020 و برامج الحماية الميدانية لتكوين الجماهير في الإسعاف و تسيير الكوارث (منذ 2010) بالجزائر.
- صالح، ز. (2009). تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر. مجلة المفكر، 4(1)، 55-68.
- صليبي، ج. (1992). المعجم الفلسفي.
- صندوق تطوير وإقراض البلديات. (2009). المشاركة والمشورة الإجتماعية عمل تدريبي .
http://www.mdlf.org.ps/pdfs/public%20participation%20manual.pdf
- طاشمة، ب. (2010). الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر El-Tawassol. التواصل، 16(2)، 51-26.
- طاهر، ع. (1987). مدرسة فرانكفورت من يوركايمر إلى يورغن هابرماس. منشورات مركز الإنماء القومي.
- عادل، إ. (2017). التنمية المحلية في الجزائر : دراسة في الفواعل والمحددات. مجلة العلوم القانونية و السياسية، 8(2)، 368-387.
- عاشور، أ. م. (2014). جغرافيا التنمية في عالم متغير. دار المعرفة الجامعية.
- عامر، ه. (2018). قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014). مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 2(2)، 214-228.
- عبد القادر، م. (2016). الديمقراطية عند اسبينوزا (طبيعتها ، نظامها. ومشكلتها). مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 4(8)، 61-75.
- عبد الكريم، ه، و بن عبد العزيز، خ. (2020). البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم : من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 9(2)، 220-232.
- عبد المجيد، ب. (2012). الديمقراطية التشاركية. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 1(1)، 101-108.
- عبد المطلب، ع. ا. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. الدار الجامعية.
- عبد المومن، م، و لمين، ه. (2016). الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 5(1)، 117-140.
- عبد النور، ن. (2008). دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر. مجلة المفكر، 3(1)، 105-118.

- عبد الوهاب، م. س. (2010). *ادارة التغيير في الادارات المحلية والبلديات*.
<https://library.alistiqlal.edu.ps/alistiqlal.edu.psp/book-9720-11415.html>
- عبد السلام، ع. (2012). *دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعرييج*. [Thesis]. <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/1437>
- عبد الله، ح. (2017). *التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها*. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، 3(2)، 366-353.
- عربي، م. (2005). *الدولة و الديمقراطية*. *Annales de l'université d'Alger*, 15(1), 92- 109.
- عزوزي، م. س. (2000). *نظريات حول الديمقراطية*. دار وائل للنشر.
- علي، ح، و الزهراء فريال، د. (2017). *دور الجماعات الإقليمية في تكريس الديمقراطية التشاركية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر*. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 1(1)، 555-541.
- عيسى، م. ع. ا. (2008). *مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية*. *بحوث إقتصادية عربية*، 43-44، 174-156.
- غالم، ع. ا، و ليبي. (2015). *فاعلية التخطيط التنموي و المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية*. *ASJP | مجلة أبحاث ودراسات التنمية*. 02(02)، 42-70. - *Revue Recherches et Etudes en Développement*
- غزالي، ع. (2005). *التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس*.
- غزير، م. ا. (2011). *آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر*. [Thesis]. <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/1418>
- فتحي، ش، و عبد الله، ا. (2005). *الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية*.
- فوت، م. ك. ب، بكر، أ، الشيشكلي، س، و النقاش، ف. (2004). *النسوية و المواطنة*. المجلس الأعلى للثقافة.
- قاضي، خ. (2019). *الديمقراطية التشاركية و تفعيل الحوكمة المحلية في الجزائر*. [Thesis, Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed]. <https://ds.univ-oran2.dz:8443/jspui/handle/123456789/1330>
- قانون الولاية. (2012) Pub. L. No. 12- 07
- قانون البلدية. (1967) Pub. L. No. 67- 24
- قانون البلدية. (1990) Pub. L. No. 90- 08
- قانون البلدية. (2011) Pub. L. No. 11- 10
- قانون المالية التكميلي (2008).
- قانون الولاية. (1969) Pub. L. No. 69- 38
- قريال، ن. ا. (2014). *الديمقراطية والمواطنة والتشاركية*.
<https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-156185.html>
- قوي، ب. أ. (2018). *الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية* (ط. 2، مزودة و منقحة). دار الحامد.
- كابدال. (2018). *دليل التكوين الدورة أ الفاعلين المؤسساتيين في مسار الحكامة التشاركية والتخطيط الاستراتيجي*.
- كابدال. (2018). *دليل التكوين الدورة الثانية أ الفاعلين المؤسساتيين في مسار لحكامه التشاركية والتخطيط الاستراتيجي*.
- كابدال. (2018). *دليل التكوين الدورة الثانية ب*.

- كابدال. (2018). بيان صحفي على صفحة برنامج كابدال على الفيسبوك
https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie
- كابدال. (2018). تدريب حول منهجية إعداد PCD. https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie
- كابدال. (2019). دليل التكوين الدورة الثالثة المخطط البلدي للتنمية.
- كابدال. (2019). صفحة برنامج كابدال على الفيسبوك
https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie
- كابدال. (2020). النداء رقم 02 لاقتراح مشاريع-
https://docplayer.ae/198359052-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%85-02-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%8
- كابدال. (2020). صفحة برنامج كابدال على الفيسبوك
https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie
- كابدال. (2022). صفحة برنامج كابدال على فائسبوك
https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie
- كابدال. (2023). صفحة برنامج كابدال على الفيسبوك
https://www.facebook.com/CapDeLAlgerie
- كابدال شراكة ثلاثية مبتكرة. (2017)
https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%A9/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/15-17-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%
- كريم، خ. (2016). الثقافة الدستورية، المواطنة، والمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 5(1)، 37-56.
- كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة افتتاح أشغال ورشة انطلاق برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية. (2018) -
https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/discours_du_ministre_micl.pdf
- لعجال، ل. (2019). النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر. دراسات اقتصادية، 13(1)، 123-141.
- لعشاب، م. (2019). ادماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في الادارة المحلية تحدي لصياغة المشروع التنموي المحلي (تنمية محلية تشاركية). افاق للعلوم، 4(1)، 295-301.
- لقاء الحكومة الولاية يوم 25 و 26 سبتمبر 2021. (2021)
https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/3656-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AC%D8-
- مجادي، ر. (2021). الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة.
- محمد، ه. (2019). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة من 2001 الي 2019، مجلة السياسة والاقتصاد، 2(ملحق العدد 1) يناير 2019 (إصدار خاص))، 35-69.
https://doi.org/10.21608/jocu.2020.91597
- مراد، إ. (2022). مدخله. الملتقى الوطني حول مشاريع الجمعيات المحلية لبرنامج " كابدال ".
الجزائر
https://www.google.com/search
- مراد، إ. (2023). كلمة وزير الداخلية خلال الورشة الختامية لبرنامج كابدال
https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/component/annuaire/?view=contacter_nous_ar
- مزيان، ن. (2012). المقاربة التشاركية في مجال التشريع-
nador/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-

- مصيطفى، ع. ا. و بن سانية، ع. ا. (2011). انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 4(2)، 464-487.
- مليكة، ج. (2019). البلدية في الجزائر بين الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية المحلية : النظر في محدودية الأدوار والعراقيل. أبحاث قانونية وسياسية، 4(2)، 74-92.
- مهدي، ع. س. (2021). الأسس والنظريات الفكرية للديمقراطية التشاورية عند يورغن هابرماس. المجلة السياسية والدولية، 48، 17-54.
- موسى، غ. ع. (2013). حوكمة هيئات مكافحة الفساد. مؤتمر السنوي العالم الثالث عشر، حالة الحكومة والإدارة العامة في الدول العربية خيارات وتحديات ومتطلبات جديدة.
- مولود، ع. (2016). الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر. القانون، 5(1)، 202-219.
- ميسوم، إ. (2020). الديمقراطية التشاركية : قراءة في المفهوم، Participatory Democracy: Understanding Concept. مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية و الإنسانية، 2(7)، 274-282.
- نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة ليوم الجمعة 15 أفريل 2011—ويكي مصدر (s. d.). Consulté 18 mars 2024, à l'adresse https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%86%D8%B5_%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8_%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2_%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%81%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A9_15_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%84_2011
- نويسر، ب. (2011). التنمية والتغير في نسق القيم الإجتماعية دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية لمدينة سطيف [منتوري قسنطينة-theses-algerie.com/3068346299828778/these-de-doctorat/universite-freres-mentouri---constantine-1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D8%B3%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9].
- هشام، ع. ا. (2019). محاضرات مقياس الديمقراطية التشاركية.
- هشام، ع. ا.، و محند، ب. (2016). دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية. <http://localhost:8080/xmlui/handle/123456789/13031>
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2017). بطاقة تعريفية لبرنامج كابدال. <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/278-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A>
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2022). ملتقى وطني للجمعيات المحلية لبرنامج. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. <https://interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA/278-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A> ملفات/3946-ملتقى وطني-للجمعيات-المحلية-لبرنامج-كابدال-المشروع-الجمعي-والتنمية-المحلية-المستدامة.html.
- ولد امبارك، ع. ا. (2013). (3 juin). التنمية المحلية في موريتانيا. موريتانيا الآن. Rim Now | <https://rimnow.net/w/?q=ar/node/1866>
- وهيبة، ب. ن. (2013). التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 3(2)، 88-111.

- يوسف، س. (2017). : تخطيط التنمية المحلية في الجزائر *et Revue Algérienne des Sciences Juridiques* Politiques, 54(3), 271-311.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- Bertrand, N., & Moquay, P. (2004). La gouvernance locale, un retour à la proximité. *Économie rurale*, 280(1), 77-95. <https://doi.org/10.3406/ecoru.2004.5474>
- Blondiaux, L. (2007). La démocratie participative, sous conditions et malgré tout. Un plaidoyer paradoxal en faveur de l'innovation démocratique. *Mouvements*, 50(2), 118-129. <https://doi.org/10.3917/mouv.050.0118>
- *Cahier8_democratie_participative_europefr.pdf*. (s. d.). Consulté 29 mars 2024, à l'adresse https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/publications/files/cahier8_democratie_participative_europefr.pdf
- commission européenne. (2018). *Décision d'exécution de la commission du 5.12.2018 relative au programme d'action annuel 2015 en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union européenne*.
- CRUZ, N. F. D., & GARY, M. (2019). *Local governance integrity: Principles and standards*. , <http://www.transparency.org/publication/local-governance-integrity-principles-and-standards>
- Dobrescu, E. M., & Dobre, E. M. (2014). Theories Regarding the Role of the Growth Poles in the Economic Integration. *Procedia Economics and Finance*, 8, 262-267. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(14\)00089-6](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(14)00089-6)
- Garcia, L. B. (2015). *Participatory Democracy and Civil Society in the EU: Agenda-Setting and Institutionalisation*. Palgrave Macmillan.
- Girard, C. (2009). Raison publique rawlsienne et démocratie délibérative. Deux conceptions inconciliables de la légitimité politique ? *Raisons politiques*, 34(2), 73-99. <https://doi.org/10.3917/rai.034.0073>
- GROSSOT, D. (2011). *Democretie participave en question* (Think tank européen Pour la Solidarité).
- Habermas, J. (2000). *Après l'état nation*. Fayard.
- Handbook of Regional Growth and Development Theories : Revised and Extended Second Edition. (2019). In *Handbook of Regional Growth and Development Theories*. Edward Elgar Publishing. <https://www.elgaronline.com/edcollbook/edcoll/9781788970013/9781788970013.xml>
- *Inclusion Sociale et Démocratie Participative : De la discussion conceptuelle à l'action locale*. (s. d.). UCLG - United Cities and Local Governments. Consulté 19 mars 2024, à l'adresse <https://www.old.uclg.org/fr/media/nouvelles/inclusion-sociale-et-democratie-participative-de-la-discussion-conceptuelle-laction>
- Menser, M. (2018). *We Decide! : Theories and Cases in Participatory Democracy* (1st edition). Temple University Press.
- Misuraca, G. (2007). *E-Governance in Africa, from Theory to Action : A Handbook on ICTs for Local Governance*. Africa World Press.
- Monnier, R. (1999). Droit et démocratie. Entre faits et normes. *Annales historiques de la Révolution française*, 317, Article 317. <https://doi.org/10.4000/ahrf.915>
- NISKA, G. S., PNUD, MICLAT, & EU. (2020). *Guide méthodologique d'élaboration du plan communal de développement « de nouvelle génération »*. https://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=186421 –
- OLSEN, B. O. (2007). *Concept Paper on Decentralisation and Local Governance*. <https://www.eda.admin.ch/eda/en/home/fdfa/publikationen.html/content/publikationen/en/deza/diverse-publikationen/decentralisation-et-la-gouvernance-locale>
- PNUD. (1997). *La Gouvernance en faveur du développement humain durable : Document de politique générale du PNUD*. PNUD.
- PNUD. (2018). *Document projet*. https://procurement-notices.undp.org/view_file.cfm?doc_id=133985
- PNUD, M. E. (2017). *Le CapDeL : Une tripartite innovante de partenariat*. Recherche Google. <https://www.interieur.gov.dz/images/FICHE-INFO-Fr-Finale.pdf> -
- PNUD, MICLAT, & EU. (2018). *Rapport l'évaluation*. https://issuu.com/artpublications/docs/recommandations_20acteurs_20locaux
- Polère, C. (2007). *La « démocratie participative » : État des lieux et premiers éléments de bilan – Institut de la Concertation et de la Participation Citoyenne*. <https://i-cpc.org/document/la-democratie-participative-etat-des-lieux-et-premiers-elements-de-bilan/>
- Rogers, K. (2008). *Participatory Democracy, Science and Technology : An Exploration in the Philosophy of Science*.

- Samuel P. Huntington, Françoise Burgess, & Suzanne Villette. (1996). *Troisième vague : Les démocratisations de la fin du XXe siècle*. Nouveaux Horizons.
- Santos, B. de S. (2009). Governance : Between myth and reality. *RCCS Annual Review. A Selection from the Portuguese Journal Revista Crítica de Ciências Sociais*, 0. <https://journals.openedition.org/rccsar/95>
- Sintomer, Y. (2011). Délibération et participation : Affinité élective ou concepts en tension ? *Participations*, 1, 239. <https://doi.org/10.3917/parti.001.0239>
- Talbot, D. (2005). Les proximités, entre contrainte et libération de l'action : Le cas d'EADS. *Économie et institutions*, 6-7, Article 6-7. <https://doi.org/10.4000/ei.939>
- Talbot, D. (2006). La gouvernance locale, une forme de développement local et durable? Une illustration par les pays. *Développement durable et territoires. Économie, géographie, politique, droit, sociologie*, Dossier 7, Article Dossier 7. <https://doi.org/10.4000/developpementdurable.2666>
- Torre, A. (2009). Retour sur la notion de Proximité Géographique. *Géographie, économie, société*, 11(1), 63-75.
- UNDP. (1997). *Governance for sustainable human development: A UNDP policy document*. UNDP,. <https://digitallibrary.un.org/record/492551>
- UNDP. (2015). *A Users' Guide to Measuring Local Governance | United Nations Development Programme*. <https://www.undp.org/publications/users-guide-measuring-local-governance-0>
- World Bank. (1992). *Governance And Development*. World Bank Publication.
- WUHL, S. (2009). *Les fondements de la démocratie participative*. https://www.citego.org/bdf_fiche-document-323_fr.html

قائمة الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم أ: المقال المجاز للمناقشة:

مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، رهان برنامج "كابديل" لتحقيق التنمية
المحلية في الجزائر

New generation municipal development plan, "CapDel" program
challenge for local development in Algeria

بوكروح زهيرة¹، بلعيد منيرة²

¹جامعة قسنطينة3 - صالح بوبنيدر - ، (الجزائر)، zahira.boukrouh@univ-constantine3.dz

²جامعة قسنطينة3 - صالح بوبنيدر - ، (الجزائر)، mounira.belaid@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر:	تاريخ	تاريخ إرسال المقال:
2022/..../....	القبول: 2022/..../....	2022/..../....

* بوكروح زهيرة

الملخص:

إن نجاح العملية التنموية على المستوى المحلي "الجماعة الإقليمية" يتطلب استقلالية مالية للجماعة الإقليمية، وتوفر مصادر تمويل لصالح هذه الأخيرة، ووضع خطط وبرامج تنموية ناجحة ومنتجة للثروة والتنمية، وتعتبر المخططات البلدية للتنمية من بين المخططات المهمة لصرف النفقات المحلية، وتعد هذه المخططات السمة البارزة التي طبعت التسيير المحلي البلدي منذ سنة 1973، وبإطلاق مشروع "كابدال" النموذجي الموجه للتنمية المحلية بمقاربة تشاركية، تم استحداث ما يعرف بالمخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد كتنظيم تجريبي في مجموعة من البلديات النموذجية على المستوى الوطني. في هذا المقال سوف نتعرف على طبيعة هذه المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد التي جاء بها كابدال ودورها في تحقيق التنمية المحلية .

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الجماعات المحلية، التنمية المحلية، المقاربة التشاركية، برنامج كابدال، المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد.

Abstract:

The success of the development process at the local level "regional community" requires a financial independence of the regional community, an availability of sources of funding for the latter, a development of successful and productive plans, and programs for wealth and development.

Municipal development plans are among the important schemes for the disbursement of local expenditures. These schemes are the prominent feature that has characterized local municipal management since 1973. With the launch of the "CapDel" model project aimed at local development with a participatory approach, the "so-called" new generation municipal development plans have been developed as pilot planning in a group of Model municipalities at the national level. In this article we will learn about the nature of these Municipal plans for development of the new generation brought by CapDel, and its role in achieving local development.

Keywords :Algeria, local collectivities, local development, participatory approach, CapDel program, new generation Municipal Development Plan.

مقدمة:

تعد التنمية المحلية من مسؤوليات وصلاحيات الجماعة المحلية باعتبارها الجماعة الإقليمية القاعدية في الدولة مما يجعل على عاتقها مهمة إعداد البرامج والمخططات التنموية المحلية، وتبرز مقارنة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية كواحدة من بين أهم الإصلاحات التنموية التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث هدفت من خلال ذلك إلى إدماج المواطن المحلي ومختلف الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات الإقليمية محل هذه التجربة الجديدة في الجزائر، وقد أطلقت لهذا الغرض وبالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج تنموي تشاركي يعرف بـ "برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية" ويطلق عليه اختصارا تسمية مشروع "كابدال" الذي يهدف إلى دعم أساليب العمل المحلي المشترك عن طريق تطوير مجموعة من الآليات التشاركية أهمها المخطط البلدي للتنمية من خلال إنتاج جيل جديد من المخططات البلدية للتنمية.

وباعتبار أن المخطط البلدي للتنمية سمة تميز التخطيط المحلي والإقليمي للتنمية في العديد من دول العالم، ومن المخططات التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية للتخطيط التنموي للجماعات المحلية بداية من سنة 1973، ونظرا للدور الهام الذي يلعبه التخطيط في تحقيق التنمية على مستوى البلدية والمستوى المحلي، فقد أولى القائمون على برنامج "كابدال" اهتماما بالغا بالمخطط البلدي للتنمية من خلال إنتاج مخططات بلدية للتنمية من الجيل الجديد على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل حول ماهية المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد، وطرح الإشكالية التالية:

كيف يسهم الاعتماد على المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد التي اعتمدها برنامج "كابدال" في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر ؟

ولتحليل هذه الإشكالية قمنا ببناء الفرضية التالية : إن الاعتماد على المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد التي جاء بها برنامج "كابدال" يعتبر إضافة نوعية لأدوات تحقيق التنمية المحلية، يفترض تعميمها على جميع التراب الوطني الجزائري.

إن سنحاول التطرق إليه من خلال هذه الورقة التي قمنا بتقسيمها ثلاث مباحث، نتناول فيها مفاهيم ودلالات حول برنامج كابدال، المخطط البلدي للتنمية، المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد (المبحث الأول) ، ثم نتطرق إلى مقارنة ومسار المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد في إطار برنامج كابدال (المبحث الثاني) أخيرا الأثر التنموي للتخطيط الإستراتيجي المحلي المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد (المبحث الثالث) .

المبحث الأول: برنامج كابدال، المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، مفاهيم ودلالات

أطلقت الجزائر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأوروبي، برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كابدال الذي يعتمد على الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، من خلال تجريبه على مجموعة من البلديات النموذجية المختلفة والمتنوعة والموزعة عبر التراب الوطني، والتي تم اختيارها بناء على معايير معينة، سعيا لإنجاح التجربة وتعميمها على باقي بلديات الوطن، ومن بين آليات البرنامج ما يعرف بالمخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد، في هذا المبحث سنتناول مفهوم برنامج كابدال (المطلب الأول)،

المطلب الأول: مفهوم برنامج كابدال

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم مقارنة كابدال " ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية " والتي جاءت كمبادرة في إطار دعم قدرات الفاعلين المحليين لتحقيق التنمية المحلية، وسنتناول من خلال ذلك التعريف بالبرنامج وأهدافه، والإحاطة بسياقه وآلية عمله، ثم ننظري مفهوم المخطط البلدي للتنمية والمخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد كآلية جديدة جاء بها برنامج كابدال.

الفرع الأول: تعريف برنامج كابدال

يعرف برنامج كابدال على أنه برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية بالجزائر بتمويل مشترك من قبل ثلاث شركاء بميزانية تقارب 10 مليون (أورو) يورو، هؤلاء الشركاء هم:

- الحكومة الجزائرية : ب 2.5 مليون يورو
 - الاتحاد الأوروبي : ب 7.7 مليون يورو
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ب : 170 ألف يورو¹
- وتتولى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية نيابة عن الحكومة الجزائرية، الإصلاحات الرئيسية للسلطات المحلية فيما يتعلق بالحوكمة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية. وترتبط وزارة الخارجية بالمشروع كشريك كامل، حيث تزود الدولة الجزائرية وسلطاتها المحلية بمعطيات عن تجارب ناجحة في مجال التنمية المحلية من جميع أنحاء العالم، من أجل بناء نموذج تنموي جزائري ومن ثمة الترويج له دوليا.
- ويجلب الاتحاد الأوروبي خبرته ومساهمته المالية، كمشجع للتنمية المحلية التي تعتبر محرك رئيسي للحكم الرشيد، في أقاليم الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلديه عقود من الخبرة في دعم التنمية المحلية في جميع أنحاء العالم، وتنفيذ السياسات العامة في الجزائر مما يجعل دوره محوريا في هذا البرنامج.

وفيما يخص محل إجراء هذه التجربة التنموية المشتركة فقد اختيرت لذلك عشر بلديات نموذجية لإطلاق برنامج كابدال موزعة بين شرق الجزائر وغربها وشمالها وجنوبها، وتتمثل هذه البلديات في كل من : بلدية تيميمون (ولاية تيميمون والتي كانت تابعة لولاية أدرار قبل التقسيم الإداري الأخير)، بلدية جانت (ولاية جانت والتي كانت تابعة لولاية إيليزي قبل التقسيم الإداري الأخير)، بلدية الغزوات (ولاية تلمسان)، بلدية أولاد بن عبد القادر (ولاية الشلف)، بلدية تيقزيرت (ولاية تيزي وزو)، بلدية بني معوش (ولاية بجاية)، بلدية جميلة (ولاية سطيف)، بلدية الخروب (ولاية قسنطينة)، بلدية مسعد (ولاية الجلفة)، بلدية بابر (ولاية خنشلة).²

الفرع الثاني: أهداف برنامج كابدال

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في دعم قدرات الفاعلين المحليين خاصة النساء والشباب من أجل ترقية مشاركة المواطن في التخطيط المحلي بصورة شفافة وتسهيل التفاعل بين مختلف الأطراف في إقليم البلدية، وهكذا يتبين أن أبعاد البرنامج تشمل مجالين رئيسيين هما الديمقراطية التشاركية من جهة والتنمية الاقتصادية المحلية والمستدامة من جهة أخرى، وهذا بتعزيز قدرات الفئات المختلفة من الناحية المادية والتكوينية على مدار أربع (04) سنوات في البلديات النموذجية العشرة.³

ويقدم البرنامج دعما ماليا وتقنيا موجهها للاستجابة لأولويات تنمية أقاليم البلديات النموذجية التي تم اختيارها على مستوى التراب الوطني متوخيا تحقيق الأهداف التالية :

. توفير إطار عمل مشترك لجميع الفاعلين المحليين : شباب، نساء، سلطات محلية، مجتمع مدني، قطاع خاص قطاع أكاديمي ومصالح غير مركزية، وتمكينهم من تصميم وتحديد وتجسيد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم من خلال مخططات محلية تشاركية تدخل في إطار السياسات الوطنية.

. تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

. تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال.

. تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الخدمات الإدارية من المواطن من خلال عصنة الإدارة.

. دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال تعزيز استغلال الإمكانيات الاقتصادية المحلية، ودعم التخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية، وخلق الاستثمارات العمومية والخاصة.⁴

. إدارة المخاطر من خلال بناء قدرات الفاعلين المحليين فيما يخص المخاطر على المستوى المحلي وابتكار أساليب جديدة في مجال إدارة المخاطر من خلال تحديد تشاركي للمخاطر. وتشجيع مشاركة السكان والمجتمع المدني إلى جانب السلطات المحلية والوطنية من أجل إدارة إستراتيجية للمخاطر ذات كفاءة ومشاركة مدعمة بأحكام وقائية وتقليل المخاطر الكبرى للاستجابة بشكل أفضل للكوارث الطبيعية.⁵

المطلب الثاني: سياق وآلية عمل البرنامج

يعمل برنامج "كابدال" على ترقية مقارنة للتنمية المحلية تنطلق من القاعدة نحو القمة (من الأسفل إلى الأعلى)، يحملها فاعلو الإقليم أنفسهم، طبقا لمقاربة جديدة: إقليمية، تشاركية (متعددة الفاعلين) و مندمجة (متعددة القطاعات ومتعددة المستويات) وذلك لإرساء حكمة محلية تشاورية وشفافة، وفي هذا الإطار يدعم "كابدال" الفاعلين المحليين، سواء من المؤسساتيين أو من المجتمع المدني، بتعزيز قدراتهم، وفقا لمقاربة " التعلم عن طريق الممارسة.

الفرع الأول: مقارنة البرنامج

يعمل برنامج من خلال مقارنة معتمدة على النقاط التالية:⁶

- إرساء شروط الحوار الإقليمي بين الفاعلين، من خلال اعتماد ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة وإنشاء مجلس استشاري بلدي.
 - تكوين الفاعلين في مجال "الحكمة التشاورية" و"التنمية المحلية المندمجة والشمولية والمستدامة، وكذا في مجال"التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية.
 - الدعم والمرافقة في مسار إعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية.
- تمنح هذه المقاربة الجديدة للحكمة المحلية المجتمع المدني دورا رئيسيا في مسار التنمية البلدية، وذلك من خلال مشاركة أكثر نشاطا وفعالية في مساري الحكامة والتنمية المحلية من جهة، ومن خلال تنفيذ مشاريع جمعية ذات تأثير على التنمية المحلية، ولاسيما الإقتصادية من جهة أخرى.
- حيث تركز المقاربة المتبعة في البرنامج على التخطيط الإستراتيجي للتنمية المحلية على خطوات وإجراءات متسلسلة تقود وتهدف هذه المقاربة في مجملها إلى تحقيق التنمية المحلية على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج من خلال :

- **ترسيخ ثقافة التشريك والمواطنة من خلال إعداد ميثاق المشاركة المواطنة لكل بلدية من البلديات النموذجية كآلية لدعم قدرات الفاعلين المشاركين في التنمية المحلية .** الذي يعتبر عقد معنوي بين المنتخبين، الإدارة المحلية، المتعاملين الإقتصاديين، الجمعيات، الشباب والنساء، لجان القرى والأحياء يضم أطرا منظمة لهؤلاء الفاعلين في تسيير شؤون البلدية على أساس تشاركي وتشاوري من أجل تحقيق المنفعة العامة.⁷

- **إعداد التشخيص الإقليمي التشاركي** و يعتبر البرنامج الذي يسمح باكتساب معارف حول حالة البلدية وتوجهاتها وذلك بهدف تحديد نقطة انطلاق المخطط البلدي للتنمية فهو يعتبر نقطة انطلاق لتحليل السياق المحلي وللخروج بفهم مشترك لنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والعراقيل لتحديد سويا، انطلاقا من وجهة نظر كل فاعل من الفاعلين، الرهانات ذات الأولوية.⁸

- إعداد دراسة لخريطة للمجتمع المدني على مستوى كل بلدية نموذجية حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحقيق ميداني مع الجمعيات والسلطات المحلية ، تحلل نتائجه للوصول إلى منتج نهائي يوضح مستوى هيكلية منظمات المجتمع المدني وتنظيمها و كذا عملها وقدراتها، فضلا عن مدى التنسيق بينها وبين السلطات المحلية والسياسات العمومية ومختلف الفاعلين في مجال التنمية المحلية، وبالتالي سنتمكن من خلال التعرف على نقاط القوة والنقص التي تميز منظمات المجتمع المدني، من تحديد القدرات التي يجب تعزيزها بصفة أولوية.⁹

- تنفيذ مشاريع محفزة للتنمية المحلية من خلال تركيز البرنامج في هذا الإطار على دعم الجمعيات المحلية من خلال مشاريع تساهم في خلق الثروة وتحقيق التنمية المحلية، ومن أهم المعايير المعتمدة في اختيار المشاريع الجموعية، اعتماد المشاريع الجموعية على مقاربة تشاركية وشمولية وتفضيل إرساء ممارسات ونماذج لشراكات ثلاثية (القطاع العام/ القطاع الخاص/ المجتمع المدني)، من خلال تبني في مرحلة التصميم والتنفيذ مقاربة :¹⁰

. متعددة الفاعلين : التشبيك والشراكات بين مختلف الفاعلين.
. متعددة القطاعات: التنسيق والتعاون بين الفاعلين من مختلف القطاعات: مؤسسات و/أو مجتمع مدني و/أو فاعلين اقتصاديين من القطاع الخاص).

. متعددة المستويات :تشرك مختلف مستويات الحكامة، البلدي، مابين البلديات، الولائي والوطني؛
. شمولية :لاسيما للشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وكذا المناطق المهمشة والمحرومة من الاقليم
. مستدامة : تتضمن أهداف التنمية المستدامة.

- إعداد مخططات بلدية للتنمية من الجيل الجديد تمثل مجهودا مميزا يعتبر أهم آليات البرنامج على الإطلاق.

الفرع الثاني: المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد ضمن آليات برنامج كابدال

لطالما طرحت مشكلة التخطيط المكاني على المخططين الجزائريين، لأنها كانت تتعلق بإنشاء توازن إقليمي مكاني ضروري لإجراءات التنمية المخططة، لفتح العديد من البلديات المهمشة، بعد فشل العديد من التجارب المحلية غير الفعالة وغير العقلانية في عملها وكذلك في غرضها، وتقدم المخططات البلدية للتنمية نفسها كإطار متماسك لاستراتيجية واضحة للدولة الجزائرية، وكإطار للرؤية العالمية، وهذا ما جعلها المحور الرئيسي للتنمية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.¹¹

حيث يعتبر أول تنصيب قانوني على المخططات البلدية للتنمية من خلال المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973.¹² أين تم الانطلاق في العمل بهذا المخطط في الجزائر، وعملت الجماعات المحلية على إعداد مخططاتها البلدية للتنمية وفقا له وبناء على نصه، شملت مختلف تجهيزات الإنجاز والتجهيز والجوانب الاقتصادية للبلدية.

إذ تعد التنمية من صلاحيات ومسؤولية البلدية، وتعني برنامجاً منسجماً، معداً على أساس إحصاء المناطق التي يستوجب ترقيتها وتشخيص العمليات التي يفترض القيام بها بالنظر إلى حاجيات وطلبات المواطنين، وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيقه.¹³

- تعريف المخطط البلدي للتنمية :

يعبر المخطط البلدي للتنمية عموماً عن تخطيط متكامل وشامل للتنمية داخل البلدية، "فهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية وتجهيزات الإنجاز.¹⁴

وتندرج المخططات البلدية للتنمية في إطار سياسة التوازن الجهوي، قصد إعطاء كل بلدية حظوظاً متساوية في التنمية، وتستجيب مساعدة الدولة هذه إلى الانشغال بضمان قابلية اقتصادية نسبية للجماعات المحلية، وذلك بتكملة النشاطات المشروع فيها في إطار المخططات غير الممركزة والمعتمدة من طرف الولاية، وفي إطار الاستثمارات من الادخار الإجمالي الذي تقتطعه البلديات من مواردها الخاصة، حيث يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد برامج السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لعهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها.¹⁵

والمخططات البلدية للتنمية عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدتها وأولوياتها وكيفية تمويلها، ويتم إنجازها عبر مراحل، حيث تكلف كل بلدية بإعداد اعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية وتتعلق المخططات البلدية بقطاعات تهم الحياة اليومية للمواطنين كالمياه والتطهير والنقل وغيرها، كما تعتبر من الاختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي. كما عهد له قانون البلدية.¹⁶

- تعريف المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد

يعبر المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد عن عملية معقدة تهدف إلى إنشاء وتعزيز الروابط المحلية وتوحيد وخلق مجموعة تمثيلية تضم الأفراد والجماعات والمنظمات والمؤسسات داخل إقليم البلدية الواحدة وهذا ما يمكن من حشد القوى القادرة على العمل من أجل تحسين الوضع المحلي وتحقيق التنمية المحلية، كما يعبر عن الجهود المبذولة من أجل عصنة نظام الحكامة المحلية التشاورية من خلال ضمان المشاركة النشطة والفعالة للمواطنين في مسار التخطيط الإستراتيجي، إلى جانب جميع الفواعل المختلفة للإقليم.¹⁷

وتهدف الجماعات المحلية من خلال المخططات البلدية للتنمية إلى ما يلي :¹⁸

- تحسين ظروف المعيشة للمجتمع المدني والريفي، من خلال فك العزلة وبناء المرافق الاجتماعية والثقافية والهياكل القاعدية، من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير والتهيئة العمرانية .
- دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني ومحاوله تدارك النقائص التي عرفت بها برامج التنمية المحلية خاصة من جهة مركزية تسيير الإعتمادات والعراقل الناجمة عنها.

- تطوير المبادرات المحلية، والبحث عن حلول محلية لمشاكل البلديات عن طريق مجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحلية للتخطيط البلدي.
- توزيع مالي متوازن للاستثمارات البلدية، وتحسين استغلال الطاقات والإمكانات المحلية.

المبحث الثاني: مقارنة ومسار المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد في إطار برنامج كابدال

يقع على عاتق المسؤولين المنتخبين والمسؤولين التنفيذيين في الإدارة المحلية مسؤولية وضع وتطوير وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية، لكن المسؤولية مع المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد أصبحت مشتركة بين جميع الفواعل المحلية من مواطنين وجمعيات وشركات، حيث يصبحون جميعا شركاء إلى جانب السلطات المحلية مما يجعل من المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد عملية تشاركية وشاملة، وستناول هذا المبحث من خلال التعرف على مقارنة المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد من خلال التطرق إلى منهجيته، فواعله، ووظائفه (المطلب الأول)، ثم التطرق إلى فواعل ومسار المخطط (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مقارنة المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد

لا يعتبر المخطط البلدي للتنمية بالمفهوم الجديد مجرد خطة للنمو الاقتصادي، بل هو أكثر من ذلك طريقة لتحويل الديناميكيات وزيادة قدرات الجهات الفاعلة المحلية لتولي مسؤولية التنمية، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الفرع الأول: منهجية المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد

لقد صمم برنامج " كابدال " منهجية للتخطيط معتمدة على تحديد إطار معياري جديد لإعداد المخططات البلدية للتنمية، حيث تركز فيها على تكريس الرؤية التنموية لمستقبل كل بلدية، بمشاركة جميع الفاعلين المحليين من منتخبين وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين. حيث يتم حشد الموارد وتحديد الخطط لتنفيذ الرؤية التنموية المخطط لها حيث يتم إعداد المخطط البلدي للتنمية بطريقة تشاركية مع اهتمام خاص بالنساء وفئة الشباب، ويتم تبينه من قبل المجلس الشعبي البلدي في كل بلدية نموذجية.¹⁹

هذا المخطط الذي من خصائصه الرئيسية أنه مخطط :²⁰

- متكامل : ينسق التطورات المختلف للتنمية المحلية ويشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية والثقافية من أجل ضمان التنمية المستدامة للإقليم.
- متعدد القطاعات : يسمح بالتنسيق بين استراتيجيات قطاعات النشاط المختلفة (التعليم، الصحة العمل ، الرياضة، الترفيه، السياحة، الزراعة... إلخ).
- متعدد المستويات: يسمح بتوجيه واتساق أدوات التخطيط القطاعية والإقليمية المختلفة لجميع الجهات الفاعلة وعلى جميع المستويات (البلدية، الولاية، الدولة).

من خلال برنامج "كابدال" تم إعداد أول دفعة من الجيل الجديد من المخططات البلدية للتنمية ، ومن مميزات هذه المخططات هو مشاركتها على المستوى الولائي والوطني، وذلك في إطار الحوكمة متعددة المستويات "من أسفل إلى أعلى" التي يروج لها البرنامج، وعليه يهدف البرنامج لتعميم العمل بالمخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد على كافة الجماعات المحلية على المستوى الوطني لرصد المقاربات التي تأمل الدولة الجزائرية أن تأخذ بها لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة.

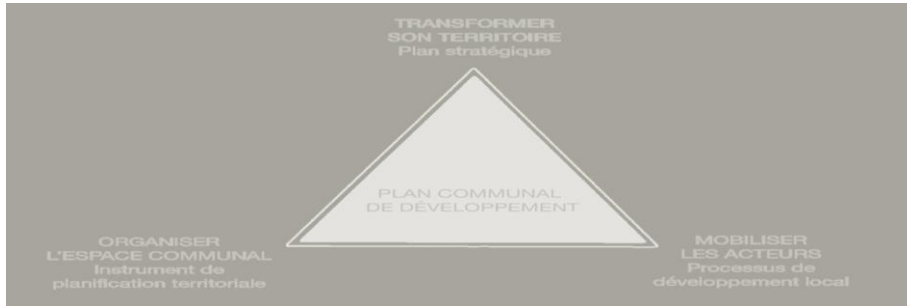
الفرع الثاني: وظائف المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد

يتم اعتماد المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد من قبل المجلس الشعبي البلدي المنتخب لفترة تغطي 05 سنوات من ولايته الانتخابية، أي فترة مدة ولايته الانتخابية، ثم يتم تقسيمها إلى خطط عمل سنوية، والتي تحدد الأولويات وترتب المشاريع لفترة قصيرة، ويحدد المخطط بشكل عام الموارد اللازمة المتاحة والواجب تعبئتها لتجسيده على أرض الواقع، وكذلك رصد مختلف الوسائل اللازمة لتحقيق لتغييرات المنشودة.

وبالتالي فالمخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد له وظيفة ثلاثية : ²¹

- يشكل خطة استراتيجية تعرض رؤية التطوير المستقبلي للبلدية والأهداف المراد تحقيقها والإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيقها.
- يشكل أداة تخطيط إقليمية تجعل من الممكن تنظيم البلدية والتحكم في الخيارات القطاعية التي لها تأثيرات خاصة على استخدام الأراضي وتنمية الموارد.
- يشكل آلية للتنمية المحلية من الممكن حشد جميع الفاعلين فيها بهدف تحسين نوعية الحياة داخل إقليم البلدية الواحدة.

وكما هو موضح في المخطط التالي تنقسم وظائف المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد إلى ثلاث وظائف هي : تطوير الإقليم، تخطيط وتنظيم الفضاء البلدي، وتعبئة الفواعل (أصحاب المصلحة) لتحقيق التنمية المحلية.



Source : EU, MICLAT, et PNUD, guide méthodologique d'élaboration du plan communal de développement « de nouvelle génération » , p05

المطلب الثاني: فواعل ومسار المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد

دأب القائمون على برنامج كابدال على وضع دليل منهجي للمخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد لتكون دليلا للقائمين على وضع خطط التنمية المحلية للبلديات النموذجية وكذا كل البلديات عبر التراب الجزائري، وتتوافق المبادئ والنهج التي وضعها هذا دليل البرنامج مع خطة عام 2030. تسمح الأدوات التي تقوم عليها هذه المنهجية للجهات الفاعلة المحلية بتنفيذ إجراءاتها التنموية والمساهمة في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: فواعل المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد

يعتبر المسؤولون المنتخبون والتنفيذيون في الإدارة المحلية هم المسؤولين عن عملية إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية، ومع ذلك فإن الفاعلون الحقيقيون في ذلك هم المواطنون والشركات والجمعيات المختلفة والجماعات، لأنهم أصبحوا هم حاملو الأعمال والمشاريع والمروجين لها، بالشراكة مع المؤسسات العامة المحلية وفوق المحلية والوطنية، حيث يمكن لكل الجهات الفاعلة المساهمة والاستفادة من المخطط البلدي للتنمية، وعليه ففكرة المخطط البلدي للتنمية هو أنه "عملية تشاركية وشاملة وأنه نتاج لعملية تشاركية وشاملة".²²

حيث وضع برنامج كابدال دليل شامل يهدف من خلاله إلى إعداد الفاعلين وتطوير مقاربة جديدة لتطوير المخططات البلدية للتنمية وتعتمد هذه المقاربة بالأساس على :²³

- مقاربة تشاركية وشاملة، تتضمن تمثيل كل الفئات الهشة من شباب ونساء وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.
- مقاربة تخلق مساحة للحوار والتعاون بين البلديات المتجاورة والدوائر والولايات، ولاسيما المسؤولين المنتخبين.
- مقاربة تهدف إلى تحسين البيئة المعيشية وتحقيق الذات الفردية والجماعية للمواطنين.

وحتى يتمكن جميع الفاعلين من الاستفادة من هذا الشكل الجديد من المشاركة بفضل معرفتهم الجيدة بإقليم بلديتهم وكل تحدياته، وتأسيس علاقات أكثر تعزيزا وإثراء للتنمية، تنشأ قنوات اتصال بين المسؤولين والمواطنين يتمكن خلالها المواطنون من طرح اهتماماتهم والتعبير عن أفكارهم وأرائهم، وتكون الاستجابة أفضل لهذه الاهتمامات مما يؤثر على تحسين ظروفهم المعيشية، وعلى الجانب الآخر تدفع هذه المقاربة الفاعلين الاقتصاديين إلى تطوير مشاريع الأعمال، كما يتمكن المجتمع المدني من الاستفادة من مساحات جديدة للتعاون وفرص الشراكات والتنمية.

الفرع الثاني : مراحل إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد

من أجل دعم السلطات المحلية والهيئات المحلية بالتشاور في عملهم التخطيطي يعمل برنامج كابدال على تطوير دليل منهجي وكتيبات لتعليمات عملية مخصصة لفواعل محلية مميزة، لإعداد المخطط البلدي للتنمية سيسمح لهم بالمشاركة الكاملة والفعالة في التخطيط الإستراتيجي المحلي تحت ريادة السلطات البلدية والولاية.²⁴

حيث قام البرنامج بوضع الدليل المنهجي الذي أصبح وثيقة مهمة بين أيدي القائمين على إعداد المخطط البلدي وكل الفواعل المحلية، وكذا جميع الفاعلين على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج و الجماعات الإقليمية على مستوى الوطن، بما يمكنهم من التخطيط الإستراتيجي الجيد للتنمية المحلية البلدية، وتضمن الدليل أهم مراحل إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية والتي نلخصها فيما يلي:²⁵

- 1- تحضير العملية : هذه المرحلة تشمل أيضا تنظيم العملية والتخطيط لها، وتركز على إرساء آليات المشاركة المواطنة كما نص عليها ميثاق المشاركة المواطنة للبلدية، وأهمها تعبئة الفواعل المحلية والتزام الفاعلين المحليين.
- 2- التشخيص الإقليمي التشاركي: التشخيص هو مرحلة مهمة على مستويين.
أولاً: يسمح باكتساب المعرفة حول اتجاهات الدولة والتنمية في البلدية من أجل تحديد نقطة البداية للمخطط البلدي للتنمية.

ثانياً: يتمثل التشخيص في وصف الوضع الراهن للإقليم والواقع المعاش (الإطار القانوني والمؤسسي، والاتجاهات الاقتصادية، وما إلى ذلك) من أجل استنباط فهم مشترك لنقاط القوة والضعف والفرص والقيود، ثم تحديد القضايا ذات الأولوية للتنمية، حيث تتيح هذه الخطوة الأولى تحديد صورة مشتركة لواقع المنطقة من خلال التصورات المختلفة لكل من الفاعلين.

- 3- الرؤية الاستراتيجية: هي نص صغير مكتوب، يلخص التصور الصريح للمستقبل الذي يرغب فيه جميع الفاعلين على مدى 15 أو 20 سنة، تحدد هذه الرؤية التحسينات المنشودة في الوضع المستقبلي للبلدية وكذلك كيفية تحقيقها وضمان توقع جديد للبلدية، حيث يتعلق الأمر إذن بوصف البلدية التي نريدها في تلك الآفاق الزمنية.

- 4- تتمثل هذه المرحلة في صياغة المحاور الإستراتيجية والأهداف المرجوة واستراتيجيات العمل التي ستسمح بإحراز تقدم نحو الرؤية الإستراتيجية مع تحديد النتائج الواجب الوصول إليها طيلة الفترة العملية الممتدة على مدى 05 خمس سنوات والتي تمثل أفق المخطط البلدي للتنمية، وتبعا للرؤية والتشخيص، تتمثل مرحلة التخطيط (إعداد المخطط البلدي للتنمية) في اختيار الوسائل الأنسب وكذا استراتيجيات العمل كما تشمل هذه المرحلة تحرير المشروع الأولي للمخطط البلدي للتنمية وتوزيعه على الفاعلين المحليين.

- 5- التحرير النهائي والمصادقة على المخطط البلدي للتنمية : لضمان تنفيذ المخطط البلدي للتنمية يجب إتمامه وإيداعه للمصادقة عليه من قبل المجلس الشعبي البلدي عن طريق المداولة.
- 6- البرمجة والمراقبة: تهدف الخطوة إلى ترجمة الأهداف واستراتيجيات العمل إلى مشاريع ملموسة إلى خطط عمل سنوية. يتعلق الأمر بتحديد وصياغة الإجراءات والمشاريع ، وتحديد أولوياتها وتقييم جدواها. يجب أن تحدد خطة العمل أيضًا طرائق التنفيذ (المؤشرات والأهداف والمسؤوليات والميزانيات والجدول الزمني). التي يعتمد نجاحها على عوامل مختلفة ، بما في ذلك دوافع الفاعلين وجودة أدوات المتابعة ، وكذا استخدام أدوات الاتصال (التوعية والإعلام) وآليات تعبئة الفاعلين. تسمح المراقبة الدورية لخطط العمل السنوية بضمان تقدم استراتيجيات العمل والمشاريع.
- 7- الحصيلة: يهدف التخطيط للتنمية البلدية من خلال مسار دوري إلى التحسين المستمر لوضعية الإقليم من هنا تتضح أهمية مرحلة التقييم التي تستوجب محطات تتوقف لتقييم المقاربة المنهجية في حد ذاتها ومدى بلوغ الأهداف المسطرة خلال التخطيط، إذ تشكل الحصيلة إذن مرحلة ضرورية في منتصف مسار التخطيط وعند نهايته وذلك من أجل إجراء التعديلات الضرورية المحتملة وكذا للشروع في تحضير التوجيهات المناسبة للمخطط البلدي للتنمية المقبل.

المبحث الثالث: الأثر التنموي للتخطيط الإستراتيجي المحلي "المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد

إن تحقيق التنمية المحلية وإحداث التغيير الإيجابي على مستوى الجماعة المحلية مسؤولية الجميع، والمقاربة التشاركية في تسيير الفضاء البلدي تسهم في إحداث تنمية دائمة وفعالة وتضمن تلبية احتياجات وتفضيلات ومصالح وأولويات كل الجهات الفاعلة بطريقة متوازنة، من خلال مبادرات واستراتيجيات جماعية مشتركة تسع لتحقيق هدف بعيد وهو التنمية الشاملة المستدامة، سنتناول هذا المبحث من خلال التطرق إلى دور المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد في ترقية المقاربة التشاركية (المطلب الأول)، ثم التطرق إلى دوره في تحقيق التنمية المحلية والمساهمة في بلورة أهداف التنمية المستدامة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ترقية المقاربة التشاركية

المخطط البلدي للتنمية من اختصاصات المجلس الشعبي البلدي والإدارة البلدية، حيث تقع مسؤولية وضع المخطط وإقراره على عاتق المجلس الشعبي البلدي، إلا أن الأمر بدأ يختلف مع الجيل الجديد من المخططات، حيث أصبحت جميع الفواعل المحلية بما فيها المواطن مسؤولة عن ذلك، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والمواطن المحلي

الفرع الأول: الأهداف التنموية التشاركية للمخطط

يعتبر المخطط البلدي للتنمية من بين أهم الآليات التي سطرها برنامج كابدال من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بترقية المقاربة التشاركية القائمة على :²⁶

- إشراك مواطني الجماعة المحلية في اتخاذ القرار السياسي على المستوى المحلي
- تحديد الأولويات المحلية المشتركة بين الجميع
- تسيير مشترك لمسار التنمية المحلية
- ترقية ثقافة الديمقراطية التشاركية ووضع إطار مؤسسي محلي لها.

وقد حدد برنامج كابدال من ضمن أهم النقاط و الأعمال الأساسية التي على القائمين على البرنامج القيام بها :²⁷

- تنظيم وقيادة جلسات التشاور بشأن تطوير المسودة الأولية للمخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد لكل بلدية نموذجية لضمان أكبر قدر ممكن من التشاور مع الفاعلين المحليين المعنيين في إطار تشاوري تشاركي.
- تطوير تحليل تشاركي للاحتياجات من الخدمات العامة وإمكانيات التنمية الاقتصادية للبلديات النموذجية المعنية، وتقديم الدعم الفني لورش العمل التشاركية لإعداد وتطوير المخططات البلدية للتنمية.
- تسهيل مشاركة الجمعيات التي تستهدف النساء والشباب في أعمال إعداد المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد وتنفيذها.

الفرع الثاني : الرؤية الإستراتيجية التشاركية للمخطط

يتم إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد من خلال دمج الاختلافات في الأفكار ووجهات النظر منذ البداية، من أجل فتح حوار وإيجاد الحلول الوسط التي تلي الصالح العام للبلدية على أفضل وجه، وتتميز الرؤية المشتركة للمخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد بما يلي :²⁸

- تحسين فهم القضايا المحلية وعلاقاتها المتبادلة من خلال زيادة تبادل المعلومات.
 - دمج وجهات النظر والأفكار المتعددة مما يؤدي إلى تحسين الحلول والإجراءات.
 - تعزيز الشعور بالانتماء للبلدية بين المشاركين، وهو عامل مهم لمشاركة المواطنين.
 - تعزيز المساءلة عن المشاريع ودعم المبادرات من قبل مختلف الفاعلين المحليين.
 - توليد الالتزام بالأولويات أو الإجراءات التي تتطلب تعاون العديد من القطاعات.
 - تسهيل البحث عن الإجماع وقبول الحلول للموضوعات التي تتباين فيها مصالح الجهات الفاعلة أحياناً.
- وفي إطار إعداد مخططات بلدية للتنمية قائمة على الرؤية المشتركة لجميع الفواعل المحلية، سبقت عملية إعداد وتنفيذ هذه المخططات على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج مجموعة من الإجراءات، تمثلت أهمها

في وضع ميثاق المشاركة المواطنة لكل بلدية والذي يعتبر عقدا بين كل بلدية ومواطنيها يتقبل من خلاله المنتخبون المحليون الإصغاء لآراء المواطنين واحترامها وأخذها بعين الاعتبار، كما يلتزم المواطنون بالمشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العمومية للبلدية في احترام القيم والمبادئ والكيفيات المنصوص عليها في هذا الميثاق.²⁹

هذا الميثاق الذي يؤسس من خلاله المجلس الاستشاري البلدي الذي يشكل فضاء لمشاركة المواطنين وكل فعاليات المجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية للبلدية، ومنها المشاركة في إعداد المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد ومتابعة تقييمه وتنفيذه، حيث يشارك المجلس في ذلك عن طريق مكتبه، كما يستشار هذا المجلس في جميع مراحل إعداد المخطط.³⁰

المطلب الثاني : تحقيق التنمية المحلية والمساهمة في بلورة أهداف التنمية المستدامة

بعد تحديد الرؤية الإستراتيجية للبلدية، يدعم المخطط البلدي للتنمية عملية التنمية المحلية، ويحدد المشاريع التي سيتم تنفيذها في مختلف قطاعات النشاط التنموي، وأولويات العمل البلدي على مختلف المستويات سعيا لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخلق الأثر التنموي الإيجابي المستدام على مستوى البلدية

الفرع الأول: تحقيق التنمية المحلية

من خلال تبني نهج تشاركي لتطوير المخطط البلدي للتنمية، تقوم الفواعل المحلية في البلدية بتطوير موقف تعاوني وشراكة حقيقية من خلال تجميع المعرفة والأفكار والموارد والجهود، كما يتم خلق دائرة تنسيق البرامج والأعمال والتعاون بين هذه الجهات الفاعلة بما يمكن من تحقيق التنمية المحلية على مستوى البلدية المعنية. حيث يمكننا تمثيل المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد بدورة تتطور خلالها البلدية من وضع أولي أقل تنمية أو يتميز بضعف التنمية المحلية إلى وضع تنموي أفضل وأحسن، وتتكون هذه الدورة من مراحل مختلفة بما في ذلك الانتهاء من التشخيص الإقليمي التشاركي، وتطوير الرؤية، وتحديد الأهداف وكذلك وضع وتنفيذ الإجراءات والمشاريع، بما يحقق على المدى البعيد التنمية المستدامة.³¹

كما أن للتخطيط البلدي للتنمية عدة آثار إيجابية على التنمية المحلية أهمها :³²

- تغيير الاتجاهات السلبية :

• تنمية النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة.

• وقف إزالة الغابات وتدهور التربة.

- تسريع الاتجاهات الإيجابية:

• تعزيز التراث التاريخي لموقع أثري.

• من أجل خلق أعمال ووظائف مستدامة.

- زيادة القدرات المحلية:

• وتقوية قيادة المنتخبين والمسؤولين البلديين ومشاركة المواطنين

• ودعم الجمعيات لإعداد مشاريع التنمية.

ويتم من خلال البرنامج دعم المبادرات الاقتصادية، لاسيما لفئتي الشباب والنساء، لخلق وظائف مستدامة، في إطار خارطة طريق الأولوية للبرنامج، والتخطيط الاستراتيجي للمخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد .

الفرع الثاني : المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في 25 أيلول/سبتمبر 2015، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تضم 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة، و196 غاية مرتبطة بها. واستكمالا لنجاح الأهداف الإنمائية للألفية، تمثل هذه الخطة الجديدة دليل المجتمع الدولي الرئيسي للتنمية المستدامة في السنوات القادمة. وقد أضحت جوانب الاستدامة في التنمية اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ذات أهمية جوهرية سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. وتقوم شعب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بإشراك أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمها ورصدها ومساعدة البلدان في ترجمة الأهداف العالمية إلى سياسات وطنية³³.

وتعتبر السلطات المحلية لاعبا رئيسيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نظرا لقرىها من المواطنين ومسؤولياتها في تصميم وتنفيذ السياسات اللازمة للتنمية المستدامة لإقليمها. تحتوي أهداف التنمية المستدامة على أهداف مرتبطة مباشرة بمسؤوليات البلديات فيما يتعلق ، على سبيل المثال، بالحصول على الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي ، إلخ) وحماية النظم البيئية وتطوير البنية التحتية.

كما أن البلديات الفضاء الأمثل لتكييف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة مع السياق المحلي ، ودعم مواطنيها في تحديد الإجراءات التي تساهم في التنمية المتوازنة. وتوطين التنمية المستدامة بدعم الإجراءات وتطوير المخططات والسياسات التنموية التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي من بينها المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد.

ويمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد هو الانتقال من البرمجة السنوية والقطاعية إلى التخطيط الاستراتيجي والمنسق والمدعوم من قبل مجموعة من السلطات المحلية، والفاعلين النشطين بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني حاملين رؤية جماعية مشتركة للتنمية البلدية طويلة المدى³⁴.

خاتمة:

إن تبني الجزائر لتجربة برنامج "كابدال" الحامل لشعار "ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية" يعول عليه كثيرا في إعطاء دفع قوي للتنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية النموذجية المختارة، ويعتبر المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد خطة استراتيجية وآلية من آليات هذا البرنامج، تقدم رؤية مستقبلية للتنمية المحلية البلدية وللأهداف التي يجب تحقيقها والتدابير الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الرؤية، والأداة المعول عليها لتحقيق التنمية المحلية التشاركية، من خلال تنسيق جميع الجوانب التنموية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية

للإقليم، والتنسيق بين استراتيجيات مختلف قطاعات النشاط على المستوى المحلي البلدي، والتكامل والاتساق بين جميع الفواعل والمستويات الحكومية بما يتوافق مع استدامة التنمية ويدعم الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وهذا ما يستدعي تعميم مقاربة المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد التنمية التشاركية التي جاء بها برنامج "كابدال" على المستوى الوطني.

الهوامش:

¹PNUD, MICLAT, document projet, développement local et démocratie participative CapDel, p 01, consulté le : 15/01/2022, sur le

site : <https://www.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/prodoc%20capdel%20sign%20c3%a9.pdf>.

²EU et Miclat et PNUD, Le CapDeL : Une tripartite innovante de partenariat pour la démocratie participative et le développement local en Algérie, p 02.

³أمانة طوالة، برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (كابدال): خطوة نحو الديمقراطية التشاركية التنمية المستدامة، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزائر، المجلد الثاني، العدد 03، ص 117.

⁴PNUD, MICLAT, **op.cit**, p 06.

⁵ibid, p 07.

⁶برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وفد الاتحاد الأوروبي، النداء رقم 02 لإقتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال، المبادئ التوجيهية، ص 03.

⁷وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مشروع كابدال : تعريف الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، 30 ماي 2018، تاريخ الإطلاع 2022/04/20 على الرابط : [https://twitter.com/interieur_dz/status/1001738327379398656\(%D8%AA%D9%85](https://twitter.com/interieur_dz/status/1001738327379398656(%D8%AA%D9%85)

⁸الشبكة الإيطالية للجماعات الإقليمية (Felcos Umbria) والبحوث العملية من أجل التنمية المشتركة (ARCO)، الكرسي النظري التطبيقي الدورة الثانية "أ"، الفاعلين المؤسسين في مسارات الحكامة التشاركية والتخطيط الاستراتيجي، ص 10.

⁹برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وفد الاتحاد الأوروبي، كابدال شراكة مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية بالجزائر، ص 18

¹⁰برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وفد الاتحاد الأوروبي، النداء رقم 02 لإقتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال، المبادئ التوجيهية، المرجع السابق، ص 04.

¹¹ZOUBIR Sahli, Expérience algérienne en matière de développement local : les plans de développement communal, In: Économie rurale. N°166, 1985. pp. 52.

¹²المرسوم التنفيذي رقم 73-138 مؤرخ في 09 أوت 1973، متعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية الخاصة بالتنمية، ج.ر. رقم 67 مؤرخة في 21 أوت 1973 - ساري المفعول إلى يومنا هذا -

¹³الطبيماطلو، دور المنتخبين للتنمية، مجلة المفكر البرلماني، نشرية مجلس الأمة الجزائري، الجزائر، العدد 12، أفريل 2006، ص 126.

¹⁴عبايدية سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية - قراءة في النصوص، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 114.

¹⁵ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية، ودوره في التنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، العدد 09، جوان 2016، ص 229.

¹⁶أنظر المادة 107 من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، ج ر عدد 37

¹⁷EU, MICLAT, et PNUD, guide méthodologique d'élaboration du plan communal de développement « de nouvelle génération », p, p 04,05.

¹⁸ليندة أونيسي، المرجع السابق، ص 230، 231.

¹⁹Commission européenne, Décision d'exécution de la commission du 5.12.2018, modifiant la décision d'exécution de la Commission C(2015) 6984 du 9.10.2015 relative au programme d'action annuel 2015 en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union européenne, p 17.

²⁰برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، وفد الاتحاد الأوروبي، النداء رقم 02 لإقتراح مشاريع موجه للجمعيات المحلية في البلديات النموذجية لبرنامج كابدال، المبادئ التوجيهية، المرجع السابق، ص 04.

²¹EU, MICLAT, et PNUD, guide méthodologique d'élaboration du plan communal de développement « de nouvelle génération » **op.cit.** , p05.

²²EU, MICLAT, et PNUD, guide méthodologique d'élaboration du plan communal de développement « de nouvelle génération », **op.cit.**, p04.

²³Ibid. p 01.

²⁴Eu et MICLAT et PNUD, document projet, developement local et democratieparticipative CapDel, **op. cit.**, p06.

²⁵الشبكة الإيطالية للجماعات الإقليمية (FelcosUmbria) والبحوث العملية من أجل التنمية المشتركة (ARCO)، الكراس النظري التطبيقي الدورة الثانية " أ"، المرجع السابق، ص ص 18، 19.

²⁶PNUD ,MICLAT, document projet, **op.cit.**, p04.

²⁷commission européenne, **op.cit.**, p 18.

²⁸EU, MICLAT, et PNUD, guide méthodologique d'élaboration du plan communal de développement « de nouvelle génération » **op.cit.**, p01.

²⁹برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، مفوضية الاتحاد الأوروبي، ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية جميلة، المادة 01 ، ص 07 .

³⁰برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، مفوضية الاتحاد الأوروبي ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية مسعد ، المادة 36 ، ص 82.

³¹EU, MICLAT, et PNUD, guide méthodologique d'élaboration du plan communal de développement « de nouvelle génération » **op.cit.**, p09.

³²Ibid, p08.

³³التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على الموقع : <https://www.un.org/development/desa/ar/key-issues/sustainable.html>

³⁴EU, MICLAT, et PNUD, guide méthodologique d'élaboration du plan communal de développement « de nouvelle génération » **op.cit.**, p05.



Full name: Boukrouh Zahira

Title: The role of participatory democracy in activation of local Development in Algeria. The experience of the actor's capabilities support program in the local development "CAPDAL"

A Thesis submitted for The PHD Degree in political science

Abstract

The issue of local development has emerged as one of the core issues in the twenty-first century, due to changes in governance systems and the emergence of new actors coinciding with the shortcomings of modern states in achieving development due to strong centralized planning and misguided practices in the managing of the territory. This has highlighted the shift to the local level in analysis, thinking, and reform processes, which have been associated with a new concept of democracy represented by the approach of participatory democracy after the emergence of various developmental models that focused on local actors and how to activate and integrate their roles.

Algeria, like other countries, suffering from deficiency and imbalance in the development process, has attempted to introduce several reforms to drive development. Recently, it has focused its attention on the local level by adopting numerous reforms at the level of its local communities, through the adoption of participatory democracy. The "CAPDEL" program for supporting the capacities of local actors in local development has been launched as a tripartite partnership between Algeria, the United Nations Development Program, and the European Commission, as an experiment to test the effectiveness of the participatory democracy approach, which is considered as an effective solution to the problem of local development in Algeria.

Our study concluded that participatory democracy and local development are intertwined subjects, and their relationship is a reciprocal one, by providing numerous opportunities for local actors to give development plans shape that correspond to their real economic, social, and environmental needs stemming from the characteristics of the local environment and the reality of the local population. Through the experience of our study "CAPDEL program", the importance of building and institutionalizing partnership values emerged, by working to raise awareness of the importance of citizen's roles, in addition to the roles of various other actors at the local level.

The experience of the "CAPDEL program" also proved that the path of local development is a difficult one that requires processes, practices, considerations, continuity over time, changes, and integration of roles among all actors, as well as good funding, professional training, and sustainability linked to all economic, social, and environmental aspects of development, to achieve local governance and integrated, sustainable local development.

Keywords: participatory democracy, local development, local space, CAPDEL program, concept of proximity

Supervisor : Belaaid Mounira – University of Constantine3

2023/2024